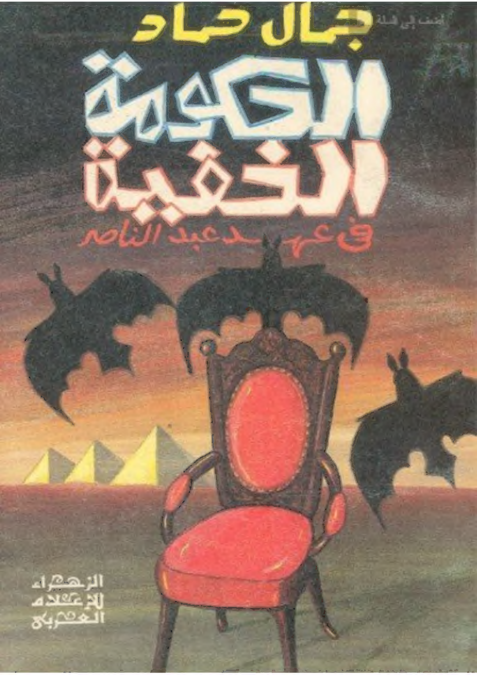


جمال حماد
الحكومة الخفية
في عهد عبد الناصر
الزهراء
للإعلام
العربي


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

«وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ
وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ»

صدق الله العظيم
فصلت/٣٣

الطبعة الرابعة
١٤١٢ هـ — ١٩٩١ هـ

الجمع التصويري والتجهيز
بالزهراء للإعلام العربي

حيثيات الحكم ..
في قضية سامي شرف ضد جمال حماد

صفحة ٢٥٧

جمال حماد

الحكومة الخفية

في عهد عبد الناصر

تقـــديـــم

الطبعــة الــرابعــة

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله . تمر اليوم ستة أعوام على صدور الطبعة الأولى من كتاب « الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر » . ويسعدني في هذه المناسبة أن أقدم للقراء الأعزاء الذين أمدوني بجليل ثقتهم وعظيم مؤازرتهم ، الطبعة الرابعة من هذا الكتاب الذي بذلت فيه غاية الجهد لكي أكشف للشعب العربي الكريم الحقائق المجردة مؤيدة بالأدلة الدامغة والبراهين الموثقة ، عن ذلك العهد البغيض الذي عاشته مصر تحت سيطرة هذه الحكومة الخفية التي سامت شعب مصر الأبي الويل والعسف والعذاب وأخضعته لشر صنوف الظلم والبطش والإرهاب .

وعلى الرغم من أن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر كان هو رئيس مصر وحاكمها الأوحد من الناحية الرسمية ، فإنه عقب هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ المريرة تخلى من الناحية الواقعية عن الحكم بعد أن قرر تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض غمار معركة ثأرية حاسمة ضد إسرائيل ، وأوكل حكم البلاد خلال تلك المرحلة العصيبة إلى لجنة ثلاثية كانت تتكون من شعراوي جمعة وزير الداخلية وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات الذي صدر قرار جمهوري في ٢٧ إبريل ١٩٧٠ بتعيينه وزيرا للدولة ، والفريق أول محمد فوزي وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، واعتبرهم مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية للبلاد .

وهكذا أصبحت مقادير مصر ومستقبل أبنائها في أيدي هذه اللجنة الثلاثية أو بالأحرى الحكومة الخفية التي حكمت مصر من وراء الستار بالحديد والنار ، وفرضت على شعبها التعس أبشع صور المذلة والعار ، في أثناء عهدها الذي استمر ثلاثة أعوام عجاف (من بعد هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ حتى انتقل عبد الناصر إلى رحمة الله في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ م) . ولكن الله جلت قدرته الذي يمهل ولا يهمل والذي صان الكنانة على مر الحقب والعصور ، والذي يبطش بالظالمين وينصر المظلومين ولو بعد حين ، لم يلبث أن أنزل هؤلاء الطغاة من عليائهم وجردهم من نفوذهم وسلطانهم وحشرهم زمرا في أعماق السجون ، ليشربوا من نفس الكأس التي أذاقوها لأبناء مصر التعساء ولضحاياهم الأبرياء مصداقًا لقوله تعالى : ﴿ **فانتقمنا من الذين أجرموا وكان حقا علينا نصر المؤمنين** ﴾ سورة الروم الآية ٤٧ .

ولقد سبق أن عاهدت القراء الكرام ألا أقول في كتاباتي إلا كلمة الحق وأن أتوخى دائمًا جانب العدل والصدق ، مهما صادفت من متاعب ومهما واجهت من نتائج وعواقب ، معتمدًا في ذلك على المولى سبحانه وتعالى الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق .

وقد شاءت إرادة الله أن أواجه في أواخر عام ١٩٨٤ امتحانًا قاسيًا وتهديدًا عاتيا فقد رفع السيد سامي شرف (أحد أفراد الحكومة الخفية) جنحة صحفية مباشرة ضدي (رقم ٣١١٣) أمام محكمة جنايات القاهرة ، متهما إياي بتهمتين هما القذف والسب العلني بطريق النشر في حق موظف عام ، وذلك في المقالات التي نشرتها لي مجلة أكتوبر الغراء في الأعداد التي أرقامها : ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ خلال شهر أغسطس ١٩٨٤ وفصّل هذا الاتهام في صحيفة الدعوى في ثلاثة مواضيع رئيسية :

• إنني نشرت ما يخدش شرفه واعتباره بأن ذكرت عنه (أنه وهو مجرد كومبارس قد غدا بطلا كبيرا وأن مؤهلاته كانت عبارة عن خليط من مبادئ ميكيافيللي التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة)

• إنني أسندت إليه أمرا مكذوبا وهو (أنه كان يقوم بتزوير القرارات الجمهورية نظرا لوجود ختم عبد الناصر لديه ولذا أصبح أمرا عاديا صدور قرارات جمهورية بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبد الناصر عن معظمها شيئا)

• إنني أسندت إليه أمرا مكذوبا وهو (أنه كان عميلا وجاسوسا لدولة أجنبية وأنه كان عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله) .

وفي ختام صحيفة دعواه قام سامي شرف على لسان محاميه بتحديد خمسة مطالب كانت كما يلي :

١ ــ أن أدفع له بالتضامن مع مؤسسة دار أكتوبر مبلغا وقدره مليون جنيه مصري تعويضًا عن الأضرار التي لحقت به من جراء ما قمت بنشره .

٢ ــ أن يحكم له بتعويض تكميلي هو نشر الحكم الذي يصدر كاملا في مجلة أكتوبر وفي إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة بمصروفات على عاتقنا .

٣ ــ أن ألتزم بالتضامن مع مؤسسة دار أكتوبر بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة .

٤ ــ أن يكون الحكم شاملاً النفاذ المعجل وبلا كفالة .

٥ ــ الحكم عليّ بالعقوبات المقررة بنصوص المواد ١٧١ ، و١٨٥ ، ١٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات (وهي تنص على توقيع عقوبة الحبس والتعويض) .

وعلى الرغم من هذه المطالب الرهيبة التي كانت تهدد بتوقيع عقوبة الحبس عليّ

وعلى أن يكون الحكم بالحبس شاملاً النفاذ المعجل وبلا كفالة ، فضلا عن تضامني مع مجلة أكتوبر في دفع تعويض خيالي لا قبل لأحد مثلي بدفع معشار معشاره ، فإن إيماني لم يتزعزع لحظة في أن نصر الله قريب وأن هذه الغمة عاجلا ما سوف تنكشف وأن على الباغي تدور الدوائر ، وأن ساحتي لن تلبث أن تبرأ على رءوس الأشهاد من كل هذه الافتراءات ، إذ إن قضاء مصر الشامخ هو الأمل المرجو لكل المظلومين وهو الحصن الحصين للحق والعدالة والحرية ودرع الأمة الذي يحميها من شر الظلم والقهر والاستبداد .

وقد وفقنا الله في اختيار أحد أعلام المحاماة في مصر كي يتولى مهمة الدفاع عني وعن مجلة أكتوبر وهو الدكتور عبد المنعم الشرقاوي رئيس قسم القانون الجنائي الأسبق بكلية الحقوق جامعة القاهرة . ولم يكن الدكتور الشرقاوي في حاجة إلى من يقنعه ببراءتي من هذه التهم والافتراءات التي وجهها ضدي أحد أقطاب الحكومة الخفية التي ذاق شعب مصر على يديها شر الويلات والبلايا والمحن ، فلقد كان الدكتور الشرقاوي ذاته أحد ضحايا هذه العصبة التي حكمت شعب مصر بوحشية تتضاءل أمامها وحشية محاكم التفتيش خلال العصور الوسطى . وقد استطاع الدكتور الشرقاوي بفيض بلاغته وقوة حجته وما زودته به من أدلة قاطعة ووثائق دامغة أن يقتلع هذه الادعاءات الملفقة من جذورها حتى أصبحت هشيمًا تذوره الرياح .

وفي يوم السبت الموافق ٢٨ من يناير ١٩٨٩ أصدرت الدائرة الثانية عشر بمحكمة جنايايات القاهرة المشكلة علنا برياسة السيد المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين جميل أحمد ندا ورشدي راغب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة وحضور السيد الأستاذ

طارق المصري وكيل النيابة والسيد الأستاذ فاروق أبو الحاج أمين السر ... حكمها التاريخي الذي كان يشتمل على ثلاثة بنود رئيسية كما يلي :

• براءة محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » مما أسند إليه (أي من تهمتي السب والقذف) .

• رفض الدعوى المدنية (المقامة ضدي وضد مجلة أكتوبر للمطالبة بالتعويض) .

• إلزام رافع الدعوى (عبد الرءوف سامي شرف الشهير بسامي شرف) مصروفاتها ومبلغ خمسين جنيها أتعاب محاماة .

وهكذا صدر حكم من أروع الأحكام التي أصدرها القضاء المصري العظيم لصالح حرية الرأي وصالح الحق والعدل وفي مواجهة الظلم والتلفيق والافتراء ، ويمكن تبين أهمية هذا الحكم التاريخي وتقدير آثاره وعواقبه إذا تصورنا النتائج التي كان من الممكن أن تترتب عليه لو كان قد صدر هذا الحكم — لا قدر الله — بالإدانة والتعويض ، إذ إن ذلك كان يعني في هذه الحالة إرهاب الكتاب والمؤرخين وتخويفهم باحالتهم إلى محاكم الجنايات وتهديدهم بالدفع بهم إلى غيابة السجون فلا يقتربون بكتاباتهم من رموز البطش والطغيان الذين يذلون الشعوب ويقهرون الأحرار ويفرضون حكمهم بالحديد والنار ، لأنه يمكن لأي طاغية من هؤلاء أن يرفع دعواه ضد من يتجرأ من الكتاب والمؤرخين على كشف مظالمه ومثالبه وفضح أساليبه الإرهابية ووسائله القمعية ، وأن يتهمه بالسب والقذف والتشهير ويطلب في دعواه أن يلقي بهذا الكاتب في أعماق السجون مشترطًا أن يكون الحكم عليه شاملاً النفاذ المعجل وبلا كفالة .

وحرصا على فائدة القراء رأينا أن ننشر في الملحق (٢) من هذا

الكتاب نص حيثيات الحكم التاريخي للدائرة الثانية عشرة بمحكمة جنايات القاهرة الذي صدر في ٢٨ يناير ١٩٨٩ ليكون مرجعًا للوطنيين والأحرار الذين يحرصون على حرية الرأي في بلادهم وليكون نذيرًا لأي طاغية في أي بلد من بلدان العالم يقوم بإذلال شعبه وإهدار كرامته وقمع حريته بأن هناك عدالة في السماء تقتص من الطغاة والجبابرة وأن في مصر قضاء شامخًا يزلزل بأحكامه العادلة صروح الظالمين وينصف بقوة يقينية جموع الأبرياء والمقهورين ولا يخشى في سبيل إحقاق الحق إلا الله سبحانه تعالى جلت قدرته وتعالت عظمته إنه على كل شيء قدير .

جمال حماد



تقديم

شهدت مصر خلال الستينات صراعا ضاريا على السلطة فيما أطلق عليه البعض اسم « صراع الديناصورات » فقد كان طرفا الصراع عملاقين شديدى القوة والبأس هما جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية الذى كان يستند على سلطته المستمدة من الشرعية الدستورية والمشير عبد الحكيم عامر الذى كان يستند على سلطته المستمدة من القوات المسلحة . وكان الأمر الذى يدعو إلى الدهشة والعجب أن عبد الناصر هو الذى رشح عبد الحكيم عامر عندما كان برتبة الرائد ليتولى القيادة العامة للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء ليقفز بذلك أربع رتب دفعة واحدة . ورغم الاعتراضات العنيفة التى واجهها عبد الناصر من ناحية اللواء محمد نجيب ومن بعض زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة فإنه استمر يعرض اقتراحه فى صبر وإلحاح عجيبين حتى نجح فى النهاية فى تحقيق مشيئته وكان أول قرار أصدره اللواء محمد نجيب بوصفه رئيسا للجمهورية بعد إلغاء الملكية فى ١٨ يونيو ١٩٥٣ هو الأمر الجمهورى رقم ١ بتعيين الرائد عبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة على أن يمنح رتبة اللواء .

وعلى الرغم من إدراك عبد الناصر أنه كان بالخدمة فى القوات المسلحة وقتئذ قادة أكفاء كانت مدة خدمة بعضهم فى الجيش تتجاوز عمر عبد الحكيم الذى كان فى ذلك الوقت فى بداية الثلاثينات من عمره إلا أنه كان مصرا على تعيين عبد الحكيم عامر لا بحكم كفاءته العسكرية أو حرصا منه على الصالح العام ولكن لاعتبار واحد فقط وهو أن عبد الحكيم كان أخلص الأصدقاء وأقرب الزملاء إلى قلبه فى مجلس قيادة الثورة وكان هذا يعنى ولاء القوات المسلحة لعبد الناصر وتدعيمها لمركزه مما يتيح له الفرصة للسيطرة التامة على الشئون السياسية فى مصر دون زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة تمهيدا لتنفيذ المخطط الذى رسمه فى دقة ومهارة منذ بداية الثورة وهو التخلص من زملائه جميعا والانفراد وحده بالنفوذ والقوة والسلطان .

ونجح عبد الناصر فى تنفيذ مخططه ببراعة تامة ففى خلال فترة الانتقال التى حددت بثلاث سنوات تمكن من تصفية كل منافسيه الأقوياء داخل مجلس قيادة الثورة ومن كل معارضيه المشاكسين بين صفوف الضباط الأحرار فقد أطاح بالعقيد رشاد مهنا الوصى على العرش وصاحب الشعبية الكبيرة فى سلاح المدفعية فى ١٤ أكتوبر ١٩٥٢ كما تم له تنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ بعد صراع مرير على السلطة احتدم بينهما خلال شهرى فبراير ومارس ١٩٥٤ حتى كادت البلاد تتعرض لحرب أهلية مدمرة . ونظرا لأن مجموعتى ضباط المدفعية والفرسان كانتا أقوى مجموعات الضباط الأحرار وأكثرها عددا وأشدها صلابة وتكتلا لذلك تم ضرب مجموعة المدفعية وتشتيت ضباطها وإلقاء زعمائها فى السجن فى ١٥ يناير ١٩٥٣ فيما عرف باسم قضية المدفعية كما حاقت الضربة بمجموعة سلاح الفرسان فى أعقاب أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ التى أسفرت عن تراجع مجلس الثورة عن قراراته

الديمقراطية التى أصدرها فى ٥ و ٢٥ مارس ١٩٥٤ وتقلص نفوذ محمد نجيب وانتهى الأمر بإلقاء طائفة من أبرز الضباط الأحرار بسلاح الفرسان فى السجن ونقل طائفة أخرى منهم إلى وظائف مدنية وإبعاد الباقين عن سلاح الفرسان .

وفى الوقت الذى تمت فيه تصفية العناصر المنافسة والمناوئة من العسكريين وخلا الجو تماما لعبد الناصر داخل القوات المسلحة بفضل مؤزارة صديقه الحميم عبد الحكيم عامر القائد العام كانت الخطة تنفذ بدقة ومهارة لإحكام السيطرة على الساحة السياسية فى مصر عن طريق الإطاحة بكل القوى السياسية التى كانت موجودة على المسرح عند قيام الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ففى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ صدر القرار بإلغاء دستور عام ١٩٢٣ وفى ١٦ يناير ١٩٥٣ صدر القرار بحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة جميع أموالها لصالح الشعب وقيام فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات وفى ١٨ يناير ١٩٥٣ ولحماية حركة الجيش من رقابة القضاء صدر مرسوم بقانون باعتبار التدابير التى اتخذها رئيس حركة الجيش لحماية الحركة ونظامها من أعمال السيادة العليا أى لا تخضع لرقابة القضاء وفى ١٠ فبراير ١٩٥٣ صدر الإعلان الدستورى بإعلان الدستور المؤقت الذى تقرر أن تحكم مصر بموجبه خلال فترة الانتقال .

وفى مطلع عام ١٩٥٤ لم يكن باقيا فى الساحة السياسية فى مصر سوى جماعة الإخوان المسلمين التى أسهمت بدور بارز فى مؤازرة حركة الجيش قبل قيامها وكذا بعد قيامها مما دعا قيادة الحركة إلى عدم تطبيق قرار مجلس الثورة الذى صدر فى ١٦ يناير ١٩٥٣ بحل الأحزاب على جماعة الإخوان المسلمين . ولكن الخلافات العميقة التى نشبت بين مجلس الثورة وجماعة الإخوان المسلمين أدت إلى صدور قرار المجلس فى ١٤ يناير

١٩٥٤ باعتبار الجماعة حزبا سياسيا وخضوعها بالتالى لقرار حل الأحزاب الذى صدر منذ عام سابق وترتب على ذلك القرار حل جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها وممتلكاتها والزج بقادتها فى أعماق السجون . وعندما اشتد الصراع بين عبد الناصر ومحمد نجيب وأعلن مجلس الثورة قبوله لاستقالة محمد نجيب يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ لعب الإخوان المسلمون رغم حل جماعتهم دورا بارزا فى إعادة محمد نجيب إلى السلطة مساء ٢٧ فبراير عن طريق المظاهرات الشعبية الضخمة التى نجحوا طوال اليوم فى حشدها وفى تولى قيادتها فى شوارع القاهرة وميادينها خاصة ميدان عابدين .

وقد اضطر مجلس الثورة تحت الضغط الشعبى وتحت ضغط الرأى العام فى الجيش خاصة فى سلاح الفرسان إلى إصدار قرارات ٥ و ٢٥ مارس الديمقراطية التى تقرر فيها عودة الحريات والأحزاب والحياة الدستورية إلى البلاد . ولكن عبد الناصر مع طائفة من زملائه كانوا يأتمرون للنكوص عن هذه القرارات والاستمرار فى الحكم العسكرى وكان خوفهم الوحيد أن تتكرر المظاهرات الشعبية الضخمة التى ملأت شوارع القاهرة يوم ٢٧ فبراير والتى تزعمها بعض قادة الإخوان المسلمين للمطالبة بعودة محمد نجيب وعودة الحياة الديمقراطية مما كان كفيلا بإفشال المخطط الذى دبروه وهو قيام مظاهرات مأجورة تجوب شوارع العاصمة للهتاف ضد الديمقراطية والحريات والمطالبة بتراجع مجلس الثورة عن قراراته . ونظرا لأن الإخوان المسلمين كانوا هم القوة الوحيدة المنظمة وقتئذ والتى كان عبد الناصر يخشى من تواجدها فى الشارع لذلك قام بلعبة بارعة لكى يضمن سكوت الإخوان المسلمين وابتعادهم مؤقتا عن حلبة الصراع فقد تم الإفراج عن زعمائهم المعتقلين وهرع عبد الناصر إلى زيارة المرشد العام حسن الهضيبى عقب الإفراج عنه فى منزله بعد

منتصف الليل ومضى فى سياسة التهادن مع الإخوان المسلمين بمنحهم الوعود عن قرب استئنافهم لنشاطهم السياسى ريثما تم إلغاء قرارات ٥ و ٢٥ مارس الديمقراطية والتخلص من الجبهة المعارضة للدكتاتورية العسكرية داخل الجيش والمتمثلة فى ضباط سلاح الفرسان ثم تحجيم زعامة ودور محمد نجيب بإرغامه على الاكتفاء بتولى منصب رئيس الجمهورية بدون سلطات حتى تم فى النهاية تنحيته عن منصبه بعد بضعة أشهر . وسرعان ما ظهرت نوايا عبد الناصر الحقيقية تجاه الإخوان المسلمين بعد أشهر قلائل فقط من سياسة الملاينة والمهادنة التى اتبعها معهم فلم يكد يقع حادث محاولة الاعتداء على حياته فى مساء ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ خلال الاحتفال الكبير الذى أقيم فى ميدان المنشية بالإسكندرية بمناسبة توقيع اتفاقية الجلاء بين مصر وبريطانيا والذى اتضح أن الذى قام به عامل يدعى محمود عبد اللطيف ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين حتى كشف عبد الناصر عن خبيئة نواياه وتعرضت الجماعة لمحنة دامية لم يسبق لها مثيل فقد قامت على أثر الحادث حملة اعتقالات واسعة النطاق شملت عدة آلاف من الإخوان المسلمين وتشكلت محكمة عسكرية سميت بمحكمة الشعب برئاسة جمال سالم وعضوية أنور السادات وحسين الشافعى وأصدرت المحكمة حكمها بالإعدام شنقا على سعة أفراد هم المرشد العام حسن الهضيبى ومحمود عبد اللطيف وعبد القادر عودة ويوسف طلعت وإبراهيم الطيب وهنداوى دوير ومحمد فرغلى وقد خفف الحكم على حسن الهضيبى إلى السجن المؤبد لكبر سنه ومرضه بينما نفذ حكم الإعدام فى الستة الآخرين . وكانت ثلاث دوائر عسكرية فرعية من محكمة الشعب قد شكلت فى نفس الوقت ومثل أمامها فى قفص الاتهام آلاف من الإخوان المسلمين وبلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب من الإخوان ٨٦٧ شخصا سواء بالحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وفيما يتعلق بالدستور كانت لجنة خاصة قد شكلت بقرار من مجلس الثورة فى ١٣ يناير ١٩٥٣ لوضع مشروع دستور جديد بعد إلغاء دستور عام ١٩٢٣ وقد روعى فى تشكيل اللجنة التى ضمت ٥٠ عضوا أن يمثل أعضاؤها مختلف الأحزاب والطوائف والهيئات علاوة على أن يكون من بينهم طائفة من جهابذة رجال القانون فى مصر . واستمرت هذه اللجنة التى كان يرأسها على ماهر هى ولجانها الفرعية تعمل عملا دائبا لمدة عامين كاملين حتى انتهت من إعداد مشروع دستور جديد يتمشى مع أحدث وأفضل الدساتير فى العالم وأقرته اللجنة الفرعية للصياغة وأحيل فى ١٧ يناير ١٩٥٥ إلى رئيس مجلس الوزراء وقتئذ جمال عبد الناصر لاستطلاع رأيه قبل عرضه على اللجنة العامة تمهيدا لإصداره . ولكن عبد الناصر تجاهل هذا الدستور الذى أنفقت لجنة الدستور عامين كاملين فى إعداده والتى استرشدت فى صياغته بأبرز وأهم النظم الدستورية فى العالم واكتفى بأن عهد إلى مستشاره القانونى الخاص محمد فهمى السيد (قريب السيدة قرينته) بوضع دستور آخر بمعاونة المكتب القانونى برئاسة مجلس الوزراء الذى كان يتولى رئاسته . وبعد دراسة استغرقت بضعة أشهر تم إعداد مشروع الدستور الجديد الذى عرض على مجلس الثورة وعلى مجلس الوزراء فى أيام ١٠ و ١١ و ١٣ يناير وبعد التصديق عليه صدر الدستور الجديد فى ١٦ يناير عام ١٩٥٦ أى فى نهاية السنوات الثلاث التى حددت من قبل كفترة انتقال لإقامة حكم ديمقراطى سليم . ودعى الشعب إلى استفتاء عام فى ٢٥ يونيو ١٩٥٦ على الدستور الجديد وعلى رئاسة الجمهورية وقد حصل عبد الناصر فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية على ٩٩,٩٪ وهى نسبة لم يسبق لها مثيل من قبل فى تاريخ الاستفتاءات فى العالم كما كانت نتيجة الاستفتاء على الدستور هى ٩٩,٨٪ فى صف الموافقين عليه . ولعل خير ما نستدل به على مدى النفاق السياسى الذى كان سائدا فى تلك

الفترة أن نطلع على ذلك المقال الذى نشر بجريدة الأهرام فى العدد الصادر فى ٢٦ يونيو ١٩٥٦ الذى نشرت فيه نتائج الاستفتاء بالعناوين الضخمة فى صدر الصفحة الأولى وهو بالطبع صورة تكاد تكون طبق الأصل مما نشر فى الصحف الأخرى وقد ورد فى هذا المقال ما يلى بالحرف :

« فاز الرئيس جمال عبد الناصر برئاسة الجمهورية بنسبة عددية قدرها ٥,٤٩٤,٥٥٥ وبنسبة مئوية قدرها ٩٩,٩٪ وهو فوز إجماعى ساحق بل وفوز تاريخى لم يحصل عليه مرشح ما فى أى انتخاب ولم يتح مثله لرئيس أو زعيم . وفى هذه الأرقام الدليل القاطع والبرهان الدامغ على مبايعة الشعب الإجماعية للسيد الرئيس وتقدير جهده وجهاده من أجل مواطنيه وبلاده لاسيما إذا وضعنا فى الحساب ما امتازت به هذه الانتخابات من حرية ونزاهة وسرية وهدوء لم تشهدها البلاد فى سلسلة حياتها النيابية .

وإذا قورنت هذه النسبة الإجماعية التى فاز بها السيد الرئيس عبد الناصر بما ناله رئيس جمهورية أمريكا أو ألمانيا الغربية أو رئيس وزراء بريطانيا لكانت ضئيلة أمام النسبة التى نالها الرئيس جمال عبد الناصر . فقد فاز « ايزنهاور » رئيس جمهورية الولايات المتحدة فى الانتخابات الأخيرة بنسبة لا تتجاوز ٣٣,٨٦٪ وفاز « اديناور » رئيس جمهورية ألمانيا الغربية فى انتخابات سنة ١٩٥٣ بنسبة لا تزيد على ٨٦,٢٪ وفاز حزب المحافظين بالحكم فى انجلترا بنسبة بلغت ٣٨,٢٦٪ . ونال الدستور كذلك موافقة إجماعية بنسبة عددية قدرها ٥,٤٨٨,٢٢٥ وبنسبة مئوية قدرها ٩٩,٨٪ وهى نسبة تبلغ حد الكمال وتدل أرقامها على يقظة الوعى القومى وتقديره » انتهى مقال الأهرام .

وبتولى عبد الناصر رئاسة الجمهورية وتصديق الشعب على الدستور الحديد أصبح مجلس قيادة الثورة منحلا وأصبح عبد الناصر هو صاحب السلطة الشرعية فى البلاد بتأييد الشعب من

جهة ومن جهة أخرى بتأييد القوات المسلحة التى كرس قائدها العام عبد الحكيم عامر كل ولائها وسطوتها لخدمة صديق عمره عبد الناصر وتدعيم مركزه السياسى . ولكن جو الصفاء الذى تميزت به العلاقة بين عبد الناصر وعبد الحكيم والذى استمر هادئا لأكثر من أربعة أعوام لم يلبث أن تعكر فى نهاية عام ١٩٥٦ فقد اشتدت الخلافات بينهما عقب الأخطاء العسكرية الجسيمة التى وقعت أثناء مواجهة العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ وعندما طلب عبد الناصر من عبد الحكيم إبعاد القادة المسئولين عن هذه الأخطاء عن مناصبهم رفض عبد الحكيم وتمسك بضرورة بقائهم وأسبغ عليهم حمايته .

ورغم انسحاب القوات المصرية من سيناء وقطاع غزة واستيلاء إسرائيل عليهما ورغم احتلال الإنجليز والفرنسيين لبورسعيد وبورفؤاد إلا أن الحرب انتهت بنصر سياسى لمصر وجمال عبد الناصر بالذات وأصبح هو بعد هذه الحرب زعيم الأمة العربية بلا منازع وبطل القومية العربية وحامى حمى العروبة مما جعل القادة السوريين يهرعون إليه لإقامة الوحدة بين سوريا ومصر درءاً للخطر الذى كان يهدد سوريا وقتئذ بسبب صراعاتها الداخلية المشتعلة وبسبب تهديدات القوى الأجنبية لحدودها . وفى فبراير عام ١٩٥٨ أعلنت الوحدة بين سوريا ومصر بعد استفتاء عام فى الدولتين وانتخب عبد الناصر بالإجماع رئيسا لجمهورية الدولة الجديدة التى أطلق عليها اسم الجمهورية العربية المتحدة . إلا أن الوحدة التى قابلها الشعبان المصرى والسورى بالحماسة والترحيب لم تلبث أن انتهت بمأساة الانفصال عقب الانقلاب العسكرى السورى الذى وقع فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ والذى اتضح أن أحد قادته البارزين وهو المقدم عبد الكريم النحلاوى كان مديرا لمكتب المشير عامر فى دمشق وأعاد قادة الانقلاب المشير عامر وبعض كبار أعوانه مطرودين إلى القاهرة . وكان الرأى الغالب عقب مأساة الانفصال أن يبعد

عبد الحكيم عامر عن قيادة القوات المسلحة وقد طلب هو هذا الطلب بنفسه بعد ما تعرض له من إهانة في سوريا ووافقه عبد الناصر على ذلك إلا أنه عاد وتمسك بمنصبه وعندما أصر عبد الناصر على استبعاد بعض القادة الذين ثبت أنهم لا يصلحون للقيادة وافق عبد الحكيم ولكنه طلب مهلة شهر للتنفيذ واتضح فيما بعد أنه تخلى عما سبق الاتفاق عليه وأنه متمسك بأعوانه وقادته المرؤوسين مهما كانت أخطاؤهم مغلبا في ذلك الدوافع العاطفية على دواعي المصلحة الوطنية مما خلق من هذه المجموعة التي كان على رأسها شمس بدران مركز قوة ضخم يدين بولائه للمشير عامر شخصيا دون الاكتراث بعبد الناصر رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة .

وبعد أن وصلت الأمور إلى هذا الحد أيقن عبد الناصر أن الوضع لن يستقيم ولن تصبح القوات المسلحة جهازاً مثل باقي أجهزة الدولة إلا بإبعاد المشير عن منصب القائد العام .

وحاول عبد الناصر تحقيق هدفه بإنشاء مجلس الرئاسة في مارس عام ١٩٦٢ على أساس أن يتولى هذا المجلس كقيادة جماعية الإشراف على جميع شئون الحكم في مصر والسيطرة على جميع الأجهزة بما فيها القوات المسلحة وكان المفترض وفقا لهذا التنظيم الجديد إبعاد كل أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى عن جميع الأعمال التنفيذية مما كان سيترتب عليه تعيين قائد محترف يتولى القيادة العامة للقوات المسلحة بدلا من المشير عامر الذى كان عمله سينحصر بعد ذلك في عضويته لمجلس الرئاسة وتردد اسم الفريق على على عامر رئيس أركان حرب القوات المسلحة وقتئذ كمرشح لمنصب القائد العام .

ولكن الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٢ سرعان ما شهدت صراعا عنيفا على السلطة بين عبد الناصر الذى كان يؤيده ستة

من أعضاء مجلس الثورة القدامى وهم زكريا محيي الدين وحسين الشافعي وعبد اللطيف البغدادي وأنور السادات وكمال الدين حسين وحسن إبراهيم وبين المشير عبد الحكيم عامر وأعوانه الذين كانوا على ثقة من أن إنشاء مجلس الرئاسة لم يقصد به عبد الناصر إلا إبعاد المشير عامر عن القوات المسلحة . وتحدى المشير عامر ارادة عبد الناصر وسلطات مجلس الرئاسة وأصر على البقاء على رأس القوات المسلحة بجميع سلطاته واختصاصاته مما أدى إلى أزمتي سبتمبر ونوفمبر عام ١٩٦٢ اللتين نشبتا على أثر تقديم المشير عامر استقالته . واضطر عبد الناصر إلى استرضاء المشير عامر في الأزمتين خشية تمرد القوات المسلحة ضده وانقلابها عليه . وعدل المشير عامر عن استقالته في المرتين استجابة لرجاء وإلحاح عبد الناصر ولكنه عاد أكثر قوة وأوسع نفوذا وكان التغيير الوحيد الذى جرى هو أن لقبه أصبح نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة وتبدل اسم القيادة العامة ليصبح القيادة العليا للقوات المسلحة . وكان لخروج المشير عامر ظافرا من كل الأزمات التى وقعت بينه وبين عبد الناصر أثره الفعال في ازدياد ثقة أفراد المجموعة الملتفة حوله في قوتهم وفي استفحال نفوذهم وسطوتهم لا في داخل القوات المسلحة فحسب ولكن في جميع هيئات ومرافق الدولة حتى أصبحوا يشكلون أخطر مركز قوة في تلك الفترة . وقد عبر عبد الناصر لزملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى عما بات يشعر به من عجز وضعف إزاء قوة المشير عامر وازدياد نفوذه بهذا الشكل الخطير فقال لهم في مرارة أثناء الأزمة العنيفة التى نشبت بينهما عام ١٩٦٢ ما يلي :

« هل يعتقد عبد الحكيم أنه هو الذى بنى بنفسه هذه القوة السياسية التى يتمتع بها الآن ؟ إننى أنا الذى عملت على بنائها لاعتقادى أننا شخص واحد وكان هذا على حساب كل فرد منكم

وعلى حساب المصلحة العامة فى بعض الأحيان ولم يكن يخطر في ذهنى أن يصل عبد الحكيم إلى ما وصل إليه اليوم ، ولكن الأمر كان قد وصل بالفعل إلى الحد الذى جعل عبد الناصر يصارح السادات ذات مرة وهو فى قمة الألم واليأس بأن البلد تحكمها عصابة .

وكانت المجموعة التى تلتف حول عبد الناصر فى هذه الآونة فى أشد حالات القلق والانزعاج من تزايد نفوذ الجماعة القوية البأس الملتفة حول المشير عامر والتى يرأسها شمس بدران والتى سيطرت على مقادير القوات المسلحة وجعلت منها أداة جبارة وقوة مخيفة بحيث روعت عبد الناصر نفسه رغم أنه هو الذى كان السبب فى وضع شمس بدران فى مكانه المتميز إلى جانب المشير عامر اعتقادا منه أنه رجله المخلص الذى سيتمكن عن طريقه من إيجاد التوازن فى قيادة الجيش حتى لا ينفرد عبد الحكيم عامر وحده بالسيطرة عليه ولكن الحوادث أثبتت له فيما بعد خطأ حساباته وفشل مخططاته فقد استطاع المشير عامر استقطاب شمس بدران إلى صفه وأصبح الجيش مركز قوة يعمل له عبد الناصر ألف حساب .

وكان سامى شرف مدير مكتب الرئيس عبد الناصر للمعلومات يحاول جاهدا فى تلك الفترة إثبات وجوده على المسرح عن طريق إظهار أشد درجات الخضوع والولاء لرئيسه واستطاع بعد فترة قصيرة بدهائه وجلده المتواصل فى العمل واتصالاته السرية المتشعبة أن يجعل من نفسه ومن بعض أعوانه المقربين مركز قوة ثان فى المجال المدنى بحيث أمكنه السيطرة إلى حد بعيد على معظم الشئون السياسية وشئون الحكم فى مصر وحاول سامى شرف فى حرص وحذر التصدى لمجموعة المشير عامر حتى ينحصر نفوذها وقوتها فى مجال القوات المسلحة فحسب حتى

لا تنافسه فى المجال المدنى ولكن التيار العسكرى كان جارفا وبقى سامى شرف متحفزا ينتظر إلى جانب رئيسه الفرصة التى قد تسنح فى المستقبل للتخلص من المشير عامر وأعوانه .

وساق القدر فى النهاية الفرصة التى كان يتحينها عبد الناصر للخلاص من عبد الحكيم عامر والقضاء على نفوذه وتصفية أعوانه عن بكرة أبيهم ولكنها كانت فرصة أليمة ضاعت فيها فوق رمال سيناء المحرقة كرامة مصر وعزتها وكبرياؤها وامتهن فيها شرف جيشها العظيم ذى التاريخ الحافل بالمفاخر والأمجاد وشهد الشعب المصرى خلال مأساة يونيو عام ١٩٦٧ كابوسا مروعا حينما عرف أن القوات الإسرائيلية قد وصلت إلى الشاطىء الشرقى لقناة السويس وعندما علم أن آلته الحربية الجبارة التى أنفق عليها بلايين الجنيهات من عرقه ودمائه طوال تلك السنوات قد أصبحت فى بضع ساعات هشيما تذروه الرياح .

وعندما أعلن عبد الناصر على الشعب تنحيه عن منصبه مساء ٩ يونيو خرجت الجماهير الشعبية فى مظاهرات حاشدة فى كل أرجاء مصر تطالبه بالعودة إلى منصبه وعندئذ أعلن عبد الناصر عن طريق بيان قرأه أنور السادات على مجلس الأمة فى اليوم التالى أنه قد عاد مؤقتا إلى منصبه استجابة لإرادة الشعب لكى يعمل على إزالة آثار العدوان . واعتقدت جماعة عبد الحكيم عامر أن نفس الأسلوب يمكن اتباعه بالنسبة للقائد العام الذى كان قد قدم استقالته هو الآخر يوم ٩ يونيو إلى رئيس الجمهورية وذلك عن طريق القيام بمظاهرة عسكرية يحتشد فيها الضباط فى بهو القيادة العامة بمدينة نصر ويطالبون فيها بعودة المشير عامر إلى منصبه بنفس الطريقة التى عاد بها عبد الناصر إلى مقعد رئاسة الجمهورية ويكررون خلالها مظاهر استعراض القوة التى سبق لهم استخدامها بنجاح خلال احتدام أزمة عام ١٩٦٢ بين الرئيس والمشير . ولكن فاتهم أن يدركوا أن الظرف مختلف والبون

شاسع بين الموقفين فإن القائد الذى هزم فى ميدان القتال هذه الهزيمة النكراء لا يستطيع أن يفرض شروطه وأن الشعب الذى تجرع مرارة الهزيمة حتى الثمالة وأحس بضياع كرامته وشرفه لا يمكنه أن يتقبل راضيا عودة القادة الذين تسببوا فى هزيمة جيشه وفى فقده قطعة عزيزة غالية من أرض الوطن وهى سيناء . كما فاتهم أن يدركوا أن عبد الناصر الذى ذاق الأمرين من تمرد عبد الحكيم وأعوانه عليه واستهانتهم بأمره لن يسمح لهم مرى أخرى بتولى مقاليد السلطة فى القوات المسلحة ليذيقوه ألوانا جديدة من الذل والهوان . وحتى يقطع عبد الناصر على المشير عامر وأعوانه خط الرجعة ويقضى على أملهم فى العودة نهائيا سارع ظهر يوم ١١ يونيو بإصدار قراره بتعيين الفريق أول محمد فوزى قائدا عاما للقوات المسلحة وشكل عبد الناصر طاقما ثلاثيا كان يتكون من سامى شرف وزير الدولة وشعراوى جمعة وزير الداخلية وأمين هويدى وزير الحربية وعهد إليهم بمهمة تصفية المشير عامر وأعوانه داخل القوات المسلحة وانضم إليهم بالطبع الفريق أول محمد فوزى القائد العام الجديد الذى رحب بالمشاركة فى هذا الدور .

وأنجزت اللجنة المختارة مهمتها على أكمل وجه فقد صدرت النشرات العسكرية تباعا تحمل إحالة أعوان المشير عامر إلى التقاعد وعندما تواترت الأنباء بالمؤامرة التى أخذ يرسمها المشير مع بعض أعوانه المقربين للتوجه إلى قيادة الجيش الميدانى فى منطقة القناة بمساعدة رجال الصاعقة فى أنشاص لتنصيب نفسه قائدا عاما من جديد والتمهيد لعزل عبد الناصر تم حبك مكيدة محكمة وقع فيها عبد الحكيم عامر بسهولة وسلامة نية فقد ألح عليه عبد الناصر للحضور إلى منزله مساء ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ لتناول العشاء معا وألمح له بإعداد نفسه لمرافقته إلى مؤتمر القمة بالخرطوم الذى كان يزمع السفر إليه يوم ٢٧ أغسطس أى بعد

يومين فقط . وعندما وصل عامر إلى منزل ناصر لم يجد عشاء معدا ولا استقبالا حافلا فى انتظاره بل على العكس وجد نفسه ماثلا أمام محاكمة غاضبة فى شكل جلسة أعدها له عبد الناصر فى حضور ثلاثة من زملائه القدامى هم زكريا محيى الدين وحسين الشافعى والسادات وفى نفس هذا التوقيت كان الفريق أول محمد فوزى على رأس قوة من المشاة والمدرعات قد ضرب الحصار حول منزل المشير عامر بشارع الطحاوى بالجيزة ولم يلبث أن اقتحم المنزل وألقى القبض على جميع أعوان المشير المتحصنين بالداخل وعلى رأسهم شمس بدران وتم اعتقال الحراس المدنيين الذين جلبهم المشير عامر من قريته اسطال بمحافظة المنيا ووضعت على المنزل حراسة مشددة من الشرطة العسكرية . وعاد المشير عامر قرب الفجر إلى منزله برفقة زكريا محيى الدين وحسين الشافعى بعد أن قام بمحاولة للانتحار فى منزل عبد الناصر عندما أدرك عدم مقدرته على التأثير عليه عاطفيا كما كان يجرى فى الأزمات السابقة . عاد المشير عامر بعد أن أذهلته صدمة الخديعة والغدر من صديق عمره ولكنه نسى أن الرئيس عبد الناصر قد تغدى به قبل أن يتعشى هو به كما كانْ مقررا فى الخطة التى رسمها مع أعوانه المقربين للوصول إلى مركز قيادة الجيش فى منطقة القناة . واكتشف المشير عامر أن بيته قد خلا من أعوانه وحراسه وأنه قد غدا محدد الإقامة وأن جميع اتصالاته وخطوطه التليفونية مقطوعة مع الخارج . وأدرك بعد فوات الأوان أنه قد وقع فى شرك محكم وأن العشاء الذى دعاه إليه عبد الناصر كان بالنسبة له أشبه بالعشاء الأخير بالنسبة للمسيح عيسى عليه السلام .

وعلى أثر هذه الإجراءات تمت عملية اعتقال واسعة النطاق لجميع أعوان المشير وأشقائه وأقاربه وتمت محاكمة عدد منهم أمام محكمة عسكرية برئاسة حسين الشافعى حيث أوقعت عليهم أحكاما قاسية بالسجن بالأشغال الشاقة . وانتهت الرواية المفجعة

بمأساة مروعة فقد أعلنت السلطات المسئولة أن المشير عامر قد انتحر فى الساعة ٦,٤٠ مساء يوم الخميس ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ بتناول السم وذلك فى استراحة المخابرات العامة بالمريوطية بجوار الأهرام ومهما كانت درجة الشبهات التى أحاطت بظروف انتحاره فقد طويت صفحة دامية بلا شك من تاريخ مصر ومن تاريخ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وخلا الجو تماما بعد ذلك للجماعة التى قرر عبد الناصر أن يوكل إليها مسئولية حكم البلاد خلال تلك الفترة بعد أن انعقد عزمه على تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض معركة ثأرية ضد إسرائيل كى يسترد زعامته التى تزعزعت والأرض العربية التى ضاعت . واعتبر عبد الناصر أفراد هذه الجماعة وهم شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فوزى وأمين هويدى مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية فى البلاد .

وكان سامى شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين بعد الناصر وبين الوزراء وكبار مسئولى الدولة فعن طريق سامى يتلقون التوجيهات والأوامر وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم ولذا أصبح الوزراء وكبار مسئولى الدولة يتلمسون السبل لنيل الحظوة لدى سامى شرف والحصول على رضائه وثقته كى يحافظوا على مناصبهم ونفوذهم ويضمنوا الاستجابة لمطالبهم لدى الرئيس . وعلاوة على هيمنة أفراد الجماعة بحكم مناصبهم وإشرافهم على جميع السلطات التنفيذية فى الدولة فقد كانت لهم هيمنة قوية كذلك على التنظيم الشعبى الوحيد فى مصر وهو الاتحاد الاشتراكى إذ أن شعراوى جمعه علاوة على منصبه الخطير كوزير للداخلية كان يشغل منصب الأمين المساعد لعلى صبرى أمين التنظيم كما كان يتولى أمانة التنظيم الطليعى منذ عام ١٩٦٥ الذى كان وفقا لنصوص الميثاق هو الذى يقود الاتحاد الاشتراكى وبالتالى يتولى قيادة الشعب .

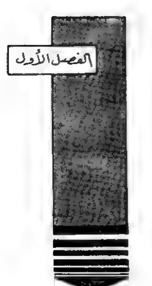
وعندما لاقى عبد الناصر ربه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ كان لهذا النبأ وقع الصاعقة على أفراد الجماعة الحاكمة ولكنهم أسرعوا بالالتفاف حول أنور السادات نائب رئيس الجمهورية وقتئذ الذين كانوا يعتقدون أنه سيكون حاكما ضعيفا من السهل السيطرة عليه وبناء على هذا الاعتقاد صدرت التوجيهات من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي ومن أمانة التنظيم الطليعى إلى الأمانات والأقسام الفرعية بتأييد ترشيحه وانتخابه رئيسا للجمهورية . ولكن السادات بمجرد أن تولى رسميا رئاسة الجمهورية يوم ١٥ أكتوبر عام ١٩٧٠ بعد ظهور نتيجة الاستفتاء أسفر عن شخصية اختلفت فى جوهرها تماما عن كل ما كان يتوقعه اللذين عاونوه فى الوصول إلى مقعد الحكم والذين بنوا آمالهم على أوهام خدعوا بها أنفسهم وهو أن السادات سوف يقنع بأن يكون الواجهة التى يحكمون البلاد من خلالها . ونتيجة لذلك وقع الصراع العنيف على السلطة بين السادات وأفراد هذه الجماعة الحاكمة وأعوانهم والذى انتهى بتصفيتهم فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ التى أطلق عليها السادات اسم ثورة التصحيح ووجد أفراد الجماعة أنفسهم فى سجن (أبوزعبل) بعد أن جردوا من كل أسباب القوة والنفوذ والسلطان .

وكم كان القدر ساخرا حينما التقى أفراد هذه الجماعة التى أطاح بها السادات بأفراد جماعة المشير عامر الذين كانوا يمضون مدة العقوبة فى سجن (أبوزعبل) بعد الأحكام التى أوقعتها عليهم المحكمة العسكرية وكان هؤلاء ينزلون فى الزنازين المخصصة لهم بالدور الأول . أما النزلاء الجدد فقد خصصت لهم الزنازين بالدور الثاني فوق هؤلاء مباشرة . وحينما التقى أفراد المجموعتين المتصارعتين أخيرا تحت سقف سجن (أبوزعبل) وأقبل النزلاء القدامى يحيون النزلاء الجدد باللعنات والشتائم ويتشفون فيهم بعبارات السخرية والاستهزاء تنبه الفريقان فجأة إلى الحقيقة

المفجعة التى غابت عن أذهانهم طويلا وهو أنهم قد اشتركوا جميعا بتصرفاتهم النكراء وأعمالهم الطائشة وصراعهم المستميت على السلطة فى سبيل الاحتفاظ بمراكزهم ونفوذهم فى الإساءة إلى وطنهم الذى منحهم كل أسباب الجاه والعز والسلطان فكافأوه بجزاء سنمار وألبسوه ثوب الذل والعار فعلى أيديهم وتحت قياداتهم تم دحر جيش مصر الباسل فى بضع ساعات فى ميدان القتال وفى عهدهم الرهيب لاقى الشعب كل صنوف الظلم والبطش والهوان بعد أن زجوا بالأحرار من أبنائه فى أعماق المعتقلات والسجون دون ذنب أو جريرة لكى ينكل بهم الزبانية الطغاة من أمثال حمزة البسيونى وصفوت الروبى ويذيقوهم أبشع ألوان التعذيب النفسى والبدنى. وتذكر أفراد الفريقين كيف أخضعوا شعب مصر الأبى لحكم بوليسى غاشم وفرضوا على أبنائه شر أساليب الرقابة والتجسس فى البيت وفى العمل وفى الأماكن العامة وفى الشارع وعبر الاتصالات التليفونية حتى أصبح الفرد لا يأمن على أسراره الشخصية حتى وهو فى غرفة نومه مع زوجته وأصبح المرء يخشى من أخيه وأهله وبنيه لقد أكرمتهم مصر ونعموا بخيراتها وأغدقت عليهم كل ما يشتهونه من مناصب وأموال فكانت النتيجة أن ساموها الويل والعذاب وأخضعوها لعهد الذل والإرهاب ولكن الله جل جلاله وتعالت قدرته هو المنتقم الجبار فقد أنزلهم من عليائهم وجردهم من نفوذهم وسلطانهم وحشرهم زمرا فى هذه الزنازين الموحشة لكى يذوقوا من نفس الكأس التى طالما شرب منها ضحاياهم التعساء وبذا حق عليهم قوله تعالى ﴿ ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد ﴾ صدق الله العظيم .

جمال حماد

القاهـرة
أول يناير ١٩٨٦



الجماعة التي كانت تحكم مصر من وراء عبد الناصر .

إن قصة الجماعة التى أطلق عليها الرئيس الراحل السادات تارة اسم مراكز القوى ، وتارة أخرى اسم جماعة على صبرى واتهم أفرادها بأنهم عملاء للاتحاد السوفيتى – تعد قصة من أعجب القصص التى دارت أحداثها المثيرة على المسرح السياسى المصرى فى عهد الثورة ، وهى تحوى كل المقومات اللازمة لتصبح عملا سينمائيا ناجحا يحظى بإقبال الجمهور . .

إنها قصة بضعة ضباط عاديين من الجيش لم يكن أحد منهم قبل ظهوره يتمتع بأية ميزات أو مؤهلات خاصة ينفرد بها عن أقرانه ، ولم تكن بينهم زمالة السلاح . فقد كانوا من أسلحة مختلفة ، ولم تكن بينهم صدقات خاصة سابقة ، إذ كانوا بحكم أعمارهم المتباينة من خريجى دفع مختلفة فى الكلية الحربية .. ولم تكن الفرصة متاحة أمام أحد منهم للوصول إلى مركز للقوة أو السلطان ، فقد كان العهد الذى تواجدوا فيه بالجيش هو عهد الثورة .

ولم يكن أحد منهم من الضباط الأحرار أو له أدنى علاقة بثورة ٢٣ يوليو ٥٢ ، وعلى الرغم من أن كل الظروف كانت فى غير صالحهم وكانت كفيلة بأن تجعل خط خدمتهم بالجيش يسير سيرا عاديا مثل الآلاف من أقرانهم

بالجيش الذين تدرجوا فى مختلف الرتب حتى أحيلوا على التقاعد ــ فإن الحظ تدخل تدخلا عجيبا فى مجرى حياتهم ، وكادوا لا يصدقون أنفسهم عندما اكتشفوا ذات يوم أن المسرح قد حلا فجأة من جميع الأبطال ، وأنهم ــ وهم مجرد الكومبارس الصغار ــ قد غدوا الأبطال الكبار . .

لقد كانت البداية هى تقربهم من بعض رجال الثورة الأقوياء الذين أوصلوهم إلى أول الطريق . وكانت نقطة البداية والانطلاق هى العمل فى جهاز المخابرات العامة الجديد الذى أنشأته الثورة ، وسمحت لهم الفرصة خلال عملهم بالجهاز لكى يتعرف عليهم عبد الناصر شخصيا ، وعندئذ برزت مؤهلاتهم وتألقت مواهبهم . وكانت مؤهلاتهم عبارة عن خليط من مبادىء(مكيافيللى)التى تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة ، امتزجت فى كيانهم بمواهب شخصية كانت كامنة فى أعماقهم ، وعندما حانت الفرصة انطلقت إلى السطح كبركان متدفق .. عناصر متنابية كانت تجمع بين المكر والدهاء والطموح والرياء ، والخداع والولاء ، والعمل المتواصل فى المكاتب على حساب أية حياة اجتماعية خاصة ، فإن الغرض كان إرضاء الرئيس بأى ثمن . كانت مشاعرهم مزيجا من هيام ملتهب بالقوة ، وشغف عات بالنفوذ ، أما عشقهم الوحيد فهو الوصول إلى مواقع السلطة والسيطرة ، وبحكم عدم انتمائهم قبل الثورة لتنظيم الضباط الأحرار ، كان استياؤهم بالغا من نفوذ أعضاء مجلس قيادة الثورة ، ومن الضباط الأحرار الذين برزوا على المسرح السياسى ، على اعتبار أنهم أشد ولاء لعبد الناصر من كل هؤلاء ، وأنهم يخدمون الثورة أكثر منهم ، وهكذا أسهموا بتدبيرهم فى معاونة عبد الناصر فى التخلص فيمن بقى من أعضاء مجلس قيادة الثورة واحدا وراء الآخر . .

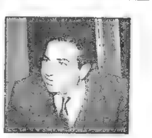
وقد اعترف أحد أعضاء هذه الجماعة فى مذكراته التى نشرت أخيرا وهو الفريق أول محمد فوزى أنه قد لعب الدور الرئيسى فى معاونة عبد الناصر فى التخلص من أعز أصدقائه وأقرب زملائه إلى قلبه ، وهو المشير عبد الحكيم عامر ، حتى انتهى الأمر بمأساة انتحاره فى استراحة ريفية منعزلة فى طريق المريوطية المتفرع من شارع الهرم فى الساعة ٦,٤٠ مساء يوم ١٤ سبتمبر

١٩٦٧ . ولم يبق بعد ذلك من أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم في الحكم سوى عضوين فقط هما السادات وحسين الشافعي ، ولكنهما كانا بلا نفوذ أو سلطان ، ومما زاد من شحوبهما أن أي فرد من أعضاء هذه الجماعة كان أهم كثيرا منهما في نظر عبد الناصر ، وعلى الرغم من أن السادات أطلق على أفراد هذه الجماعة اسم جماعة على صبرى ، وجرى المؤرخون والكتاب بعد ذلك على نهجه ، وعلى إطلاق هذا الاسم عليها بعد أن أصبح عرفا واصطلاحا من الصعب تغييره ، فإن واقع الأمر وتصحيح التاريخ هو أن هذه الجماعة لم تكن جماعة على صبرى ، وإذا كانت هناك تسمية تصح أن تطلق عليها فيجب أن تسمى جماعة (شعراوى وسامى وفوزى) .

إن أعضاء هذه الجماعة الثلاثية الذين كانوا يحكمون مصر بالفعل ، والذين أحكموا قبضتهم بعد هزيمة يونيو ٦٧ على جميع أجهزة الدولة الحكومية والشعبية هم شعراوى جمعة وزير الداخلية وقتئذ ، وسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات الذى صدر قرار جمهورى فى ٢٧ أبريل ٧٠ بتعيينه وزيرا للدولة ، والفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة الأسبق . وكما انطلق شأن أعضاء هذا الثالوث كالشهاب اللامع فى سماء السياسة المصرية ، وكما علا حظهم وارتفع نجمهم حتى أصبحوا يتحكمون فى كل مقادير البلاد ، ويدين لهم الكبار والصغار بالخضوع والولاء ، وكما تجرى الحال دائما فى القصص الدرامية المثيرة كانت النهاية مأساة أليمة ، ووجد أفراد الجماعة أنفسهم لأول مرة منذ سنوات طويلة داخل زنازين موحشة رطبة ، وراء قضبان من حديد فى سجن (أبو زعبل) ثم فى ليمان طره .

لقد ضاع المجد ، وتحر السلطان ، وانصرف عنهم الأصدقاء والأحباب ، وانفض الخدم والحشم ، ولم يعد هناك مسرح كى يلعبوا فوقه أدوار البطولة ، ولا جمهور حاشد كى يصفق لهم بحماسة كالعادة . إنما خطوات ثقيلة لسجان غليظ القلب مكفهر الملامح ، لم يكن يدرك أن داخل تلك الزنازين التى يتولى حراستها من كانوا يتحكمون يوما من الأيام فى مقادير مصر ومصائر شعبها ، وكيف يدرك مثل هذا السجان أن نزلاءه التعساء المستكينين كانوا فى فترة من التاريخ ملوك مصر غير المتوجين . .

كيف أصبحت الجماعة مصدر جميع السلطات ؟



شعراوى جمعة



سامى شرف

الفريق محمد فوزى

بعد هزيمة يونيو ٦٧ انعقد عزم عبد الناصر على تركيز جهوده بأكملها من أجل إعداد القوات المسلحة لخوض غمار معركة ثأرية حاسمة ضد إسرائيل يسترد بها زعامته التى تزعزعت ، ويستعيد بها العرب كرامتهم المفقودة وأرضهم السليبة . وحتى يمكنه التفرغ لهذا الواجب المقدس أوكل مسئولية حكم البلاد خلال تلك الفترة العصيبة إلى أفراد تلك الجماعة الثلاثية (شعراوى وسامى وفوزى) واعتبرهم مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية فى البلاد .

وعلاوة على هيمنة أفراد الجماعة بحكم مناصبهم وإشرافهم على جميع السلطات التنفيذية فى الدولة فقد كانت لهم هيمنة قوية كذلك على التنظيم

الشعبي الوحيد في مصر وهو الاتحاد الاشتراكي ، إذ إن شعراوي جمعة علاوة على منصبه الخطير كوزير للداخلية كان يشغل منصب الأمين المساعد لعلي صبري أمين التنظيم ، كما كان شعراوي يتولى أمانة التنظيم الطليعي منذ عام ٦٥ ، وهو تنظيم سري أمر عبد الناصر بإنشائه داخل الاتحاد الاشتراكي ، بهدف حماية النظام الناصري من القوى المضادة للثورة ، ووفقا لنصوص الميثاق فإن التنظيم الطليعي هو الذي يقود الاتحاد الاشتراكي وبالتالي يتولى قيادة جماهير الشعب .

وكان أعضاء الجماعة « شعراوي وسامي وفوزي » يجتمعون كل مساء بعد انتهاء العمل اليومي في مكتب سامي شرف المواجه لمنزل عبد الناصر بمنشية البكري ، حيث تعرض عليهم أهم شئون الدولة ليتولوا بحثها وإصدار قراراتهم بشأنها ، وعن طريق التليفون المباشر الذي كان يربط بين الرئيس وسامي شرف كان عبد الناصر يتصل بسامي أو بشعراوي أثناء الاجتماع ، وكان أحيانا يطلبهما معا أو كلا على حده لمقابلته في المنزل ، وعندما كان يطالع مقالا أو نبأ في مجلة أو جريدة مصرية أو أجنبية يلفت نظره كان يؤشر عليه سامي أو شعراوي للاطلاع حتى تكون جميع المعلومات لديهما .

ووصلت ثقة الرئيس بهذه الجماعة إلى حد أن الرئيس كان أحيانا يسافر إلى الخارج ويوكل لأفرادها تصريف أمور البلاد دون أن يعين نائبا عنه كما هو المفترض ، كما كانت تعليماته تقضي بألا يترك أفرادها القاهرة في وقت واحد . .

وكان شعراوي وفوزي لا يتركان مكتب سامي إلا بعد أن يتأكدا أن الرئيس قد توجه إلى غرفة نومه ، أما سامي فلم يكن يغادر المكتب إلا بعد أن يطمئن إلى أن الرئيس قد استغرق فعلا في النوم .

وكان سامي شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين عبد الناصر ، وبين الوزراء وكبار مسئولي الدولة ، فعن طريق سامي يتلقون التوجيهات والأوامر . وإلى مكتبه يبعثون بالتقارير والدراسات المطلوبة منهم ، وعندما بدأت الشائعات تنتشر في مصر وأخذت الصحف في الخارج تنشر أن مصر ، يحكمها ثلاثة من وراء

عبد الناصر لم يكن الرئيس يهتم كثيرا بذلك الأمر ، وعندما كان يكتشف أن أفراد الجماعة غاضبون مما ينشر فى الخارج أو مما تلوكه الألسن فى الداخل كان يقول لهم: « ماتزعلوش لو الناس مشتمتكوش يبقى ملكوش قيمة عندى » وكان يقول لهم ضاحكا إنه لو فتح جريدة الجارديان الإنجليزية ووجدها تمدح فيه شخصيا لأدرك على الفور أنه يسير فى الطريق الخاطىء . .

وكان عبد الناصر بعد حرب يونيو ٦٧ قد أصبح يجمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ، وكان يتعمد أن يكون لشعراوى وسامى مركز مرموق ووزن خاص لدى أعضاء الوزارة ، وحدث ذات مرة أن طلب من شعراوى إبلاغ توجيه وتأنيب إلى أحد الوزراء المدنيين ، ولما حاول شعراوى الاعتذار للرئيس عن طريق سامى بالنسبة لحساسية الوضع أبدى عبد الناصر استغرابه من ذلك الحرج الذى يحس به شعراوى وقال: « أنا عاوز الوزراء يشعروا ، أنهم بتوعكم » ، ولما رد عليه سامى قائلا « بتوع سيادتك يافندم » كرر مرة أخرى « لا بتوعكم أنتم » . .

كيف كانت الرقابة تفرض على الأشخاص ؟

كان شعراوى جمعة وسامى شرف هما اللذين يتحكمان وحدهما فى فرض الرقابة على الأشخاص فى مصر كلها ، وكان من سلطة أى منهما أن يصدر أمرا شفويا بوضع أى شخص فى مصر تحت الرقابة ، مهما كان هذا الشخص ومهما كان منصبه أو مركزه ، وبدون الرجوع إلى أية جهة قضائية . وكانت عملية الرقابة بمختلف أنواعها تتم بواسطة جهازين فى الدولة هما جهاز المخابرات العامة التابع لسامى شرف ، وجهاز المباحث العامة التابع لشعراوى جمعة . ولم تكن هناك أية قواعد أو أسس موضوعة لاتباعها قبل إصدار أوامر المراقبة ، ووفقا لاعتراف سامى شرف فى التحقيق كانت هناك ثلاثة أساليب للمراقبة : .

أولاً — تسجيل الأحاديث التليفونية . وكان ذلك يتم فى قاعة خاصة بالسنترال المركزى بمبنى هيئة التليفونات ، بشارع رمسيس ، بمعرفة جهاز

المحابرات العامة والمباحث العامة ، وكانت تفريغات شرائط التسجيلات التليفونية ترسل بواسطة المحابرات إلى سامى شرف وبواسطة المباحث العامة إلى شعراوى جمعة ، للاطلاع عليها ، ثم تحفظ بعد التأشير عليها بما يتبع فى ملفات خاصة للرجوع إليها والاستفادة منها عند الضرورة .

ثانيا ـــ نظام التصنت وهو عبارة عن وضع أجهزة حساسة للتصنت (ميكروفونات عاية فى صغر الحجم) فى منزل أو مكتب الشخص المطلوب مراقبته ، ويمكن بهده الوسيلة الاستماع إلى كل ما يدور لديه من أحاديث وأقوال ، وتسجيلها فى نفس الوقت بواسطة أجهزة تسجيل موجودة فى أماكن أحرى بعيدة إما سلكيا أو لاسلكيا . وكانت هناك وسيلتان لوصع أجهزة التصنت خفية فى المكاتب والمنازل دون أن يشعر أصحابها ، الوسيلة الأولى : هى قيام أفراد متخصصين من أجهزة الأمن بدخول البيوت أو المكاتب بمفاتيح مصطنعة بعد التأكد من خلوها من أصحابها ، ووضع أجهزة التصنت فى أماكن مخفاة لايمكن اكتشافها ، والوسيلة الثانية: هى تجنيد بعض الأشخاص ـــ عن طريق الإغراء بالمال أو التهديد بالإيذاء ـــ ممن لا يثير دخولهم هذه الأماكن أية شبهات ، مثل عمال التليفونات وسعاة المكاتب وخدم البيوت والسائقين الخصوصيين وبعض الحرفيين أمثال عمال السباكة والكهرباء والبياض والنقاشة ، وتوكل إلى هؤلاء بعد تدريبهم مهمة وضع أجهزة التصنت فى الأماكن التى تحدد لهم خفية دون أن يثير دخولهم بالطبع أية شكوك بحكم ترددهم الطبيعى على هذه الأمكنة لمزاولة أعمالهم .

وكانت عملية وضع أجهزة التصنت لتسجيل ما يدور فى المكاتب والبيوت تعد انتهاكا صارخا لحرمة البيوت التى يكفلها الدستور والقانون . ووصل الأمر إلى أن رئيس الجمهورية وقتئذ لم يسلم بيته من الحيزة من وضع أجهزة التصنت به ، وقد أعلن الرئيس الراحل السادات هذه الحقيقة المذهلة فى بيانه الشهير الذى أذاعه على الشعب يوم ١٤ مايو ٧١ عن طريق وسائل الإعلام . فقد ذكر ما يلى بالحرف الواحد « فيه ورراء قالوا لى بيتك فيه تسجيل عليك ! بيت رئيس الجمهورية الخاص ! كنت بقول لهم بلاش كلام فارغ ، مين يحرؤ يعمل حاجة زى دى ؟ مين حيعملها سامى ولا شعراوى ؟ ويؤسفنى أن أقرر أنه اتضح

أن أودة مكتبي فى بيتى ، مى بيت رئيس الجمهورية وجدنا فيه جهاز امبارح بالليل ، لأن بعد اللى جرى بعت جبت جهار الكتروبى اللى بيبحث ووجدت الجهاز فى غرفة مكتبى أنا شخصيا » . وقد تبين خلال التحقيق فى أحداث ١٥ مايو ٧١ أن سامى شرف قد ثبت بعض أجهزة التصنت فى أماكن مختلفة فى الاتحاد الاشتراكى لتنقل إلى أجهزة الاستماع والتسجيل فى مكتبه كل ما يدور فى هذه الأمكنة من أحاديث وأسرار .

وقد كشف الستار عن هده الحقيقة المجهولة التقرير الدى قدمه المهندس عبد السلام خليل وكيل الإدارة العامة لتشغيل ستوديوهات التليفريون وقتئد ، الذى كلفته النيابة العامة بمعاينة مكتب سامى شرف بالطابق الثانى عشر بمبنى الاتحاد الاشتراكى وفحص أجهزة التسجيل التى كانت مخفاة داخل دولاب صاج بحجرة المكتب . وكانت هده الأجهزة تتصل بأسلاك تمتد داحل الجدران إلى أماكن مختلفة بالمبنى . وقد ورد فى تقرير المهندس عبد السلام خليل أنه لم يتمكن من متابعة الأسلاك لمعرفة الأماكن التى تؤدى إليها لأنها داخل الجدران .

ثالثاً : المراقبة الشخصية ، وتتم بواسطة أفراد مخصصين لذلك من أجهزة الأمن ، لمتابعة تحركات الشخص الموضوع تحت المراقبة طوال اليوم وتقديم تقرير عن نشاطه وزياراته ولقاءاته ، وتأخذ هده التقارير نفس مجرى النظم السابقة ، من حيث اطلاع سامى وشعراوى عليها ، ثم حفظها بعد ذلك فى ملفات خاصة .

وكانت تفريعات تسجيلات التصنت وتقارير المراقبة الشخصية يتم حفظها فى مكتب تابع لسامى شرف يرأسه موظف يدعى توفيق عبد العرير . وكانت هذه السلطة المطلقة التى يتمتع بها كل من سامى وشعراوى عرضة بالطبع كى تستعل لأغراض شخصية ولمعرفة أسرار بعض الشخصيات المعروفة ، وقد اتضح بالفعل من تفريعات بعض الشرائط التى ضبطت بعد أحداث ١٥ مايو أن بعضها كان يحوى أمورا شخصية بحتة أو يختص بعلاقات نسائية ، ومنها ما كان يتعلق ببعض الممثلات والراقصات المعروفات وقد صدر الأمر ذات مرة بتصوير إحدى السيدات الوارد حديثها فى التسجيلات (ربما بسبب عدوبة صوتها) .

ولا يمكن بالطبع الاقتناع بما ذكره شعراوى وسامى فى التحقيق من أن المراقبة على الأشخاص كانت لمصلحة الأمن والنظام ، وإلا فكيف يمكن تفسير السر فى وضع تليفونات شخصيات قيادية مرموقة تحت المراقبة ، بينما كان أصحابها يعدون وقتئذ من دعائم ذلك النظام ومن أبرز رجالاته أمثال حسين الشافعى وسيد مرعى وعلى صبرى وعزيز صدقى ولبيب شقير وضياء داود وأمين هويدى ومحمد أحمد وفريد عبد الكريم ومحمد إبراهيم دكرورى .

وقد اتضح من معاينة شرائط التسجيل التى ضبطت بعد أحداث ١٥ مايو أن أحد الشخصيات القيادية بالاتحاد الاشتراكى كانت له علاقة غير شريفة مع زوجة أحد أصدقائه . وقد احتفظت المباحث العامة بشريط تسجيل تضمن حديثا متبادلا بينه وبين هذه السيدة ، حوى عبارات وألفاظا فاضحة غاية فى البذاءة بين الطرفين ، مما دعا شعراوى جمعة إلى إصدار أمره بالتحفظ على هذا الشريط وعدم مسحه كوسيلة لاستغلاله بالطبع ضد هذا المسئول الكبير فى حالة عدم انقياده له أو محاولة التمرد عليه .

وقد علق الرئيس الراحل السادات على هذا النوع الدنىء من شرائط التسجيل الذى ضبط منه عدد وفير ، فقال فى الخطاب الذى ألقاه أمام مجلس الشعب فى ٢٠ مايو ٧١ ما يلى: « فيه مسائل فى أشرطة التسجيل ستهدم بيوت فى هذا البلد ، هل هذه أخلاق ؟ .. بمسك ذلة ، وندل الناس ونقول أنا ماسك لك ، وطلع المتآمرين كل واحد فيهم ماسك ذلة على الثانى إيه ده ؟ » .

وكان شعراوى وسامى أدرى الناس بالطبع بخطورة وبشاعة ما تضمه التسجيلات التليفونية وتسجيلات التصنت على البيوت والمكاتب ومدى مخالفتها للشريعة والشرف والدستور والقانون ، ولذا بذل كل منهما محاولاته لوضع يده عليها أو على الأقل حرقها وإعدامها لإزالة آثار تلك الجريمة النكراء التى ارتكبت فى حق الشعب المصرى ، ولذا لم يكد يعلم شعراوى خلال وجوده بمكتب الفريق محمد فوزى بعد ظهر الخميس ١٣ مايو أن ممدوح

سالم محافظ الإسكندرية استدعى إلى منزل الرئيس بالجيزة ، وأنه من المنتظر تعيينه وزيرا للداخلية — حتى سارع بالاتصال تليفونيا باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة ، وطلب منه إعدام كل ما يحتفظ به في إدارته من شرائط التسجيل وتفريغات المحادثات التليفونية المسجلة ، ولكن اللواء حسن طلعت لم يتمكن من تنفيذ تعليمات شعراوى جمعة ، فقد سبقته إلى استلام غرفة التسجيلات بوزارة الداخلية قوة من رجال الحرس الجمهورى أرسلت على وجه السرعة بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية ، الذى سارع فى نفس الوقت بإجراء اتصال تليفونى مع وزير العدل ، لإرسال اثنين من وكلاء النيابة لاستلام الغرفة من الحرس الجمهورى ، وضبط الشرائط والتفريغات ، والبدء في التحقيق على الفور .

وقد حاول شعراوى جمعه تبرير ذلك التصرف السريع الذى اتخذه أثناء التحقيق معه أمام المدعى الاشتراكى فى قضية ١٥ مايو ١٩٧١ فقال إنه قد أجراه حفاظا على أعراض بعض النساء المتزوجات ، فقد كانت بعض التسجيلات تضم عبارات تدل على وجود علاقات غير شريفة بينهن وبين بعض الشخصيات التى كان يجرى تسجيل أحاديثهم التليفونية .

وكما جرت محاولات وزير الداخلية لإعدام شرائط التسجيل وتفريغاتها فى غرفة التسجيل التابعة للمباحث العامة ، حاول أحمد كامل مدير المخابرات العامة هو الآخر أن يضع يده على شرائط التسجيل الموجودة فى غرفة التسجيل بجهاز المخابرات العامة ، فلم يكد يتصل به محمد سعيد سكرتير سامى شرف تليفونيا فى بيته فى الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الخميس ١٣ مايو ٧١ لينقل إليه تعليمات سامى شرف بوجوب تقديم استقالته من منصبه فى الحال إلى رئيس الجمهورية ، وبعد أن أعلنت الإذاعة فى نشرة أخبار الساعة الحادية عشر مساء نبأ استقالة الوزراء الخمسة سامى شرف ومحمد فوزى وسعد زايد وحلمى السعيد ومحمد فايق — حتى أحس باقتراب الخطر ، فبادر بالاتصال تليفونيا بعادل العربى رئيس القسم المشرف على تسجيل الأحاديث التليفونية بجهاز المخابرات العامة وطلب منه التوجه من منزله على الفور إلى مبنى

المخابرات ، وأن يجمع كل ما فى غرفة التسجيلات من شرائط تسجيل وتفريغات ، وأن يحضرها بأكملها إليه فى منزله .

وأثناء انهماك عادل العربى فى تأدية المهمة التى كلفه بها رئيسه ، كان السادات قد أيقظ اللواء أحمد اسماعيل من نومه قبل الواحدة صباحا ليأمره بالتوجه إلى مبنى المخابرات العامة ليتولى رئاستها ، ولذا عندما انتهى عادل العربى من تجميع الشرائط والتفريغات وجد أن اللواء أحمد اسماعيل هو الذى يجلس على مكتب المدير ، ولذا لم يحاول التوجه إلى منزل رئيسه القديم أحمد كامل ، بل توجه بكل ما يحمله من شرائط وتفريغات إلى مكتب المدير الجديد ، حيث سلمه الهدية الثمينة التى لا تقدر بثمن .

وكان تسليم شرائط التسجيل إلى أحمد اسماعيل نقطة تحول خطيرة فى القضية التى قدم من أجلها أعضاء الجماعة المناوئة للسادات إلى محكمة الثورة ، التى تشكلت برئاسة حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب ، وعضوية المستشار بدوى حمودة وحسن التهامى مستشار رئيس الجمهورية ، فقد حوت الشرائط تسجيلا كاملا لجميع الأحاديث التليفونية التى دارت بين أفراد الجماعة فى مرحلة الأزمة الأخيرة التى نشبت بينهم وبين رئيس الجمهورية بشأن الاتحاد الثلاثى العربى بين مصر وسوريا وليبيا فى أعقاب اجتماع اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم الأربعاء ٢١ أبريل ، والتى اشتدت وطأتها بعد إقالة على صبرى فى ٢ مايو ٧١ .

وكانت هذه التسجيلات فى الواقع هى دليل الإدانة الأساسى ، الذى اعتمدت عليه محكمة الثورة فى إصدار أحكامها بالإعدام والسجن على المتهمين من أفراد هذه الجماعة (خفف رئيس الجمهورية أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد) . وقد تمت كل هذه التسجيلات كما ذكرنا بناء على أوامر سامى شرف ، وهكذا وجد أعضاء الجماعة أنفسهم يدفعون ثمن حماقة زميلهم الذى ألقى بنفسه وبهم إلى الهلاك .



الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وعلى صبرى

استطاعت الجماعة الثلاثية - بفضل ما كانت تتمتع به من سلطات مطلقة ونفوذ جبار - أن تحيط الرئيس الراحل عبد الناصر بسياج محكم ، وأن تتم عزله عن الجميع بحيث أصبح أفرادها هم الأعين التى يبصر بها ، وهم الآذان التى يسمع عن طريقها ، وهم اللسان الذى ينطق بكلماته وينقل إلى المسئولين أوامره وتوجيهاته ، ولم يعد هناك منافس لجماعة الحاكمة أو قرين قد بقى على المسرح السياسى فى مصر غير على صبرى الأمين العام لتنظيم بالاتحاد الاشتراكى ورئيس الوزراء الأسبق والرجل القوى الذى حصل على أعلى نسبة من أصوات اللجنة المركزية فى انتخابات اللجنة التنفيذية العليا ، والذى جاء بعده فى الترتيب حسين الشافعى وأنور السادات ، ويبدو أن اتصالاته الوثيقة

بالقيادة السوفيت فى تلك الفترة التى جعلت الجميع ينظرون إليه على أنه رجل موسكو رقم ١ فى مصر ، قد أثارت مشاعر عبد الناصر ضده مما حفز الجماعة على ضرورة التخلص منه ، أو على الأقل تقليم سلطاته وتقليص نفوذه ، وتم ذلك بنجاح على أثر حادث مثير كان أشبه ما يكون بالقصص البوليسية وهو ماعرف وقتئذ باسم حادث المطار .

فى ٢٣ يونيو ٦٩ سافر على صبرى ووفد مرافق له إلى موسكو ، وكان برفقته حرمه ونجله حيث أمضوا هناك ثلاثة أسابيع ، وقبل العودة كلف على صبرى سكرتيره الخاص مصطفى ناجى الذى كان ضمن الوفد المرافق له بالسفر وحده إلى القاهرة ، على أن يحمل معه ما يخص على صبرى وأسرته من حقائب وطرود وعندما اتضح أن وزنها يتجاوز ٢٠٠٠ كيلو جرام رفض مدير فرع شركة مصر للطيران بموسكو نقل هذا الوزن الضخم إلا بعد دفع الرسوم المقررة ، الأمر الذى دعا مصطفى ناجى إلى إرسال برقية عاجلة إلى صلاح الشافعى وصلاح فراج مديرى مكتب على صبرى بالاتحاد الاشتراكى بالقاهرة بتاريخ ١١ يوليو وكان نصها كما يلى : .

« رجاء التنبيه على السيدين عبد الحميد البلدى وإسماعيل محمد بانتظارنا فى مطار القاهرة باللورى والجيب يوم الاثنين ١٤ يوليو حيث سأصل بمفردى ومعى أمتعة السيد على صبرى على الطائرة المصرية ، والاتصال بشركة مصر للطيران ليرسلوا للسيد حسين توفيق مديرها بموسكو الموافقة تلغرافيا بشحن ٢٠٠٠ كيلو جرام زيادة على المقرر بصحبتنا فى نفس التاريخ وعلى نفس الطائرة ، على أن تتم المحاسبة عن طريق الاتحاد الاشتراكى ، وعلى أن ترسل شركة مصر للطيران بالقاهرة برقية إلى فرعها بموسكو بما يفيد ذلك » .

وقبل سفر مصطفى ناجى بقليل أخطره على صبرى أن المسئولين فى موسكو أعدوا له طائرة خاصة لنقله هو والوفد المرافق له وجميع حقائبه وطروده إلى القاهرة على نفقة الحكومة السوفيتية ، مما دعا مصطفى ناجى إلى إرسال برقية ثانية إلى صلاح الشافى وصلاح فراج بتاريخ ١٢ يوليو وكان نصها كما يلى :

« خالص تحياتى . البرقية السابقة لاغية بكل تفصيلاتها الرجا إلغاء الترتيبات الموضحة بها . الجميع سيحضرون على الطائرة الروسية يوم الثلاثاء ١٥ يوليو

وسأكون بصحبتهم رجاء التنبيه على السيد عبد الحميد البلدى للانتظار فى المطار فى موعد وصول الطائرة وشكرا » .

وعندما وصلت الطائرة السوفيتية إلى مطار القاهرة يوم ١٥ يوليو كان فى استقبال على صبرى بالمطار عد الحميد البلدى ، وهو الموظف الذى طلب حضوره بالذات ، وكذا بعض موظفى مكتبه الذين أحضروا معهم سيارة لورى وقفت أسفل سلم الطائرة ، وتم نقل جميع الطرود والحقائب من الطائرة إلى اللورى الذى انطلق به السائق مباشرة إلى فيلا على صبرى الفحمة بجوار كاريبو الميريلاند بمصر الجديدة .

واستغل شعراوى جمعه وسامى شرف المعلومات الثمينة التى وصلتهما عن أحداث رحلة على صبرى من موسكو إلى القاهرة لإيغار صدر عبد الناصر وإثارته ضده ، فقد نقلا اليه نص البرقيات المتبادلة بين سكرتيره الخاص فى موسكو ومديرى مكتبه بالقاهرة ، وكذا أمر الطائرة الخاصة التى خصصتها الحكومة السوفيتية لنقله هو وأسرته والوفد المرافق له من موسكو إلى القاهرة على نفقتها كما أبلغاه بموضوع اللورى الذى امتلأ على سعته بأمتعة على صبرى التى زاد وزنها عن ٢٠٠٠ كيلوجرام ، والذى انطلق به السائق رأسا من أسفل سلم الطائرة إلى فيلا على صبرى دون المرور على الدوائر الجمركية .

ولم يكن ممكنا من الناحية العملية وصول مضمون البرقيتين المرسلتين من موسكو إلى مكتب على صبرى أمين التنظيم بالقاهرة إلى أى مسئول بالاتحاد الاشتراكى إلا إذا كان الشخص هو شعراوى جمعه بحكم منصبه كأمين التنظيم المساعد إذ إن موظفى مكتب على صبرى المعروف بصرامته وقسوته الشديدتين فى معاملة مرءوسيه لم يكونوا من الغباء بحيث يسمحون بتسرب معلومات سرية خاصة برئيسهم إلى أى إنسان . .

ولم يكن فى مقدرة أحد من الناحية الواقعية إبلاغ هذه المعلومات إلى عبد الناصر بهذه الطريقة التى أثارته ودفعته إلى إصدار تعليماته إلى شعراوى جمعة بالتحقيق فى هذه الواقعة عن طريق المباحث العامة وهو إجراء استثنائى لم يسبق له مثيل مع أحد من كبار المسئولين ، وبالأخص مع شخص فى مكانة

على صبرى ، إلا اذا كان القائم بالتبليغ هو السكرتير الخاص لعبد الناصر أى سامى شرف ، إذ أن سامى كما سبق أن أوضحنا كان وقتئذ هو أقرب معاونى عبد الناصر ، وألصقهم به فى العمل ، وأهم من ذلك كله كان أقدر الناس على معرفة حقيقة مشاعر عبد الناصر تجاه على صبرى فى ذلك الحين وكانت بلا شك تتسم بالنقمة عليه وعدم الرضا عنه ، مما شجعه على تقديم ما لديه من معلومات بطريقة استفزت عبد الناصر ، وضاعفت من حدة غضبه ضد على صبرى . .

وقد اعترف سامى شرف فى التحقيق الذى أجراه معه جهاز المدعى الاشتراكى فى قضية ١٥ مايو ١٩٧١ أن علاقة على صبرى به قد ساءت عقب حادث المطار لأنه اعتقد أنه كان وراء هذا الموضوع .

ومن الواضح أن عبد الناصر قد وجد فيما جرى فرصة لتأديب على صبرى وتقليص نفوذه ، وكذا للتهوين من شأنه وتقليل حجمه أمام القيادة السوفيتية فأمر بإجراء التحقيق فى الحال .

وبعد بضعة أيام من وصول على صبرى إلى القاهرة بدأت المباحث العامة التحقيق فى الحادث بطريقة سرية ، واستدعى أمام سلطة التحقيق بعض موظفى مكتب على صبرى ، وكان منهم بالطبع سكرتيره الخاص مصطفى ناجى ، وأولئك الذين استقبلوه بمطار القاهرة ، وكذا سائق النورى ، وسئلوا جميعا عن تفاصيل الموضوع وعن سر ذلك الوزن الضخم من الطرود التى نقلت من موسكو وعن محتوياتها ، وإلى أين أرسلت وهل سبق لعلى صبرى إحضار أمتعة معه بمثل هذا الوزن فى أسفاره السابقة ؟. .

وإمعانا فى إذلال على صبرى صدرت الأوامر عقب انتهاء التحقيق باعتقال سكرتيره الخاص مصطفى ناجى . وفى ٣٠ يوليو ٦٩ أى بعد ١٥ يوما فقط من العودة من موسكو فوجئت أسرة مصطفى ناجى بزوار الفجر يقتحمون عليهم البيت وينتزعون مصطفى من بينهم حيث أودع سجن القلعة بدون أى أمر قضائى أو اتهام ، ولم يتم الإفراج عنه إلا بعد ٦٠ يوما بعد إصابته بانهيار عصبى لفرط ما عاناه من الظلم والعذاب ، مما دفع مدير مستشفى الأمراض العصبية إلى الإلحاح فى سبيل الإفراج عنه حرصا على حياته ، وخرج مصطفى من السجن

حطاما ليجد نفسه منقولا إلى وزارة استصلاح الأراضى بعيدا عن مكتب على صبرى ولم تمر أعوام قلائل حتى وافته منيته .

وساء موقف على صبرى بالطبع بمجرد أن علم أن موظفى مكتبه يستدعون للتحقيق معهم أمام المباحث العامة ، بدون إذنه وبناء على تعليمات شخصية من رئيس الجمهورية،وازداد موقفه تحرجا عقب إلقاء القبض على سكرتيره الخاص مصطفى ناجى وإلقائه في زنزانه انفرادية بسجن القلعة . وأحس على صبرى بإحباط شديد عندما لم تنجح اتصالاته لتحديد الموعد الذى طلبه كى يلتقى بعبد الناصر لتصفية الجو بينهما ، مما حدا به إلى الاعتكاف فى منزله والانقطاع عن مكتبه والامتناع عن حضور الحفلات والمناسبات العامة .

وقد روت لنا حرم مصطفى ناجى أن على صبرى تخلى تماما عن زوجها بمجرد دخوله السجن ، رغم علمه أن مصطفى يدفع ثمن ما جناه هو ، وأن اعتقاله إنما كان مجرد وسيلة للضغط عليه هو وتأديبه ليسارع بتقديم آيات الخضوع والولاء للرئيس ، وليعرف فى المستقبل حدود مركزه فلا يتعداها ثانية . .

ومن سخرية القدر أن على صبرى عقب اعتقاله في أحداث ١٥ مايو ٧١ نزل فى سجن القلعة فى نفس الزنزانة التى نزل فيها سكرتيره الخاص من قبل ، وهكذا شاءت العناية الإلهية أن يذوق من نفس الكأس التى ذاق منها من قبل مصطفى ناجى ظلما وعدوانا بسببه ، وليت الظالمين يتذكرون دائما قوله تعالى : **« ذلك بما قدمت أيديكم وأن الله ليس بظلام للعبيد » .**

ورغم إحاطة الحادث بحاجز كثيف من السرية والكتمان ، فإن الشائعات لم تلبث أن انتشرت فى كل مكان بأن على صبرى قد انقطع عن مزاولة عمله ، وأنه قد تغيب عن حضور عدة مناسبات سياسية هامة ، وبدأت التساؤلات عن حقيقة الحادث تتوالى من مكاتب الاتحاد الاشتراكى وخلايا التنظيم الطليعى ، مما أجبر عبد الناصر على الاتفاق مع محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ على صيغة إيضاحية ، يتم نشرها فى جريدته عوضا عن إصدار بيان رسمى عن الحادث .

وفى صباح الأحد ٢١ سبتمبر ٦٩ صدرت الأهرام وكان عنوانها الرئيسى

فى صفحتها الأولى يتكون من كلمة واحدة فقط كتبت بحروف ضخمة هى « الحقائق » وورد بعد ذلك البيان التالى بالحرف :

« عندما عاد على صبرى من رحلته إلى الاتحاد السوفيتى فى يوليو تواترت روايات تفيد أن الطائرة التى وصل عليها من موسكو حملت أمتعة معها تزيد على الوزن المقرر ، وأن هذه الأمتعة خرجت من مطار القاهرة دون أن تدفع عنها رسوم الجمارك . وجرى تحقيق فى هذه الواقعة ، وذلك ما كان ينبغى أن يحدث ، وهو ظاهرة صحية . وتبين أن هناك أصلا للواقعة ، مع وجود مبالغة فى الروايات .

وتناول التحقيق بعض أفراد السكرتارية التى صاحبت على صبرى فى رحلته . ووجد على صبرى ، وكان ذلك منطقيا ومطلوبا — أنه من اللازم لسلامة التحقيق أن يجمد نشاطه فى الاتحاد الاشتراكى حتى ينتهى التحقيق ، وانتهى التحقيق بنتيجة تؤكد تماما أن على صبرى لم يكن يعلم بالتفاصيل ، وعلى ضوء التحقيق ونتيجة له جرى الآتى :

١ — إن على صبرى دفع كل ما يستحق من الرسوم الجمركية على الأمتعة التى دخلت ، حتى ما كان منها لا يخصه شخصيا (اتضح خلال التحقيق مع على صبرى بعد أحداث ١٥ مايو أنه أرسل شيكا بمبلغ ١٣٠٠ جنيه إلى وزير الخزانة وهو المبلغ الذى قدره عبد الناصر) .

٢ — رغم عدم مسئولية على صبرى شخصيا عما حدث فقد وضع تحت تصرف الرئيس استقالته من جميع مناصبه ، ثم استقر الرأى فى النهاية على أن يترك على صبرى أمانة لجنة التنظيم فى الاتحاد الاشتراكى ، مع استمرار عضويته فى اللجنة التنفيذية العليا ، وانتداب السيد شعراوى جمعة لأمانة لجنة التنظيم حتى تجتمع اللجنة المركزية » انتهى بيان الأهرام .

وهكذا نجحت الجماعة فى استغلال حادث المطار لتنحية على صبرى عن منصبه الخطير فى الاتحاد الاشتراكى ، وتم انتداب شعراوى جمعة مكانه كأمين عام للتنظيم فى بادىء الأمر ، حتى تم انتخابه فى هذا المنصب بعد ذلك بأغلبية ساحقة فى اللجنة المركزية ، وهكذا دانت أمانة التنظيم بالاتحاد الاشتراكى وأمانة التنظيم الطليعى لشعراوى جمعة دون منازع وأصبح أقوى شخصية فى التنظيم الشعبى .



الرئيس الراحل أنور السادات وشعراوى جمعه وسامى شرف

عقب نجاح الجماعة الثلاثية فى تنحية على صبرى عن منصبه الكبير فى الاتحاد الاشتراكى كأمين للتنظيم ، وفى انتخاب شعراوى جمعه بعد ذلك مكانه بأغلبية ساحقة فى اللجنة المركزية ، لم تلبث المقادير أن ساعدت الجماعة على الانفراد بشئون الحكم فى مصر انفرادا كاد أن يكون كاملا لسبب لا دخل لها به ، إذ إن عبد الناصر أصيب بأزمة قلبية حادة يوم ١٠ سبتمبر ٦٩ نتيجة للصدمة العنيفة التى انتابته على أثر وقوع الإغارة الإسرائيلية البرمائية فجر يوم ٩ سبتمبر على الزعفرانة التى تقع على خليج السويس على بعد مائة كيلو متر من مدينة السويس ، مما أدى الى إحالة اللواء أحمد إسماعيل رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد .

وإزاء شدة مرض عبد الناصر استدعى خصيصا من موسكو طبيب القلب الشهير تشازوف ، وبعد أن فحص حالته أوصى بأن يلتزم عبد الناصر الراحة التامة ، لأن النوبة القلبية التى أصابته من نوع فتاك وتؤدى إلى وفاة الشخص الذى يصاب بها ، عند تعرضه لأى إجهاد بدنى أو نفسى ، وبالفعل لم يعمر بعدها عبد الناصر سوى عام واحد فقط ، ونتيجة لتوصية الأطباء زادت بصورة طبيعية صلاحيات الجماعة الحاكمة ، وأصبحت من الناحية الواقعية تمارس صلاحيات الرئيس نفسه ، دون الرجوع إليه حفاظا على صحته ، ونظرا لوجود حتم عبد الناصر لدى سامى شرف ، فقد أصبح أمرا عاديا صدور قرارات جمهورية ممهورة بتوقيع الرئيس ، دون أن يدرى عبد الناصر عن معظمها شيئا .

وإزاء تلك الصلاحيات الخطيرة حظيت الجماعة بمكانة عالية جعلت أكبر المسئولين فى الدولة فى المجالين التنفيذى والشعبى يتسابقون فى سبيل اكتساب مودتها ونيل ثقتها ، وهكذا بدأت الحلقة الأساسية تتسع لتضم إليها حلقات فرعية ، وهذه الحلقات الفرعية استطاعت أن تستقطب حولها حلقات صغيرة من الأجهزة التنفيذية والشعبية ، حتى أصبحت الجماعة الحاكمة قوة ضخمة يدور فى فلكها عشرات ، بل مئات من أهم الشخصيات فى الدولة ، ونتيجة لإحساس عبد الناصر بخطورة مرضه بادر فجأة بتعيين السادات نائبا له فى ٢٠ ديسمبر ٦٩ قبل سفره مباشرة إلى مؤتمر القمة العربى بالرباط ..

وتنفيذا لتعليمات عبد الناصر كان السادات يحضر أحياناً اجتماعات الجماعة الثلاثية التى كانت تنعقد كل مساء فى مكتب سامى شرف بعد الانتهاء من العمل اليومى لتصريف أمور الدولة ، وكانت هذه الاجتماعات تنعقد أحيانا بمكتب السادات الذى انتقل إليه بقصر الأمير السابق عبد المنعم بسراى القبة ، ورغم تعيين السادات نائبا للرئيس استمر اتصال عبد الناصر المباشر بالجماعة الثلاثية ، وظلت هذه الجماعة مسئولة أمامه عن الأمن والنظام وجميع الشئون الداخلية والخارجية فى البلاد ..

وكان الكثيرون قد ساورهم الاعتقاد بأن على صبرى بعد حادث المطار سوف يختفى إلى الأبد من المسرح السياسى ، كما اختفى من قبله الكثيرون

من المقربين لعبد الناصر وبخاصة بعد أن اضطره الحادث إلى الانزواء قرابة ستة أشهر ، ولكنه بمقدرته العجيبة بدأ يظهر مرة أخرى ..

إن مشكلة على صبرى كانت دائماً أن طموحه لا حدود له ، وأنه دائما لا يقنع بالمنصب الذى يتولاه ، لقد كانت تنقصه الشعبية ، لكنه كان يستعيض عن ذلك بتشغيل مواهبه الأخرى ، وأهمها براعته الفائقة في التخطيط والتنظيم ومقدرته الكبيرة على إقناع مستمعيه بآرائه وأفكاره . لقد مرت عليه فترات مشرقة ، كما اجتاز أزمات عصيبة ، كان أحيانا يضيء كالشهاب اللامع فى سماء السياسة المصرية ، وأحيانا أخرى كان يختفى تماما من على المسرح ، ولكنه كان دائما يعرف كيف يعود ويبزغ نجمه من جديد ، ولذا ففى ١٧ أبريل ٧٠ أى بعد حادث المطار بنحو تسعة أشهر فقط أوفده عبد الناصر إلى موسكو لتمثيل مصر فى الاحتفال بالعيد المئوى لميلاد لينين ، ورغم أن محمود عوض القونى وزير السياحة وقتئذ كان برفقته فإن الرئيس السوفيتى بريجنيف حرص على لقاء على صبرى وحده حينما قابله ليتلقى منه رسالة عبد الناصر .

وفى ٢٩ يونيو ٧٠ كان على صبرى هو أبرز أعضاء الوفد المرافق لعبد الناصر فى زيارته الأخيرة لموسكو التى استغرقت حوالى ١٨ يوما ، وكان قد سبق للرئيس قبل هذه الزيارة تعيينه مساعدا لرئيس الجمهورية لشئون الدفاع الجوى والقوات الجوية ، ومنحه رتبة فريق شرف ، وبدأ على صبرى يرتدى زى الفريق فى القوات الجوية الذى كان يستهويه كثيرا ، وأعلن عبد الناصر فى المؤتمر القومى الذى انعقد فى ٢٣ يوليو ٧٠ أن على صبرى سيسافر كل ثلاثة أشهر إلى موسكو للاجتماع بالقادة السوفيت ، والإشراف على برامج تزويد مصر بالأسلحة والمعدات ، وهكذا عاد اسم على صبرى إلى اللمعان ثانية ، ورسخت أقدامه على المسرح السياسى بشكل قوى ، وعاد الناس يتحدثون عنه من جديد على أنه رجل موسكو رقم ١ فى مصر ..

وفى ٢٨ سبتمبر ٧٠ توفى عبد الناصر ، وكان لهذا النبأ وقع الصاعقة على أفراد الجماعة الحاكمة وأصيبوا بانهيار بسببه .

وقد ذكر شعراوى جمعة أنه ومجموعته فكروا فى ترك الحكم ، وأنهم صارحوا بذلك محمد حسنين هيكل وزير الإعلام وقتئذ أثناء اجتماع لهم فى مكتب سامى شرف استمر منعقدا فى سيارته ، وحضره شعراوى وسامى وأمين هويدى وهيكل ، وأن هيكل هو الذى أثناهم عن عزمهم على أساس أنهم أقدر الناس معرفة وأوثقهم صلة بعبد الناصر وبالخط الذى كان ينتهجه . غير أن هيكل يروى لنا هذه الواقعة فى كتابه « الطريق إلى رمضان » فى الصفحتين ١٠٨ و ١٠٩ من الطبعة الإنجليزية بطريقة أخرى ، فقد ذكر أنه بعد انتهاء الاجتماع الذى عقد فى السادسة مساء يوم ٣٠ سبتمبر بمكتب الفريق أول محمد فوزى ، وحضره أعضاء مجلس الأمن القومى ، بناء على تعليمات السادات لاتخاذ قرار بشأن ما يتبع يوم ٨ نوفمبر ٧٠ عقب انتهاء فترة وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل ، بناء على مبادرة روجرز طلب شعراوى جمعة من هيكل أن يصحبهم إلى مكان يستطيعون فيه الحديث هم الأربعة (شعراوى وهيكل وسامى شرف وأمين هويدى) .

وذكر هيكل أنهم استقلوا سيارة شعراوى المرسيدس السوداء الحكومية ، وجلس شعراوى فى الأمام بجوار السائق وجلس الثلاثة الباقون فى الخلف ، كانت معظم الطرق مغلقة بسبب حشود الجماهير التى كانت تتدفق على العاصمة من جميع الاتجاهات استعدادا لتشييع جنازة عبد الناصر يوم أول أكتوبر . وعندما وصلت السيارة أمام مركز تدريب الشرطة فى طريق صلاح سالم أوقف شعراوى السيارة واستدار للخلف من مقعده الأمامى وقال: « هؤلاء الثلاثة : السادات وحسين الشافعى وعلى صبرى الذين يقيمون فى قصر القبة ويتصرفون كما لو كانوا الثالوث : كوسيجين بودجورنى بريجنيف ، بينما نحن الناصريين الحقيقيين وأقرب الناس إلى عبد الناصر لم نفعل شيئا بعد لنقرر طريق العمل المشترك الذى سنسلكه ، وهذا ما دفعنى إلى التفكير فى ضرورة مناقشتنا للموقف معا » وذكر هيكل أن صراحة شعراوى كانت تتطلب منه صراحة مماثلة ولذا رد عليه قائلا : « إذا كنتم تريدون التنسيق معا كوزراء فلا تفعلوا ذلك أمامى ، فأنا قد اعتزمت ترك الوزارة ، ولكن لدى نصيحة أوجهها لكم ، وهى أنه من الخطأ أن تحاولوا القيام بدور الناصريين إذا فعلتم ذلك فلا مفر من حدوث

رد فعل سوف يقود إلى صراع من أجل السلطة ، إذا حدث تعارض فى الآراء فسوف ألعب دورى فيه بصفتى صحفيا ، ولكن إذا جرى صراع على السلطة ، يرتكز على الأشخاص فلن أتدخل فيه ، وسوف تعابى منه البلاد بأكملها» .

ووصف هيكل فى روايته السابقة تصرفات سامى شرف العصبية خلال هذا الحديث ، فقد ثار غاضبا فى البداية ، وقال : لا ، إما أن نبقى معا أو نذهب معا ، وعندما انتهى هيكل من حديثه زاد انفعال سامى ، وصرخ قائلا : ناصر لم يمت ، وأخذ يجهش بالبكاء ، ثم فى الصياح بأنه إما أن يبقى الكل أو يرحل الكل . .

وأنهى هيكل روايته بأن تصرفات سامى شرف جعلته يفقد أعصابه ، فترك سيارة شعراوى واستقل سيارته التى كانت تسير خلفهم ، وانطلق السائق بها عائدا إلى القاهرة ، وذكر شعراوى أنه اجتمع بعد ذلك بسامى شرف وبالعريق أول محمد فوزى ، وقرروا أن يستمروا فى الحكم ، وأن يؤيدوا السادات ، وأخطروا بذلك باقى مجموعتهم ؛ وهم سعد رايد وزير الإسكان ، وحلمى السعيد وزير الكهرباء ، ومحمد فائق وزير الإعلام ، وكان تفكير الجماعة قد انتهى إلى ترشيح السادات لرئاسة الجمهورية . خاصة بعد أن أقلقها ظهور زكريا محيى الدين المفاجىء ، فقد صدر له نعى للرئيس الراحل عبد الناصر فى الأهرام داخل إطار لافت للأنظار ، كما تركزت عليه عدسات التليفزيون فترة طويلة خلال الجنازة وأثناء مراسم الدفن ، وقد أدى ذلك الأمر إلى استدعاء محمد حسنين هيكل وزير الإعلام وقتئذ أمام اللجنة التنفيذية العليا وسؤاله عن سر ذلك التركيز على زكريا محيى الدين ، فأنكر أن يكون له أدنى علاقة بالموضوع ، وأعلن تأييده لترشيح السادات ، ولم يكن أحد فى الجماعة بالطبع يرحب بترشيح زكريا محيى الدين ، فقد كانت شخصيته القوية تجعل من المتعذر السيطرة عليه ، على عكس السادات الذى غررت بهم شخصيته المستكينة المسالمة طوال عهد عبد الناصر ، فاعتقدوا أن فى إمكانهم توجيهه بسهولة ، وأنه سوف يقنع ببريق المنصب وأبهة الرئاسة ، بينما يظلون هم على نفس الحال التى كانوا عليها فى أواخر عهد عبد الناصر ، من حيث السيطرة الكاملة والإمساك التام بزمام الأمور .

وعقب إتمام الإجراءات الدستورية وتولى السادات رئاسة الجمهورية فى ١٦ أكتوبر ٧٠ أصدر السادات قرارا بتعيين نائبين هما حسين الشافعي وعلي صبري وتعيين عبد المحسن أبو النور أمينا عاما للاتحاد الاشتراكي ، وكلف الدكتور محمود فوزى بتشكيل وزارة جديدة ، وفي التعديل الذى أجراه محمود فوزى فى وزارته أصبح شعراوى جمعة نائبا لرئيس الوزراء للخدمات ووزيرا للداخلية ، بينما ظل الفريق أول محمد فوزى وسامى شرف على نفس وضعهما القديم ، ولكن ذلك التعديل الوزارى أدى إلى خروج أمين هويدى من الحكم ، وكان واحدا من أقرب المقربين إلى عبد الناصر ، وكان يشترك كثيرا فى حضور اجتماعات الجماعة الثلاثية فى مكتب سامى شرف باعتباره موضع ثقة الرئيس ، وقد ذكر شعراوى جمعة فى التحقيق أمام المدعى الاشتراكي قصة خروج أمين هويدى من الوزارة ، فقال ما يلى :

وكان أمين هويدى أحد أفراد المجموعة الذين يعتمد عليهم عبد الناصر أنا وسامي وهو ، وكان أيضاً من المركز عليهم باعتبارنا مراكز قوى سواء فى الداخل أو الخارج ، واستمر يعمل معنا حتى وفاة الرئيس ، وبقى أيضاً وزيرا فى وزارة محمود فوزى الأولى ، وفى التعديل الذى أجرى فيها عرضت عليه وزارة الإدارة المحلية ، وقابل الرئيس السادات ، ولم يقتنع بهذه الوزارة ، وفى تصورى أنه اكتشف أن فى التشكيل نواب رئيس وزارة وكان يتوقع إنه يبقى على الأقل نائب رئيس وزراء ، وأعتقد أنه لو كان قد عاد للإشراف على المخابرات العامة ، فإن ذلك كان سيرضيه حيث أنه غير فجأة فى أبريل ٧١ وحل مكانه حافظ إسماعيل .

وكانت الفرصة سانحة لعودته بعد تعيين حافظ إسماعيل وزيرا لشئون مجلس الوزراء فى التعديل الوزارى الذى تم ، ولما صدر التشكيل الوزارى ولم يشمل أمين هويدى غضب منى أنا وسامى لأننا لم نخطره بالتشكيل الوزارى ، وكان إحساس هويدى بالمرارة منى ومن سامى أكثر من إحساسه بها من جهة السادات ، ويجوز أنه كان متصورا أننا نقف إلى جانبه بحكم تزاملنا نحن الثلاثة فى العمل ، وأذكر أنى بعثت له جواب ترضية ، ورحت أنا وسامى وزرناه واستمرت الاتصالات بيننا على فترات متقطعة ، وبادرت الجماعة بتعيين أحمد

كامل الذى بدأت نشأته السياسية فى مكتب سامى شرف ، ثم عمل بعد ذلك مع شعراوى فى مكتب التنظيم الطليعى ، بادرت بتعيينه رئيسا لجهاز المخابرات العامة ، ومن خلال أحمد كامل أصبح جهاز المخابرات العامة ذو المهام الخطيرة فى الدولة لا يعدو أن يكون جهازا فرعيا ملحقا بمكتب سامى شرف يتلقى منه الأوامر والتوجيهات .

وكان السادات منذ تولى رئاسة الجمهورية قد أسفر عن شخصية اختلفت فى جوهرها تماما عن كل ما كان يتوقعه الذين عاونوه فى الوصول إلى كرسى الحكم ، والدين بنوا آمالهم على أوهام خدعوا بها أنفسهم ، وهى أن السادات سوف يقنع بأن يكون الواجهة التى يحكمون البلاد من خلالها .

فلقد برهن بعد فترة قصيرة من توليه الحكم أن شخصيته من القوة بحيث لا يقبل أن يشاركه أحد فى إدارة دفة السياسة ، والحكم ، وأن استكانته القديمة طوال عهد عبد الناصر لم تكن إلا قناعا لإخفاء حقيقة شخصيته القوية وطموحه البعيد ، وكان مضطرا إلى اتباع ذلك المسلك خشية أن يناله من عبد الناصر مانال زملاءه من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذين طوح بهم عبد الناصر خارج السلطة واحدا وراء الآخر .

ورغم ما أعلنه السادات فى الاجتماع الأول للجنة التنفيذية العليا فى أوائل نوفمبر ٧٠ فى أعقاب توليه رئاسة الجمهورية من أنه لا يستطيع الحكم بمفرده ، وأنه سوف يتبع فى حكمه أسلوب القيادة الجماعية ، وأن اللجنة التنفيذية العليا هى القيادة السياسية لمصر ، ومن أجل ذلك فسوف تدعى للاجتماع بانتظام مرة كل أسبوعين للنظر فى جميع الأمور التى تهم البلاد — فإن التجربة العملية أثبتت أن السادات لم يكن يعنى ما يقول ، وأن أسلوب القيادة الجماعية غير وارد مطلقا فى تفكيره أو مخططاته ، فإن اللجنة التنفيذية العليا لم تنعقد منذ انعقادها الأول رغم مرور حوالى ستة أشهر ، وبات واضحا من تصرفات السادات أنه لا يطيق أن يعارضه أحد فى رأيه ، وأنه ينزلق تدريجيا إلى مخاطر الحكم الانفرادى المطلق ، الذى كان هو أول المنتقدين لعبد الناصر بعد وفاته بسبب انتهاجه لهذا الأسلوب الدكتاتورى خلال حكمه ، ولم يكن هناك مفر من وقوع الصدام وحدوث الصراع المرير على السلطة بين السادات الذى أخذ

يمارس حقوقه وسلطاته كرئيس للجمهورية ، وبين أفراد الجماعة الثلاثية (شعراوى وسامى وفوزى) الذين تعودوا لسنوات عديدة أن يكون زمام الأمور بين أيديهم ، وعلى أن يتولوا بأنفسهم رسم السياسة الداخلية والخارجية للدولة ، ورغم تعدد مواضع الخلاف وتباين محالات النزاع بين الطرفين فإن الخلاف الأساسى كان منحصرا وقتئذ فى موضوعين رئيسيين :

١ ــ داخليا ــ فى الوقت الذى كانت فيه سياسة الجماعة تقوم على أساس بقاء الأوضاع الداخلية على ما هى عليه سواء فى الحكومة أو فى الجهاز الشعبى ، ومقاومة أى آراء تنادى بالتغيير فى هده الآونة ، بحجة ضرورة توحيد الجهود وعدم الانشغال عن المعركة القادمة مع العدو لتحرير الأرض ــ كان تفكير السادات متجها إلى حل الاتحاد الاشتراكى بحجة وجود كثير من العناصر السيئة ضمن صفوفه ، وإعادة الانتخابات من القاعدة إلى القمة لإيجاد لجنتين جديدتين لجنة تنفيدية عليا ، ولجنة مركزية تستبعد منهما العناصر غير المرغوب فيها ، وبعد إتمام انتحابات الاتحاد الاشتراكى يتم تغيير شامل للوزارة بإدخال وجوه وعناصر جديدة بها .

وكان خصوم الجماعة يتهمون أفرادها بأنهم يقاومون التغيير ضمانا لاحتفاظهم بسلطاتهم ومناصبهم القيادية الخطيرة . وخشيتهم من أن تسفر الانتخابات القادمة عن فشل أعوانهم فى الوصول إلى المناصب الهامة التى كانوا يتولونها وقتئذ فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى .

٢ ــ خارجيا ــ كان أفراد الجماعة يؤمنون بضرورة استمرار السياسة التى رسمها عبد الناصر ، وهى الاعتماد التام على الاتحاد السوفيتى الذى هو المورد الوحيد لمصر للسلاح ، حتى يتم للقوات المسلحة خوض غمار المعركة ضد إسرائيل لتحرير الأرض المحتلة ، وأنه ليس فى الامكان الثقة بأمريكا بسبب انحيازها التام لإسرائيل .

ولكن السادات كان يرى أنه من الخطأ الاستمرار فى معاداة أمريكا والاكتفاء بالسير فى الفلك السوفيتى ، فقد أثبت الاتحاد السوفيتى عجزه عن حل القضية سلميا ، أو فرض تدخله لحلها عسكريا ، ولقد وضح بجلاء أن سياسته فى تسليح مصر منذ هزيمة يونيو ٦٧ قائمة على تحقيق قدرتها الدفاعية فقط ، مما

يعني عدم إمكان مصر القيام بهجوم ضد إسرائيل ، ولذا كان يرى أنه لابد من إجراء الاتصالات مع أمريكا التي تملك في اعتقاده ٩٩ ٪ من أوراق اللعب ، والتي في إمكانها الضغط على إسرائيل من أجل حل القضية سلميا .

وكان علي صبري باعتباره نائبا لرئيس الجمهورية وعضوا باللجنة التنفيذية العليا قد انتابه شعور بالإحباط بعد أن رأى نفسه رغم بريق مناصبه مجردا من أية سلطة أو مشاركة فعلية في الحكم ، كما أثار ثائرته أسلوب السادات الانفرادي في اتخاذ القرارات دون مشاورة أحد ، كما جرى يوم ٤ فبراير ٧١ حينما أعلن أمام مجلس الأمة فجأة مبادرته للسلام المتعلقة بإعادة فتح القناة للملاحة الدولية ، في مقابل انسحاب إسرائيل إلى منطقة المضايق . ونظرا لأن السياسة التي كان يؤمن بها علي صبري من الوجهتين الداخلية والخارجية كانت تتفق تماما مع السياسة التي كانت تعتنقها جماعة شعراوي وسامي وفوزي هم وأعوانهم العديدين الذين كانوا يدورون في فلكهم وتتذ في المحالين التنفيذي والشعبي — فقد تواءمت أهداف الطرفين ، وبدا التعاون الوثيق بينهما بقصد الوقوف في وجه السادات ، وإجباره إذا لزم الأمر على التنحي عن الحكم .

وحاول علي صبري إثارة مشاعر الجماعة ضد السادات كي يستقطب أفرادها إلى جانبه ، فكان يستفزهم بقوله: إنهم إذا لم يقفوا في وجه السادات فسوف يطيح في البلد كلها ، وسوف يضربهم في المستقبل بالأحذية ، وسوف ينفرد بالرأي ويصبح دكتاتورا ولن يقدر أحد عليه . ووجدت الجماعة من علي صبري رغم شخصيته غير المحبوبة معارضا عنيدا شديد المراس ، يمكنها أن تتستر خلفه لإيقاف السادات عند حده .

وكان علي صبري بحكم المناصب الكبيرة التي تولاها لايهاب السادات ، فلم يكن يحترمه كالآخرين ، وعندما كان يتحدث أمام أعضاء اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل ٧١ معارضا مشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا كان يوجه الحديث إلى رئيس الجمهورية بقوله « أنت ياسادات » ، وقد اتضح من شرائط التسجيل التي ضبطت بالمخابرات العامة بعد أحداث ١٥ مايو أن علي صبري اعتاد أن يوجه أشد أنواع الشتائم وعبارات السباب الجارحة إلى الرئيس خلال محادثاته التليفونية مع أعضاء الجماعة . وكان هؤلاء يعتقدون أنه باعتباره رجل موسكو

رقم ١ فى مصر فإنه غير قابل للعزل ، ولن يجرؤ السادات على مسه بسوء ، ومما يؤيد ذلك أن شعراوى قال لعلى صبرى خلال محادثة تليفونية جرت بينهما يوم ٢٥ أبريل ٧١ عقب اجتماع اللجنة المركزية « السادات لن يجرؤ أن يمسك بشيء وإلا يبقى حرق الدنيا » .

وكان مخطط الجماعة يقوم على الاستفادة من كراهية على صبرى للسادات ومن نقمته الشديدة عليه ، لتحريض على صبرى على مهاجمة السادات بطريقة عنيفة خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية ، مما يؤدى إلى إحراج مركزه أمام الرأى العام فى مصر ، فى الوقت الذى يقومون فيه بزعزعة ثقة السوفيت فيه ، وتشويه صورته أمامهم بإبلاغ القادة السوفيت فى موسكو عن طريق سفيرهم فى مصر فلاديمير فينوجرادوف بأن السادات قد انحرف عن الخط الناصرى وعن الاشتراكية ، وأنه قد باع البلد للأمريكان ، وقد علق السادات على ذلك فى كتابه البحث عن الذات بقوله : إنه من المؤلم أن السوفيت قد صدقوا هذا الكلام .

وكانت القضية الكبرى التى أثارت الأزمة وفجرت الصراع بين الطرفين هى قضية الاتحاد العربى الثلاثى بين مصرو وسوريا وليبيا ، ففى خلال اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم الأربعاء ٢١ أبريل ٧١ باستراحة الرئيس بالقناطر الخيرية شن على صبرى هجوما عنيفا على السادات من حيث الأسلوب الذى يتبعه فى عدم استشارة أحد ، ومن حيث الموضوع لعدم موافقته على اشتراك مصر فى هذا الاتحاد . ونتيجة للاحتكام إلى أعضاء اللجنة خسر السادات الجولة إذ كانت نتيجة التصويت ٤ ضد ٣ لصالح على صبرى ، مما دفع السادات إلى إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية التى تقرر أن تعقد اجتماعها يوم ٢٥ أبريل ٧١ .

ورغم أن الاتفاق كان قد تم مع على صبرى على أن يلتزم الصمت ولا يتدخل بتاتا فى المناقشات حتى يبدو أن الاقتراح الذى سيطرح بشأن تأجيل اتخاذ القرار نابع من داخل اللجنة المركزية نفسها ـــ فإن شعراوى جمعة وسامى شرف تمكنا من إثارة على صبرى بطريقة غير مباشرة ، فقد نقلا نبأ اعتزام السادات إقالة على صبرى إلى عبد المحسن أبو النور الذى لم يتردد فى إبلاغه لعلى صبرى قبل اجتماع اللجنة المركزية مباشرة ،وقال: له « خش

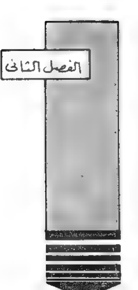
جامد من الأول بلا تأجيل بلا غيره ، مما أثار ثائرة على صبرى ، وجعله يغير خطته من التزام الصمت إلى المبادرة بالهجوم ، وإثارة اللجنة المركزية ضد السادات ، وكان نبأ اعتزام السادات إقالة على صبرى قد تسرب إلى سامى وشعراوى بوسيلة خاصة من السفارة السوفيتية ، كما تأكد النبأ لدى سامى من أحمد كامل رئيس المخابرات العامة الذى أبلغه له بحكم وظيفته . وقد ذكر أحمد كامل خلال التحقيق معه بعد أحداث ١٥ مايو ٧١ أن شعراوى وسامى كانا من المكر والدهاء بحيث أثارا على صبرى بطريق غير مباشر ، وهو توسيط عبد المحسن أبو النور لنقل النبأ إليه ، ولما استفسر منهما على صبرى بعد اجتماع اللجنة المركزية عن حقيقة الأمر نفيا له علمهما بأى شيء عن ذلك ، ووعداه بأنهما سيبحثان الموضوع ، وقد علق أحمد كامل على ذلك فى التحقيق بأن سامى وشعراوى كانا يتبعان أساليب ماكرة وغير واضحة فى سبيل الوصول إلى غرضهما وطبقا ذلك حتى فى صلاتهما الشخصية — وفى عملهما ، وقد نفيا لعلى صبرى علمهما بشيء مما نقله له عبد المحسن أبو النور بشأن اعتزام السادات إقالته فى حين إنهما يعلمان تماما أن الخبر صحيح لأن أحمد كامل كما ذكر ، كان أول من نقله لهما بحكم عمله كرئيس للمخابرات العامة .



على صبرى يخطب فى اللجنة المركزية



شعراوى جمعه وسامى شرف يدبران لاجتماع اللجنة المركزية



هل نجحت المخابرات السوفيتية في تجنيد مستشار عبد الناصر؟

في عام ٧٤ أصدرت مؤسسة الريدرز ديجست الأمريكية بنيويورك كتابا ضخما بلغ عدد صفحاته ٤٦٢ صفحة ، وكان عنوانه غريبا . إذ لم يكن يتكون إلا من ثلاثة حروف لاتينية كبيرة هي K.G.B كتبت بلون أبيض على الغلاف الأحمر للكتاب . وتحت هذه الحروف الثلاثة التي لم تكن تعني أي اصطلاح معروف باللغة الإنجليزية . كانت مكتوبة بضعة أسطر سوداء باللغة الإنجليزية . كانت ترجمتها العربية هي (العمل السرى للعملاء السريين السوفييت – تأليف جون بارون *John Barron*) وهكذا اتضح أن الحروف الثلاثة *K . G . B* إنما هي اصطلاح باللغة الروسية يدل على أخطر جهاز سرى سوفيتي ظهر في التاريخ ، وهو جهاز المخابرات والجاسوسية بالاتحاد السوفيتي ، ذلك الجهاز الذى يعمل في خدمته نحو نصف مليون شخص ، وتشغل رئاسته ثلاثة مبان كبيرة في ميدان ديزرزنسكي بموسكو وقد سبق أن تولى رئاسة الجهاز يورى أندروبوف الرئيس السوفيتي الراحل ويتولى رئاسته حاليا الجنرال فكتور شيبريكوف .

إن جهاز المخابرات العامة السوفيتي هو الأداة الرئيسية التي عن طريقها يتمكن الحكام السوفيت من حكم بلادهم ومن رسم السياسة الخارجية السوفيتية ويتحكم هذا الجهاز في مصير نحو ٢٥٠ مليونا من مواطني الاتحاد السوفيتي وعدد آخر لايحصى من مواطني الدول التي تدور في الفلك السوفيتي ، وقد

قام بتأليف الكتاب كاتب أمريكي معروف يدعى جون بارون . كان محررا قديما في مجلة ريدرز ديجست ، والتحق في بداية الخمسينات بمدرسة المخابرات التابعة للبحرية الأمريكية ، وتخصص في اللغة الروسية ، وعمل في برلين لمدة عامين كضابط مخابرات . وعندما تم تسريحه من البحرية عام ٥٧ انضم إلى أسرة تحرير جريدة واشنطن ستار ، حيث أكسبته مقالاته وتحقيقاته الصحفية شهرة كبيرة ومكانة مرموقة .

وقد أثار الكتاب منذ صدوره ضجة كبرى في شتى أرجاء العالم إذ إنه كان أول مرجع موثوق بصدقه ، يكشف الستار عن الأسرار الخطيرة للجهاز السوفيتي الرهيب K.G.B ، ماذا يفعل ؟ وكيف يمارس نفوذه الخفي الواسع النطاق على المستوى العالمي ؟ ولم يتمكن جون بارون من تأليف كتابه الذى حاز كل هذه الشهرة إلا بعد أن أمضى أربع سنوات جريا وراء البحث والتحقيق في حقيقة نشاط هذا الجهاز ، الذى تشعبت عملياته وامتدت سطوته إلى كل مكان على وجه الكرة الأرضية .

لقد اتيحت للمؤلف الفرصة لدراسة آلاف الوثائق في أرشيف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . كما تم له معرفة الكثير من الأسرار بالتعاون مع معظم أجهزة المخابرات في العالم الغربي ، وأهم من ذلك كله هو تمكنه من عمل لقاءات مع عدد من ضباط المخابرات السوفيت السابقين الذين فروا من تحت السيطرة المحكمة للجهاز الجبار ، الذى كان يتولى تشغيلهم ، ولجئوا إلى دول أوربا الغربية أو إلى الولايات المتحدة ، وقد كشف هؤلاء باعترافاتهم الستار عن أدق أسرار جهاز المخابرات السوفيتي ، كما كانوا السبب في انكشاف أمر عدد كبير من عملاء السوفيت في مختلف بلاد العالم .

ومن بين أهم ثماني عمليات في العالم أحرز فيها جهاز K.G.B السوفيتي نجاحا باهرا ، وسجلها المؤلف على غلاف كتابه ، عملية تتعلق بمصر وكان عنوانها « كيف احتال جهاز K.G.B سرا على الرئيس المصرى ناصر بتجنيد مستشاره الخاص ؟ » وقد اتضح أن ضابط المخابرات السوفيتي الذى روى

للمؤلف الأمريكى أسرار هذه العملية الخطيرة ، كان عميلا مزدوجا ، عمل لحساب المخابرات السوفيتية K.G.B فى الوقت الذى كان يعمل فيه لحساب المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A وهو يدعى فلاديمير سخاروف Vladimir Sakharove وقد تمكن من الهرب واللجوء إلى مندوب المخابرات المركزية الأمريكية بالكويت ، قبل منتصف الليل يوم ١٠ يوليو ٧١ بعد أن وصلته إشارة التحذير من الأمريكيين بأن المخابرات السوفيتية قد اكتشفت أمره ، هذا وقد عقد جون بارون عدة لقاءات مع ذلك العميل المزدوج الذى زاول نشاطه السرى فى ثلاث دول عربية هى اليمن ومصر والكويت ، وكشف له العميل من خلال اعترافاته عن كثير من أسرار وأساليب عمل المخابرات السوفيتية فى هذه الدول ، كما كشف له عن أسماء بعض أصحاب المراكز الهامة فى مصر الذين جندتهم المخابرات السوفيتية للعمل لحسابها .



الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يلقى كلمة فى الاتحاد السوفيتى وبجواره خروشوف



الرئيس الراحل عبد الناصر يستمع وعلى صبرى يفكر باهتمام



شعراوى جمعه يؤدى اليمين القانونية أمام عبد الناصر



سامى شرف وشعراوى جمعه فى أحد اللقاءات الهامة

من المعلومات التى سجلها جون بارون عن قصة العميل المزدوج سخاروف التى دونها فى الفصل الثانى من كتابه الذى جعل عنوانه « أسرار من الصحراء » والذى بلغ عدد صفحاته ٣٤ صفحة (من الصفحة ٢٩ إلى ٦٢) نعرف أن سخاروف كان عام ٦٧ شابا وسيما فى الثانية والعشرين من عمره ، ذا جسم قوى مفتول العضلات ، انحدر من أسرة تعتبر بالمقارنة بالأسر السوفيتية ذات ثروة ونفوذ .

وكان والده محل ثقة المخابرات السوفيتية بحكم عمله عشرين عاما فى وظيفة حامل حقيبة دبلوماسية بوزارة الخارجية ، وقد قام والده بأداء خدمات جليلة للمخابرات السوفيتية خلال عمله بالخارجية ، مما جعل له كثيرا من الأصدقاء من أصحاب القوة والنفوذ فى موسكو . وبحكم دراسة سخاروف اللغة العربية لمدة خمس سنوات فى معهد العلاقات الدولية بموسكو حتى أتقنها

انفتح أمامه باب العمل بوزارة الخارجية السوفيتية ، فأرسلته للتدريب لمدة ستة أشهر فى القنصلية السوفيتية بميناء الحديدة باليمن الشمالية ، فذهب بمفرده وترك زوجته الحامل فى طفلهما الأول فى موسكو .

وكانت الحكومة السوفيتية تسيطر سيطرة كاملة وقتئذ على الرئيس اليمنى عبد الله السلال ،ولم يكن السلال يرغب فى أن تتم مقابلاته مع السفير السوفيتى (ميرزو رحماتوف) علانية فى العاصمة صنعاء ، مما دعا المخابرات السوفيتية إلى شراء منزل بالقرب من الحديدة لتجعل منه مكانا لعقد لقاءات السلال مع السفير السوفيتى . وكان التنافس من أجل الحصول على نفوذ فى اليمن على أشده وقتئذ بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية ، ولذا كان الصينيون فى الحديدة يسببون متاعب كثيرة للجالية السوفيتية التى كان الحى السكنى المخصص لأفرادها لا يفصله سوى جدار واحد عن القنصلية الصينية بالحديدة ، وانتهز الصينيون فرصة الهزيمة التى حاقت بالعرب فى حرب يونيو ٦٧ لشن دعاية شعواء ضد الاتحاد السوفيتى باتهامه بخيانة العرب ، وبأنه كان السبب وراء هزيمتهم فى الحرب .

وفى صباح ١٠ يوليو ٦٧ ، وبينما كان سخاروف وحده فى مكتبه بالقنصلية أحاطت بالقنصلية مظاهرة صاخبة ، اشترك فيها نحو ١٥٠٠ يمنى ، يتقدمهم بعض المحرضين والمهيجين من الصينيين ، وكادوا يحطمون القنصلية ويفتكون بسخاروف الذى أوصد جميع الأبواب والنوافذ ، وواجه المتظاهرين وحده لولا وصول النجدة من القوات المصرية التى تمكنت من تفريق المظاهرة ، ومن إنقاذ سخاروف ، وخلال عمل سخاروف باليمن كقائم بأعمال القنصل بسبب قيام القنصل الأصلى بإجازته فى موسكو ، اتصل به مندوب المخابرات السوفيتية فى الحديدة فلاديمير ايفتشينكوف ، وتم له تجنيده للعمل لحساب المخابرات ، وطلب منه تقديم تقارير سرية عن جميع أفراد الجالية السوفيتية بالحديدة ، خاصة الذين لهم علاقات واتصالات بالعرب ، كما طلب منه الحصول على معلومات عن الحامية المصرية فى الحديدة .

واستمر سخاروف يقدم تقاريره السرية بهمة ونشاط إلى مندوب المخابرات حتى نجح فى الحصول على ثقته ، ونتيجة لذلك أرسل رجل المخابرات

ايفتشينكوف إلى إدارته فى موسكو يعدد مواهب سخاروف ويرشحه للعمل ضابطا فى المخابرات السوفيتية ، وعندما صدقت وزارة الخارجية على عودة سخاروف إلى موسكو بعد انتهاء المدة المحددة له للتدريب رأى لأول مرة طفلته الجميلة إيكاترينا ، ولم تكد حفلات الترحيب التى أقيمت له فى موسكو بمناسبة عودته تنتهى حتى جاءه استدعاء سرى فى نوفمبر ٦٧ ليقدم نفسه إلى أحد العناوين فى موسكو ، وعندما وصل إلى ذلك المكان قابله فاسيلى إيفا نرفش الذى علم بعد ذلك أنه مندوب المخابرات الذى تولى عملية تجنيده ، وفى يناير ٦٨ تم تعيين سخاروف كملحق فى القنصلية السوفيتية فى الإسكندرية ، وسافر هذه المرة وبصحبته روجته الجميلة ناتاليا وابنته إيكاترينا .

وعلى رصيف الميناء وجد سخاروف رجلا فى الأربعين من عمره ينتظره ويرحب به قائلا أنافكتور سبيرونوف نائب القنصل فى الإسكندرية ، حجزت لك شقة جميلة فى نفس المبنى الذى أقيم فيه ، تعالوا فإن زوجتى تنتظركم لتناول العشاء معا ، وفى شقة سبيرونوف دار حديث طويل فهم منه سخاروف أن مضيفه يعلم كل شيء عنه ، وأدرك على الفور أن سبيرونوف هو رجل المخابرات السوفيتى فى الإسكندرية ، وتم الاتفاق على أسلوب العمل بينهما وتناقشا فى تفاصيل كثيرة تتعلق بعملهما السرى المشترك .

وكانت الفترة التى أمضاها سخاروف فى مصر من أخطر الفترات بالنسبة لنشاط المخابرات السوفيتية فى الشرق الأوسط ، وكان أشد مايثير قلق السوفيت هو احتمال توصل مصر وإسرائيل إلى تسوية سلمية بينهما ، مما قد يؤدى إلى انتهاء حاجة مصر إلى الأسلحة والمعدات السوفيتية ، وبالتالى إلى إنهاء الوجود السوفيتى فى مصر .

وكان ذلك هو مادفع المخابرات السوفيتية إلى إنشاء مؤسسة سرية فى مصر تابعة لها كانت تستهدف من وراء إنشائها استمرار فرض سيطرتها على مصر فى المستقبل ، ولذا بذلت مجهوداتها لتجنيد عملاء لهذه المؤسسة فى المجال العسكرى وفى أجهزة الأمن والصحافة وفى الجامعات وفى الاتحاد الاشتراكى . بل وبين مستشارى عبد الناصر الشخصيين ، وكانت تحاول أن تشكل من هؤلاء العملاء نواة لطبقة جديدة تدين بالفضل والولاء للاتحاد السوفيتى ، وأسندت

لسخاروف مهمة ترجمة تقارير عملاء السوفيت فى الإسكندرية إلى اللغة الروسية ، كما أتيحت له الفرصة للاطلاع على البرقيات السرية المتبادلة بين موسكو وأجهزة مخابراتها بالاسكندرية ، مما جعله يكون حصيلة ضخمة من المعلومات عن النشاط السرى السوفيتي فى مصر ، ولم يمض وقت طويل حتى طلب منه سبيرونوف أن يبدأ فى إقامة علاقات مع بعض العناصر المصرية ، وحدد له بالذات شخصا يدعى عبد المقصود فهمى حسن ، كان مسئولاً من ناحية الأمن عن مراقبة القنصليات الأجنبية فى الإسكندرية ، وقال سبيرونوف عنه لسخاروف : عبد المقصود فهمى مازال صغيرا ، ولكن لاتنس أن الصغير يصبح كبيرا بسرعة .

ونجح سخاروف فى التعرف على عبد المقصود فهمى هذا ، ودعاه إلى بيته عدة مرات ، وإلى حفل استقبال رسمى فى القنصلية ، وبدأ يقدم له بعض الهدايا مثل الكافيار والفودكا والويسكى بين الحين والحين ، وقام سخاروف بتقديم صديقه المصرى إلى رئيسه سبيرونوف فى إحدى الحفلات المفتعلة لهذه المناسبة فى منزل سخاروف ، وبعد مرور بضعة أشهر على هذا اللقاء فوجىء سخاروف برئيسه سبيرونوف يطلب منه قطع صلته نهائيا بعبد المقصود فهمى حسن ، ولما أبدى سخاروف دهشته نظرا للصداقة التى باتت تربطه بعبد المقصود اكتفى سبيرونوف برد مقتضب ، قال فيه : « سوف يفهم هو ويقدر الظروف » وسرعان ما أدرك سخاروف سر قرار رئيسه عندما بدأت تقارير عبد المقصود حسن المسئول المصرى عن أمن القنصليات تصل إليه ليتولى ترجمتها من العربية إلى الروسية ، فقد تم تجنيد عبد المقصود فهمى حسن للعمل لحساب المخابرات السوفيتية ، وكان أحد المسئولين عن مقاومة المخابرات السوفيتية فى الإسكندرية ضابطا يدعى عبد الهادى السيد ، وكجزء من خطة لإغرائه دبرت المخابرات السوفيتية بعثة دراسية لشقيقه فى المعهد الزراعى العالى فى تبيليس بالاتحاد السوفيتى ، وقبل رحيل الطالب إلى معهده بالاتحاد السوفيتى للدراسة التقى به سخاروف الذى تهيأت له الفرصة بالطبع للتعرف على شقيقه عبد الهادى السيد ، وبدأت الصلة الاجتماعية تتوثق بينهما بحكم وجود أخيه فى بعثته الدراسية بالاتحاد السوفيتى ، وبعد أن قام سخاروف بتقديم عبد

الهادى إلى سيبرونوف انسحب سخاروف ليتولى رئيسه بنفسه أمر عبد الهادى ، كما تولى من قبل أمر عبد المقصود .

وانتقل سخاروف بناء على تعليمات سيبرونوف للبحث عن علاقات جديدة مع موظفين مصريين آخرين بشرط الابتعاد عن الشيوعيين المصريين ، فهؤلاء تم إحراقهم ، والمطلوب البحث عن عملاء جدد ، ولاحظ سخاروف أن سيبرونوف يسيء معاملة الشيوعيين المصريين القدامى ، ويتعمد إحراجهم وإهانتهم والسخرية منهم .

حدث هذا مع محمد قريطم الذى كان يتولى إصدار نشرة دورية فى الإسكندرية ، وكان قد تقدم إلى القنصلية السوفيتية يعرض عليها أن يصدر عددا خاصا من نشرته بمناسبة عيد ميلاد لينين بشرط أن تشترى القنصلية ٥٠٠ نسخة ، ورفضت القنصلية طلبه وإزاء الحاح قريطم أمر القنصل بطرده من المبنى . وكان سخاروف يسافر إلى القاهرة مرتين أو ثلاثا شهريا لأداء مهام خاصة بسيبرونوف أو لأعمال خاصة بالقنصلية . وبعد أن يمر على السفارة كان من عادته قضاء الليلة فى صحبة بعض الأصدقاء . وغالبا ما كان يتحدث مع اثنين من ضباط المخابرات بالسفارة ، هما جادى بيكيف وفالنتين بولياكوف ، ومع رجل سوفيتى ضليع فى اللغة العربية هو سيرجى أراكيليان الذى أحبه عبد الناصر حبا جما ، وعينه مترجما خاصا له .

وأتاحت له هذه الزيارات الفرصة للتعرف على حقيقة مايجرى من أحداث فى المنطقة بعيدا عما تتم إذاعته من أنباء كاذبة عن طريق الدعايات الخادعة ، وأسر إليه أصدقاؤه بأن بعض الطيارين السوفيت الذين يقودون طائرات الميج التى تحمل علامات مصرية يقتلون فى الاشتباكات الجوية مع طائرات الفانتوم الإسرائيلية .

وذات مرة أثناء وجوده بالقاهرة وصلت من الصحراء جثتان لاثنين من الطيارين الروس اللذين أسقطت طائرتاهما ، ورأى سخاروف زوجتيهما تبكيان بحرقة فوق تابوتيهما ، كذلك أبلغه أراكيليان (مترجم عبد الناصر الخاص) عن رحلات سرية سافر فيها إلى موسكو بصحبة ناصر ، كما أبلغه بكثير من تفاصيل المحادثات التى دارت بين الرئيس المصرى وبين قادة الكرملين .

وعلى الرغم مما كان يتصف به سيرونوف مندوب المخابرات فى الإسكندرية من تحفظ وحذر ، فقد ذكر سخاروف أن رئيسه كان فى بعض الأحيان لايستطيع أن يقاوم الحافز الذى يدفعه لأن يبهر الآخرين بمعلوماته السرية ، وذات مساء من أمسيات ربيع عام ٦٩ كان الاثنان يشربان الويسكى الأسكتلندى ، وأعرب سخاروف عن دهشته لأن المخابرات السوفيتية لم تفطن للاستعدادات التى أعدتها إسرائيل لشن هجومها فى يونيو ٦٧ ، فقال سيرونوف أن أحدا لايجهل أن إسرائيل أعدت عدتها للحرب ، ولكن المهمة الأساسية لأى مندوب سوفيتى تتمثل فى التأكد من يوم الحرب بالضبط ومن حقيقة نوايا العدو ، فعقب سخاروف قائلا : لقد تساءلنا فى اليمن لماذا لم نفعل ذلك ؟ ، فقاطعه سيرونوف قائلا : « كلا لقد كانت لدينا المعلومات وكانت معلومات دقيقة . لقد كنا على علم بتاريخ الهجوم وساعته بالضبط ، وأرسلنا هذه المعلومات إلى المركز (الرئاسة فى موسكو) ، ودهشنا لأن المركز لم يبلغ العرب ، وربما لم يصدق المصدر أو تطرق إليه الشك فى صحته ، وربما كان هذا خطأ روتينيا فى المركز ، وربما كان شيئا مدبرا فأنا لا أعرف بالضبط » .

ومن الطبيعى أن سخاروف قد ثار فضوله من جراء هذا التأكيد بأن المخابرات السوفيتية حصلت على هذه المعلومات البالغة الأهمية وحجبتها عن العرب ، وهى معلومات كان يمكن أن تقيهم شر الهزيمة النكراء التى لحقت بهم .

وبعد أقل من أسبوع واحد ثار فضوله أكثر وأكثر عندما سمع خبرا مثيرا من سيرونوف فى أحد اجتماعاته بالعاملين فى القنصلية . فقد طرح سخاروف سؤالا عما إذا كان النفوذ المتزايد على الحكومة المصرية من جانب الصحفى محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام قد تسببت عنه مصاعب للاتحاد السوفيتى . فرد عليه سيرونوف قائلا: « لن يحدث ذلك طالما استمر شرف حيث هو الآن » فقال القنصل شوميلوف » : « إنى لم أسمع عنه من قبل » فقال سيرونوف » : « إن سامى شرف هو الشخصية الأولى فى الحكومة فى الواقع ، فهو مستشار الرئيس لشئون المعلومات ، وهو الرجل الذى ينصت إليه ناصر أكثر مما ينصت لأى رجل آخر . وهو يعتبر من وجهة نظرنا أكبر قوة إيجابية فى مصر ، فهو القوة التى نعتمد عليها » .

وكان سبيرونوف يتحدث بصدق ، ولكن حديثه كان يفتقر إلى الحكمة ، فقد كان سامى شرف من الأهمية بمكان : بحيث لا يجوز الكشف عنه بهذه الطريقة .

وقد تضمنت الصفحات من ٥١ الى ٥٣ من كتاب KGB مايلى : « كان سامى شرف فى ذلك الوقت عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية فى العالم كله ، فهو يمثل حالة رجل صغير لا شأن له تحول إلى صاحب شأن ونفوذ . لقد كان بمثابة تزكية للأسلوب الذى يتبعه جهاز المخابرات السوفيتية ، الذى يتمثل فى تجنيد عدد لا يحصى من العملاء على أمل أن بعضهم سوف ينجح بعد سنوات لقد كان سامى شرف نموذجا ممتازا لإيضاح كيف يمكن لعميل واحد ذى نفوذ أن يغير مجرى التاريخ .

كان سامى شرف يشبه ثمرة الكمثرى الرديئة جدا ، وكان مظهره يكذب حدة ذهنه ، وميله الغريزى للدسائس ، وشخصيته الطموح القوية الشكيمة التى لاتثبط الوساوس عزمها وطاقته غير العادية على العمل ، وفيما عدا وصمة الخيانة فليس له نقائص شخصية .

وقد بدأت محاولات المخابرات السوفيتية فى التودد إلى سامى شرف سنة ١٩٥٥ عندما سافر إلى موسكو مع وفد من أوائل الوفود العسكرية المصرية التى ذهبت تطلب المعونة السوفيتية ، وبعد ذلك بفترة وجيزة عينه على صبرى مساعدا له ، وليس من المعروف ما إذا كان قد اختاره بناء على تحريض من السوفيت أم لا ، وسرعان ما أعاد سامى شرف تنظيم مكتب على صبرى ، وفى أثناء هذه العملية حصل لنفسه على مزيد من النفوذ ، واستطاع أن يكون على اتصال مباشر مع ناصر . وعاد إلى موسكو سنة ٥٧ مع وفد مصرى آخر .

ومرة أخرى حاول جهاز المخابرات السوفيتى التقرب إليه بطريقة ذكية ، وقام شرف بزيارة إلى نيويورك سنة ١٩٥٨ (للتمهيد لزيارة ناصر للأمم المتحدة) والتقى سرا مع فلاديمير سوسليف ، وهو ضابط بالمخابرات السوفيتية ، ومعين فى وظيفة مستشار للوفد السوفيتى بالأمم المتحدة .

وهناك دلائل تحملنا على الاعتقاد بأن سامى شرف أصبح عميلا يتحكم

فيه جهاز المخابرات السوفيتية مذ عام ٥٨ ، وبعد هذا العام لم يكن سامى شرف يذكر باسمه الحقيقى سواء فى المركز فى موسكو أو فى الرسائل الشفرية التى كان الجهاز يبعث بها ، وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزى المخصص لأمثاله من العملاء ، وكان الاسم الرمزى لسامى هو « الأسد » .

وبعد أن أصبح سامى شرف كبير مستشارى الرئيس ناصر لشئون المعلومات ، نأى بنفسه عن على صبرى ، واتخذ الصورة التى رسمها له بدقة جهاز المخابرات السوفيتية ألا وهى صورة الرجل الشديد التحمس للقومية العربية ، فراح يقول : «إن الهدف الأسمى أمام مصر فى الداخل هو أن تحقق الديمقراطية الاجتماعية ، وفى نفس الوقت أن تحقق الهدف الأسمى فى سياستها الخارجية ، وهو الوحدة العربية التى تؤدى إلى تصدع إسرائيل» . واستطاع بكل وسيلة ممكنة أن يقنع عبد الناصر برأيه بأنه نظرا لاعتبارات سياسية داخلية فإن أمريكا ستذهب إلى أبعد مدى فى مساندتها لإسرائيل ، وبناء على ذلك فإنه ينبغى على مصر أن تستغل الشرق ضد الغرب ، وتحصل على كل ماتستطيع الحصول عليه من روسيا ، دون أن تعرض سيادتها للشبهة أو المخاطر .

وبعلم ناصر أو بدون علمه أبرم شرف اتفاقا سريا ينص عىى القيام بعمليات مشتركة بين مصر وجهاز المخابرات العامة السوفيتية ، وعلى أن يتولى السوفيت تدريب ضباط المخابرات المصرية ، وبفضل هذا الاتفاق تمكن الروس من زيادة تغلغلهم فى الحكومة المصرية عن طريق الضباط الذين يلقنونهم أفكارهم .

كذلك فإن هذا الاتفاق أعطى ذريعة لسامى شرف لكى يلتقى علانية مع فاديم كربتشنكو أكبر ضابط للمخابرات السوفيتية بالقاهرة . وفى أوائل الستينات كان سامى شرف هو الذى يصدق على جميع تعيينات المصريين فى الخارج ، وكان يشرف على تحريات الأمن عن موظفى الحكومة ، كما كان هو شخصيا يتولى إدارة عمليات المخابرات الخارجية التى كان يهتم بها ناصر بصفة خاصة . ولهذا السبب أنشأ فى داخل جهاز المخابرات شبكة خاصة من الضباط وظيفتها تقديم التقارير إليه شخصيا .

والأهم من ذلك فإنه كان هو الذى يحدد أى التقارير يمكن أن تصل إلى ناصر . كما كان هو الذى يحدد مضمون التقارير اليومية التى كانت ترفع إليه .

وهكذا استطاع جهاز المخابرات السوفيتية عن طريق سامى شرف أن يسيطر على المعلومات التى كان الرئيس المصرى يعتمد عليها كل الاعتماد فى تكوين أحكامه وفى رسم سياسة البلاد .

وبوصفه أقرب المقربين إلى ناصر حصل سامى شرف سنة ٦٧ على نفوذ لا يزيد عنه سوى نفوذ الرئيس نفسه ، فقد كان سامى هو الذى ينقل أوامر الرئيس إلى الوزراء ، وبهذا أصبح أعلى منهم مكانة فى واقع الأمر ، ولكن أعظم نفوذ له على شئون مصر كان ينبع من نجاحه فى إخفاء ولائه الحقيقى ، فقد كان ناصر يدرك أن ما يشير به الروس كان يخدم مصالحهم ، وقد لا يتفق هذا مع مصالح مصر . كذلك كان يدرك أن كثيرين من المقربين إليه وخصوصا نائبه على صبرى ، ووزير الداخلية شعراوى جمعة ،ووزير الحربية محمد فوزى كانوا حلفاء للسوفيت ، ولكنه لم يجد سببا يجعله يشك فى رئيس مخابراته المخلص الذى يحظى بثقته .. سامى شرف ، ذلك الرجل الذى كانت المخابرات السوفيتية توجهه دائما لأن يظهر بصورة الرجل الوطنى الذى لا يهتم إلا بأفضل شىء لمصر .

لقد كان سامى هو الرجل الوحيد الذى كان ناصر يشعر بأنه يستطيع أن يلتمس لديه الرأى السديد . وفى حلال ربيع سنة ٦٧ الحرج عندما كان ناصر يتخذ قراراته التى ستؤدى إلى الحرب أو السلام قدم له سامى شرف صورة العالم بالشكل الذى تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه » .

هذا ما سجله الكاتب الأمريكى جون بارون عن قصة تجنيد المخابرات السوفيتية لسامى شرف على لسان العميل السرى المزدوج فلاديمير سخاروف .

وسوف نتناول هذه القصة بالتحليل الموضوعى بهدف الوصول إلى الحقيقة .

بلاغ عند سامي شرف إلى محكمة التاريخ

كانت العملية الكبرى التى تمكنت المخابرات السوفيتية من تحقيقها بنجاح في مصر إلى الحد الذى جعل المؤلف الأمريكى جون بارون يحرص على تسجيل عنوانها على غلاف الكتاب ضمن ثمانى عمليات أحرزت فيها المخابرات السوفيتية نجاحا على المستوى العالمى ــ هى عملية تجنيدها لسامى شرف مستشار عبد الناصر الخاص ، وقد أوردها المؤلف في ثلاث صفحات ضمن الفصل الثانى من الكتاب ..

هل اتهام سامي شرف بالعمالة صحيح أم باطل ؟

على الرغم من أنه لايمكن لنا الجزم بصفة قاطعة عما إذا كان الاتهام الموجه إلى سامى شرف بالعمالة للمخابرات السوفيتية هو اتهام صحيح أو باطل حيث لاتوجد تحت يدنا وثائق أو مستندات تثبت براءته أو إدانته ، وليس لدينا سوى ما أورده المؤلف الأمريكى جون بارون فى كتابه نقلا عن اعترافات أدلى بها ضابط المخابرات السوفيتى السابق فلاديمير سخاروف ــ فإنه يمكن لنا عن طريق تحليل ذلك الاتهام وملابساته تحليلا موضوعيا أن نتوصل إلى صورة أكثر وضوحا ، وأن نلقى مزيدا من الضوء على الغموض الذى يحيط بهذا الموضوع . وسوف نتبع فى تحليلنا الأسلوب الذى يسهل الأمر على القراء بأن نطرح عددا من الأسئلة الهامة والحيوية التى تتعلق بموضوع الاتهام الموجه إلى سامى شرف ، والتى لا شك أن كثيرا منها يدور فى أذهان القراء ، وعن طريق التحليل والمناقشة نأمل أن نتوصل إلى إجابات شافية عن هذه الأسئلة ، مما قد يزيح الغموض ويكشف الستار عن ذلك السر ..

١ ــ هل هناك غرض خفى يكمن وراء توجيه هذا الاتهام إلى سامى شرف ؟
قبل أن نجيب عن هذا السؤال ، يحسن أن نذكر القراء بأن معلومات ضابط المخابرات السوفيتى السابق سخاروف عن عمالة سامى شرف للمخابرات

السوفيتية قد استقاها من رئيسه فى العمل فى المخابرات وفى القنصلية السوفيتية بالإسكندرية وهو نائب القنصل فكتور سبيرونوف ، وكان ذلك فى مارس ٦٩ وفقا لرواية المؤلف الأمريكى .

وهذه الحقيقة تقودنا إلى نتيجتين ؛ الأولى أن سبيرونوف لم يذكر هذه القصة لسخاروف لأى غرض معين لأنه لم يكن يعلم وقتئذ بأن مرءوسه سخاروف على اتصال بالمخابرات المركزية الأمريكية بدليل استمراره فى العمل مع المخابرات السوفيتية لمدة عامين (فى مصر والكويت) بعد معرفته بقصة سامى شرف ، كما أن سبيرونوف مازال موجودا حتى الآن فى الاتحاد السوفيتى — والنتيجة الثانية أن سخاروف لم يرو القصة التى سمعها من رئيسه عام ٦٩ إلى المؤلف الأمريكى إلا بعد خمس سنوات من استماعه لها لأن كتاب جون بارون لم يصدر إلا عام ٧٤ مما يجعل من المحتمل بالطبع نظرا لطول المدة حدوث بعض الأخطاء فى ذكر التفاصيل الخاصة بسامى شرف وتاريخه أو صفاته .

ولكن جوهر الموضوع وهو ، تجنيد المخابرات السوفيتية لسامى شرف ، هو الأمر الذى ليس فيه مجال للخلاف أو الخطأ بالنسبة لسخاروف ، مهما بعد تاريخ استماعه لهذا الموضوع ، وبالنسبة لاحتمال صدور الاتهام بدافع شخصى فإن هدا الاحتمال مردود عليه بأن جميع من أسهموا فى توجيه هذه التهمة إلى سامى شرف سواء كان المؤلف الأمريكى جون بارون أو رئيس المخابرات السوفيتى السابق فى الإسكندرية سبيرونوف أو العميل السوفيتى الأمريكى سخاروف — ليس لهم أدنى معرفة أو أية صلات سابقة بسامى شرف سواء كانت رسمية بحكم العمل أو صلات شخصية .

وإذا ما طرأ على دهن أحد فكرة أن تكون المخابرات المركزية الأمريكية وراء هذا الاتهام ، فإن الدافع الوحيد المحتمل بالنسبة لها فى هده الحالة هو محاولة تحطيم نفوذ سامى شرف وتنحيته عن السلطة حتى يحرم الاتحاد السوفيتى من حليف قوى ذى سلطة ونفوذ فى الحكومة المصرية . ولكن هذا الدافع لم يكن فى الإمكان وجوده عند صدور الكتاب عام ٧٤ ، ففى هذا الوقت كان سامى شرف سجينا فى سجن مزرعة طره يمضى مدة العقوبة التى أوقعتها عليه الدائرة الأولى لمحكمة الثورة يوم ١٠ ديسمبر ٧١ ، وهى عقوبة السجن

المؤيد ، أى أنه لم يكن يتمتع بأى نوع من القوة أو النفوذ ، ولم تكن له أية صلات وثيقة بالاتحاد السوفيتى ، والخلاصة التى نخرج بها أن اتهام سامى شرف بالعمالة للمخابرات السوفيتية ليس وراءه أى هدف شخصى أو غرض خفى ، بل كان بالنسبة للمؤلف الأمريكى جون بارون حقيقة مؤكدة آمن بها عن ثقة وسجلها فى كتابه عن صدق واقتناع .

٢ ــ هل كان الغرض من توجيه الاتهام إلى سامى شرف إساءة العلاقات المصرية السوفيتية ؟ إن اتهام سامى شرف بالعمالة للاتحاد السوفيتى لم يكن اتهاما جديدا يوجه صده بحيث يحدث تأثيرا سيئا فى العلاقات المصرية السوفيتية ، فإن الرئيس الراحل السادات طوال الفترة الواقعة بين أحداث ١٥ مايو ٧١ وموعد صدور الكتاب وهو عام ٧٤ لم يكف سواء فى خطبه العامة أو أحاديثه عن ترديد نغمة أن من أسماهم مراكز القوى كانوا عملاء للاتحاد السوفيتى ، وكان سامى شرف كما يعلم الجميع من أبرز أعضاء هذه المجموعة وبذا فإن توجيه اتهام جديد لسامى شرف بنص التهمة التى وجهها له السادات منذ عدة سنوات سابقة على صدور الكتاب لا يترك مجالا لحدوث أية أزمة جديدة فى العلاقات المصرية السوفيتية . وفضلا عن ذلك فقد كانت العلاقات بين البلدين على درجة من السوء وقت صدور الكتاب بحيث لم يكن الأمر محتاجا إلى محاولة جديدة لدق أسفين فى العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، فعلى أثر حرب أكتوبر ٧٣ وبعد محادثات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل ، وبعد سلسلة لقاءات السادات وكيسنجر ، التى بدأت فى قصر الطاهرة بالقاهرة يوم ٧ نوفمبر ٧٣ . واستمرت بعد ذلك فى أسوان ــ أصبح واضحا أن السادات قد نقل جهود السلام فى الشرق الأوسط بأكملها إلى يد الولايات المتحدة ، وأن الاتحاد السوفيتى قد أصبح خارج اللعبة ، نستخلص من ذلك أن توجيه ذلك الاتهام إلى سامى شرف لم يكن له أى تأثير بالنسبة للعلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى .

٣ ــ لماذا ركزت المخابرات السوفيتية جهودها على سامى شرف بالذات لتجنيده ؟ إن المخابرات السوفيتية من الذكاء وبعد النظر إلى الدرجة التى تجعل من موضوع تجنيدها لكبار المسئولين السياسيين فى الدول غير المنحازة التى

تدور فى فلكها — مثل مصر وقتئذ — أمرا يخضع لاعتبارات دقيقة ومقاييس محددة وفقا للطريقة التى سنوضحها فيما يلى :

أولا — ينبغى ألا يكون المسئول السياسى الذى ستقوم بتجنيده معروفا لدى الرأى العام فى بلاده بأنه رجل الاتحاد السوفيتى ، أو بأنه شيوعى ، لأن مثل هؤلاء يعتبرون فى عرف المخابرات (محروقين) ولا تمكن استفادة المخابرات السوفيتية بهم مهما علا مركزهم أو بلغ شأنهم .

وأكبر مثال على ذلك هو على صبرى فإن وجود الانطباع لدى الرأى العام المصرى بأنه رجل موسكو رقم « ١ » فى مصر ، وانتشار الشائعات بأنه شيوعى كل ذلك جعل المخابرات السوفيتية لا تبذل أية محاولات لتجنيده للعمل لحسابها رغم وزنه السياسى الكبير وعلاقته الوثيقة بالاتحاد السوفيتى إلى الحد الذى جعل السادات لا يجرؤ على إصدار القرار بتنحيته يوم ٢ مايو ٧١ إلا بعد أن استدعى السفير السوفيتى فلاديمير فينوجرادوف قبل أن يصدر القرار بحوالى عشرة أيام لإبلاغ القيادة السوفيتية فى موسكو بالقرار الذى اعتزم إصداره حتى لا تنزعج القيادة السوفيتية — على حد قول السادات — عندما تتحدث صحف الغرب عن تصفية رجل موسكو الأول فى مصر .

ثانياً — ينبغى أن يكون المسئول السياسى المراد تجنيده فى موقع أقرب ما يمكن لرئيس الدولة ، مما يتيح الفرصة أمامه ليمد المخابرات السوفيتية بأدق الأسرار السياسية والعسكرية الخاصة ببلاده ، وأهم القرارات التى يعتزم رئيس الدولة اتخاذها فى المستقبل .

وسر نجاح العميل فى هذه الحالة هو قدرته على إخفاء ولائه الحقيقى وظهوره بمظهر الرجل الوطنى المتطرف فى وطنيته والحريص على مصالح بلاده ، مما يجعل رئيس الدولة يوليه ثقته الكاملة ، ويفضل أن يلتمس لديه دون كل مستشاريه الرأى السديد ، وإذا ما استطاع العميل بحكم موقعه القريب من رئيس الدولة الوصول إلى هذه المكانة وبلوغ هذه الدرجة من الثقة تصبح لديه المقدرة على أن يجعل رئيس الدولة يتخذ أخطر قراراته وفقا للسياسة التى ترسمها القيادة السوفيتية ، دون أن يدرى ، وذلك بأن يقدم العميل السوفيتى

له صورة الموقفين العالمي والداخلي بالشكل الذى تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه .

وإذا طبقنا الاعتبارين السابقين على المسئولين السياسيين المصريين الذين كانوا فى تلك الفترة أقرب ما يكونون إلى الرئيس الراحل عبد الناصر بحكم عملهم ، والذين نجحوا فى أن يكونوا موضع ثقته ، فسوف نجد أن أفضل هؤلاء الأفراد نفعا للمخابرات السوفيتية ــ فى حالة نجاحها فى تجنيده ــ كان بلا شك هو سامى شرف ، فقد كانت تتوافر فيه جميع الشروط المطلوبة ، فلم يكن معروفا عنه توثق الصلات أو قوة الروابط بينه وبين الاتحاد السوفيتى ، ومن جهة أخرى كان من الناحية الواقعية هو السكرتير ورئيس المخابرات الخاص لعبد الناصر ، (بصرف النظر عن المسميات التى كانت تطلق على وظيفته) ، وكان بلا جدال أكثر معاونيه قربا منه سواء فى الشئون الرسمية أو الخاصة وأشدهم بالتالى تأثيرا عليه ، ولهذه المبررات يكون تركيز المخابرات السوفيتية عليه لمحاولة تجنيده للعمل لحسابها أمرا طبيعيا ومنطقيا ليتسنى لها تنفيذ مخططاتها فى مصر .

٤ ــ لماذا لاذ سامى شرف بالصمت طوال هذه المدة ولم يحاول الرد على أولئك الذين اتهموه بالعمالة ؟ لقد وجه الكاتب الأمريكى جون بارون إلى سامى شرف أبشع تهمة يمكن أن توجه الى أى مواطن مصرى ، وهى تهمة خيانة وطنه والاشتغال بالعمالة لحساب دولة أجنبية . ولقد صدر كتاب K.G.B عام ٧٤ . أى منذ أكثر من عشر سنوات .

وكان المفترض أن يتصدى سامى شرف لهذا الاتهام بالنفى والتكذيب ، إذا كان الاتهام قائما على غير أساس ــ وأن يقوم برفع قضية ضد المؤلف الأمريكى وضد مؤسسة ريدرز ديجست التى قامت بطبع الكتاب مطالبا بتعويض ضخم بالنسبة لما سببه له نشر الكتاب من إساءة بالغة إلى سمعته وشرفه ، وبخاصة أن الاتهام الموجه ضمن الكتاب هو اتهام واضح وصريح وضد شخصه بالذات ، وقد تضمن أسماء وتواريخ ووقائع محددة . وإذا كنا نلتمس العذر لسامى شرف لعدم قيامه بالتصدى لهذا الاتهام بجميع الوسائل الإعلامية والقانونية عام ٧٤ بسبب تواجده وقتئذ فى سجن مزرعة طرة ، فما الذى منعه من القيام بهذا

الواجب عقب الإفراج عنه إفراجا صحيا منذ بضع سنوات ، بعد أن تقدم للرئيس الراحل السادات بعدة التماسات للعفو عنه ، وبصرف النظر عن الاجراءات القانونية التي كان المفترض أن يتخذها عقب إطلاق سراحه ضد المؤلف ودار النشر الأمريكية ، فقد كان المنتظر منه أن يقوم بإصدار نفي أو تكذيب أو توضيح للقراء المصريين والعرب بشأن تلك التهمة الكراء التي أضحت تحاصره من كل جانب ، وبخاصة أن كتاب K.G.B كتاب متداول في مصر والبلاد العربية ، وقد وزعت منه آلاف النسخ .

وإذا كان سامي شرف لم يسمع عن هذا الكتاب الأمريكي الشهير طوال السنوات العشر الماضية ، فهل تراه لم يسمع عن الكتاب المصري « الروس قادمون » الذي قام بتأليفه الكاتب الصحفي المعروف إبراهيم سعده ، والذي صدر عام ٧٦ ؟ وقد حوى هذا الكتاب فصلا كاملا بعنوان عملاء السوفيت تضمن قصة عمالة سامي شرف لحساب المحابرات السوفيتية .

وإذا كان سامي شرف يؤمن بالحكمة التي تقول بأنه إذا كان الكلام من فضة فإن السكوت من ذهب ، فإن النصيحة التي نوجهها إليه هي أن هذه الحكمة لا تنطبق على الحالات التي يوجه فيها الاتهام إلى شخص ما بخيانة وطنه ، وبأنه عميل لدولة أجنبية ، لأن السكوت في هذه الحالة معناه تأييد هذا الاتهام الشائن .

قصة اللقاء بين بريجنيف وسامي شرف

أورد المؤلف الأمريكي جون بارون في الصفحتين ٥٨ و ٥٩ من كتابه ضمن الفصل الثاني معلومات هامة عن لقاء سري جرى بين المخابرات السوفيتية وسامي شرف في موسكو في منتصف إبريل ٧١ ، وفيما يلي الترجمة الكاملة لأحداث هذا اللقاء:

« في حوالي منتصف أبريل ٧١ غادرت موسكو إلى القاهرة بعثة مصرية على مستوى عال بعد حضورها مؤتمر الحزب الشيوعي السوفيتي رقم ٢٤ ، وقد تخلف واحد من أعضاء هذه البعثة وهو سامي شرف لإجراء فحص طبي ، كما

أعلن وقتئذ ، وواقع الأمر أن سامى شرف بقى وحده هناك للتشاور مع المخابرات السوفيتة لتدبير انقلاب عسكرى يستهدف الإطاحة بالسادات وإحلال الطبقة الجديدة من الحكام المصريين الموالين للسوفيت مكانه ، ولكن السادات علم بالمؤامرة وقضى عليها ، وقبض على سامى شرف وباقى المتآمرين » .

ونظرا لأن المعلومات السابقة تشير إلى أحداث حقيقية ، وكان لها تأثير سياسى كبير على العلاقات المصرية السوفيتية ، كما كان لها شأن خاص أثناء المحاكمات التى جرت أمام محكمة الثورة بعد أحداث ١٥ مايو ٧١ فضلا عما تثيره الملابسات التى أحاطت بها من شبهات بالنسبة لموقف سامى شرف — لذلك فسوف نروى للقراء أحداث القصة كاملة عسى أن تساعدنا على إزالة الغموض ، وإلقاء الضوء على حقيقة الدور الذى قام به سامى شرف فى هذا الشأن .

فى ربيع عام ٧١ كان السادات حريصا على اتخاذ خطوات لتحسين العلاقات بيه وبين القادة السوفيت ، لمحاولة إزالة الشكوك التى ساورتهم بشأنه بعد الأنباء التى بلغتهم عن الاتصالات السرية التى كان يقوم بها وقتئذ مع المسئولين الأمريكيين فى وشنطن ، لحل مشكلة النزاع العربى الإسرائيلى حلا سلميا ، وبعد الصدمة التى أحسوا بها عقب إعلان السادات فجأة أمام مجلس الأمة عن مبادرته للسلام فى ٤ فبراير ٧١ دون التشاور معهم أو مع أصدقائهم فى القيادة السياسية فى مصر ، ولهذا الغرض أرسل السادات فى ٣١ مارس ٧١ وفدا مصريا كبيرا إلى موسكو بمناسبة انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى السوفيتى ، وجعل على رأس الوفد عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى ، وسامى شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية ، وكان الاثنان يعتبران وقتئذ من بين أصدقاء السوفيت فى القيادة السياسية المصرية . وعقب حضور الوفد المصرى اجتماعات المؤتمر السوفيتى الكبير فى موسكو عاد الوفد المصرى إلى القاهرة برئاسة عبد المحسن أبو النور بينما بقى سامى شرف وحده فترة من الوقت فى مصحة قرب موسكو لعمل بعض التحاليل الطبية ، ونظرا لأنه كان يحمل رسالة شخصية من السادات فقد ألح سامى شرف فى طلب مقابلة الرئيس السوفيتى قبل عودته إلى مصر .

وخلال المقابلة التي دامت نحو الساعة أسأ سامى شرف بريجنيف بما أثار سخريته ، وهو أن عبد الناصر وهو على فراش الموت قد كلفه شخصيا بمهمة الحفاظ على روابط الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى ، ثم مضى يشرح لبريجنيف باستفاضه أسباب الخلاف بين المجموعة التى يمثلها والتى كان يسميها جماعتنا وبين السادات الذى انحرف فى اعتقادها عن الخط الناصرى وعن الاشتراكية ، وأصبحت جهوده مصرفة إلى التقارب مع الأمريكيين ، وأخبر سامى بريجنيف أنه سبق أن أبلغ كل هذه المعلومات إلى السفير السوفيتى فى القاهرة . فلا ديمير فينوجرادوف وأنه على ثقة من أن السفير ينقل كل أحاديثه إلى القيادة السوفيتية فى موسكو ، ليطلعهم على حقيقة السادات ، وقد أثير موضوع اللقاء الذى جرى بين بريجنيف وسامى شرف خلال المحاكمات التى جرت أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة بشكل لم يكن متوقعا ، فقد اتضح أن سامى شرف خلال المرحلة الأولى من التحقيق كتب خطابين إلى الرئيس الراحل السادات ، عبر فيهما عن أسفه وندمه الشديدين على كل ما ارتكبه من أعمال وتصرفات مضادة للرئيس ، والتمس منه فى النهاية الصفح والغفران .

والذى يهمنا هو أن سامى شرف سجل فى خطابه الأول الموجه للرئيس بعض التفاصيل التى لم تكن معروفة من قبل عن لقائه مع الرئيس السوفيتى بريجنيف فى موسكو ، وخلاصتها أن الرئيس السوفيتى ذكر لسامى شرف خلال المقابلة التى تمت بالكرملين أن القيادة السوفيتية ، نظرا للشكوك التى أصبحت تساورها ، لا يمكنها الثقة بالرئيس المصرى أنور السادات ، لأنه يعمل على تصفية ثورة عبد الناصر وإضاعة مكاسب الثورة . وأكد سامى فى خطابه أن ما سمعه من الرئيس السوفيتى أدى إلى اهتزاز أعصابه وفقد وجعله فى حالة انعدام وزن ، لاعتقاده أن الاتحاد السوفيتى نظرا لعدم ثقة قادته فى السادات سوف يمتنع عن تزويد مصر بما تنتظره من مساعدات عسكرية واقتصادية ، مما يجعل الأمل مفقودا فى قدرة مصر على تحرير أرضها المحتلة عقب حرب يونيو ٦٧ ، وأن هذا الاعتقاد كان هو السبب الذى أدى إلى سلوك سامى شرف ، ذلك المسلك المعادى للسادات .

وقد تم عرض صورة الخطابين أثناء المحاكمة بعد أن أقر سامى شرف أمام

المحكمة أن الخطابين قد كتبهما بخط يده ، وبدون أى ضغط عليه ولكن المحكمة بتوجيه من السادات حذفت من صورة الخطاب الأول كل ما سجله سامى شرف من معلومات عن لقائه مع الرئيس السوفيتى بريجنيف فى موسكو ، باعتبار أن ما يحويه الجزء الذى تم حذفه فيه مساس بدولة أجنبيه ، وقد تم لهيئة الدفاع عن المتهمين الاطلاع على صورة الخطابين ، ولكن بدون الفقرات التى تم حذفها من الخطاب الأول .

وفضلا عن ذلك تم ضبط أحد أشرطة التسجيل بعد أحداث ١٥ مايو فى مكتب سامى شرف ، وكان الشريط يضم تسجيلا كاملا لمقابلة تمت بين سامى شرف والسفير السوفيتى بالقاهرة فلاديمير فينوجرادوف ، فى النصف الثانى من أبريل عام ٧١ ، عقب عودة سامى شرف من موسكو ، وقد كرّر له نفس عبارة الرئيس السوفيتى عن عدم ثقة القيادة السوفيتية فى السادات .

ويبدو أن السفير السوفيتى كانت لديه فكرة سابقة عن هواية سامى شرف العجيبة فى تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية التى يجريها مع الآخرين ، ولذا لم يتكلم سوى دقيقتين فقط طوال فترة المقابلة التى استغرقت نحو ٥٠ دقيقة ، أما باقى المدة فقد انفرد فيها سامى شرف بثرثرته المعتادة فى توجيه النقد إلى سياسة السادات وتصرفاته والتهجم عليه ، وبخاصة فيما يتعلق باتصالاته مع الولايات المتحدة . ونتيجة لمعرفة السادات بما ذكره سامى شرف عن العبارة التى قالها بريجنيف خلال لقائه مع سامى فى موسكو من جهة عدم ثقة القيادة السوفيتية بالسادات والتى أوردها سامى فى خطابه الموجه للرئيس — غضب السادات من بريجينيف ، وانتهز فرصة زيارته للاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ٧١ ليعاتب الرئيس السوفيتى عتابا شديدا فى أول لقاء تم بينهما خلال هذه الزيارة . ولكن بريجينيف كذب بشدة أقوال سامى شرف وأنكر أنه أدلى بهذه العبارة وأكد للسادات أنه يوجد محضر رسمى للجلسة عند بودجورنى ، وأنه يمكنه الاطلاع عليه إذا شاء وقال: « حينما طلب سامى شرف مقابلتى كنت مشغولا جدا ، لكنى قابلته عندما أخبرونى أنه يحمل رسالة لى من الرئيس السادات ، أذكر أنه قال إنه كان واحدا من مساعدى عبد الناصر ، وأنه الآن أحد مساعدى السادات ، وما كان ليخطر على بالى أن مبعوث السادات يمكن

أن يكون عدوا للسادات ، إننا ليست لنا صلة على الإطلاق بما يمكن أن يقوله هؤلاء الناس ، لقد قيل لنا إن بعض من يحاكمون قالوا إن الاتحاد السوفيتى كان يعلم بنواياهم ، ولكنى أستطيع أن أؤكد لك أن هذا ليس صحيحا ».
وبالإضافة إلى ما أورده سامى شرف فى خطابه الى السادات بشأن لقائه مع بريجنيف سجل فى أقواله بالتحقيق أخطر شهادة ضد صديقيه الحميمين وزميليه فى الجماعة الثلاثية شعراوى جمعة والفريق أول محمد فورى (ابن خالة روجته) إذ ذكر ما يثبت تفكيرهما الجدى فى تدبير انقلاب عسكرى للإطاحة بالسادات ، وتكوين مجلس رئاسة لحكم البلاد يرأسه محمد فوزى ويشترك فيه أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، وقد حوكم الفريق أول محمد فوزى أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة برئاسة الفريق عبد القادر حسن ، وكانت إحدى التهم الثلاث الموجهة ضده هى محاولة قلب نظام الحكم بالاشتراك مع شعراوى جمعة وسامى شرف وآخرين ، وقد ثبتت إدانته فى هذه التهمة ، وكذا فى التهم الأخرى الموجهة إليه .

إن الملابسات التى أحاطت بتخلف سامى شرف عن العودة مع الوفد المصرى إلى القاهرة بعد انتهاء المهمة التى قدم من أجلها إلى موسكو بحجة عمل فحوص أو تحاليل طبية هى أمر يثير الشكوك والشبهات ، وبخاصة أنه نجح فى إقناع السادات قبل السفر بأن يحمل هو رسالته الشخصية إلى بريجنيف ، بدلا من أن يحملها عبد المحسن أبو النور الذى كان فى الواقع هو الأولى والأجدر بحملها بحكم أقدميته ورئاسته للوفد فضلا عن أن الوفد المصرى كان يحضر فى مناسبة حزبية ، وهى انعقاد مؤتمر الحزب الشيوعى بموسكو ، وكان هو وقتئذ الأمين العام للاتحاد الاشتراكى أى يقوم بتمثيل الحزب الوحيد فى مصر فى ذلك الوقت .

ومن الواضح أن سامى شرف قد تخلف عن العودة مع زملائه إلى القاهرة لغرض فى نفسه بعد أن تحجج بموضوع الفحوص الطبية ، وقد يكون هذا الغرض هو رغبته فى لقاء بريجنيف بمفرده دون أن يرافقه عبد المحسن أبو النور فى هذا اللقاء ، كما كان المفترض ، وقد يكون السبب هو ما أورده جون بارون فى كتابه عن التقاء مندوبى المخابرات السوفيتية به سرا لتدبير انقلاب

عسكرى للإطاحة بالسادات ، ولا شك أن الظروف والملابسات المريبة التى أحاطت بتحلف سامى شرف فى موسكو ، ومقابلته مع الرئيس السوفيتى بريجينيف التى أحاط بها كثير من الشكوك ثم أحداث ١٥ مايو ٧١ فى مصر التى أعقبتها المحاكمات أمام محكمة الثورة ، وإدانة الفريق أول محمد فوزى بتهمة محاولة قلب نظام الحكم بالاشتراك مع شعراوى وسامى ..

وكانت أخطر الشهادات التى كانت سببا فى ثبوت هذه التهمة ضده هى الشهادة التى سجلها سامى شرف ضمن الخطابين اللذين بعث بهما إلى الرئيس الراحل أنور السادات والذين أودعا فى ملف الدعوى .

وكانت شهادته اعترافاً صريحاً منه بالاحاديث التى كانت تدور فى حضوره بين زميليه محمد فوزى وشعراوى جمعه من أجل القيام بانقلاب عسكرى ..

وقد كشف الستار عن ذلك السر المدعى العام الاشتراكى خلال مرافعته أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة فى اواخر اكتوبر عام ٧١ كما سوف يتضح بجلاء فى الفصل الرابع من هذا الكتاب ولا شك أن كل هذه الاحداث والملابسات تجعلنا لا نستطيع أن نستبعد أن يكون معظم ما ذكره المؤلف الامريكى جون بارون عن هذا الموضوع صحيحاً .

إن الواجب يحتم علينا فى ختام بحثنا أن ناشد سامى شرف أن يبعث إلينا بوجهة نظره وأوجه دفاعه عن هذه التهمة النكراء التى وجهت ضده منذ أكثر من عشر سنوات والتى لم يقابلها إلا بالسكوت المشبوه والصمت المريب ، وسوف نكون أسعد الناس طرا لو استطاع أن يدحض هذه التهمة الشائنة التى وصمه بها الكاتب الأمريكى جون بارون ، وبخاصة أن الجميع يعلمون أنه كان أكثر معاونى الرئيس الراحل عبد الناصر قربا منه ، مما يجعل هذا الاتهام مأساة كبرى بالنسبة لمصر . وأود أن يعلم سامى أن هناك محكمة كبرى لا يمكن له أن ينجو من الوقوف أمامها إلى أبد الدهر ، تلك هى محكمة التاريخ التى تذل الجبابرة والطغاة ، وتفضح الظالمين والبغاة ، وتكشف العملاء والخونة ، وتنصف الأبطال والأحرار . والويل لمن استهان بأحكام هذه المحكمة وظن أنها قاصرة عن كشفه ، أو عاجزة عن إدانته مهما طال الزمن .

مـــاذا روى السادات عن اجتماع بريجنيف وسامي شرف ؟



الرئيس الراحل السادات يرأس اجتماعا سياسيا هاما بالقصر الجمهورى

ماتزال حقيقة مادار خلال الاجتماع الخاص الذى عقد فى الكرملين بالعاصمة السوفيتية ما بين الرئيس السوفيتى بريجنيف وبين سامى شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذ ، والذى تم فى حوالى منتصف إبريل ٧١ تثير كثيرا من التساؤلات وعلامات الاستفهام . وفضلا عما ما ذكرناه من قبل عما دار خلال هذا الاجتماع فإننا ننقل فيما يلى نص ما ذكره الرئيس الراحل أنور السادات بشأن هذا الموضوع :

فى ١٤ مارس ٧٦ وفى الخطاب الهام الذى ألقاه السادات فى الجلسة الخاصة لمجلس الشعب تعرض لأمر اللقاء المذكور الذى تم فى موسكو ، كما

تعرض لموضوع الخطاب الذى أرسله اليه سامى شرف وهو فى السجن ، خلال التحقيق معه فى قضية ١٥ مايو ٧١ فذكر ما يلى بالحرف الواحد :

« أنا عايز أرجع بيكم للخلف شوية أنا حودع لدى رئيس المجلس هنا جواب كتبهولي واحد من اللى فى السجن النهارده سامى شرف ويستعطفنى فيه ويقرر بخط يده — ودخل الجواب التحقيق — إنه منذ سنة ٧١ ورأى بريجينيف اللى قالوا لسامى شرف شخصيا لما بعثه فى مهمة فى موسكو هو إن السادات بيصفى الثورة بتاعة عبد الناصر ، ده فى سنة ٧١ وطلبت من المدعى الاشتراكى أن هذا الجزء لا يعلن ولا يدخل للمحامين ولا للتحقيق حفاظا على الثورة . هو من سنة ٧١ العملية مش عجباه هنا خالص لأنه كان فيه ترتيب آخر وعشان كده قعدت سنتين ثلاثة أطلب منهم المعاهدة رفضوا ، دنا حاحكى القصة حاقولها وهو بيبكوا على عبد الناصر . ومن سنة ٧١ لما بعت سامى شرف ، موسكو مع وفد قام رجعوا الوفد واحتجزوا سامى شرف قالوا ده فى العلاج — جه سامى شرف وفى مايو لما اتمسكم راح كاتب بخط يده جواب افتكر حايبجى خارج نطاق التحقيق فأنا بكل بساطة وديت الجواب للتحقيق بيقول فى هذا الجواب إنه كان فى حالة انعدام وزن وإنه وهو فى موسكو قابله بريجنيف وقال له إن السادات بيصفى الثورة وأنا أعلم إيه اللى تم فى هذه المقابلة ويمكن الكتاب اللى طلع أخيرا عن العملاء السوفيت (يقصد كتاب K G.B تأليف جون بارون) وعن دور سامى شرف يوضح هذا الكلام »

وفى ٢٧ مارس ٧٦ وفى خطاب ألقاه السادات أمام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى تعرض لنفس الموضوع السابق فذكر ما يلى بالحرف الواحد ردا على تعليق لأحد أعضاء اللجنة :

« وزى ما سمعتنى قدام المجلس لما بعثت رسول واحد من مراكز القوى زمان « سامى شرف » برسالة لبرجنيف وكان لسه بقالي شهور رئيس قام قال له ده الكلام ده وارد فى جواب بخط سامى شرف قدم لى فبعثته لانه بخطه ودخلته التحقيق وقلت ابعدوا الاتحاد السوفيتى من الكلام اللى نسبه سامى

لبرجنيف . برجنيف قال له السادات بيضيع مكاسب الثورة . كلام برجنيف فى المؤتمر الشهر اللى فات إننا بنضيع مكاسب الثورة » .

هذا وقد كان المفترض وفقا للأصول والأعراف المتبعة في مثل هذه اللقاءات السياسية أن يقدم سامى شرف بمجرد عودته إلى القاهرة تقريرا شاملا إلى السادات يتضمن جميع ما دار خلال هذا اللقاء بينه وبين الرئيس السوفيتى ، أو باصطلاح آخر المحضر الرسمى للاجتماع ، وبخاصة أن سامى لم يقابل بريجينيف إلا بصفته مندوبا خاصا للسادات ، ويحمل رسالة شخصية منه الى الرئيس السوفيتى . ولكن الأمر الذى يمكن استنتاجه مما جرى أن سامى شرف إما أنه أغفل تقديم مثل هذا التقرير ، وهو تصرف يدعو إلى الدهشة ، أو أنه قدمه ولكنه تعمد إخفاء بعض الوقائع الهامة التى جرت خلال الاجتماع ، وهو تصرف يدعو إلى إثارة الشكوك فى حقيقة الصلات التى كانت قائمة وقتئذ بينه وبين القيادة السوفيتية . وليس أدل على ذلك من أن السادات قد ذكر فى خطابيه

أمام مجلس الشعب واللجنة المركزية أنه لم يعلم برأى بريجينيف فيه إلا من خطاب الاستعطاف الذى أرسله سامى شرف إليه أثناء وجوده في السجن رهن التحقيق فى قضية ١٥ مايو ٧١ ، والذى اعترف فيه بوقائع جرت أثناء اجتماعه ببريجينيف لم يسبق له إبلاغ السادات عنها ، مما يكشف بجلاء عن سوء نيته وعن مدى الشبهات التى تحيط بعلاقاته مع السوفيت .

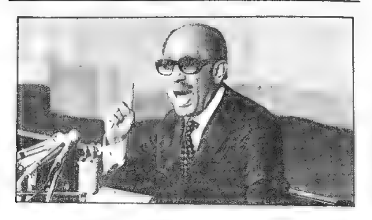
وبالإضافة الى ما رواه السادات عن هذه المقابلة نقلا عن خطاب سامى شرف إليه فلقد روى الصحفى المعروف محمد حسنين هيكل فى الصفحة ١٣٧ من كتابه الطريق إلى رمضان النسخة الإنجليزية طبعة لندن ١٩٧٥ تفاصيل أخرى عما دار خلالها ، ومن بينها قصة طريفة لا نرى بأسا من أن ننقلها للقراء وبخاصة أن حسنين هيكل قد ذكر عند روايته لها أن السفير السوفيتى بالقاهرة فيلاديمير فينوجرادوف قد أكد له وقوعها ، وفيما يلى ترجمة لها نقلا عن الإنجليزية :

« لقد طلب سامى شرف مقابلة خاصة مع بريجنيف ، وخلال المقابلة ذكر سامى للقائد السوفيتى ، أن عبد الناصر وهو على فراش الموت قد كلفه بمسئولية الحفاظ على روابط الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى ونظر بريجنيف إليه وقال:(حسنا ... دعنى إذن أصفعك) ودهش سامى شرف وقال (ولماذا تريد أن تصفعنى أيها الرئيس) عندئذ شرع بريجنيف فى ذكر إحدى نوادره التى اشتهر بها فقال ألا تعلم قصة الفلاح الروسى الذى وهو على فراش الموت جعل ابنه بعده بأن يحافظ على فازة الأسرة الأثرية التى كانت تعد رمزا للحظ الحسن للأسرة ، لقد سأل ابنه إذا كان يقبل تحمل المسئولية فى حالة تحطيم الفازة وعندما رد الابن بالإيجاب قال له الأب: (إذن سوف أصفعك) وبادر بالفعل بصفعه ، وعندئذ سأل الابن أباه (لماذا صفعتنى وأنا لم أكسر الفازة ؟) فأجاب الأب (أنا أصفعك الآن حتى تتذكر ذلك دائما ، إذ ما فائدة صفعك بعد تحطيم الفازة ؟) ولكنى أشك فى أن سامى شرف قد فهم مغزى القصة » انتهت رواية محمد حسنين هيكل .



محمد حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الأهرام الأسبق

هل الأنسب تقديم بلاغنا ضد سامى شرف إلى محكمة التاريخ أو إلى النائب العام



الرئيس الراحل السادات يخطب وهو في قمة انفعاله

منذ صدور كتاب KGB عام ١٩٧٤ لمؤلفه الكاتب الأمريكى جون بارون والذى ورد فيه أن سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية ومستشار عبد الناصر الخاص كان عميلا للمخابرات السوفيتية ــ لم تكف الصحف ووسائل النشر فى مصر والخارج عن نشر تفاصيل قصة اتهامه بالعمالة أو الاشارة والتلميح إليها فى شتى الظروف والمناسبات ، ووصل الأمر إلى حد إثارة هذا الاتهام فى سؤال وجهه أحد اعضاء مجلس الشعب إلى ممدوح سالم رئيس وزراء مصر وقتئذ فى فبراير عام ٧٦ . وفضلا عن ذلك فإن الرئيس الراحل السادات وهو رئيس جمهورية مصر وجه هذا الاتهام فى صراحة ووضوح إلى سامى شرف كما رأينا فى الخطاب الذى القاه أمام مجلس الشعب يوم ١٤ مارس ٧٦ والذى كانت إحدى فقراته « فى مايو لما اتمسكم راح سامى شرف كاتب بخط يده جواب بيقول فيه إنه كان فى حالة انعدام وزن وأنه وهو فى موسكو قابله بريجينيف وقال له: إن السادات بيصفى الثورة وأنا أعلم ايه اللى تم فى هذه المقابلة ، ويمكن الكتاب اللى طلع أخيرا عن العملاء السوفيت وعن دور سامى

شرف يوضح هذا الكلام ، ومما يدعو إلى الدهشة والتعجب انه رغم توجيه الاتهام إلى سامى شرف بالعمالة للسوفيت على هذا النطاق الواسع فى مصر والخارج منذ أحد عشر عاما إلى حد توجيهه من رئيس الجمهورية ذاته — فإن سامى شرف لم يتعرض لهذا الموضوع مطلقا ، سواء باصدار نفى أو تكذيب او توضيح كي يعرف الناس حقيقة موقفه من هذا الاتهام الشائن الذى أصبح يحاصره من كل جانب ، ولا شك فى أن صمته وامتناعه عن الرد والإيضاح قد ساعد على اقناع الناس بصحة هذا الاتهام ، وفى أن يعتبره الكثيرون فى مصر والخارج بمثابة حقيقة مؤكدة ، وهو الأمر الذى يجعلنا نشعر بالأسف وخيبة الأمل إذ أن الجميع يعلمون أنه كان أكثر معاونى الرئيس الراحل عبد الناصر قربا منه مما يجعل هذا الاتهام مأساة كبرى بالنسبة للشعب المصرى المعروف بوطنيته الحقة وإيمانه الراسخ ، وسوف نورد فيما يلى بعض ما نشر فى مصر والخارج بشأن هذا الموضوع وفقا للترتيب التاريخى :

١ — فى ١٦ يناير ٧٦ وفى العدد ٢٦٧٥ من مجلة المصور وفى مقال هذا العدد الذى كان إحدى حلقات مسلسل تنشره المجلة بعنوان « قصة ثوار يوليو » بقلم كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة ، ورد فى المقال ما يلى بالحرف :

« كانت المناقشات تدور حول أسباب الانفصال (بين مصر وسوريا) وكان كل منا يدلى برأيه وجاء دور الأخ بغدادى ، وأبدى رأيه متعارضا مع رأى الرئيس عبد الناصر فى تكوين اللجنة التحضيرية ، والبغدادى يريد أن تكون بالإنتخاب وعلق عبد الناصر تعليقا اعتبره البغدادى مهينا له وأسر إلىّ بذلك ، وأنه ينوى الاستقالة ، فأوضحت لعبد الناصر أنه يجب أن نجتمع ونسّوى المسألة . واجتمعنا فى القناطر ، وفى أثناء المناقشة قال عبد الناصر: « انتو فاكرين الدنيا واقعة الدنيا مش واقعة ولا حاجة ، البلد دى يحكمها سامى شرف » وكانت صدمة وصحت مستنكرا « لا ... احنا مفيناش واحد ندل لما تكون الدنيا واقعه ياخد بعضه ويمشى احنا رجاله ووقت اللزوم نقف ونقاتل » وأخيرا سويت المسألة . بقيت جملة الرئيس عبد الناصر التى قيّم بها مصر وطريقة حكمها تطن فى أذنى . والغريب أن سامى شرف قد تمكن من حكم مصر بعد ذلك ، والأغرب أن نسمع أنه كان عميلا للاتحاد السوفيتى »

٢ — فى أوائل فبراير ٧٦ نشرت جميع الصحف المصرية تحت عناوين بارزة ما يلى: « تقدم المهندس السعدى عبد الحميد السعدى عضو مجلس الشعب عن دائرة العدوة بسؤال إلى رئيس الوزراء ممدوح سالم عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة للتثبت من صحة المعلومات التى نشرت من أن سامى شرف الذى شغل لفترة طويلة منصب سكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات ومنصب الوزارة فى عهد الرئيس الراحل عبد الناصر كان جاسوسا للسوفيت وقد حدد السيد مرعى رئيس المجلس يوم ٧ فبراير لمناقشة السؤال »

وفى عدد آخر ساعة الصادر فى ٥ مايو ٧٦ نشرت المجلة صورة بالزنكوجراف لإحدى صفحات كتاب K.G.B تأليف جون بارون ، ونشرت تحتها بخط كبير العنوان التالى: « السعدى : عضو مجلس الشعب لماذا قدم سؤاله عن سامى شرف » وسجلت المجلة حديثا للمهندس الزراعى السعدى عبد الحميد السعدى عضو مجلس الشعب ، ذكر فيه أنه قرأ مصادفة اعترافات سحاروف عميل المخابرات السوفيتية فى الشرق الأوسط ، وهى الاعترافات التى نشرها جون بارون رئيس تحرير مجلة « ريدر دايجست » فى كتابه عن دور المخابرات السوفيتية فى العالم ... وقد انزعج كثيرا كمواطن قبل أن يكون عضوا فى مجلس الشعب لما جاء فى هذه الاعترافات من أن المخابرات السوفيتية قامت بتجنيد سامى شرف للعمل لحسابها ، لأنه لو صحت هذه الاعترافات فإن هذا لا يعنى إلا شيئا واحدا ، وهو أن الكثير من أسرار الدولة كانت تتسرب أولا بأول إلى الاتحاد السوفيتى على مدى ١٦ سنة كاملة من عمل سامى شرف فى موقع من أخطر مواقع المسئولية فى الدولة ...

ومن مراجعة مضبطة مجلس الشعب يوم ٧ فبراير ٧٦ اتضح أن جدول أعمال الجلسة التى عقدت صباح ذلك اليوم كان يتضمن بالفعل السؤال الذى تقدم به عضو المجلس إلى رئيس الوزراء ، ولكن ورد فى المضبطة أنه تقرر تأجيل نظر السؤال لتغيب العضو عن الجلسة . ورغم أن الصحف المصرية الصادرة فى اول مايو ٧١ نشرت أن ممدوح سالم رئيس الوزراء سوف يجيب على السؤال المقدم إليه فى جلسات مجلس الشعب التى تبدأ فى ٣ مايو ٧٦ — إلا أن الأمر الذى يبعث على التساؤل أنه اتضح من مراجعة مضابط المجلس

أن رئيس الوزراء لم يجب قط على هذا السؤال الخطير الذى تقدم به المهندس السعدى عبد الحميد السعدى عضو المجلس ، كما أن العضو نفسه لم يطلب من رئيس الوزراء بعد ذلك الإجابة عن سؤاله ، ولا شك أن قصة تغيب عضو المجلس عن حضور الجلسة التى تحددت للإجابة عن سؤاله مما أدى الى تأجيل مناقشته ، ثم حرص كل من رئيس الوزراء ، والنائب مقدم السؤال على تجنب إثارة الموضوع من جديد أمام مجلس الشعب عقب تأجيل مناقشته فى جلسة ٧ فبراير هو أمر يبعث على الاعتقاد بأن ثمة عوامل سياسية قد تدخلت فى هذا الشأن لمنع الحرج عن رئيس الوزراء فى حالة طرح هذا السؤال لمناقشة عامة أمام مجلس الشعب ، حرصا على عدم إساءة العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى .

٣ — فى ١٨ مارس ٧٦ نشرت جريدة الجمهورية مقالا مطولا عن قصة عمالة سامى شرف للمخابرات السوفيتية تحت عناوين كبيرة مثيرة كان أهمها : اعترافات خطيرة لمدير التدريب بالمخابرات السوفيتية الذى هرب إلى الغرب . سامى شرف كان أهم عميل للسوفيت . كيف رسمت المخابرات السوفيتية لسامى شرف الشخصية التى خدع بها جمال عبد الناصر ؟ وأشارت جريدة الجمهورية فى صدر مقالها إلى المعلومات الخطيرة التى أذاعها الرئيس السادات ضمن خطابه أمام مجلس الشعب فى ١٤ مارس ٧٦ عن الكتاب الذى صدر أخيرا عن العملاء السوفيت وعن دور سامى شرف . وذكرت الجمهورية أنها تقدم اليوم لأول مرة فى الصحافة المصرية نص الاعترافات التى أدلى بها سخاروف مدير التدريب بالمخابرات السوفيتية والذى لجأ أخيرا إلى الغرب والتى نشرت فى كتاب « إدارة المخابرات السوفيتية والأعمال السرية للعملاء السوفيت » تأليف جون بارون .

٤ — فى عام ١٩٧٦ قام المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر باصدار كتاب بعنوان « الروس قادمون » من تأليف الكاتب الصحفى المعروف إبراهيم سعده وقد حوى هذا الكتاب فصلا كاملا بعنوان : عملاء السوفيت ، تضمن قصة عمالة سامى شرف لحساب المخابرات السوفيتية . وقد قامت دار النشر الذى تولت اصدار الكتاب بتدوين فقرة خطيرة عن سامى شرف على الغلاف الخلفى للكتاب ننشر فيما يلى نصها بالحرف :

« هذا الكتاب ــ جاء فى هذا الكتاب أن سامى شرف كان أخطر وأهم عملاء المخابرات السوفيتية فى مصر . جاء هذا فى الاعترافات المثيرة التى أدلى بها رجل المخابرات السوفيتى فيلاديمير سخاروف عن نشاطه السرى فى العالم العربى ، كانت المخابرات السوفيتية تتعامل مع سامى شرف باعتباره أهم شخصية فى مصر ، فقد كان يشغل منصب المستشار الخاص للرئيس الراحل جمال عبد الناصر لشئون المعلومات . كان يقرأ كل كلمة يكتبها عبد الناصر ، وكان يستمع إلى كل حديث يجريه عبد الناصر وكان الرئيس السابق يثق فى سامى شرف بلا حدود ، ويأخذ رأيه فى كل مشكلة كبيرة أو صغيرة تتعلق بأمر من أمور الدولة . ولهذا السبب كانت المخابرات السوفيتية تعتمد اعتمادا كاملا على سامى شرف ، ولسنوات طويلة ماضية كما ذكر سخاروف فى اعترافاته المثيرة ، وبعد أن لجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية هربا من الاتحاد السوفيتى . وقصة سامى شرف مع المخابرات السوفيتية ليست القصة الوحيدة التى ذكرها إبراهيم سعده فى الفصل الخاص بعملاء السوفيت فى هذا الكتاب . وهناك العديد من القصص الأخرى والأسماء المختلفة التى حرص المؤلف على الإشارة إليها ليسلط الأضواء أمام القارىء على النشاط السرى الخطير الذى مارسته المخابرات السوفيتية ضد مصر وضد شعبها خلال سنوات الهوان السابقة »

٥ ــ فى ٢٥ يونيو ٧٧ نشرت جريدة الأخبار تحت عنوان بارز « ملف التنظيم السرى وأسماء أفراده فى الوثائق السرية لسامى شرف » ما يلى :

« تم العثور على وثائق وأوراق بالغة الأهمية تملأ أربع حجرات فى مبنى الاتحاد الاشتراكى بكورنيش النيل كانت تخص سامى شرف وأخفاها فى مبنى الاتحاد الاشتراكى بعيدا عن عمله فى رئاسة الجمهورية . وقد وصفت الجهات المسئولة هذه الوثائق والأوراق بأنها تحوى معلومات خطيرة ، تبين كيف كانت تحكم مصر أيام مراكز القوى ، وأسرار تشكيل التنظيم السرى وأسماء أفراده .

كان سامى شرف يشغل منصب وزير شئون رئاسة الجمهورية أيام الرئيس الراحل عبد الناصر . وكان من بين أخطر المتآمرين ضد الرئيس السادات ، وحكم عليه فى قضية مراكز القوى بالأشغال الشاقة المؤبدة ، كما وجهت إليه

تهمة استغلال النفوذ واختلاس عملات أجنبية واستعمال ختم رئيس الجمهورية للتوقيع على قرارات جمهورية دون علم الرئيس الراحل .

وبعد وفاة الرئيس الراحل عبد الناصر ، اكتشفت هدى عبد الناصر أن يدا مجهولة عبثت في الخزانة الخاصة بعبد الناصر ووجدت الأوراق بداخلها مبعثرة ووجهت اتهاما صريحا لسامي شرف بسرقة الخزانة أمام الرئيس السادات ، وأبلغ الرئيس النائب العام . قيل عن سامي شرف إنه العميل الأول للسوفيت في الشرق الأوسط ، جاء ذلك في اعتراف الجاسوس السوفيتي الذي لجأ الى الولايات المتحدة وكشف أسماء العملاء السوفيت في الشرق الأوسط »

٦ ـــ في ٢٨ فبراير ٧٨ نشرت جريدة الجمهورية نبأ تحت عنوان بارز « مجلة بريطانية تؤكد : سامي شرف جاسوس سوفيتي » ذكرت فيه ما يلي :

« لندن وكالات الأنباء ـــ أكدت محلة « كونفليكت ستدى » البريطانية أن سامي شرف كان جاسوسا للسوفيت وأنه العميل السوفيتي رقم ١ في الشرق الأوسط في الستينات وأنه في عام ٥٩ كان يستطيع أن يحدد المعلومات التي تصل إلى عبد الناصر والمعلومات التي يمنعها عنه ، وكان ينقل التعليمات التي يريدها إلى مجلس الوزراء وأنه كان يتحكم في تخطيط سياسة عبد الناصر القومية .

قالت المحلة: إن لعبة سامي شرف انتهت عندما قام السادات بثورته للتصحيح وطرد الخبراء السوفيت .وقالت المجلة :إن سامي شرف لم يكن الأول أو الاخير في سلسلة العملاء السوفيت فقد ضبط مساعد برانت يتجسس لحساب السوفيت ، وانكشف أمر قائد الدفاع الجوي السويسري بعد اعتزاله بثمانية أشهر وكذا كيم فلبي الجاسوس السوفيتي الذي كان يعمل بالمخابرات البريطانية . وقالت:ان عبد الناصر ليس أول ضحية للمخابرات السوفيتية فقد كانت دائما تخون أصدقاءها » .

٧ ـــ في عام ١٩٧٨ أرسل ليفون كشيشيان مندوب جريدة الأهرام في الأمم المتحدة بنيويورك عن طريق التلكس برقية باللغة الإنجليزية إلى جريدته تحوي معلومات على أبلغ جانب من الخطورة تتعلق بالدور السوفيتي للزج بمصر في حرب يونيو عام ٦٧ والذي ذكرت البرقية أنه لم يكن يقل خطورة عن الدور

الاسرائيلى أو الأمريكى . وورد فى البرقية أنه فى عام ١٩٦٧ كان رجل يدعى سامى شرف يعد على الأرجح أقوى ثانى رجل فى مصر ، كان صديقا مقربا للرئيس ناصر ، وكان أيضا مستشار ناصر لشئون المخابرات وكان لقبه مدير مكتب الرئيس للمعلومات ، ولكن مهمته الحقيقية كانت إدارة عملية المخابرات السوفيتية فى مصر ، وكان يعد من قبل المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية الخاصة واحدا من أهم عملاء السوفيت فى العالم . وكان يستهدف جر مصر كلية إلى المعسكر السوفيتى ، وكان الذى يضايقه على الدوام هو عدم تخلى ناصر كلية عن ذلك الأمل الذى يراوده فى إعادة نوع من التفاهم بين مصر وأمريكا .

وجاء ضمن البرقية المطولة: أن سامى شرف وجماعته كانوا يعتقدون أنه فى حالة شن إسرائيل هجومها على مصر فإن ناصرا سوف تتم إزاحته بصفة مؤكدة وكان لدى شرف ثقة كاملة بالنسبة لوضعه الخاص ، وأنه إذا كان فى إمكان أحد الوصول إلى السلطة فلن يكون سوى هو وجماعته وعندئذ تصبح مصر فى أيدى السوفيت بصفة نهائية مما سوف يعطى للروس أعظم مزية عسكرية فى شرق البحر المتوسط .

واستطرد كششيان فى برقيته قائلا: إن تحركات القوات المصرية أزعجت وكالات الأمن الأمريكية ، ولذا أوفدت وزارة الخارجية الأمريكية مبعوثين خاصين لتهدئة الموقف ، هما شارلس يوست وروبرت اندرسون ، وقد عقد المبعوثان لقاءات مرضية مع ناصر ، ووافق الرئيس المصرى على إيفاد مبعوثه الخاص زكريا محيى الدين إلى واشنطن . واغتم شرف عندما رأى المياه الباردة تصب فوق لعبته الخطيرة التى كان يرى فيها فرصة لا تعوض للربح . ولكن الإسرائيليين كانت لهم خططهم الخاصة ، وبالمثل أصابهم الإحباط نتيجة لمحاولات الوئام المصرية الأمريكية ولذا بادروا بالقيام بضربتهم .

واختتم مندوب الاهرام فى الأمم المتحدة برقيته قائلا: إن خطة الانقلاب العسكرى أصيبت بالفشل ، إذ إن الشعب المصرى رفض قبول استقالة ناصر عقب الهزيمة ، فقد كانت جاذبيته الشخصية أبعد مما قدره المراقبون السياسيون الروس والأمريكيون .

وفي سبتمبر ٧٠ خلف السادات ناصر ، وفي مايو ٧١ تم اعتقال شرف وشركائه على صبرى وشعراوى جمعه ومحمد فوزى ، بواسطة السلطات المصرية عقب محاولة انقلاب عسكرى ضد السادات ، وقد حكم عليهم بالسجن المؤبد وحكم على شرف بالإعدام ولكن السادات خفف الحكم .

انتهت البرقية ، ومن الطريف أن كششيان أخطأ فى برقيته للأهرام فى ذكر الاسم الصحيح لسامى شرف فقد دونه فى البرقية « عمر شرف » ولكنه لم يلبث أن أرسل عن طريق التلكس برقية أخرى على الفور ، أورد فيها أنه يأسف للخطأ الذى وقع فيه من جهة الاسم ، وأن الاسم ينبغى أن يقرأ سامى شرف ، وكرر الاسم مرة أخرى .

هذا ولم تصرح رئاسة تحرير جريده الأهرام وقتئذ بنشر هذه البرقية الخطيرة نظرا لما كان ينتظر أن يحدثه نشرها من أثر سيىء فى العلاقات المصرية السوفيتية ، ولذا اكتفت الجريدة بإبلاغ المسئولين فى الدولة عما تضمنته مع الاحتفاظ بأصلها المحرر باللغة الإنجليزية فى أرشيف الجريدة الخاص حيث ما تزال موجودة هناك حتى الآن .

٨ ــ جاسوس فى بيت الرئيس

الأستاذ ماهر عبد الحميد كاتب متخصص في الكتابة عن أنشطة المخابرات السرية وقد ترجمت معظم كتاباته إلى اللغة العبرية .

وقد اطلعنى الأستاذ ماهر عبد الحميد مشكورا على جانب من مذكراته الشخصيه التى تناول فيها أحداثا هامه وقعت في فتره نهاية الستينيات كانت تختص بضيعة عمله وقد أعدها لكى تصدر قريبا فى كتاب . ونظرا لخطورة ماورد بهذه المذكرات فيما يتعلق بعلاقة سامي شرف بالمخابرات السوفيتية مما قد يكشف للقراء الكثير من الحقائق التى مازال غامضة حتى اليوم لذلك آثرنا نشر أهم ماتضمنته من أسرار إذ أن نشرها كاملة يحتاج إلى كتاب خاص . وقد سجل ماهر عبد الحميد فى مذكراته مايلى :

● من الضرورى أن أسجل بداية . أنى ترددت كثيرا قبل أن أكتب حرفا واحدا فى هذا الكتاب . بقصد النشر ، كذلك لابد أن أسجل ، أننى أقدمت على إذاعة الأسرار التى تضمنها صفحاته ، متحملا كل المسؤولية وحدى .

إن إخفاء الأسرار ، والحرص على كتمانها ، فضيلة لابد من اتباعها إذا كان تعريض هذه الأسرار للضوء يلحق ضررا بأمنا القومي ، ولست أتجاوز الحقيقة إذا قررت أنني بذلت أكبر جهد ممكن ، لكي أدعو إلى اتباع هذه الفضيلة ، في خمسة كتب ، وعدد وفير من التحقيقات الصحفية المسلسلة ، ومن خلال الإذاعة والتليفزيون والسينما .

ولكن هذه الفضيلة ، الواجبة الاتباع ، تنقلب إلى رذيلة ما بعدها رذيلة إذا أدت دون أي ضرورة ، إلى إخفاء الحقائق عن شعبنا ، مهما كان حجم هذه الحقائق ، ومهما كانت درجة بشاعتها .

لذلك سمحت لنفسي في النهاية ، بأن أفتح فمي لأتكلم ، بعد سنوات طويلة من الصمت المطبق ، خصوصا وأنني مؤمن عن يقين بأن المعرفة شرط جوهري لصواب الحكم ، وكان أكثر ما يؤرقني ، أنني أسهم في حجب المعرفة عن الرأي العام ، في موقف من أدق مواقفنا الوطنية على الإطلاق .

● لقد وجهت إلى الاتحاد السوفيتي تهمتان رئيسيتان :

التهمة الأولى : أنه قصر تقصيرا يصل إلى حد التواطؤ قبل وأثناء حرب ١٩٦٧ ليس لأن المخابرات السوفيتية أخفت عن المصريين الخطط الإسرائيلية لتوجيه ضربة مفاجئة فقط ، ولكن لأنهم دفعوا مصر لأن تحشد قواتها في صحراء سيناء ، لتكون فريسة سهلة لسلاح الجو الإسرائيلي أيضا .

التهمة الثانية : وهي تلك التي راجت في العالم كله بشكل غامض وتتلخص في أن المخابرات السوفيتية تمكنت من السيطرة على مدير مكتب الرئيس عبد الناصر للمعلومات ، وأنها استطاعت من خلال جاسوس على هذه الدرجة من الخطورة أن تطلع على كل أسرار مصر دفعة واحدة ، كما كان بمقدورهم أن يوجهوا خطوات عبد الناصر ، في الاتجاه الذي يحقق أهدافهم .

● لقد تعرضت أهم أسرار مصر للتسرب وتمكنت المخابرات السوفيتية من اختراق مكتب رئيس الجمهورية ، حيث تصب كل المعلومات الهامة بلا أي تحفظ ، وأصبح في مقدورهم أن يقرءوا بعناية أوراقنا كلها ، فباءت كل خططنا بالفشل ، وتعرض اقتصادنا للتبديد بشكل مدروس ومنظم ، وفي النهاية منيا

بهزيمة منكرة وفقدنا آلاف الشهداء ، وهكذا نسقط إلى الأبد فى براثن « الأصدقاء » الذين تبنوا أهدافنا القومية بحماس زائف ، لكى يحققوا أهدافهم وحدها .

فلم يكن سامى شرف ، ببدنه الممتلىء وقامته القصيرة وثيابه المهدلة ، مديرا لمكتب الرئيس فقط ، ولكنه كان يرأس منظمة حقيقية للمخابرات وكان عملاؤها منتشرين فى كل شبر من أرض مصر ، وكانت لديه ميزانية خاصة ، وأخطر من ذلك كله ، أنه كان يطلع على تقارير المخابرات المفرطة فى السرية ، وكان مكتبه على مسافة أمتار قليلة من غرفة نوم عبد الناصر ، وكانت لديه أجهزة تمكنه من التصنت على كل كلمة ينطق بها الرئيس فى غرفة مكتبه ، سواء فى قصر القاهرة ، أو مبنى الاتحاد الإشتراكى أو رئاسة مجلس الوزراء ، وكان بمقدوره أن يقتحم الباب على الرئيس لكى يذكره بشىء ما ، كما كان يحتفظ بمفتاح خزينته الخاصة .

إن القصة جديرة بأن تروى ، ليس للمتعة الترفيهية ولكن لنتعلم من أخطائنا ، ولكى نستوعب - جميعا - الدرس جيدا ، فقد كان بيننا رجل ارتضى ، أن يكون جاسوسا فى بيت الرئيس.!! □

● كنا فى أول يونيو ١٩٦٨ : وكانت الساعة تقترب من الثانية بعد الظهر ، وبينما كان صوت الآلة الكاتبة ، ينبعث من مكتب مجاور ، كان أحد ضباط المخابرات يتأمل بعينين فاحصتين ، مؤلف هذا الكتاب ، الذى وجد الشجاعة لأن يكتب بخط يده ، اتهاما صريحا بالخيانة للرجل الذى كان متربعا عند القمة ، مستحوذا على أكبر قسط من النفوذ والسطوة والذى اشتهر باسم سامى شرف !!

● كان المناخ السائد وقتئذ قاسيا بشكل لا يصدق ، وكان سامى شرف قد انفرد بالسلطة كنتيجة لحرب ١٩٦٧ ، بعد الإطاحة بالمجموعة العسكرية التى كانت تستمد قوتها من المشير عبد الحكيم عامر ، وبعد أن اختفى صلاح نصر مدير المخابرات المصرية الشهير وراء قضبان السجن ، وكان الرئيس عبد الناصر قد أعلن بنفسه ، عن سقوط ما أسماه بدولة المخابرات ، وهكذا ، أصبح سامى شرف وحده فوق خشبة المسرح .

● ومن المؤسف أنني كنت أعتقد أن المخابرات هي الجهة الوحيدة في مصر ، التي تستطيع أن تعرض ما لديها على الرئيس عبد الناصر مباشرة ودون المرور بسامي شرف وقد اتضح فيما بعد أن اعتقادي ذلك كان خاطئا .

وبمجرد أن انتهيت من التوقيع على الأوراق التي قدمت لي ، صحبني الضابط إلى غرفة مجاورة ، وتمتم ببضع كلمات فهمت منها أنني سأبقى « لبعض الوقت » ، ورغم ما في هذه الكلمات من دعوة للتشاؤم ، إلا أنني شعرت بالارتياح لأنني سأبقى إلى أن أعرف النتيجة ، مهما كان كنه هذه النتيجة بالنسبة لشخصي .

كان موقفي دقيقا بقدر ما كان شائكا ، فلم تكن في حوزتي أية قرائن مادية ، ولكنني كنت أستند إلى مجموعة من الوقائع ، سوف أشرحها بالتفصيل فيما بعد ، وقد خلصت من هذه الوقائع ، إلى أن مدير مكتب الرئيس ، يخدم سيدا آخر بالقطع !!

ففي ذلك الوقت ، صيف ١٩٦٨ ، كنت قد قطعت شوطا طويلا في العمل تحت الإشراف المباشر لسامي شرف ، وكنت أتخذ لنفسي اسما كوديا يتكون من ثلاثة أسماء ، ولأن مهمتي كانت على درجة عالية من السرية ، لم يكن أحد يعرف اسمي الحقيقي باستثناء ثلاثة ، الرئيس جمال عبد الناصر ، وسامي شرف ، أما الشخص الثالث فلم يكن سوى محمد عبد الحميد السعيد ، سكرتيره الخاص ، الذي قدم معه إلى المحاكمة في الخامس عشر من مايو ١٩٧١ !!

هكذا كان الاتهام الذي تحملت مسؤوليته بالغ الخطورة ، في غيبة القرائن المادية ، فالاستنتاج الشخصي ، مهما كانت درجة قوة منطقه ، يمكن أن يتعرض للنقاش ، وبالتالي يمكن دحضه بسهولة ، لتبقى بعد ذلك النهاية المفزعة لمن يتجاسر على توجيه التهم جزافا إلى الأبرياء ، خصوصا إذا كان المتهم يجمع في قبضته كل مقاليد السلطة في مصر .

قضيت قرابة الساعة في انتظار ما سوف يتمخض عنه الموقف ، ثم صحبني أحد الحراس المسلحين إلى غرفة أخرى . وهناك ، اجتمعت باثنين من ضباط المخابرات المحترفين ، وبعد ساعات من النقاش المتصل ، أخطرني أحد

الضابطين بأنني سوف أتلقى أوامرى منه في المستقبل ، أما عن الوقائع التى استندت إليها ، فى توجيه الإتهام إلى مدير مكتب الرئيس فكان رأى المخابرات أنها مجرد تصرفات خاطئة ، ناجمة عن الجهل بقواعد العمل !!

وعندما أشرت إلى أنني أرغب فى أن تتولى المخابرات تحذير الرئيس عبد الناصر ، كانت الإجابة التى تلقيتها بالغة الغرابة ، بل ومثيرة للاندهاش ، فقد اتضح أن المخابرات ترسل تقاريرها المرفوعة إلى الرئيس ، عن طريق مكتب المعلومات ، حيث يطلع عليها سامى شرف !!

إن القصة مثيرة للسخرية بقدر ما هى مريرة ، فها هو أحد الجواسيس فى موقف يجعله بمنأى عن مجرد توجيه الإتهام إليه ، وفى مثل هذه المواقف يصبح التجسس عملا لا تنجم عنه أية مخاطر ، فبحكم منصبه ، كان بمقدور سامى شرف أن يتصل برؤسائه (المقصود اولئك الذين جندوه لحسابهم) وأن يمدهم بالمعلومات التى يرغبون فى الإطلاع عليها ، وأن يتلقى منهم الأوامر ، بشكل علنى !!

● هكذا بقى سامى شرف فى منصبه ولعل أكثر ما فى الموضوع إثارة للدهشة كما سيكتشف القارىء ، هو حقيقة أن المخابرات المصرية كانت تنتابها الشكوك فيما يتعلق بولائه ، قبل ذلك بسنوات طويلة ، وأن هذه الشكوك لحقت أيضا بعلى صبرى ، الذى اشتهر بولائه للسوفيت ، وسوف نورد وقائع محددة فى هذا الشأن .

● أوفدت القاهرة وفداً رسمياً إلى موسكو لحضور المؤتمر الرابع والعشرين للحرب الشيوعى السوفيتى ، وفى الخامس عشر من أبريل سنة ١٩٧١ عاد الوفد إلى القاهرة ، باستثناء عضو واحد قيل وقتها أنه تخلف لإجراء بعض الفحوص الطبية ولم يكن هذا العضو سوى سامى شرف !!

ولكن يبدو أن السوفيت يتمتعون بمقدرة فائقة على ارتكاب الأخطاء ، إذ تسربت معلومات مؤكدة تفيد بأن سامى شرف بقى فى موسكو ليتدارس مع رؤسائه تدابير القيام بانقلاب للإطاحة بالسادات ، الذى تولى السلطة بعد رحيل عبد الناصر ، ولست أعتقد أن أحدا يختلف معى فى الرأى ، بأن ما أقدم عليه السوفيت وعميلهم المخلص ، ليس إلا محصلة الجهل والبلاهة معا .

● ولا شك أن قصة سامى شرف مثلها مثل كل قصص الجواسيس ذوى الأهمية القصوى ، حافلة بأسرار كثيرة لم يكشف النقاب عنها بعد خصوصا وأنه حوكم فى القاهرة بتهمة التآمر لقلب نظام الحكم مع على صبرى وآخرين . ولم يحاكم بتهمة الاتصال بالمخابرات السوفيتية ، الأمر الذى أدى إلى بقاء تفاصيل قصته سراً حتى الآن .

● ولقد أسفر تفتيش فيلا سامى شرف ، وهى الفيلا رقم ١٠ فى شارع بطرس غالى فى مصر الجديدة ، عن قائمة بالغة الغرابة من المضبوطات التى لا تشكل أى دليل فيما يتعلق بتهمة التآمر ولكنها ترسم علامات ذات مغزى بالنسبة لعلاقته بالسوفيت .

بدأ تفتيش الفيلا فى الساعة الحادية عشرة والثلث ، من صباح يوم ٢٤ مايو واستمر حتى الساعة الحادية عشر والنصف ليلا وقد عثر فى غرفة نوم سامى شرف ، على سبع عشرة زجاجة فودكا بيضاء ، وأربع زجاجات شمبانيا روسية ، وأربع زجاجات من الفودكا الحمراء !!

ومع هذه الزجاجات الحمراء كانت هناك كومة هائلة من أشرطة التسجيل وفى علبة معدنية ، عثر القائمون بالتفتيش على أشرطة سجلت عليها مباحثات الرئيس عبد الناصر مع عدد من رؤساء الدول ، وفى دولاب الأحذية تم العثور على تسعة أفلام ٨ ملم وفيلم ١٦ ملم بالإضافة إلى فيلم صامت للرئيس عبد الناصر نفسه ، ومن المعتقد أن هذا الفيلم قد التقط خلسة !!

كانت أكوام أشرطة التسجيل ومجموعة فريدة من آلات العرض ، وآلة تصوير سينمائية ، تملأ المكان ، وكان هناك مسدس سريع الطلقات وعلبة تحتوى على إثنى عشر طلقة ، أما تفتيش غرفة مكتبه ، وهى الغرفة رقم ١٧ فى مبنى الاتحاد الاشتراكى المطل على نيل القاهرة ، فقد أسفر عن أجهزة لتسجيل محماة فى دولاب بجوار الحائط وتمتد الأسلاك من تحت الدولاب ، مخترقة جدران المبنى ، وهكذا كان بمقدور سامى شرف أن يسجل كل ما يدور فى قاعة الاجتماعات الكبرى وفى قاعة الاجتماعات الصغرى ، وفى غرفة الصالون !!

ولكن أغرب نشاط قام به سامى شرف ، فى خضم الأنشطة العديدة التى مارسها لحساب السوفيت ، هو ذلك الخاص بتصنته على الرئيس ، فقد تمكن من أن يسمع بأذنيه ، أحاديث الرئيس مع ضيوفه ، وكانت الأشرطة تفرغ فى نهاية كل يوم ، للاحتفاظ بمضمونها مكتوبا !!

● إن تلخيص تيار المعلومات الذى كان ينصب فى يدى سامى شرف ، يستلزم ساعات عمل لا طاقة لأى مخلوق بها ، لذلك كان من المنطقى ، أن يعمد إلى تسليم المعلومات فى وثائقها الأصلية إلى السوفيت ، وقد حاول قبل القبض عليه ، أن يهرب خمس حقائب مكتظة بالوثائق ، مع سكرتيره محمد عبد الحميد السعيد ، الذى اعترف بالقصة كلها ، وتثبت هذا الإعتقاد واقعة من تلك الوقائع التى استندت إليها ، فى إتهامه بالتجسس .

كان ذلك ذات صباح مبكر فى أوائل سنة ١٩٦٨ ، وكنت قد اضطررت للبقاء فى مطار القاهرة ليلة بأكملها ، وعندما عدت إلى المدينة ، رأيت أن أقضى بعض الوقت فى مكتب المعلومات ، ولأحتسى شيئا من القهوة ، يعاوننى على أن أبقى طول اليوم متيقظا ، وما أن عبرت من الباب ، حتى هالنى أن المدخل حال من الحراسة وكانت ... الغرفة المبنية من الأسمنت . المخصصة لموظف الاستعلامات ، حاوية تماما ، وعلى مقعد أمام المكتب ، كانت كومة من المظاريف متراكمة فوق بعضها . وعلى كل مظروف قرأت العبارة التالية :

الرئيس جمال عبد الناصر !!!

كان الرئيس وقتها فى واحدة من زياراته السرية للإتحاد السوفيتى وكان واضحا أمام ناظرى . أن هذه المظاريف تحتوى على بريد الرئيس ، الذى يضم أخطر التقارير وأكثرها سرية .

وفى التاسعة وأربعة دقائق توقفت أمام المدخل عربة تابعة للسفارة السوفيتية ، وهبط منها اثنان من السوفيت ، واتخذوا طريقهم إلى الداخل ، وفى غضون دقيقتين كانت عملية تسليم المظاريف قد انتهت ، وأصبح بريد رئيس الجمهورية ، فى حوزة الاتحاد السوفيتى !!

لم يكن من السهل أن تمر هذه الواقعة دون أن تستحوذ على أقصى انتباه من جانبى ، وعندما ناقشت الأمر مع محمد سعيد - وهذا هو اسم الشهرة لسكرتير سامى شرف - ابتسم بوداعة وأشار إلى أن هذه هى الوسيلة المثلى لإرسال بريد الرئيس إلى الإتحاد السوفيتى .

ولا شك أن هذه الإجابة تعد ضربا من السذاجة الحقيقية أو المصطنعة ، فما معنى أن تتسم السفارة السوفيتية بريد الرئيس عبد الناصر لترسله إلى وزارة الخارجية فى موسكو لكى تقوم بتسليمه للرئيس هناك ، خصوصا وأن لدينا نحن أيضا وزارة خارجية ، تستخدم هى الأخرى حقائب دبلوماسية كما أن لدينا سفارة مصرية فى موسكو ، تستطيع أن تسلم بريد الرئيس ، وهى من غير نقاش أكثر حرصا عليه !!

إن المظاريف المغلقة ، بأى نوع من أنواع الصمغ ، وبصرف النظر عما فوقها من أختام ، لا تمثل أى عقبة فى وجه أجهزة المخابرات ، وهذه الحقيقة يعرفها المبتدؤون ، فكيف غابت عن مكتب معلومات الرئيس ؟!

وكان تصور ما يمكن أن يحدث ، نتيجة لهذا التصرف المفرط فى الجهل ، أو سوء النية ، لا بد أن يصيب المرء بالفزع ، فالقادة السوفييت يقرؤون التقارير المرسلة إلى عبد الناصر ثم يجلسون للتفاوض معه ، وليس ثمة شك فى أنه كان يتعجب من حسن تقديرهم مجريات الأمور فى مصر ودرايتهم الواسعة بما يحدث فى بلاده .

● لم أكن مقتنعا لا بإجابة سامى شرف ولا سكرتيره الخاص فى موضوع بريد الرئيس ، لذلك كان تبادل الأحاديث العفوية مع مختار وعبد العظيم الموظفين فى غرفة الإستعلامات ذا فائدة قصوى ، وقد اكتشفت من هذه الأحاديث أن ضباط المخابرات السوفيتية يترددون على المكتب وأن لديهما أوامر صارمة بأن يسمحوا للسوفيت بالدخول فى أى وقت .

وفى وقت لاحق تمكنت من تبادل الحديث مع واحد من الروس ، وكانت تربطه صداقة متبادلة مع موظفى الاستعلامات ، ولا حظت أنه يرتدى بلوفر ضيق

فوق قميص مفتوح ، ربما ليخلق وهما بأنه موظف عادى فى السفارة ولكن خطواته وبنيته الرياضية والنظرات الفاحصة التى كانت تشع من عينيه ، ولدت لدى انطباعا قويا بأنه ضابط محترف من ضباط المخابرات .

كان اسمه الذى يعرفه به الموظفان هو « نيكولا » وكان يحضر إلى المكتب بصحبة روسى آخر صامت دائما ويبدو أنه مساعده . وبعد أن التقينا أكثر من مرة ، عمدت إلى رفع الكلفة بيننا فكنت أناديه « نك » ولأن لغته العربية كانت كسيحة تماما ، كنا نتبادل الحديث بالإنجليزية ، وفيما بعد انتظمت فى حلقة دراسية ، فى المركز الثقافى السوفيتى ، لكى أتعلم اللغة الروسية !!

ولكن سرعان ما حرمت من تلك الصداقة التى عولت عليها كثيرا ، فقد تلقيت تنبيها مشدداً بألا أجلس فى غرفة الإستعلامات ، تحت زعم أن من بين المترددين على المكتب ، أشخاص مشكوك فى ولائهم ، ويبدو أن الأوامر صدرت بالحيلولة بينى وبين الحديث مع الروسى ، فقد حدث أن جاء نيكولا أثناء وجودى فى مكتب محمد سعيد ، وما أن تلقى إخطارا تيفونيا بوصوله ، حتى طلب منى أن أختفى فى الغرفة المجاورة حتى يصرف ضيوفه ، وقد شاهدت نيكولا ومساعده من النافذة بنفسى ، كانت شكوكى قد بدأت تثور بحدة حول طبيعة العلاقة بين السوفيت وسامى شرف ، وكان على أن ألاحظ ، بعد النقاش الذى دار بيننا فى مكتبه ، مجموعة من التصرفات اللامنطقية ، والتى كان هدفها إفشال أية مهمة أقوم بتنفيذها ، تمهيداً للتخلص منى بهدوء ودون أن أجرؤ على مجرد الاحتجاج .

● كانت خطط سامى شرف تتضح بجلاء يوما بعد يوم ، وكانت مراقبتى المحدودة لسلوكه مع الضباط السوفيت قد أتت ثمارها ، ورغم إحساسى بالندم لأننى كشفت له عن كراهيتى العميقة لدور السوفيت فى حرب ١٩٦٧ ، إلا أننى على يقين من أن فائدة جسيمة قد تحققت نتيجة لذلك ، فقد اتخذ من الخطوات ما أكد لى أنه لا يعدو أن يكون تابعا لهم .

وكان ذلك قبل أن ينشر « جون بارون » كتابه الشهير بأربع سنوات ، وقبل أن توجه التهمة علنا لسامى شرف ، فى مايو ١٩٧١ بثلاث سنوات ، ومما يدعو إلى العجب والدهشة ، أنه مارس الجاسوسية لحساب رؤسائه دون أن يثير ارتياب

أحد ، إلى حد أن هؤلاء الذين كانوا بالقرب من القمة ، فى عهد الرئيس عبد الناصر ، ظلوا على إصرارهم فى رفض أى احتمال لأن يكون مدير مكتب الرئيس ، وموضع ثقته المطلقة ، عينا للسوفيت عليه .

● وقد تعرض على صبرى لهجوم مرير من جانب المخابرات ، فعندما كان مديرا لمكتب الرئيس لاحظ ضباط المخابرات أن كل التقارير التى ترفع للرئيس ضد العناصر الشيوعية ، تعاد مرة أخرى إلى المخابرات لإعادة البحث !!

وحدث أن كتبت المخابرات تقريرا ضد رئيس مجلس إدارة شركة تعدين فى سيناء ، وكانت تربطه بعلى صبرى صلة قربى ، وتضمن التقرير مآخذ خلقية فاضحة ، وكان الرجل مستهترا إلى درجة لا يمكن تصديقها ، وكانت سكرتيرته تذهب إلى عملها من غير أية ملابس داخلية ، كذلك عين مستشارا قانونيا له وكان هذا المستشار شهيرا فى العهد الملكى بعدد لابأس به من جرائم القمع !!

وكان على صبرى بدلا من أن يعرض التقرير على الرئيس عبد الناصر احتفظ به فى مكتبه ، ثم أرتكب حماقة فظيعة عندما أطلع قريبه على التقرير الذى كتبته المخابرات ضده ، ويبدو أنه كان ثرثارا بقدر ما كان ماجنا ، فقد طفق يثرثر بالمعلومات التى اطلع عليها ، وأسرعت المخابرات بتسجيل بعض أحاديثه لعرضها على الرئيس .

ورغم ذلك لم يول الرئيس عبد الناصر تقارير مخابراته أى اهتمام ولكن بعد وقوع الانفصال فى الثامن والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦١ ، الذى قصم عرى الوحدة المصرية السورية ، فوجىء عبد الناصر بالوزير السورى طعمة العوض الله يقول له :

– سيدى ... على صبرى مو مخلص !! (ليس مخلصا)

واتضح أن الوزير السورى طلب أن يلتقى بالرئيس ليحذره من حركة إنفصالية وشيكة الوقوع ولكن على صبرى لم يمكنه من لقاء الرئيس إلا بعد أن وقع الانفصال بالفعل !!

إننا نستطيع أن نربط الحوادث ببعضها ، فعلى عكس الشائع كان الاتحاد السوفيتى هو المسؤول عن أول محاولة لتحقيق الانفصال بين مصر وسوريا ، وقد تلقت القاهرة تقريرا حوى كل تفاصيل المؤامرة فى ذلك الوقت .

ولم يكن على صبرى وحده موضع ارتياب المخابرات ، فقد لاحظ الضباط المسؤولون عن متابعة النشاط الشيوعي في مصر أن تقاريرهم التي تعرض على سامي شرف ، لا تلقى أي اهتمام وعندما اكتشفوا تنظيما للشيوعية في جامعة الإسكندرية أوقف التنظيم نشاطه بمجرد أن عرضت التقارير الأولية على مدير مكتب الرئيس !!

وتكررت ظاهرة « توقف النشاط » مرات عديدة وإن كانت متباعدة واضطر أحد الضباط إلى الإفضاء بشكوكه إلى صلاح نصر ، الذى استمع إلى مرؤوسه بهدوء ثم ابتسم وعندما جاء دوره ليتحدث قال : إن الخطأ ربما يرجع إلى العناصر التي تقوم بالمراقبة ، واتبع هذا الرأي بأن أصدر أوامر شديدة بأن يتوخى الأفراد المكلفون بمراقبة التنظيمات الشيوعية الحرص والحذر .

ومن الغريب أن سامي شرف ، بمظهره الذى ينم عن الوداعة ، قد تمكن من خداع جهاز المخابرات بعد هذه الشكوك ، واستطاع بمهارة فائقة أن يصم إلى جانبه ثلاثة من كبار الضباط ، أحيلوا إلى التقاعد بعد القبض عليه . ويقتضينا الإنصاف أن نقرر أن هؤلاء الضباط كانوا يعتقدون أنهم يعملون لحساب الرئيس عبد الناصر نفسه !!

وكان صلاح نصر قد نجح في إبعاد ثلاثة من ضباط المخابرات كان يعتقد أنهم على علاقة وثيقة بسامي شرف . ولكن لم يصارح الرئيس عبد الناصر بشكوكه . وإنما اكتفى بأن طلب إبعادهم لاستحالة التعاون معهم ، ومن المدهش ، أن اثنين من الضباط الثلاثة قدما إلى المحاكمة مع سامي شرف في مايو سنة ١٩٧١ ، والضباط الثلاثة هم أمين هويدى الذى عين سفيرا في العراق ، وطلعت خيرى وعين وزيرا للشباب ، وشعراوى جمعة وقد عينه الرئيس محافظا للسويس .

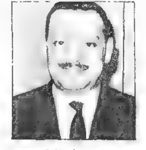
وليس لدينا أي شك في أن سامي شرف استفاد إلى أقصى حد من عدم ثقة عبد الناصر في مدير مخابراته ، وربما كانت عمليات تجنيد ضباط من الجهاز قد تمت بأوامر عبد الناصر ولكن المعلومات التي كان هؤلاء الضباط مصدرها لا بد أن تكون قد سلمت للسوفيت وكان عبد الناصر قد أسر إلى مجموعة من زملائه إبان ما يعرف بأزمة ١٩٦٢ بينه وبين المشير عامر ، بأن صلاح نصر ليس مخلصا وأنه يجتمع يوميا بالمشير عامر !!

إننا أمام حالة فريدة بالفعل فى عالم التجسس لأن الجاسوس يتمتع بكل الإمكانيات ليمارس أنشطة متعددة ، بل أنشطة الجاسوسية كلها .

فهو يجمع أكبر كم من المعلومات ، ويطلع على تقارير المخابرات ، ويجند داخل الجهاز مجموعة من الضباط ، ليكون على بينة بكل ما يجرى بعيدا عنه .

وهو يتولى قيادة جهاز ضخم لجمع المعلومات السياسية والاقتصادية ، ولبث الأنباء الكاذبة والإشاعات ، وهو مؤثر فى شخصية القائد بحكم قربه منه ، ولديه القدرة على الاتصال برؤسائه دون إثارة الشكوك ، وهو محاط بأقوى سياج للأمن !! (إنتهت أقوال الأستاذ ماهر عبد الحميد)

لماذا نطالب باجراء التحقيق





سامي شرف



الرئيس السوفيتي الراحل ليونيد بريجنيف

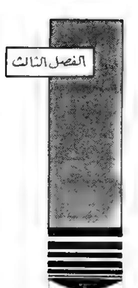
وأخيرا وبعد أن قمنا بتسجيل هذا القدر الوافر مما سبق نشره فى داخل مصر وخارجها من اتهام صريح لسامى شرف بالعمالة للسوفيت نرى أنه بات من ألزم الأمور على أجهزة الأمن المختصة فى مصر التحقيق فى هذا الإتهام الخطير خاصة أنه يشمل تواريخ وأسماء ووقائع محددة يمكن بسهولة التوصل إلى كنهها وكشف الستار عن سرها .

وليست مطالبتنا بإجراء التحقيق فى مثل هذا الاتهام الخطير أمرا يدعو إلى الإستغراب فلقد كشفت أجهزة الأمن فى العرب فى الآونة الأخيرة الستار عن عشرات من قضايا التجسس التى ثبت فيها أن المخابرات السوفيتية قد نجحت فى تجنيد بعض العملاء الذين كانوا يتولون أخطر المناصب وأكثرها حساسية فى الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا الغربية وبعض الدول الأوربية الأخرى .

وكان آخر هذه القضايا قضية التجسس فى ألمانيا الغربية التى أزيح الستار عنها خلال الأسبوع الأخير من شهر اغسطس ١٩٨٥ ، والتى وصفتها وكالات الأنباء بأنها أضخم فضيحة تجسس فى تاريخ ألمانيا الغربية ، فقد نجح جهاز المخابرات بألمانيا الشرقية فى تجنيد (يواخيم هانز تيدج) الرجل الثالث فى جهاز المخابرات الألمانية الغربية الفيدرالية ، ورئيس إدارة مكافحة التجسس منذ عام ٦٦ ، أى أنه ظل طوال ما يقرب من عشرين عاما يمد مخابرات إحدى دول الكتلة الشرقية بأدق أسرار بلاده . وعندما انكشف أمره ونجح فى الهروب إلى برلين الشرقية تفجرت فى ألمانيا الغربية أخطر قضة تجسس فى تاريخها ، وبادر مستشار ألمانيا هيلموت كول بإقالة هيلينبرويخ رئيس جهاز المخابرات الفيدرالى بألمانيا العربية ، باعتباره المسئول الأول عن هذه الفضيحة التى هزت الرأى العام لا فى ألمانيا فحسب بل فى أوربا الغربية والولايات المتحدة .

وقبل أن نختتم دراستنا لهذه القضية الخطيرة التى فجرها جون بارون عام ١٩٧٤ منذ أن نشر كتابه K.G.B ولم تجد ما تستحقه من اهتمام لدى السلطات المسئولة فى مصر رغم أهميتها الكبرى ، وبعد أن أوضحنا وجهة نظرنا فى ضرورة قيام أجهزة الأمن بالتحقيق الجاد فى هذه القضية ، فى سبيل التوصل الى الحقيقة ، يحق لنا أن نتساءل فى النهاية هل الأنسب الاكتفاء بتقديم بلاغا ضد سامى شرف إلى محكمة التاريخ كما ذكرنا فى البداية ؟ أم أن الأوفق ولصالح الوطن وبعد أن تكشفت كل هذه الأمور تقديم هذا البلاغ إلى النائب العام ؟

إننا نترك الاجابة على هذا السؤال إلى تقدير القراء .



الجوانب الخفية في شخصية سامي شرف

حار الكثيرون في تحليل شخصية سامى شرف تحليلا صحيحا ، نظرا لما كان يحيط به نفسه من غموض خلال فترة عمله بجوار عبد الناصر ، التى بلغت أكثر من ١٥ عاما ، والتى لم يكن يفارقه خلالها إلا فى ساعات النوم ولذا كان فى واقع الأمر هو أقرب المقربين إلى مكتب سامى شرف حتى بالنسبة لكبار المسئولين فى الدولة ، إذ إنه كان من الأشخاص الذين يفضلون العمل من وراء الجدران وبعيدا عن أعين الناس

وقد ساعد سامى شرف بأسلوبه الخاطىء فى العمل على فقد عبد الناصر لصحته ، بسبب إغراقه دائما بسيل منهمر من التقارير والمذكرات والأعمال الروتينية التى لم يكن الأمر يستدعى عرضها عليه وكان من واجبه التخفيف عنه باحالتها عن المسئولين المختصين فى الدولة ولكنه كان يعمل على تركيز كل شئون الدولة كبيرها وصغيرها فى مكتب الرئيس ، وبالتالى يضمن سيطرته هو على جميع أجهزة الدولة .

وكانت هواية سامى شرف الأثيرة هى تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية لكبار المسئولين فى الدولة ، ولبعض الشخصيات المصرية والأجنبية الهامة ، وكان ذلك سببا فى تقبيه المستمر عن أحدث ما انتجته التكنولوجيا العربية من أجهزة التسجيل الصغيرة الحجم ، وكان يكلف مندوبيه بامداده دائما بأقوى وأحدث تلك الأجهزة من الولايات المتحدة واليابان .

وكانت هذه الهواية العجيبة هي السبب في سقوط المجموعة المناوئة للسادات في أحداث ١٥ مايو ، فقد ضبط بجهاز المخابرات العامة تسعة أشرطة لأحاديث تليفونية كان أحدها يشمل أحاديث سامي شرف نفسه ، والباقي كان يشمل أحاديث على صبرى وشعراوى جمعه ومحمد فائق وعبد المحسن أبو النور وأمين هويدى وفتحى الديب ولبيب شقير وضياء الدين داود ، وقد اعترف أحمد كامل رئيس المخابرات العامة بأنه هو الذى أمر بتسجيل هذه الأحاديث التليفونية ، تنفيذا لأوامر سامي شرف الذى أقر في التحقيق بهذه الواقعة . ولولا هذه الأشرطة التى ضبطت لأحاديث أفراد المجموعة لما استطاع المدعى العام الاشتراكى إقامة الاتهامات ضد المتهمين فى القضية ، وتقديمهم إلى المحاكمة وكانت هى دليل الإدانة الرئيسى ضدهم ، مما أدى إلى صدور الاحكام عليهم بما فيهم سامي شرف ، وكأنما الأفعى قد لُدغت بسمها .

وسوف نكشف فيما يلى الستار عن العديد من الملامح المميزة لشخصية سامي شرف ، وبعض أسراره الخفية ، وحقيقة آرائه فى زملائه المقربين ، ولكنا نعترف من أجل الحقيقة والإنصاف بأن كل ما سوف نذكره ليس نتيجة لاجتهادنا أو استنباطنا ، وإنما هو عبارة عن أقوال سامي شرف نفسه ، كما أدلى بها فى التحقيق أمام جهاز المدعى العام الاشتراكى فى قضية ١٥ مايو ٧١ ، وليس لنا فيها من فضل الا التجميع والتصنيف فحسب :

١ ــ ذكر سامي شرف فى التحقيق أنه لم يكن ضمن تنظيم الضباط الأحرار ، وليست له أدنى علاقة بثورة ٢٣ يوليو ، ومن المفارقات المستغربة أنه ألقى القبض عليه فى يناير عام ٥٣ فى قضية المدفعية المعروفة باسم قضية رشاد مهنا ، وأودع ضمن عدد من ضباط المدفعية على رأسهم العقيد رشاد مهنا ، والمقدم إبراهيم عاطف فى سجن الأجانب ، الذى كان يقع قبل إزالته فى ميدان محطة مصر ، وتولى التحقيق معهم ضباط من المخابرات الحربية .

٢ ــ على الرغم من صدور أحكام قاسية على الضباط المتهمين فى القضية من بينها السجن المؤبد والسجن لمدة ١٥ عاما والفصل من الخدمة العسكرية فإنه يبدو أن ثمة إعجاباً متبادلا قد جرى بين ضباط المخابرات الحربية الذين كانوا يتولون التحقيق وبين سامي شرف ، ومما يدل على ذلك أنه أفرج عنه

بعد فترة قصيرة ، ولم يلبث بعد قليل أن انتدب للعمل فى المخابرات الحربية فى مكتب كان يسمى المكتب الخاص ، ومن أقوال سامى شرف فى التحقيق يتضح أن وظيفة هذا المكتب كانت القيام بالمأموريات السرية والمهام ذات الطابع الخاص ، وقد تم تكليفه حسب اعترافه بعدة مأموريات ومهام من هذا النوع ، ونظرا لنجاحه فى تأدية هده المهام وقع اختيار الرئيس الراحل عبد الناصر عليه للعمل سكرتيرا للرئيس للمعلومات ، وكان دلك فى أول أبريل عام ٥٥ .

٣ — تم نقل سامى شرف بعد ذلك من المخابرات العامة التى انضم إليها من قبل إلى الكادر المدنى على قوة رئاسة الجمهورية ، وبينما كان أقرانه من ضباط دفعته لا يزالون عام ٥٥ فى رتبة النقيب فى الجيش توالت ترقياته بل قفزاته فعين مستشارا لرئيس الجمهورية بدرجة نائب وزير عام ٦٥ ، وهى تعادل رتبة الفريق فى الجيش ، أى انه ترقى فى خلال عشر سنوات فقط من رتبة نقيب إلى ما يوارى رتبة الفريق ، وفى ٢٧ ابريل ٧٠ صدر القرار الجمهورى رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٧٠ بتعيينه وزيرا للدولة ، ثم عين وزيرا لشئون رئاسة الجمهورية فى نفس العام ، إلى أن تقدم باستقالته من جميع مناصبه فى أحداث ١٥ مايو ٧١ التى أدت إلى تقديمه للمحاكمة أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة التى أصدرت عليه حكمها فى ٩ ديسمبر ٧١ بالإعدام ، ولكن رئيس الجمهورية حين صدق على الحكم أمر بتخفيف الحكم ومعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٤ — اعترف سامى شرف فى التحقيق أنه قام بالوشاية ضد شقيقيه لدى السلطات المسئولة مما ألحق بهما أضرارا بالغة ، وفيما يلى نص أقواله التى أدلى بها فى التحقيق فى هذا الشأن :

« أبلغت أنا عن شقيقين لى أحدهما كان ضابطا فى الشرطة (عز الدين شرف) وكان ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين ، فقلت عنه فى الاجتماع المحدد لبحث مراكز ضباط الشرطة إنه إخوانى خطير ، ونقل على أثر ذلك إلى إحدى محافظات الصعيد .

والثانى كان ضابطا فى القوات المسلحة (الملازم طارق شرف) وأبلغت الرئيس شخصيا عنه ، وأنه بيعمل اتصالات مع ضباط أعتبرها ضارة بأمن وسلامة

البلاد ، وقبض عليه فعلا وظل مقبوضا عليه فترة ، إلى أن أمر الرئيس جمال شخصيا بالإفراج عنه بدون علمي ، وذلك بتكليفه محمد أحمد بالإفراج عنه بالاتفاق مع شمس بدران في هذا الوقت وإلحاقه بعمل ، وعندما علمت بذلك اعترضت ، فقال لى محمد أحمد ليس لك أن تعترض لأن دى أوامر الرئيس » انتهت أقوال سامي شرف .

ولم تكن هذه الوشاية التي قام بها سامي شرف ضد شقيقيه تستهدف في الحقيقة صالح الوطن أو سلامة البلاد فإن شقيقه عز الدين شرف ضابط الشرطة نقل بعد ذلك إلى وزارة الخارجية بمجهوده الشخصي في بداية الستينات ، عقب اجتيازه امتحان القبول للخارجية ، وقد أظهر من المقـدرة والكفاءة والاستقامة في عمله وبخاصة عندما كان يعمل في الفترة الأخيرة سفيرا لمصر في باكستان — ما جعله اليوم يعد من أكفأ السفراء بوزارة الخارجية . أما شقيقه الثاني طارق شرف فقد كان يتميز بذكاء حاد ، جعله أول دفعته عند تخرجه في الكلية الحربية ، ونتيجة لوشاية ظالمة من شقيق يؤمن بمبدأ أن الغاية تبرر الوسيلة ، وجد الملازم طارق شرف نفسه مع مجموعة من الملازمين الصغار السن الحديثي التخرج في غياهب السجن الحربي ، متهمين بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم ، وهي تهمة لايمكن لأي عاقل تصديقها بالنسبة لحداثة خدمتهم ، وضآلة رتبهم ، وانتهى الأمر بفصل المجموعة بأكملها من خدمة القوات المسلحة ، ولم يرتض طارق شرف الوظيفة المدنية التي عينوه بها ، فسافر إلى سويسرا حيث اشتغل بالترجمة الفورية في إحدى منظمات الأمم المتحدة ، وأخيرا هاجر إلى الولايات المتحدة ، حيث يعمل هناك في الوقت الحاضر بنجاح .

وهكذا يتضح بجلاء أن وشايه سامي شرف بشقيقيه التي تناقض كل ما عرف من المبادىء الإنسانية وصلات الرحم ، وما أصابهما من جراء ذلك من بلاء ونكبات لم تكن ترجع إلى أي دافع وطني شريف ، إنما كانت تستهدف الاستحواذ على ثقة عبد الناصر المطلقة ، وضمان البقاء بجواره في المنصب الراق الذي كان يشغله ، بأن يثبت له بالدليل القاطع أنه على أتم استعداد للتضحية بأعز مخلوق لديه ، حتى لو كان شقيقه في سبيل خدمته وتأمين عهده .

وكان ذلك يحدث فى الوقت الذى كان يردد فيه سامى شرف على الملأ لكى تجد أقواله طريقها إلى عبد الناصر ، أن الرئيس إذا طلب منه أن يرمى أولاده الأربعة (هالة وليلى ومحمد وهشام) تحت القطار لفعل ذلك دون تردد ، وقد سجل هذه الواقعة التى تدل على قمة النفاق الأستاذ محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام الأسبق فى كتابه « الطريق إلى رمضان » ـ طبعة لندن ٧٥ صفحتى ١٢٤ و ١٢٥ ، وذكر أنه عندما كان يوجه تأنيبه لسامى على هذه الأقوال الغريبة التى يرددها ، والتى كان يعتبرها نوعا من الجنون كان سامى ينفجر غاضبا ويقول: « ولكن هذا ليس ولاء .. ليس ولاء » .

٥ ـ علاقة سامى شرف بعلى صبرى

نذكر فيما يلى نص أقوال سامى شرف التى تتعلق بصلته مع على صبرى كما أدلى بها فى التحقيق :



على صبرى



سامى شرف

● بدأت صلتى بعلى صبرى سنة ٥٥ عندما عينت سكرتيرا للرئيس للمعلومات ، وكان هو يشغل منصب مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ، وكان مكتبه فى نفس مبنى مجلس الوزراء . والمسائل ذات الطابع السياسى كنت أنسقها مع على صبرى قبل العرض على الرئيس ، حتى لا يكون هناك ازدواج فى العرض .

● فى الفترة التى صادفت موضوع الحقائب الواردة من موسكو (المعروفة باسم حادث المطار) بلغنى أن على صبرى ينتقدنى أو لا يرتاح إلىّ وبلغنى أنه معتقد أنى وراء هذا الموضوع ، وأنا كنت أشكو للرئيس عبد الناصر .

● وفى مارس ٧١ عند سفر الرئيس السادات إلى الاتحاد السوفيتى فى زيارة سرية ، وكانت تعليمات الرئيس ألا يعلم أحد بهذه الزيارة استدعانى على صبرى لمنزله ، وسألنى عن شعراوى وفوزى فذكرت له أنهما فى مهمة بالجبهة قال طيب والريس فين فقلت له برضه الريس فى الجبهة وقال لى حيرجع امتى قلت له معرفش ، وبدا على وجهه شىء من الامتعاض ، وقد تدخل محمد فائق لتسوية الموضوع .

● كانت تعليقات ، على صبرى عن الرئيس السادات تشمل سبا وألفاظا خارجة وجارحة تمس الرئيس وأنا أبلغت الرئيس بتصرفات على صبرى وما يردده من أقوال وتعليقات كان على صبرى يردد فى اتصالاته التليفونية « هذه البلد مفيش فيها رجالة ؟ » وأنا يوميا كنت أقول للرئيس السادات إن على صبرى بيسب ويشتم .

● بالنسبة لعلى صبرى انا استأذنت الرئيس السادات فى وضعه تحت المراقبة نظرا للأحداث المعروفة التى جرت ، وأنا بنيت ذلك على ضوء حاسة الأمن عندى . وأمين هويدى تليفونه تحت المراقبة منذ أن ترك الوزارة .

● إقالة على صبرى لم تترك فى نفسى أى أثر ، وعدما اتصل الرئيس وأمرنى باعداد قرار الإقالة أبديت وجهة نظرى فقط فيما كانت تجرى عليه السوابق من ناحية الشكل فقط ، حول ماإذا كانت الصورة قبول استقالة وليست إقالة ولكن الرئيس أمر باعداد قرار الإقالة فنفذته فورا ، أما بالنسبة لشعراوى فلا أستطيع أن أقول إنه زعل أو تأثر لاقالة على صبرى .

٦ ــ رأى سامى شرف فى زملائه

● عبد المحسن أبو النور بطبيعته إنسان عصبى ومنفعل ، وكان خلال اجتماع لجنة العمل منفعلا وعصبيا كدأبه ، وطريقة عبد المحسن أبو النور فى

الكلام معروفة ، إنه يرمى كلام دبش هوه دايما يدب كلام زى الدبش ، وقد لا يكون فاهم معناه والرئيس السادات يعلم عنه هذا .

● واضح من كلام أحمد كامل عن اجتماع لجنة العمل أن ما أبداه عبد المحسن أبو النور فى هذا الخصوص هو كلام فارغ .

● أعترف أن ما قاله احمد كامل صحيح عن قول شعراوى بعمل مجلس رئاسة ، وواضح من حديث شعراوى أنه يرمى إلى إجراء تغيير فى نظام الحكم .

● لم أبلغ الرئيس بكلام عبد المحسن أبو النور وشعراوى لأنى كنت مقتنع أن دى هلوسة ولا واحد فى دول الاتنين يقدر يحّرك نملة .

٧ ــ اعتراف سامى شرف على شعراوى جمعة (أعز اصدقائه) بشأن تدبيره لانقلاب عسكرى

● أنا مش متذكر نص الألفاظ إنما معناه أن شعراوى كان بيسأل الفريق فوزى عما إذا كان يمكن استخدام القوات المسلحة فى عمل انقلاب عسكرى وهذا الكلام قاله شعراوى بعد استعراض الموقف وتحليله وكان ذلك فى اجتماع فى مكتبى أو مكتب فوزى فى أوائل شهر مايو وكانت إجابة محمد فوزى أدرس وأشوف .

● بعد هذه المرة بيومين أو ثلاثة فى جلسة أو اجتماع بيننا نحن الثلاثة فى مكتبى أو مكتب فوزى أعاد شعراوى سؤال محمد فوزى عن فكرة استخدام الجيش فى عمل انقلاب عسكرى فأجاب فوزى أنه غير ممكن .

● قال شعراوى: ان العملية دى حتحتاج إلى اعتقالات وقال اسم حسنين هيكل ، ورد فوزى وقال. إن نفسه فى هيكل . المفهوم من ذلك أن حسنين هيكل سوف يكون أحد الذين يتم اعتقالهم لما تتطلبه عملية الانقلاب من تأمين .

● بعد اجتماع لجنة العمل فى ٢ مايو بعد إقالة على صبرى وفى أثناء وقوفى مع شعراوى واحمد كامل استعدادا لركوب سياراتهم قال: شعراوى « طيب نفكر فى الأسلوب ويمكن أن نخلى الجيش يعمل العملية ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ويرأسه الفريق محمد فوزى »

٨ ــ علاقة سامى شرف بالرئيس الراحل عبد الناصر

• كنت أعايش الرئيس عبد الناصر حوالى ١٨ ساعة يوميا ، وكانت حياتى كلها فى مكتبى بجواره ، وكان دخولى إلى منزلى ورؤية أسرتى نادرا وهذا جعل بينى وبين الرئيس عبد الناصر ارتباطا خاصا يصعب وصفه أو تقييمه .

• كان نظام العمل أن الاتصال بالرئيس عبد الناصر يكون عن طريقى بمعنى أن توجيهات الرئيس تبلغ لى فأبلغها بدورى لوزير الدولة لابلاغ رئيس الوزراء والوزراء بها ، وبالعكس إذا رُئى إبلاغ أمر للرئيس يتصل بى وزير الدولة وأنا أقوم بعرض الأمر على الرئيس »

(وبهذا النظام الذى كان متبعا فى الاتصالات أصبح سامى شرف أقوى شخصية فى مصر بعد الرئيس الراحل عبد الناصر ، إذ إنه الشخص الوحيد الذى كان يتولى عرض شئون الدولة عليه ، ويتلقى توجيهاته وأوامره بشأنها لإبلاغها الى رئيس الوزراء ، والوزراء، كما كان سامى هو السبيل الوحيد الذى يمكن عن طريقه لرئيس الوزراء والوزراء إبلاغ أية مطالب أو رغبات أو وجهات نظر إلى الرئيس ، ونظرا لأنه من المعروف أن طريقة عرض الموضوع لدى أى رئيس هى أهم وسيلة للحصول على قراره ، لذا أصبح رئيس الوزراء والوزراء وكبار مسئولى الدولة يتلمسون السبيل لنيل الحظوة لدى سامى شرف ، والحصول على رضائه وثقته ، كى يحافظوا على مناصبهم ونفوذهم ، ويضمنوا الاستجابة لمطالبهم لدى الرئيس .

ومن جهة أخرى لم يكن فى مقدرة أحد فى الدولة أن يفّرق بين توجيهات وأوامر الرئيس الحقيقية وبين المطالب الشخصية لسامى شرف ، إذ إن المعروف لديهم أنه كان يتحدث إليهم دائما باسم الرئيس ، ولذا أصبحت مطالبه ورغباته الشخصية حتى بدون قصد بمثابة أوامر صادرة من رئيس الجمهورية . وقد ساعد على استفحال نفوذه أنه كان يحتفظ لديه بختم الرئيس ، وقد اعترف فى التحقيق أمام المدعى الاشتراكى أنه كان مفوضا من الرئيس لختم القرارات الروتينية ، فيما عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة ، أو التى لها طابع الأهمية وأن تقدير مدى أهمية القرارات أو عدم أهميتها كان متروكا لتقديره هو ، وهكذا استطاع إصدار قرارات جمهورية كثيرة دون أن يعرضها على رئيس الجمهورية).

وقد ثبتت واقعة وجود ختم عبد الناصر لدى سامى شرف وقيامه باصدار قرارات جمهورية دون أن يدرى عبد الناصر عن معظمها شيئا من نص أقواله فى التحقيق الذى أجراه معه جهاز المدعى الاشتراكى فى قضية ١٥ مايو ٧١ وفيما يلى أنقل للقراء نص فقرة كاملة من التحقيق دارت بين رئيس النيابة المحقق وسامى شرف بهذا الشأن :

س — كيف كانت تصدر القرارات فى عهدى عبد الناصر والسادات ؟ وهل حدث أن قمت أنت بإصدار بعض القرارات دون أن تعرضها على رئيس الجمهورية ؟ .

جـ — فى الفترة فيما أذكر من عام ٦٨ أصدر الرئيس عبد الناصر أوامر بأن أختم القرارات الجمهورية الروتينية العادية ، وهى كثيرة ، فمثلا تغيير اسم قرية مش معقول رئيس الجمهورية يضيع وقته فى حاجة زى كده ، والرئيس قال الختم عندك ، والقرارات الروتينية عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة أو القرارات التى لها طابع الأهمية — وترك لى التقدير — القرارات الروتينية والعادية تختم وتمشى على طول ، والتى لها طابع الأهمية كانت إما تعرض بذاتها ، وإما يجهز كشف يتضمن موضوع القرار ويعرض على الرئيس ويؤشر عليه .

س — بالنسبة للقرارات الجمهورية بالسفر للعلاج على نفقة الدولة ، وبالنسبة للقرارات الخاصة بمنح معاشات فى الأحوال الاستثنائية ، هل كنت تختم عليها مباشرة ، أو أن الرئيس يجب أن يوافق عليها ولو تليفونيا ؟ .

جـ — المعاشات الاستثنائية كانت تخضع للروتين ، والسفر للخارج للعلاج ده تابع لرئيس الوزارة ، وإن كان فى بعض الأحيان إذا كان فيه قرارات جمهورية للسفر للخارج الرئيس لازم يعرف ، وهى خاصة بشخصيات كبيرة لها وزنها .

س — ما هى الدواعى القومية أو الوطنية أو المتعلقة بالمصلحة العامة التى تسمح بإعادة قرار بمعاش استثنائى إلى أرملة ضابط الشرطة السابق العباسى بعد أن طلقها الفريق أول محمد فوزى ، وله منها ولدان ؟ .

جـ — أى وزير من الوزراء بيطلب طلب زى ده بيمشى .

س — هل أخبرت رئيس الجمهورية مجرد إخطار عادى بهذا الموضوع وبخاصة وهو يتعلق بإحدى زوجات الفريق أول محمد فوزى ؟

جـ — لا لم أخطر الرئيس وأعتقد أن هذا القرار تاريخه حديث .

س — وهل قبل الرئيس أو أذن بأن توقع هذه القرارات دون عرضها عليه ؟

جـ — القرارات الروتينية بتحضع لقاعدة إنى أنا أحتمها مباشرة حسب التعليمات السابقة ، والمعاشات الاستثنائية روتينية ، وهى ليست كثيرة .

س — هل قمت بإصدار قرار جمهورى بسفر الدكتور يوسف إدريس للخارج لعلاج ابنه مع تحمل الحكومة بفرق نفقات العلاج بخلاف مصاريف السفر ، ولقد قرر ذلك سكرتيرك محمد سعيد ، فما رأيك ؟

جـ — لا أذكر هذا ، وإذا كان صدر لابد له مبرر وأنا مش متذكر التفاصيل .

س — صدر قرار جمهورى بفصل عطيه البدارى ، ثم قمت أنت بالاتصال بالمسئولين ، وطلبت منهم اعتبار قرار الفصل كأن لم يكن ، ولم ترسل لهم قرارا بسحب هذا القرار السابق ، فهل كان فى اختصاصك أن تلغى قرارات جمهورية بالفصل من الخدمة شفويا وبالتليفون ؟

جـ — دى كانت أوامر الرئيس جمال ، وأنا لا أملك إلا أن أنفذ أمر الريس .

س — قرر محمد سعيد أنك أخذت مبالغ طائلة من النقد الأجنبى وأعطيتها للسيدة زوجتك وهى تسافر إلى لندن بصحبة شقيقها ، وأن بعض هذه المبالغ التى أنفقتها لشئونك الخاصة كانت بعد وفاة الرئيس عبد الناصر ، فهل أذن لك الرئيس السادات باستعمال النقد الأجنبى المملوك للدولة فى شئونك الخاصة ؟

جـ — سفر زوجتى للعلاج كان بأمر الرئيس السادات ، وهو فضل أنه ميطلعش قرار جمهورى ، وفى مثل هذه الحالات يعطى مبلغ فى حدود ألف جنيه وهذا ما حدث .

س — هل سمح لك الرئيس السادات صراحة بالألف جنيه نقد أجنبى ؟ (مصروف جيب) .

جـ — مش متذكر حقيقة لكن مقدرش أدعى على الرئيس ، لكن الإذن بالسفر والعلاج كان بأمر الرئيس ومش معقول تسافر بدون ولا مليم .

٩ — مشتريات سامى شرف الخاصة من المصروفات السرية .

تبين من تحقيقات المدعى العام الاشتراكى فى قضية ١٥ مايو ٧١ قيام سامى شرف بشراء مشتريات خاصة به وبأسرته من بيروت ، وقد سجلت أصناف هذه المشتريات فى كشوفات خاصة بواسطة فتحى قنديل مستشار السفارة المصرية ببيروت الذى كان مكلفا من سامى شرف بعملية الشراء خلال المدة من سبتمبر ٦٩ الى فبراير ٧١ . وقد تبين خلال التحقيق من أقوال سامى شرف وفتحى قنديل ومحمد سعيد السكرتير الخاص لسامى شرف وفتحى سعد رئيس سكرتارية سامى شرف ، والمسئول عن خزانة المصروفات السرية ومن تقرير للمباحث العامة حول هذا الموضوع الحقائق التالية :

● بلغت قيمة المشتريات ٦٠٦٧١ ليره لبنانية بما يوازى ١٢١٣٤ جنيها مصريا بحساب أن سعر الجنيه المصرى يعادل ٥ ليرات .

● كانت المبالغ تصرف على دفعات من خزانة المصروفات السرية لرئاسة لجمهورية بالعملة الصعبة (معظمها دولارات) بناء على أوامر سامى شرف تحت حساب مشتريات للمكتب من بيروت .

● كانت المبالغ تسلم نقودا سائلة إما إلى فتحى قنديل شخصيا عند تواجده فى الإجازه بالقاهرة ومروره على سامى شرف فى مكتبه أو داخل مظروف مغلق عن طريق الحقيبة السياسية ومعها خطاب شخصى من سامى شرف أو عن طريق محمد سعيد الذى اعترف أنه قام بعدة رحلات إلى بيروت خصيصا لتسليم نقود إلى فتحى قنديل .

● اعترف فتحى قنديل أن قيام سامى شرف بإرسال هذه المبالغ من العملات الصعبة الأجنبية إليه بهذا الأسلوب قد خالف قوانين النقد المعمول بها فى الدولة واعترف كذلك أنه لم يكن فى إمكانه الامتناع عن شراء ما طلبه منه سامى شرف بحكم منصبه ومركزه ولم يقم بابلاغ رؤسائه بالخارجية بهذا الموضوع لأن سامى كان أحد كبار المسئولين فى الدولة .

● أفاد تقرير المباحث العامة أن فتحى قنديل بعد نقله من السفارة المصرية ببيروت (عمل بعد ذلك سفيرا لمصر فى الكاميرون) قد عاد بعد فترة من

نقله هو وحرمه إلى بيروت خصيصا لاستكمال عملية المشتريات تحت ستار انتدابه فى مهمة رسمية ومكثا فى بيروت لمدة أسبوعين لهذا الغرض (وقد تقاضى عن هذه المدة بالطبع بدل السفر المقرر له باعتبار أنه موفد فى مهمة رسمية) .

● اعترف سامى شرف بأن كل الأصناف المدونة فى الكشوفات (معظمها فساتين وأقمشة وسجاد) هى مشتروات خاصة له ولأسرته مشتراة من بند المصروفات السرية ، وأنها كانت بالعملة الأجنبية ، وبإذن خاص من الرئيس الراحل عبد الناصر ، وأنها كانت بمناسبة زواج ابنتيه ليلى وهالة ، وأن عبد الناصر كان يعلم بهذه المشتريات ، ولكنه لم يكن يعرف تفاصيلها .

● برر سامى شرف عملية شرائه هذه المشتريات من بند المصروفات السرية بأن المرحوم عبد الناصر قال له: إن جواز البنات من حساب المكتب أى من المصروفات السرية ، وعلل صخامة المبالغ المنصرفة (أسعار أواخر الستينات) بأن أسعار بيروت غالية ، وأغلى من ضعف الثمن فى فرنسا واعترف أنه اشترى مشتريات أخرى من لندن .

● لم يستطع سامى شرف التدليل على صحة حصوله على إذن عبد الناصر لإنفاق هذه المبالغ من المصروفات السرية فى مشترياته الخاصة ، إذ قال: إن هذا كان حديثا شخصيا بينه وبين الرئيس الراحل عبد الناصر ، ولم يكن يعلمه أحد ويدخل فى بند العطف الشخصى والتقدير من المرحوم له ولأسرته ، وبخاصة أنه لم يكن يسافر فى رحلات الرئيس إلى الخارج ، وكان الرئيس يقول له « يا ابنى أنت مش عايش ، وكون أسمح لك تجيب مشتروات لك ولأولادك ده تعويض بسيط بجهدك واللى أنت بتعمله » .

● اعترف سامى شرف أن الرئيس الراحل عبد الناصر لم يحدد له فى الإذن الشفوى الذى منحه له المبلغ ، الذى يحصل عليه من خزانة المصروفات السرية وأنه هو شخصيا الذى حدد المبلغ قياسا على المنح التى كان يمنحها المرحوم كل سنة لسامى وزملائه وكانت فى حدود خمسة آلاف جنيه فى السنة لكل منهم (كان هذا بأسعار الستينات) كما اعترف سامى أن حفل زفاف كريمته الذى تكلف أكثر من ١٥٠٠ جنيه مصرى دفع كله من المصروفات السرية الخاصة بالمكتب .

اليد الخفية التى امتدت إلى خزانة عبد الناصر



الرئيس الراحل عبد الناصر يرأس اجتماعا سياسيا هاما

لا يزال حادث اختفاء أوراق سرية هامة من خزانة عبد الناصر الموجودة بغرفة مكتبه بالطابق الأول من بيته الكائن بمنشية البكرى ، يثير كثيرا من التساؤلات وعلامات الاستفهام . إن هذا السر المستغلق سبب الحيرة لملايين من المصريين الذين سمعوا به منذ حوالى ١٤ عاما ، ولم تصلهم عنه أية إجابة شافية حتى اليوم . فلقد حدث فى إحدى الليالى المظلمة أن تسلل شخص مجهول إلى غرفة مكتب الرئيس الراحل عبد الناصر التى تقع بالطابق الأول من بيته الكائن بمنشية البكرى ، وتمكن من فتح خزانته الخاصة والاستيلاء على أوراق ووثائق سرية هامة للغاية .

ونظرا لأن منزل عبد الناصر كانت عليه حراسة مشددة من أفراد الحرس الجمهورى لاتتيح لأى شخص أن يدخله بغير تسجيل اسمه عدا أفراد الأسرة وسكرتيره الخاص محمد أحمد، ووزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذ سامى شرف وضباط الحراسة الخاصة ، لذا فان المأساة ضاعف من مرارتها أن الشخص المجهول الذى تسلل إلى غرفة مكتب الرئيس الراحل ليرتكب

جريمته كان حتما واحدا من أقرب المقربين إليه فى حياته فسجل بذلك على نفسه جريمتين فى وقت واحد : جريمة السرقة ، وجريمة الخيانة إذ أنه لم يتورع بعد مضى أسابيع قلائل من رحيل رئيسه أن يعتدى على حرمة مسكنه ، وغرفة مكتبه وخزانة أوراقه ، تحت ستر الظلام ، وفى غفلة من الضمير والوفاء والشرف .

كانت غرفة مكتب الرئيس الراحل عبد الناصر تقع فى الطابق الأول فى البيت الذى كان يقطنه مع أفراد أسرته فى حى منشية البكرى بالقاهرة ، ونظرا لرغبة عبد الناصر فى الاحتفاظ ببعض الوثائق والتقارير التى كان يرى أنها سرية للغاية فى خزانة خاصة به فى غرفة مكتبه بمنزله بعيدا عن مكاتب أعضاء السكرتارية الخاصة لرئيس الجمهورية ــ فقد عهد إلى الأستاذ حسن التهامى الذى كان

مستشاره وموضع ثقته بشراء خزانة كبيرة الحجم ثم وضعها عقب وصولها فى غرفة مكتب الرئيس بالطابق الأول .

وكان من عادة عبد الناصر أن يضع مفكرة صغيرة بجانب سريره ، وعندما كان يستيقظ أحيانا من رقاده أثناء الليل أو يصيبه الأرق كان يسجل فى هذه المفكرة ما يطرأ على باله من خواطر وأفكار أو آرائه الشخصية فى بعض كبار المسئولين فى الدولة ، وكذا فى بعض الأفراد المحيطين به ، وكانت الخزانة الكبيرة تضم عددا من هذه المفكرات التى كانت تعد بلا شك مرجعا هاما يوضح فكر عبد الناصر بالنسبة لكثير من الأحداث التى جرت ، وبالنسبة للأشخاص المقربين منه ، كما كانت تضم فى باطنها عددا من التقارير السرية للغاية التى تكشف الكثير من أدق الأسرار الشخصية لبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وبعض كبار المسئولين فى الدولة ، التى حررتها عنهم أجهزة مخابرات خاصة بعبد الناصر ، بعد متابعة دقيقة لنشاطهم وتصرفاتهم ، فلقد كان الرئيس الراحل شغوفا بأن يكون على اطلاع تام بكل ما يفعله زملاؤه وكبار المسئولين فى الدولة من تصرفات خاطئة أو منحرفة سواء فى المجال الرسمى أو فى حياتهم الخاصة ، وأن يضع تحت يده فى حزانته التقارير والمستندات التى تدين أى مارق منهم يريد أن يحرج عن طاعته أو يتحدى سلطانه ، كى يرغمه على العودة تائبا مستغفرا إلى دائرة الخضوع وإلى حظيرة الولاء ، ولعل أبرز مثال على ذلك حادث الحقائب الشهير الذى كان بطله على صبرى الأمين العام للتنظيم بالاتحاد الاشتراكى ورئيس الوزراء الأسبق وأحد معاونى عبد الناصر الأقوياء .

فعندما بدأ على صبرى يلمع أكثر من اللازم على المسرح السياسى وتزداد علاقته توثقا بالسوفيت حتى أخذ الكثيرون ينظرون إليه على أنه رجل موسكو رقم ١ فى مصر — لم يتركه عبد الناصر ينعم بقوته وصولجانه واتصالاته وسرعان ما استعمل المعلومات السرية لتى بلغته عن الحقائب والطرود التى تجاوز وزنها ٢٠٠٠ كيلو جرام التى أحضرها على صبرى وأفراد أسرته برفقتهم من موسكو على متن الطائرة الروسية الخاصة التى وصلت القاهرة يوم ١٥ يوليو ٦٩ — وأمر بإلقاء سكرتيره الخاص مصطفى ناجى الذى كان يرافقه فى الرحلة فى زنزانة بسجن القلعة دون أى ذنب جناه ، واضطر على صبرى بعد انكشاف

الأمر إلى تقديم استقالته والتزام بيته والاختفاء عن الحياة العامة أكثر من شهرين وبعد أن أيقن عبد الناصر أن على صبرى قد استوعب الدرس جيدا بدأت الاجراءات تتخذ لتسوية الموضوع ، فقام على صبرى بتسديد مبلغ ١٣٠٠ جنيه إلى وزير الخزانة ، وهى قيمة الرسوم الجمركية التى قدرها عبد الناصر على الأمتعة التى أحضرها معه من موسكو ، وصدر فى ٢١ سبتمبر ٦٩ كما أسلفنا بيان نشر فى الصفحة الأولى من جريدة الأهرام بعنوان بارز حول هذا الموضوع كان فى واقع الأمر بمثابة فضيحة علنية .

وانتهت الأزمة بعودة على صبرى مدحورا مقهورا إلى الاتحاد الاشتراكى ، بعد أن أصبح عمله مقصورا على مجرد عضويته فى اللجنة التنفيذية العليا . أما منصبه اللامع الخطير كأمين للتنظيم فقد أرغم على التخلى عنه لمساعده السابق والنجم الصاعد وقتئذ شعراوى جمعه ، ولم تكن عملية إذلال على صبرى بفضيحة حقائبه وامتعته سوى صورة مألوفة لما كان يجرى فى الماضى مع أى عضو من أعضاء مجلس قيادة الثورة ، أو أى مسئول كبير فى الدولة يحاول أن تكون له شخصية مستقلة ، أو يحاول أن يستمد قوته وسلطانه عن غير طريق رئيس الجمهورية .

وعقب وفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر عام ٧٠ وبعد إحياء ذكرى الأربعين ببضعة أيام فوجىء الرئيس الراحل السادات باتصال تليفونى من السيدة هدى عبد الناصر فى العاشرة والنصف مساء ، أبدت خلاله رغبتها فى الحضور إليه هى وشقيقها خالد فى الحال ، ولم يتردد السادات فى الاستجابة لهذا الطلب رغم دهشته بسبب تأخر الوقت ، وعدما حضرت السيدة هدى وشقيقها خالد أبديا رغبتهما للسادات فى فتح الخزانة الخاصة التى فى غرفة مكتب والدهما الراحل بمنزل الأسرة بمنشية البكرى وقالا له « ياعمى تعال معنا نفتح الخزانة » ورغم تأخر الوقت توجه السادات مع هدى وخالد إلى بيت عبد الناصر وتمت عملية فتح الخزانة بحضور السادات وأفراد أسرة عبد الناصر ، كما كان حاضرا بناء على استدعاء من الرئيس كل من سامى شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية وقتئذ ، ومحمد أحمد السكرتير الخاص السابق للرئيس الراحل ، وقد تم فتح الخزانة باستخدام مفتاحين كان أحدهما عند السيدة حرم الرئيس الراحل

عبد الناصر ، وكان الثانى عند محمد احمد ولم يكن فى إمكان أحد فتح الخزانة إلا باستخدام المفتاحين معا ، كما كان من المستحيل عليه فتحها اذا لم يكن يعرف الأرقام السرية .

وعندما تم فتح الخزانة وجد السادات بداخلها المسدس الذى كان يحمله عبد الناصر ليله ٢٣ يوليو ٥٢ ، فقام بإهدائه فى الحال إلى ابنه الأكبر خالد عبد الناصر كهدية تذكارية من الدولة تقديرا للدور العظيم الذى أداه والده فى تلك الليلة الخالدة ، وكان أهم ما استرعى نظر جميع الذين حضروا عملية فتح الخزانة أنها كانت مرتبة ومنسقة فى نظام دقيق وكل قسم منها كان مسجلا عليه البيانات الخاصة بمحتوياته بطريقة تتفق مع طبيعة عبد الناصر المحبة للنظام .

ونظرا لتأخر الوقت وعدم وجود إضاءة بالغرفة بسبب أعمال البياض والتجديد التى كانت تجرى بها وقتئذ ، فقد آثر السادات تأجيل فرز ما بها من أوراق إلى يوم آخر ، وأوكل إلى هدى عبد الناصر ، وشقيقها خالدمهمة القيام بعملية فرز الأوراق التى كانت موجوده بالخزانة ، على اعتبار أن هدى كانت أقدر الجميع على القيام بهذه المهمة ، بحكم عملها فى الفترة الأخيرة كسكرتيرة خاصة لوالدها لمساعدته فى إنجاز أعماله ، بعد أن تدهورت صحته نتيجة للأزمة القلبية الحادة التى أصيب بها يوم ١٠ سبتمبر ٦٩ ، على أثر الصدمة التى انتابته عندما بلغته أنباء الإغارة الإسرائيلية البرمائية فجر يوم ٩ سبتمبر على الزعفرانة التى تقع على خليج السويس .

ونظرا لأن الخزانة كانت تضم أوراقا خاصة بالدولة ، وأخرى خاصة بأسرة عبد الناصر ، فقد طلب السادات من هدى أن تجمع كل الأوراق الخاصة بالدولة ، وأن تضعها فى حقيبة وترسلها إليه بمنزله فى الجيزة وأن تحتفظ بالأوراق الخاصة بالأسرة ، إذ ليست لديه أية رغبة فى الاطلاع عليها وكانت عبارته الأخيرة لهدى قبل أن يغادر بيت عبد الناصر « أنا مستأمنك ياهدى » .

وبعد أسبوع واحد من فتح الخزانة وفى الساعة العاشرة والنصف مساء ولفرط الصدفة أيضا اتصلت السيدة هدى عبد الناصر بالرئيس الراحل السادات فى منزله بالجيزة وطلبت منه أن يأذن لها بالحضور لمقابلته هى وشقيقها خالد لأمر هام ،

وعندما حضرا إليه بعد قليل استمع السادات فى دهشة بالغة إلى السيدة هدى وهى تبلغه بأغرب ما كان يتوقعه ، وهو أنها هى وشقيقها عندما قاما بتنفيذ تعليماته بفتح الخزانة لفرز ما بها من أوراق ، لفصل الأوراق الخاصة بالأسرة عن الأوراق الرسمية للدولة ، فوجئا بأن الخزانة فى غير وضعها السابق التى كانت عليه يوم فتحها منذ أسبوع فى حضور الرئيس ، مما أكد لها أن الخزانة قد فتحت وأن الأوراق التى بداخلها قد تم تفتيشها والعبث بها ، وعندما سألهما السادات عما اتخذاه إزاء ذلك . أجابا بأنهما قد قدما إليه على الفور ، لأن فى بيتهما ابلاغ النائب العام ، ورد عليهما السادات بأن هذه الخزانة ملك للدولة ، ولذا فإن من واجبه بصفته رئيسا للجمهورية إبلاغ النائب العام ، وانصرفت هدى وشقيقها بعد أن وعدهما السادات بالحضور إلى بيت عبد الناصر صباح اليوم التالى كى يعاين الخزانة بنفسه .

وفى الصباح حضر السادات إلى منزل الأسرة بمنشية البكرى بعد أن أمر باستدعاء كل من سامى شرف ومحمد أحمد ، وتم فتح الخزانة بحضور جميع الأشخاص الذين حضروا فتحها فى المرة السابقة .

وبدا للجميع من النظرة الأولى أن الخزانة قد فتحت وأن يدا خفية قد عبثت بمحتوياتها ، وأن بعض الوثائق والأوراق السرية الهامة قد اختفت من الخزانة ، ولم تكن السرقة هى الدافع . فعلى الرغم من وجود مبلغ كبير من النقد داخل الخزانة كان مخصصا للإنفاق منه فى حالة الطوارىء فإن هذا المبلغ وجد بأكمله دون أى نقصان .

واستدعى السادات على أثر ذلك النائب العام وتم تقديم بلاغ إليه من رئيس الجمهورية ، وبلاغ آخر من هدى وخالد عبد الناصر نيابة عن الأسرة ، لكى يتولى التحقيق لمعرفة الوسيلة التى تم بها فتح الخزانة والبحث عن الأوراق الهامة التى اختفت من داخلها سواء التى تخص الدولة أو تخص الأسرة .

وبدأ النائب العام وقتئذ الأستاذ على نور الدين يوم ٢٦ نوفمبر عام ٧٠ التحقيق فى الواقعة ، وظهر منذ اللحظة الأولى أنه حريص على أن يحاط التحقيق بسرية تامة ، فلقد تولى هو التحقيق بنفسه ، وانتدب أحد أعضاء مكتبه لتدوين الأقوال .

ومن خلال معاينة النائب العام خزانة الرئيس الراحل عبد الناصر ثبت له أن بعض محتوياتها قد سرقت ، فقد عثر فى الرف الثانى من الخزانة على علبة خالية كتب عليها أن بها ٩ تسجيلات لمحاضر اجتماعات مجلس قيادة الثورة ، وبعض تسجيلات للقاءات هامة جرت بين الرئيس وبعض كبار الشخصيات . كذلك عثر فى رفين بأعلى الخزانة على كلاسيرات (أغلفة لحفظ الأوراق) مكتوب عليها أنها تحوى ملاحظات هامة للرئيس على بعض الأحداث والأشخاص ، ولكنها وجدت فارغة من محتوياتها وغير منتظمة ، فى حين أنه عندما تم فتح الخزانة فى المرة الأولى فى حضور الرئيس الراحل السادات وأفراد أسرة عبد الناصر وكذا محمد أحمد وسامى شرف وجدت مرتبة تماما ، وفى الرف الأخير كانت توجد حقيبة من الجلد . وقد أثبتت المعاينة أنه قد عبث بها وتركت مفتوحة بعد أن جردت من جميع محتوياتها .

ومن خلال التحقيق الذى أجراه النائب العام بنفسه بعد أن أدلى كل من هدى وخالد عبد الناصر وسامى شرف ومحمد أحمد بأقوالهم اتضحت الحقائق الهامة التالية :

١ ـــ قرر خبير الخزائن الذى كلفه النائب العام بفحص الخزانة أن هذا النوع من الخزائن لا يباع إلا ومعه مجموعتان من المفاتيح ، ونظرا لأن مفتاحى المجموعة الأولى كان أحدهما مع السيدة قرينة الرئيس الراحل عبد الناصر والثانى مع سكرتيره الخاص السابق محمد أحمد ، فقد جرى البحث عن مفتاحى المجموعة الثانية ، ولكن دون نتيجة ، فقد أنكر سامى شرف أنهما لديه رغم اعترافه للسادات وللنائب العام بأنه قام بناء على تكليف من عبد الناصر بفتح الخزانة وترتيبها قبل أيام من وفاته .

وقرر خبير الخزائن كذلك أنه يمكن لمن يحصل على المفتاحين مرة أن يصنع منهما نسخة لنفسه ، ولكن من المستحيل لأحد فتح الخزانة إذا لم يكن يعرف الأرقام السرية اللازمة لفتحها حتى لو كان معه المفتاحان ، وقال الخبير للنائب العام بالحرف الواحد: « إذا اعطيتمونى المفتاحين الآن وطلبتم منى أن أفتح الخزانة بغير أن أعرف الأرقام السرية فإن ذلك سيستغرق منى ـــ وأنا

الخبير — ستة أشهر كاملة لأنه سيكون على أن أجد العملية الحسابية الصحيحة من بين سبعة ملايين عملية حسابية ممكنة».

٢ — نتيجة لشهادة خبير الخزائن وجه النائب العام على نور الدين سؤالا إلى الشاهدين هدى وخالد عبد الناصر كل على إنفراد، وكان السؤال «من تعتقد أنه يعرف الأرقام السرية لفتح الخزانة ؟

وكانت إجابة الاثنين تكاد تكون واحدة فقد قالا «محمد أحمد أقر بذلك بنفسه، أما سامى شرف فعلى الرغم من إقراره أمام الجميع بأنه فتح الخزانة لترتيبها فى سبتمبر عام ٧٠ فإنه انكر معرفته بالارقام السرية اللازمة لفتحها، ولكنه يوم أن فتحت الخزانة للمرة الأولى فى حضور الرئيس السادات وأفراد الأسرة ومحمد أحمد كان فى إمكانه أن يرى بوضوح العملية الحسابية اللازمة لفتح الخزانة».

—وسألهما النائب العام: ولكن غرفة المكتب كانت بها إصلاحات فى هذا اليوم، ولم تكن الإضاءة فيها كافية فكيف كان فى إمكان الفاعل رؤية الأرقام على قرص الخزانة ؟

—وكانت إجابة هدى عبد الناصر تدل على الفطنة والذكاء إذ قالت: «فى ذلك اليوم — ولعدم قوة الإضاءة — أمسك سامى شرف بالولاعة من على مكتب المرحوم والدى واقترب بها من الخزانة ليساعد محمد أحمد على رؤية الأرقام وهو يفتحها. وقبل إغلاقها أمسك خالد بمسدس المرحوم والدى الذى كان بداخلها، وحينما اختلفت الآراء حول طرازه استطاع خالد أن يقرأ الحروف الدقيقة التى كتب بها طراز المسدس، وذلك وحده ينهض دليلا على كفاية الإضاءة المدعمة بولاعة — كان يمسك بها سامى شرف».

٣ — أثناء قيام خبير المعمل الجنائى بعملية رفع البصمات من على باب الخزانة وجدرانها من الداخل وعلى الأوراق التى تضمها، وكان ذلك فى حضور هدى وخالد عبد الناصر ومحمد أحمد وسامى شرف والنائب العام توقف الخبير فجأة وصاح «غريبة إننى أجد بصمة متكررة فى كل مكان وهى واضحة على جدران الخزانة من الداخل، إنها لشخص يعرق بسرعة وبكثرة،

واحمر وجه سامى شرف بشدة ، وتساقط عرقه ، ولكن أحدا من الحاضرين لم يعقب .

٤ — بعد أن انتهت السيدة هدى عبد الناصر من الإدلاء بأقوالها أمام النائب العام طلبت منه أن توقع على أقوالها فأجابها على نور الدين « إننى أنا النائب العام ويكفى توقيعى على الأقوال »

ولكن عندما أعاد النائب العام سؤالها هى وشقيقها خالد لاستيفاء التحقيق بشأن من تعتقد أنه يعرف الأرقام السرية للخزانة ، وذكرت له أقوالها التى تتعلق بسامى شرف ، أصرت هدى على التوقيع على أقوالها باعتبار أن ذلك حق يكفله لها القانون ، وأمام إصرارها وافق على نور الدين على طلبها بأن توقع فى ذيل كل صفحة من الصفحات التى كانت تضم أقوالها . وبعد بضعة أيام انتهى التحقيق الذى قام به النائب العام وقتئذ بدون أية نتيجة . وأشّر على نور الدين على ملف القضية « يحفظ إداريا » .

وقد تناول الاستاذ موسى صبرى بالتعليق قضية سرقة خزانة عبد الناصر فى كتابه « وثائق ١٥ مايو » الذى اصدرته مؤسسة اخبار اليوم عام ٧٧ فذكر فى صفحتى ٢٦ و ٢٦١ ما يلى : وفى هذا اليوم قالت هدى عبد الناصر وبكل الإصرار لأنور السادات إنها تتهم سامى شرف وليس أحدا سواه .

والسؤال الأول إذا كان النائب العام قد ضاهى البصمات ، وإذا كان هناك اتهام من هدى عبد الناصر لسامى شرف ، فلماذا لم تضاه بصمات سامى شرف ؟

والإجابة عن ذلك تنحصر فى أن النائب العام لم يأخذ بصمات سامى شرف لأن أحدا لم يوجه الاتهام رسميا إليه ، وقد نصح السادات السيدة هدى ألا تبوح بهذا الاتهام لأحد ، إذ إن ذلك كان سيحدث فى — رأى السادات — أزمة كبرى ، وفضيحة أكبر ، لأن سامى شرف كان وقتئذ وزيرا للدولة لشئون رئاسة الجمهورية .

والسؤال الثانى كيف تمكن سامى شرف من فتح الخزانة والمفتاح الأول مع السيدة قرينة جمال عبد الناصر ، والمفتاح الثانى مع محمد أحمد ولايمكن

فتحها إلا بالمفتاحين معا ؟ والإجابة عن ذلك هى أن كل الدلائل أكدت أن سامى شرف كان يملك مفتاحين آخرين لسبب بسيط ، هو أن أى خزانة تباع لابد أن يكون لها بديل لمفاتيحها (لاستخدامه عند الطوارىء) .

وعلى الرغم من أن هذا أمر بديهى فإنه غاب عن فطنة وذكاء وحذر جمال عبد الناصر ، فإن حسن التهامى هو الذى اشترى الخزانة ، ولكن الذى تسلمها هو سامى شرف الذى أخفى النسخة الثانية من المفاتيح .

بقى السؤال الثالث ماذا أخذ سامى شرف من الخزانة ؟ . والإجابة هى أنه استولى على الأوراق والتقارير السرية التى كان يحتفظ بها عبد الناصر عن كبار المسئولين فى الدولة ، لكى يستخدمها لحسابه هو ، وإذا كان السادات قد أخفى عن سامى شرف الاتهام الموجه له من هدى عبد الناصر ، وإذا كان السادات لم يظهر لسامى شرف أى شك فى سلوكه ، فإنه أراد أن يجعل سامى وجماعته يطمئنون إليه تماما حتى يستطيع أن ينفذ إلى حقائقهم وأسرارهم ..

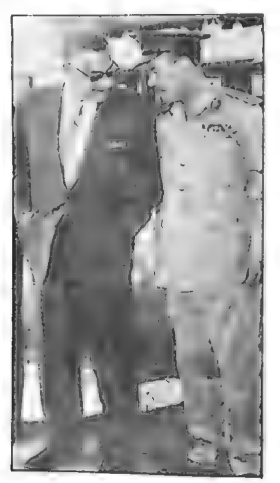
ولكن السادات كما أوضح الأستاذ موسى صبرى فى كتابه كان يريد فقط أن يتأكد بنفسه من أن سامى شرف هو الذى فتح الخزانة فعلا ، وقد تأكد السادات من ذلك عندما جاءه سامى شرف فى اليوم التالى لتحقيق النيابة ليقول له :

ـ نسيت أقول لسيادتك يافندم إن الرئيس عبد الناصر كان قد كلفنى قبل وفاته بفتح الخزانة كى أرتبها ، وبالأمارة بها مبلغ (كذا) .

وهنا تأكد السادات من كذب سامى شرف أولا لأن المبلغ الذى ذكره لم يكن هو المبلغ الذى وجد بالخزانة ، وهذا يؤكد أنه كان مهتما بالاستيلاء على الأوراق لا على المال . ومن ناحية أخرى أكد بتصرفه هذا خشيته من أخذ بصماته لمضاهاتها بتلك التى تم لخبير معمل البحث الجنائى رفعها من على الخزانة ، فأراد أن يسبق إلى نفى الدليل عن نفسه بالقول إن عبد الناصر كلفه بفتحها قبل وفاته .

وقد أيد الرئيس الراحل السادات هذه الواقعة ، فقد ذكر فى خطابه الذى ألقاه أمام مجلس الشعب فى ٢٠ مايو ٧١ مايىي: « بعد أن أبلغنا النائب العمومى للتحقيق في فتح الخزانة جاء سامى شرف وقال : الريس أمرنى فى سبتمبر الماضى بأن افتح الخزانة وارتبها وأنا فتحتها ورتبتها . » وقد ذكر السادات لأعضاء المجلس فى خطابه أن الشيء الهام الذى كان المطلوب — كما يبدو — الاستيلاء عليه من الخزانة كان هو تقرير سرى عن المخالفات التى تمت فى انتخابات الاتحاد الاشتراكى الأخيرة ، إذ كان فيه الدليل الدامغ على أولئك الذين قاموا بتزوير هذه الانتخابات . وسرعان ما تغيرت الظروف عقب أحداث ١٥ مايو ٧١ فقد تجمعت لدى النائب العام الجديد الذى تم تعيينه وقتئذ وهو الأستاذ محمد ماهر حسن — أدلة أخرى فى حادث سرقة خزانة الرئيس الراحل عبد الناصر ، جعلت الفرصة تتهيأ ثانية لإعادة التحقيق فيها من جديد ، فلقد أمكن العثور على ملف التحقيق فى الحادث وسط الأوراق الخاصة التى تم فرزها فى مكتب الأستاذ على نور الدين النائب العام الأسبق . وبناء على ذلك أصدر الأستاذ محمد ماهر حسن يوم ٢٣ مايو ٧١ أمراً بتفتيش منزل كل من سامى شرف وسكرتيره الخاص محمد سعيد ، وكان أمر التفتيش الموقع من النائب العام يتضمن النص التالى : « بحثا عما قد يفيد التحقيق من أوراق أو مفاتيح أو تسجيلات تتعلق بسرقة خزانة الرئيس جمال عبد الناصر ، تمهيدا لإعادة التحقيق فيها ، أو ماقد يرتبط بقضية المؤامرة التى يجرى تحقيقها » .

وقد تولى الأستاذ أحمد نشأت رئيس نيابة أمن الدولة عملية تفتيش منزل سامى شرف ، الذى كان عبارة عن فيلا فاخرة مكونة من ثلاثة طوابق ، ولها حديقة واسعة ، استأجرها من شركة مصر الجديدة بإيجار رمزى لايزيد على العشرين جنيها ، وقد بدأ التفتيش فى الساعة الحادية عشرة والثلث صباحا يوم ٢٤ مايو ٧١ واستغرق عدة ساعات ، وفى الوقت الذى كان يجرى فيه تفتيش فيلا سامى شرف بمصر الجديدة كان الأستاذ محمد حافظ توفيق وكيل أول نيابة أمن الدولة يجرى تفتيش منزل سكرتيره محمد سعيد الكائن بشارع الخليفة المأمون بمنشية البكرى . ورغم التفتيش الدقيق للبيتين لم يتم العثور على أية



الرئيس الراحل جمال عبد الناصر والفريق محمد فوزى

فى الوقت الذى استطاع فيه الإنسان الوقوف على سطح القمر ، وفى عصر الذرة والتكنولوجيا والحاسب الألكترونى ، كانت طائفة من حكام مصر الذين كانوا يتولون زمام قيادتها ويتحكمون فى مقادير شعبها عقب هزيمة يونيو ٦٧ مازالوا يؤمنون بأساليب القرون الوسطى فى الاستعانة بالجان وتحضير الأرواح ، والاسترشاد فيما يتبعونه فى شئون السياسة والحكم ، وفى قضايا الحرب والسلام بالتوجيهات والرسائل الواردة بأسمائهم شخصياً من عالم الغيب ، خلال حضورهم جلسات تحضير الأرواح التى كانوا يعقدونها فى بيت أستاذ بجامعة عين شمس ، وهو شقيق أحد الوزراء السابقين ، وكان الأستاذ المذكور يقوم بدور الوسيط الذى تتقمصه الأرواح ، وقد تم القبض عليه عقب أحداث ١٥ مايو ٧١ ، وحقق معه ، ثم أفرج عنه لأن الذنب فيما حدث لم يكن ذنبه ، بل ذنب الذين يذهبون إليه ويصدقون مزاعمه .

ولاأشك فى أن الكثيرين سوف يصدمون بمجرد قراءتهم هذه الكلمات ، كما أن البعض سوف يساوره الشك فى إمكان صدور مثل هذه التصرفات التى تدل على فرط السذاجة من أشخاص لعبوا دورًا فى تاريخ مصر ، سواء كان دورا طيبا أو سيئا – ولهذا لم أقدم على نشر هذه المعلومات التى تدعو إلى التعجب والدهشة إلا بعد أن حصلت تحت يدى على الدليل الدامغ الذى لا يمكن لأحد تكذيبه أو التشكيك فيه .

والدليل الدامغ الذى تحت يدى عن هذا الموضوع هو تفريغ رسمى لشريطى تسجيل لجلستين من جلسات تحضير الأرواح ، عقدت أولاهما فى ٢٠ إبريل ٧١ ، والثانية فى ٤ مايو ٧١ ، وقد تم لرئيس نيابة أمن الدولة العثور على الشريطين فى درج مكتب سامى شرف ، خلال قيامه بعملية تفتيش المكتب . ومن مراجعة ما ورد فى التفريغين يتضح أن الجلستين عقدتا فى بيت أستاذ جامعة عين شمس المذكور ، وأن الأشخاص الذين حضروهما هم شعراوى جمعه ،

والفريق أول محمد فوزى ، وسامى شرف ، ويبلغ عدد صفحات تفريغ الجلسة الأولى ٢٨ صفحة ، والجلسة الثانية ٣٥ صفحة ، ونظرا لضيق المجال فسوف أجتهد في أن أنقل للقراء أهم ما دار في كل جلسة منهما .

الجلسة الأولى : بدأت في الساعة العاشرة مساء يوم ٢٠ إبريل ٧١ أى فى حضم الأزمة التى تفجرت بين الرئيس الراحل السادات ، وبين نائبه وقتئذ على صبرى والمجموعة التى كانت تؤيده التى كان يتزعمها شعراوى جمعه ، وسامى شرف ومحمد فوزى ، بسبب إعلان الاتحاد الثلاثى العربى بين مصر وسوريا وليبيا ، وقد استمرت الجلسة إلى قرب منتصف الليل ، وكانت الروح التى يجرى تحضيرها فى هذه الجلسة هى روح عالم دينى يدعى الشيخ عبد الرحيم .

بدأ صوت الوسيط – نقلا عن الروح التى تقمصته – يتلو على الحاضرين مقدمة إنشائية بليغة استغرقت إحدى عشرة صفحة ، كانت تتضمن دعواته للحاضرين بأن يبصرهم الله بالطريق الصائب السليم ، ويوصلهم إلى شاطىء الأمان ، ثم يمضى بعد ذلك فى حديث طويل يتضمن توجيهاته عن مواقع الهجوم على العدو واتجاهات التقدم فى المعركة القادمة ، ويبلغ الوسيط الحاضرين بعد ذلك أن هناك رسائل شخصية بأسمائهم سوف ينقلها إليهم إلا إذا شاءوا أن يوجهوا أولا ما يريدونه من أسئلة واستفسارات ، ويرد عليه شعراوى جمعه قائلا : « إذا سمحتم نستمع إلى الرسائل كلها ثم بعد ذلك ننقل إلى الأسئلة ، ويظهر بعد ذلك صوت الوسيط قائلا« ننقل الآن رسائل لكل منكم » .

– ياسامى إن موضوع الإجراءات التأمينية يجب أن يستمر لتأمين الدعم لصالح الوطن وإلا يصبح فى يد رجل آخر .

– يا فوزى عليك أن تتأكد من الصف الثانى فى قيادة السلاح الجوى وفى الحرب الإلكترونية .

– ياشعراوى إن بعض الناس استغلوا اتصالا كنت تقصد به لم شمل عناصر مختلفة ، ولكن ذلك لم يلق آذانا مصغية ، إننا نتوقع حدوث تغيير شديد كبير إن شعراوى وسامى عندهما استعداد مدروس لجزء كبير من هذا التغيير ندعو الله إلى توفيقهما وإلى نجاحهما .

– احذروا سوريا وسيروا بخطوات مدروسة جدا مع شدة وحذر ، ولا تسرع ولا استعجال ، هذا ما شئنا أن ننقله إليكم ، وإذا أردتم مناقشة أو استفهاما نرجو الله أن يمكننا إلى أحسن أسباب التصرف ، ويدور بعد ذلك حوار سياسي عسكري مثير عن طريق الأسئلة والإجابات يتضح من مجراه أن أهم ما كان يشغل بال الحاضرين ثلاثة مواضيع رئيسية ، سوف نوجز فيمايلي أهم ما دار من حوار بشأنها .

● الموضوع الأول – ما هي أفضل الأساليب للتعامل مع السادات ؟ وما هي نواياه الحقيقية بشأنهم ؟ ونذكر فيما يلي مقتطفات من نص الحوار :

شعراوى : أنا لو سمحت لي فيه انطباعات بالنسبة للبلد في الداخل .. باعتقد أن أعلى قيادة فيها بتعمل ضدنا وقد تطلب منا أشياء .

الوسيط : عليكم المحافظة على الطريق وأن تحاولوا أن تتبوءوا أماكن التحكم في أزمة الأمور ، وأن تجمعوا الطاقات جميعا ، وأن ترشدوا الناس في عمل جماعي يدعم موقفكم ، إن المهادنة السائرة حاليا مهادنة مؤقتة ، وإذا ما وجد منكم تكتلا ووحد من ورائكم تحمعا راشدا واعيا عمل حسابكم .

شعراوى : ومن هنا باعتبر تقديرنا للموقف بالنسبة له ومن حوله تقدير سليم .

الوسيط : نعم لكن العبرة بتجميع أصحاب الرأى والعزم ، والعزم هنا له معنى أظن معناه عند فوزى (من الواضح أنه يقصد بأصحاب العزم القوات المسلحة) .

سامى : هل أكبر رأس بيضعنا إحنا في مقدمة العمل واللايستفيديبيا الأول وبعدين .. وإلى أى مدى نسالمه؟ .

الوسيط : يهادن مؤقتا ، ولكنه لا يعادى حتى الآن ، وإذا ما وجد أنكم على أرض صلبة من ناحية الجبهة الداخلية ومن ناحية أصحاب العزم ما تمكن إلا أن يهادن .

● الموضوع الثانى : ماهو التوقيت المناسب لبدء المعركة مع إسرائيل ؟ وهل من الأفضل القيام بانقلاب عسكرى ضد السادات قبل معركة التحرير أم بعدها ؟ وتذكر فيما يلى نص الحوار :

الفريق فوزى : هل تأمين الجبهة الداخلية يسبق المعركة أم المعركة تسبق تأمين الجبهة الداخلية ؟

الوسيط : المعركة سابقة توقيتا ، ولكن التأمين واجب الأداء منذ الآن .

شعراوى : تفسير العزم الذى المحتم إليه طبعا يحتاج إلى جهد كبير من فوزى معنا .

الوسيط : نعم نعم هذا ما ألمحنا إليه إنه جهده .

الفريق فوزى : توقيت المعركة الموجود فى ذهنى هل هو مناسب أم لا ؟
الوسيط : إنه مناسب جدا ونعتقد أنه سيكون بداية ناجحة لضربة سريعة تمهد لتحرير دون مزيد أو ضرورة للاسترسال فى القتال واستعدوا بالقوة الجوية والبحرية فى هذا المجال .
الفريق فوزى : معركة العزم (يقصد الانقلاب العسكرى) التى أشرت إليها تجىء قبل معركة التحرير أم بعدها ؟!
الوسيط : بعدها .. بعدها .. ويعد لها من قبلها .
الفريق فوزى : الجميع الموجودون حولى فى العمل هل جميعهم مخلصون أم هناك أفراد معوقين للهدف الذى أسعى إليه ؟
الوسيط : من حيث الإخلاص لا ينطبق على أحدهم صفة الخيانة ، وبالنسبة للتعويق قد ألمحنا إلى الاهتمام بالصف الثانى فى القيادة الجوية وفى الصف الصاعد للإلكترونيات .

● الموضوع الثالث : رئاسة الوزارة هل ستعرض على شعراوى جمعة ؟ وإذا عرضت عليه هل يقبل أو أن من الأفضل التأجيل ؟ وتذكر فيما يلى مقتطفات من نص الحوار :

شعراوى : هل تفضل إذا عرضت رئاسة الوزارة بنقبلها الآن ؟ والوقت مناسب أم نؤجلها لما بعد ؟

الوسيط : تقبل الآن على ألا تعتبر وسيلة تعطيل لهدفكم الأسمى ، تقبل طبعا لأنها ستمككم من تجميع الطاقات ومن الخروج إلى الرأى العام الواعى وإلى أصحاب الحزم والعزم (القوات المسلحة مرة أخرى) .

شعراوى : وهل تعتقد أنه سيعرضها ؟

الوسيط : سيعرضها فى لمحة يقول كذا أم كذا عليكم أن تجيبوا بأن المسألة تحتاج إلى وضع النقط فوق الحروف نحن نفضل هذا الطريق لا الوضع السابق .

شعراوى : يعنى يصارح وألا يلمح اليه ؟

الوسيط : عندما يلمح يصارح هو محتاج لكم بقوة شديدة ، وإلى وقت ليس بالقصير ، وعليكم أن تقوا مواقع أقدامكم ، وأن تسيروا فى مخطط العمل الصادق الذى تدارستموه وتواعدتم عليه .

سامى : بس الحقيقة الوقت مفيش والواحد يتمنى هذا .

الوسيط : الوقت معك إذا كنت معه يمكن أن تعمل شيئا فى جزء من برهة إذا كنت قد أعددت له تماما .

الجلسة الثانية :

عقدت يوم ٤ مايو ٧١ بعد الصراع المثير الذى جرى فى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا يوم ٢١ إبريل ، واجتماعى اللجنة المركزية يومى ٢٥ و ٢٩ أبريل ٧١ ، والذى تم فيها لنائب الرئيس على صبرى والجماعة التى تؤيده استعراض قوتهم ، والتى كان رد فعلها هو خطاب السادات الشهير فى مناسبة الاحتفال بعيد العمال فى حلوان يوم أول مايو ، الذى أنذر فيه بأنه سوف يطيح بمراكز القوى ، وأعقب ذلك بإصدار قراره يوم ٢ مايو بإقالة على صبرى من منصب نائب رئيس الجمهورية ، وفى خلال تلك الفترة ذهب سامى شرف لمقابلة السادات ، واقترح عليه تعيين شعراوى جمعة رئيسا للوزراء ، بدلا من الدكتور محمود فوزى ، ولكن السادات لم يوافق على اقتراحه .

وقد بدأت الجلسة كالعادة باستطراد إنشائي طويل بصوت الوسيط يتضمن الدعاء والتشجيع ثم بدأت الأسئلة وكانت رئاسة شعراوى جمعة للوزارة هى أكبر الشواغل ، وفيما يلى مقتطفات من نص الحوار :

سامي : فى الجلسة الماضية تطرقنا إلى احتمال أن الأخ شعراوى بيفاتح فى موضوع الوزارة وفعلا حصل كلام حول هذا الموضوع ، وحسبما نذكر كانت النصيحة .

الوسيط : (مقاطعا) القبول بمعنى أن يكون قبولا مدعما بانطلاق اليد فى طريقة العمل الجماعى الحاسم ، وأن يكون مقرونا بأسلوب سياسى مخطط للتدرج فى مواجهة ذيول الأحداث الماضية ، ونظن أن الحاجة إليكم وإلى حسن تمكنكم من الأمور فى هذه الظروف ستجعل هذا القبول مشروطا بحجة لأن الحاجة إليه ملحة .

سامي : هل هناك ملاحظات أو سلبيات فى الخطوات التى قمنا بها خلال الأسبوع الماضى عشان نتعلم يهمنا أن تكون خطواتنا كلها سليمة .

الوسيط : إنكم أخذتم بعض المفاجأة من سرعة المواجهة وأسلوبها الذى لم يكن متوقعا بهذه الصورة .

شعراوى : هو قد لا يطلب تأليف الوزارة ، ولكن يطلب حل الاتحاد الاشتراكى ، ثم هو طالب منى الآن دراسة إعادة الانتخابات ، وهو إجراء لا نوافق عليه ماهى النصيحة لكى نخرج من هذا المأزق ؟

الوسيط : الأهم هو إعادة تكوين الجهاز التنفيذى التخطيطى على أساس من الاتزان والإيمان .

شعراوى : الراجل ده مكار جدا (يقصد السادات)

الوسيط (مقاطعا) : ولكنه محتاج لكم ولكل القوى فى هذا الوقت .

شعراوى : هو بيتلف حوله مجموعة مضادة لنا ؟ .

الوسيط : نعم ولكن هذه بعيدة المدى .. ضرر بعيد المدى . حذوا المسئولية التنفيذية التخطيطية تدين لكم المسئولية السياسية كذلك .

شعراوى : هل سيكلفنى برئاسة الوزارة ؟

الوسيط : نعم .. نعم

شعراوى : معنى هذا أنكم لا تنصحون الآن بأى ضربة داخلية (هذا السؤال يكشف بوضوح حقيقة نوايا شعراوى جمعه وجماعته) .

الوسيط : ننصح بعمليات تشذيب للعناصر الخطرة .

شعراوى : إحنا كنا بفكر نأخذ إجراء ضده هو شخصيا بصورة أو بأخرى عندما نيأس (اعتراف كامل بحقيقة النوايا) .

الوسيط : ليس فى هذه المرحلة .

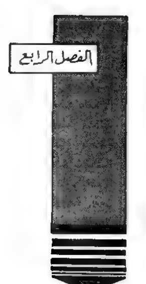
شعراوى : هناك بعض العناصر الأخرى التى تسعى إلى رئاسة الوزارة يعنى مثلا الدكتور عزيز صدقى نشاطه مستمر ، وبيحاول أنه هو يشكل الوزارة .. هل سيحصل ؟

الوسيط : لن يحصل إلا إذا أظهرتم التردد .

شعراوى : عندى سؤال بالنسبة لفرد ما هو شعور أمين هويدى نحونا إحنا الثلاثة ؟ هل الحب أم الحقد أم الكراهية ؟

الوسيط : نوع من الأسى لا يرقى إلى الكراهية وعليكم أن تصححوا هذه الصفات لأنه يستطيع أن يفيدكم فى بعض الوجهات .

وانتهت الجلسة الثانية من جلسات تحضير الأرواح التى عقد الكثير مثلها من قبل بلاشك ، والتى إما أنه لم يتم تسجيلها ، وإما لم يتسن للسلطات بعد أحداث ١٥ مايو العثور على شرائط التسجيل الخاصة بها ، ولولا أن سامى شرف قد استخدم هوايته المعهودة فى تسجيل الجلستين السابقتين لظننا أنها نوع من الحواديت الخرافية أو أقاصيص ألف ليلة وليلة ، وكم هو شىء يدعو إلى الخزى والأسف والعار حينما يسجل التاريخ أن سياسة مصر وقضايا الحرب والسلام فى هذه المرحلة كانت تخطط وترسم فى غرف تحضير الأرواح .



أسرار الصراع على السلطة في ١٥ مايو

كان تقدير على صبرى والجماعة الثلاثية (شعراوى وسامى شرف ومحمد فوزى) أن السادات سيكون حاكما ضعيفا من السهل السيطرة عليه ، وإذا ثبت لهم فى المستقبل أنه مشاكس فسيكون من السهل عليهم اقتلاعه والتخلص منه ، وبناء على هذا الاعتقاد صدرت التوجيهات من أمانة الاتحاد الاشتراكى وأمانة التنظيم الطليعى إلى الامانات والأقسام الفرعية بتأييد ترشيحه وانتخابه رئيسا للجمهورية . واستمرت أشهر العسل قائمة بين السادات منذ توليه رئاسة الجمهورية فى ١٦ أكتوبر ٧٠ عقب الاستفتاء الشعبى وبين على صبرى والجماعة الثلاثية التى كانت تحكم قبضتها فى الواقع منذ هزيمة يونيو ٦٧ على جميع أجهزة الدولة الحكومية والشعبية .

وكانت أول مرة تظهر فيها بوادر الخلاف بصورة جدية وعلنية بين الطرفين عند إعلان السادات مبادرته للسلام فى ٤ فبراير ٧١ أمام مجلس الشعب . إذ إنه لم يأخذ برأى الجماعة قبل إعلانها ، ولم يأبه بمعارضتهم لها ، وبدأت الشكوك تساور أفراد الجماعة نتيجة للمحاولات الخفية التى كان يبذلها السادات لإنشاء قنوات اتصال سرية بينه وبين المسئولين فى واشنطن ، بقصد الوصول عن طريق أمريكا إلى تسوية سلمية لقضية الشرق الأوسط .

وكان أفراد الجماعة عديمى الثقة فى الولايات المتحدة لتحيزها الدائم لإسرائيل ، ويرون فى التسوية السلمية حلا استسلاميا سوف ينتهى بفقد مصر كرامتها ، وعزلها عن الأمة العربية ، وأنه لا مناص من الحرب مع إسرائيل ،

تنفيذا لشعار عبد الناصر بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ، وأن الطريق الوحيد لاستمرار إعداد القوات المسلحة للمعركة هو التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفيتي ، وازدادت حدة الخلاف حينما اشتدت حماسة السادات لمشروع الاتحاد مع ليبيا وسوريا الذى عارضه على صبرى والجماعة الثلاثية بشدة وعاد ، على ضوء فشل تجربة الوحدة مع سوريا عام ٥٨ ، وعلى أساس أنه لايمكن الاعتماد من وجهة نظرهم لا على حزب البعث فى سوريا ، ولا على حكام ليبيا الجدد .

ولم يكن الخلاف فى الرأى بين السادات وبين على صبرى والجماعة الثلاثية حول تلك القضايا أمرا يستدعى نشوب معركة مصيرية بين الطرفين ، يفوز فيها الطرف الذى يتغدى بالآخر قبل أن يتعشى به الطرف الثانى كما حدث . والواقع أن كل هذه القضايا كانت الذرائع التى تعلل بها الطرفان لإشعال نار الصراع من أجل السلطة الذى جرى بصورة لم يسبق لها مثيل فى مصر ، منذ أزمة مارس عام ٥٤ بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، لقد كان صراعا بين رئيس جمهورية جديد يحاول أن يؤكد ذاته ويفرض شخصيته ، وبين مجموعة من الحكام الذين انفردوا بالسلطة فى السنوات الأخيرة من عهد عبد الناصر ، وأصروا على أن تظل السيطرة على مقاليد الأمور فى أيديهم ، وكانوا على استعداد للمضى إلى أبعد الحدود فى سبيل تحقيق أهدافهم .

وفى اجتماع أول مايو ٧١ بحلوان احتفالا بعيد العمال دبر الاتحاد الاشتراكى الذى كان على صبرى والجماعة الثلاثية يسيطرون عليه سيطرة تامة استقبالا عدائيا للسادات بقصد ترويعه وبث الذعر فى نفسه ليعود إلى حظيرتهم مستسلما ، ويترك لهم زمام الحكم من جديد ، وبذا يستعيدون سيطرتهم التى بدأوا يفقدونها ، ولكن الأمر مالبث أن انقلب وبالا عليهم ، فقد روعهم السادات بدلا من أن يروعوه . إذ أعلن فى خطابه أمام الجماهير أنه ينوى القضاء على مراكز القوى ، وفى اليوم التالى مباشرة نشرت جميع الصحف فى مصر خبرا قصيرا كان يتكون من سطر واحد فقط ذكرت فيه أن الرئيس قرر إعفاء على صبرى نائب رئيس الجمهورية من جميع مناصبه ، وهكذا ألقى السادات القفاز فى وجه الجماعة ، واشتعلت منذ تلك الساعة نيران الصراع المصيرى على السلطة .



شعراوى جمعة فى لحظة تأمل عميقة

فى صباح الخميس ١٣ مايو ٧١ توجه شعراوى جمعه نائب رئيس الوزراء للخدمات ووزير الداخلية إلى مكتبه فى وزارة الداخلية فى لاظوغلى كعادته كل يوم ، ودخل إليه مدير مكتبه المقدم فتحى بهنسى ليوقع منه بعض الرسائل العاجلة ، وليضع أمامه مثل كل صباح كشف مقابلاته خلال ذلك اليوم ، وكانت المقابلة الأولى مع حامد محمود محافظ الجيزة وقتئذ الذى كان يعمل مساعدا لشعراوى فى التنظيم الطليعى كمسئول عن الطلبة فى جامعة القاهرة ، وكان مكلفا من الناحية التنظيمية بالإشراف على التنظيم الطلابى داخل الجامعة ، وعلى العمل على اكتساب شعبية داخل المحافظة يمكنه عن طريقها القضاء على نفوذ فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بالجيزة .

وكان فريد عبد الكريم كما ذكر شعراوى فى التحقيق كثير النقد والمعارضة فى اللجنة المركزية ، وكان يحاول استعراض عضلاته ، كما كانت طريقته فى الكلام تثير استياء المسئولين الذين شكوا فى حقيقة اتجاهاته ، مما أدى إلى

وضع تليفونه تحت المراقبة وتسجيل أحاديثه التليفونية ، واستمر شعراوى فى مكتبه يبت فى الأمور العادية والمسائل الروتينية الخاصة بالوزارة إلى حوالى الساعة الثانية والنصف ظهرا ، وقبيل انصرافه اتصل به سامى شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية تليفونيا ، وأبلغه أن الرئيس طلب منه الحضور إلى منزله بالجيزة فى الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر ، وأنه علم أن الرئيس استدعى ممدوح سالم محافظ الإسكندرية ليلتقى به فى منزله ، ولم يثر هذا الموضوع شكا فى نفس شعراوى فى بادىء الأمر ، ولكن غياب سامى شرف فى منزل الرئيس ، وبقاء ممدوح سالم عنده حتى ذلك الوقت جعل الشك يتسرب إلى نفسه ، فتوجه من الداخلية إلى مكتب الفريق أول محمد فوزى فى الطابق العلوى فى مبنى وزارة الحربية بكوبرى القبة ، وانتظر الوزيران فى تلهف حضور سامى شرف إليهما ، كى يكشف لهما عن سر طلب الرئيس حضوره إلى منزله وسر استدعاء ممدوح سالم من الإسكندرية ، وقبيل الخامسة مساء انقلب شك شعراوى يقينا فى سبب حضور ممدوح سالم ، فقد أكدت لهم الأنباء الواردة من منزل الرئيس من أحد أعوانهم هناك أن ممدوحا مازال موجودا عند الرئيس ، وأن سكرتارية الرئيس اتصلت برئيس الوزراء الدكتور محمود فوزى للحضور ، وأن البحث جار عن صورة من القسم الذى يحلفه الوزراء أمام رئيس الجمهورية ، وكذا عن أحد المصورين ، وعندئذ سارع شعراوى بالاتصال باللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة ، وطلب منه إعدام كل ما يحتفظ به فى مكتبه من أشرطة التسجيل ، وكذا الأوراق التى بها تفريغ المحادثات التليفونية المسجلة والخاصة بالأشخاص الموضوعة تيفوناتهم تحت المراقبة .

وقد قرر شعراوى فى التحقيق أنه أمر حسن طلعت بهذا التصرف حفاظا على أعراض بعض النساء المتزوجات ، فقد كانت بعض التسجيلات تضم عبارات تدل على وجود علاقات غير شريفة بينهن وبين بعض الشخصيات التى كان يجرى تسجيل محادثاتهم التليفونية ، بالإضافة إلى بعض الألفاظ البذيئة المخلة بالحياء التى كانت ببعض التسجيلات ، وتناول الفريق فوزى وشعراوى طعام الغداء بمكتب الفريق فوزى ، وبعد قليل حضر إليهما سعد زايد وزير الإسكان ، وبناء على التعليمات الصادرة من شعراوى اتصل به مدير مكتبه المقدم فتحى بهسى تليفونيا ، وهو فى مكتب الفريق فوزى ، وأنبأه بوصول

ممدوح سالم إلى وزارة الداخلية ، وأنه دخل على الفور إلى غرفة الوزير حيث جلس على مكتبه وبدأ يمارس عمله كوزير للداخلية ، وبعد أن انتهت المكالمة طلب شعراوى الرقم المباشر لوزير الداخلية ، ولما رد عليه ممدوح سالم قام بتهنئته بالمنصب الجديد ، وتمنى له التوفيق ، وأجابه ممدوح بأنه لم يكن يود أن يكون هو الذى يخلفه فى منصبه نظرا للصلة الوثيقة التى تربطهما ، ووعده بزيارته فى منزله فشكره شعراوى على مشاعره .

وكان الفريق صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة قد حضر خلال هذه الفترة بناء على استدعاء الفريق فوزى له ، وقد ذكر صادق أنه بمجرد دخوله ذكر له محمد فوزى فى عصبية:أن الرئيس قد أقال شعراوى جمعه ، وعين لواء من الشرطة يدعى « ممدوح سالم » ليتولى منصب وزير الداخية ، وأن هذا التصرف قد صدر من السادات ، الذين وضعوه بأنفسهم على الكرسى ليحكم مصر رغم كل ماضيه ، ورغم كل ما سجل عليه هو وأسرته فى الملفات . ورد عليه صادق بأن ممدوح سالم ضابط شرطة ممتاز ، وهو من أوثق الناس صلة بسامى شرف ، وكذا بشعراوى جمعه إذ إنه عضو فى التنظيم الطليعى ، وخلال هذه الفترة أيضا اتصل الفريق فورى بمدير المخابرات العامة أحمد كامل وأنبأه بتعيين ممدوح سالم وزيرا للداخلية واستفسر منه عن أى أخبار جديدة يعلمها عن الموقف ، واتضح أن أحمد كامل كان وقتئذ بعيدا عن الصورة .

وفى هذه الأثناء وصل سامى شرف ، ومن شدة انفعاله انهار باكيا بمجرد دخوله إلى مكتب الفريق فورى ، نتيجة لموقف رئيس الجمهورية الذى اعتبره غدرا بهم ، وقال سامى للحاضرين إن الرئيس طلب منه إبلاغ شعراوى جمعة أنه قبل استقالته ، ولما سأله عن السبب أخبره أنه قد أهمل فى تبليغه عن محادثة تليفونية تم تسجيلها بواسطة جهاز المراقبة التابع للمباحث العامة — دارت بين فريد عبد الكريم أمين الاتحاد الاشتراكى بالجيزة والصحفى المعروف محمود السعدنى ، وهو حديث يدل على وقائع فى منتهى الخطورة لأن بعضها يتعلق بالرئيس شخصيا .

وتوتر الجو في مكتب الفريق محمد فوزى ، وأخذ سعد زايد يتمشى جيئة وذهابا فى المكتب ، وقد بلغ به الانفعال حدا جعله يكرر عدة مرات طبقا لأقوال الفريق فورى فى التحقيق « مفيش كتيبة دبابات معايا اشتغل بيها » .

وكان وجود الجماعة فى مقر القيادة العامة على هذه الصورة أمرا يثير الشبهات ضدهم بلا جدال ، ولذا وجه إليهم الفريق صادق نصيحته بالعودة إلى منازلهم كى تهدأ أعصابهم ، وكان يستهدف فى الواقع اخراجهم من مبنى وزارة الحربية ، كما نصح الفريق صادق شعراوى بالسفر إلى الإسكندرية للابتعاد عن هذا الجو وإراحة أعصابه المتعبة ، وتعمد الفريق صادق أن يصحبهم إلى فناء الوزارة الخارجى حتى استقلوا سياراتهم وتركوا المبنى فى سلام .

وأصر سامى شرف على أن يصحب شعراوى إلى منزله الكائن بشارع منيسى بمصر الجديدة ، وعند وصولهما إلى المنزل جلس سامى بالصالون يمارس أسلوبه المعهود الذى يتبعه كلما واجه أى موقف صعب ، وهو الانخراط بحرقة فى البكاء ، وقال لشعراوى: إنه لا يمكنه البقاء فى الحكم من بعده وأسرع إلى التليفون حيث اتصل بالرئيس فى منزله بالجيزة ، ولما رد عليه أخبره أنه بلغ رسالته إلى شعراوى ، وأنه تحت أمره ، وازداد انفعال سامى واشتد بكاؤه وأخذ يردد للرئيس دون وعى « أنا مش قادر ... أنا مش قادر ... أنا تحت أمرك ياريس » .

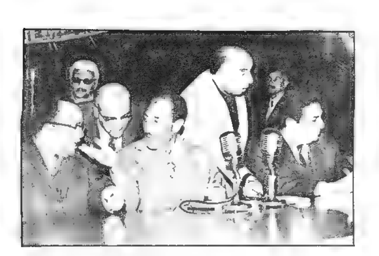
وفى الثامنة والنصف مساء أعلنت إذاعة القاهرة فى مقدمة نشرة الأخبار نبأ استقالة شعراوى جمعة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وأن الرئيس قبل استقالته . وعلى أثر إذاعة الاستقالة بدأ يتوافد على منزل شعراوى جمعة كثير من زملائه الوزراء ، ومن أصدقائه ومعارفه ، وكان فى مقدمة الذين حضروا إليه الفريق محمد فوزى ، وسعد زايد وزير الإسكان ، وحلمى السعيد وزير الكهرباء ، ومحمد فايق وزير الإعلام ، الذين سرعان ما استقر رأيهم ، وتم اتفاقهم ، مع سامى شرف ، على تقديم استقالاتهم جميعا تضامنا مع زميلهم وصديقهم شعراوى .

وتوجه محمد فايق إلى مكتبه بمبنى الإذاعة والتليفزيون ، ليشرف بنفسه على إعلان أنباء الاستقالات فى نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساء من إذاعة القاهرة ، واستدعى سامى شرف وهو فى منزل شعراوى مدير مكتبه أشرف

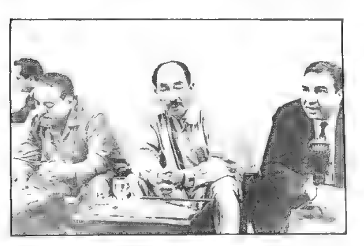
مروان زوج كريمة عبد الناصر ، وسلمه استقالات الوزراء الخمسة ، وطلب منه التوجه إلى منزل الرئيس بالجيزة لتسليمه الاستقالات على أن يتم ذلك قبل الحادية عشرة بدقائق قليلة حتى لا يتمكن الرئيس من اتخاذ أية إجراءات مضادة لمنع محطة الإذاعة من إعلان نبأ الاستقالات في نشرة أخبار الحادية عشرة مساء .

وحلال جو الاصطراب الذى كان سائدا فى بيت شعراوى الذى أصبح مركزا لنشاط هائل ، اتصل به عبد المحسن أبو النور الأمين العام للاتحاد الاشتراكى تليفونيا ، واستفسر من شعراوى عن الموضوع ، فشرح له حقيقة ما حدث ، وأنبأه بأمر الاستقالات الخمس التى قدمها الوزراء ، والتى سوف تعلن بعد قليل من إذاعة القاهرة ، ورد عليه عبد المحسن بأنه سوف يتقدم هو والدكتور لبيب شقير وضياء داود باستقالاتهم كدلك ، وعقب انتهاء المحادثة التليفونية اتصل شعراوى بزميله محمد فايق فى مكتبه بوزارة الإعلام ، حيث أنبأه بالاستقالات الثلاث التى سوف يقدمها عبد المحسن وشقير وصياء داود ، واتصل سامى شرف تليفونيا من منزل شعراوى بسكرتيره محمد سعيد ، وكلفه بالاتصال بالوزير على زين العابدين ، وأحمد كامل مدير المخابرات العامة ، وخالد فوزى ، وبعض الوزراء الآخرين لتقديم استقالاتهم ، واستجاب على زين العابدين بالفعل وقدم استقالته .

وعندما أذيعت نشرة الأخبار فى الساعة الحادية عشرة مساء من محطة القاهرة استمع الشعب المصرى فى دهشة شديدة إلى أنباء الاستقالات الجماعية التى أعلنتها الإذاعة فى صدر نشرتها الإخبارية . فقد أذيع نبأ استقالة الوزراء الخمسة سامى شرف والفريق محمد فوزى وسعد زايد وحلمى السعيد ومحمد فايق ، وبعد قليل أذيع نبأ استقالة عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود ، ولم يكن هؤلاء الثلاثة قد قدموا استقالاتهم بعد ، ولكن محمد فايق أمر بإذاعة النبأ معتمدا على حديث شعراوى جمعة التليفونى له . وعقب إذاعة أنباء الاستقالات طلب عبد الهادى ناصف ومحمد صبرى مبدى من أعضاء اللجنة المركزية بالاتحاد الاشتراكى إذاعة نبأ استقالتيهما ، وقد أذيع النبأ فعلا من إذاعة صوت العرب .



الرئيس الراحل السادات يتحدث مع الدكتور كيب شقير وشعراوى جمعه يسبح فى الخيال



شعراوى جمعه يخطب والرئيس الراحل السادات ينصت وعبد المحسن أبو النور يفكر فى المستقبل

كيف تم للسادات السيطرة على الموقف ؟



الرئيس الراحل السادات يصوب سلاحه نحو الخصوم الذين يهددونه

كان العرض من تقديم الاستقالات الجماعية وإذاعتها على الجماهير قبل أن تقدم إلى رئيس الجمهورية — كما ذكر السادات — هو أن يحدث انهيار دستورى فى البلاد ، وأن تخرج المظاهرات الضخمة فى صباح اليوم التالى والتى سوف يحركها الاتحاد الاشتراكى ، كى ترهب رئيس الجمهورية ، وترغمه على التنحى عن منصبه ، أو إعادة الوزراء المستقيلين ، وبذا تنتهى معركة الصراع على القوة ، ويحسم الوضع لصالح المجموعة التى أعلنت انشقاقها على رئيس الجمهورية .

ولكن السادات تصرف إزاء الموقف الخطير الذى يواجهه تصرفا سريعا ، ففى أقل من نصف ساعة استدعى محمد عبد السلام الزيات وزير الدولة لشئون مجلس الشعب ، وكان قد تعين فى هذا المنصب منذ أيام قليلة ، وطلب منه التوجه فورا إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون ، وممارسة عمله هناك بصفته وزيرا للإعلام ، وكانت فصيلة من الحرس الجمهورى بقيادة أحد الضباط قد أرسلها اللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون المطل على النيل حيث ضربت نطاقا من حوله ، وتمركز أفرادها وراء أكياس الرمل

الموضوعة حول المبنى الذى أصبح له الأهمية الأولى وتتخذ بالنسبة للصراع الدائر ، بعد أن اتضح أن المنشقين على الرئيس قد استخدموا محطات الإذاعة لإعلان استقالاتهم كوسيلة لإثارة الجماهير .

وعندما وصل الزيات إلى مكتب وزير الإعلام في مبنى الإذاعة والتليفزيون ، كان محمد فايق قد أوشك على الانتهاء من تجميع أوراقة الخاصة ، وبدأ الزيات فى ممارسة عمله فى الحال ، كان الظرف دقيقا وكل كلمة تبث من الإذاعة سوف يكون لها معناها وأبعادها ، وصدرت أوامر الزيات إلى المشرفين على محطات الإذاعة أن تستمر البرامج عادية وألا يطرأ عليها أى تعديل ، وألا تذاع أنباء الاستقالات التى سبق إعلانها إلا بعد صدور أوامر بذلك ، وكان ذلك بناء على تعليمات السادات .

وعلى الرغم من اتصال الزيات شخصيا بمحمد عروق مدير إذاعة صوت العرب ، وإصداره له التعليمات الواجب تنفيذها ، فإن محمد عروق الذى كان عضوا بارزا فى التنظيم الطليعى لم يكترث بتعليمات الزيات ، فقام بتعديل برنامج صوت العرب بإذاعة الأغانى والأناشيد الحماسية ، وفى نشرة أنباء الساعة الواحدة صباحا أذاع نبأ استقالات الوزراء الخمسة ، وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا الثلاثة ، وكذا عضوى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى عبد الهادى ناصف ومحمد صبرى مبدى ، وعلى أثر ذلك صدرت أوامر السادات بإذاعة نبأ قبوله لهذه الاستقالات جميعا وصدر أمر الزيات بإيقاف محمد عروق عن العمل .

ورغم كل ما جرى من أحداث فى تلك الليلة . فإن الصراع لم يكن فى الإمكان حسمه إلا بعد معرفة موقف الجيش ، وكان السؤال الخطير الذى يطرح نفسه : هل سيحاول الفريق أول محمد فوزى استخدام القوات المسلحة فى هذا الصراع الرهيب بين جماعته وبين رئيس الجمهورية ؟ .

لقد أثبتت مجريات الأحداث فى ذلك اليوم أن الفريق محمد فوزى لم يحاول بالفعل الزج بالقوات المسلحة فى الصراع الذى كان دائرا على أشده من أجل السلطة ، فلم يثبت أنه اتصل بأحد من القادة من أجل تحريك أية قوات عسكرية من ثكناتها ، وكان سعد زايد يتمشى فى مكتب فوزى حائرا

من أحل البحث عن مجرد كتيبة دبابات ليستخدمها ، كما أن محمد فوزى ترك القيادة العامة وعاد إلى منزله .

وقد يكون ذلك التصرف بدافع من وطنية محمد فوزى وجماعته خشية حدوث حرب أهلية بين وحدات الجيش ، لن يستفيد منها إلا العدو الإسرائيلى الرابض على ضفة القناة الشرقية ، وقد يكون السبب هو إدراك فوزى وجماعته حقيقة مشاعر الرأى العام فى الجيش نحوهم ، مما كان من المستحيل معه تجاوب أية قوات عسكرية معهم أو انقيادها لأوامرهم ، فلقد أخطرهم بذلك صراحة أحمد كامل مدير المخابرات العامة مساء يوم ٢ مايو ٧١ عقب اجتماع لجنة العمل ، عندما تطرق الحديث عن إمكان استخدام القوات المسلحة لتنحية الرئيس إذا ما أقدم على حل الاتحاد الاشتراكى ، فقد قال أحمد كامل لشعراوى جمعة وسامى شرف بالحرف: « إن ما ذكره عبد المحسن أبو النور فى الاجتماع يحتاج تنفيذه إلى قوة عسكرية ، وأنا من تتبعى للرأى العام فى الجيش فإنه يكره جماعتكم كراهة التحريم ، كما أن الفريق فوزى مكروه جدا فى الجيش ، والرأى السائد أن البلد يحكمها خمسة هم شعراوى جمعه وسامى شرف ومحمد فوزى وعبد المحسن أبو النور ومحمد فايق ، وأن الغرض من إنشاء قوات الأمن المركزى هو استخدامها ضد أى حركة فى الجيش » ،وقد كان للموقف الوطنى الحكيم الذى وقفه الفريق محمد صادق الفضل فى استقرار الأوضاع داخل تشكيلات الجيش ووحداته ، وعدم اتاحة الفرصة لأحد لإحداث أية فتنة أو بلبلة أو استغلال الفرصة للقيام بأية تحركات مضادة .

وقد ذكر الفريق صادق رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك اليوم أنه على أثر استماعه لأنباء الاستقالات عاد إلى مكتبه بالدور الأول بوزارة الحربية بكوبرى القبة ، وأجرى اتصالا تليفونيا لأول مرة برئيس الجمهورية حيث أبلغه أن القوات المسلحة خارج هذا الصراع ، وأن ولاءها للسلطة الشرعية ولمصر ، فطلب منه الرئيس الحضور فورا إلى منزله لحلف اليمين كوزير للحربية ، ولكنه اعتذر نظرا لضرورة وجوده فى المكتب للإشراف على بعض إجراءات التأمين ، وعلى أثر ذلك اتصل صادق بقادة الأسلحة ، وقادة الأفرع ، والإدارات ، وقادة الجيوش ، والمناطق العسكرية ، وطلب منهم البقاء فى أماكنهم ، وعدم اطاعة أية أوامر إلا إذا كانت صادرة منه شخصيا ، وكذا

منع أية تحركات للوحدات بتاتا ، وطلب صادق من العميد إبراهيم رفاعي قائد المجموعة ٣٩ قتال أن يقوم بواسطة وحدات مجموعته بتأمين مبنى وزارة الحربية بكوبرى القبة ، ومبنى القيادة العامة بمدينة نصر .

واتصل الرئيس السادات بالفريق صادق متسائلا عن سبب عدم حضوره إليه فأخبره أنه مازال فى حاجة إلى بعض الوقت ، فطلب منه الموافقة على تحريك جماعات من دبابات الحرس الجمهورى من معسكرها بمنشية البكرى لتأمين الحراسة حول منزله بالجيزة ، فاعتذر صادق عن عدم تلبية طلب الرئيس وأخبره أنه قد سبق أن أصدر تعليماته إلى جميع القادة بمن فيهم قادة وحدات الحرس الجمهورى بعدم إجراء أية تحركات ، وأكد له أن الأمر مستتب تماما وأنه يضمن سلامته ولا حاجة لزيادة الحراسة المعتادة المخصصة لمنزله ، ولم يتيسر للفريق صادق الحضور إلى منزل الرئيس إلا حوالى منتصف الليل بعد أن تأكد تماما من استقرار الأوضاع ، وعندما وصل صادق إلى المنزل وجد هناك الدكتور محمود فوزى رئيس الوزراء ، والدكتور عزيز صدقى وزير الصناعة ، ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ ، واستقبل السادات الفريق صادق بالأحضان والقبلات مشيدا بجهوده وولائه للوطن ، موضحا أن تدخله جاء فى الوقت المناسب لإنقاذ مصر وانقاذه شخصيا من كارثة محققة ، وحلف صادق اليمين أمام الرئيس ، وعندما ودع الحاضرين وتهيأ لركوب سيارته لحق به السادات مسرعا ليخبره بأنه قد أمر بترقيته إلى رتبة فريق أول .

وقبل الواحدة صباحا أيقظ السادات باتصال تليفونى اللواء أحمد اسماعيل رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة السابق الذى كان محالا على التقاعد من النوم ليأمره بالتوجه إلى مبنى جهاز المخابرات العامة ليتولى رئاستها ، ووصل أحمد اسماعيل إلى المبنى ، وجلس على مكتب رئيس الجهاز ، وفى الساعة الواحدة والنصف صباحا اتصل أحمد اسماعيل رئيس المخابرات الجديد برئيسها السابق أحمد كامل فى منزله ، ليخبره بأنه قد تسلم العمل بدلا منه ، وكان ذهاب أحمد إسماعيل إلى المخابرات العامة نقطة تحول خطيرة فى القضية التى قدم من أجلها أعضاء جماعة على صبرى إلى محكمة الشعب ، فقد أحضر له عادل العربى وهو رئيس القسم المشرف على تسجيل المحادثات التليفونية بالمخابرات عندما علم بحضوره عددا من شرائط التسجيل لمحادثات على أبلغ

جانب من الخطورة شملت في الواقع تسجيلا كاملا لجميع المحادثات التليفونية التي دارت بين أفراد جماعة على صبرى فى مرحلة الأزمة الحادة الأخيرة التي نجمت عن إقالة على صبرى من جميع مناصبه .

كانت هذه التسجيلات في الواقع هي دليل الإدانة الأساسي الذى اعتمدت عليه المحكمة فى إصدار أحكامها بالسجن على أفراد الجماعة ، وكاد سر هذه التسجيلات التي أثارت جوا من الدهشة والتساؤل أن سامي شرف كان قد أصدر أمرا سريا إلى أحمد كامل بأن يضع تحت الرقابة تليفونات على صبرى وضياء داود ولبيب شقير وأمين هويدى ، ونظرا لأن هؤلاء الأربعة كانوا محور كثير من الأحاديث التليفونية مع باقي أفراد المجموعة بمن فيهم سامي شرف نفسه ، فقد تم تسجيل كل أحاديث المجموعة بالطبع ، ودفع سامي شرف ثمنا غاليا لهوايته العجيبة في إجراء التسجيلات بمناسبة وبغير مناسبة ، ووجد باقى أعضاء المجموعة أنفسهم يدفعون ثمن حماقة زميلهم الذى ألقى بنفسه وبهم إلى الهلاك وقبل انبلاج الفجر تحركت مفارز من الحرس الجمهورى في عربات جيب مسلحة بالرشاشات ، حيث أحاطت بمنازل أفراد الجماعة وأبلغوهم أن إقامتهم محددة في منازلهم ، وفي مساء الأحد ١٦ مايو أصدر السادات أوامره بالقبض عليهم جميعا ، وإيداعهم فى السجن رهن المحاكمة ، وكانت خاتمة أحداث تلك الليلة التي لم تشهد لها مصر مثيلا منذ سنوات طويلة هو تكليف الدكتور محمود فوزى بإعادة تشكيل وزارة جديدة ، وقد ذكر السادات في كتابه « البحث عن الذات » تعليقا على تلك الأحداث مايلى : « فى نفس الليلة أجريت تعديلا وزاريا ، وأعيد تشكيل الوزارة ، ولم يحدث أى انهيار دستورى مما كانوا يحلمون به ، بل على العكس خرج الناس إلى الشوارع ، وهم يهللون فرحين بما تم ، لا يعرفون ماذا يفعلون فقد كانت الفرحة أكبر من أن تحتويها صدورهم .. وهكذا تخلصت مصر من كابوس مركز القوة الأساسى الذى شل حركتها سنوات طويلة .. وأمرت بحرق جميع شرائط التسجيل الموجودة في وزارة الداخلية ، وكان هذا رمزا لإعادة الحرية إلى الناس ، وأمرت على الفور بإغلاق جميع المعتقلات وتحريم الاعتقال » .



الرئيس الراحل السادات بردائه الريفي يسير مبتسما وهو يحيي جماهير قريته « ميت أبو الكوم »



شعراوى جمعه

الرئيس الراحل انور السادات

سامى شرف

على صبرى

الفريق محمد فوزى

نظراً للأهمية البالغة للموضوع الذى سوف نتناوله بالدراسة فى هذا المقال . فإننا نود أن نؤكد للقراء بادئ ذى بدء عدة حقائق أساسية ، أولاً : أن هذه الدراسة لا تستهدف منها إلا التسجيل الصحيح للتاريخ ، لأن تاريخ مصر ملك لها وليس ملكًا لأحد مهما بلغ شأنه أو علا مركزه ، ثانياً : أننا فى هذا البحث لا نحابى أو ننحاز لأى طرف من أطراف الصراع خلال تلك الفترة الحرجة من تاريخ مصر ، فإن موقفنا هو مجرد تأريخ الأحداث وتحليلها بروح من التجرد والحياد الدقيقين ، وثالثا : أن الدراسة التى نجريها لهذا الموضوع هى دراسة وثائقية ، نعتمد فيها على الوثائق والمستندات ، وليس على الاجتهاد أو الاستنتاج .

لقد كان الصراع فى ١٥ مايو مجرد صراع على السلطة ، ولم تكن القضايا التى فجرت هذا الصراع قضايا حقيقية تستدعى كل هذا الصدام الذى وقع ، بل كانت بمثابة الذرائع التى تعلل بها كل فريق لتتم له تصفية الفريق الآخر ، ولقد استطاع الرئيس الراحل السادات بفضل استخدامه لسلاحى الشرعية الدستورية والمبادأة ، أن يكسب المعركة وأن يلقى بأعدائه فى غيابة السجن ، ولو كان قد خسر المعركة أمامهم لكان قد لاقى بلا شك نفس المصير ، إن الصراع على السلطة أمر عرفته البشرية منذ أقدم الحقب والعصور ، وقل أن يحلو تاريخ دولة من الدول من أنواع مختلفة وأشكال متباينة منه عبر مراحل تاريخها الطويل ، ولكن الأمر الذى يؤسف له حقًا أن يتبادل طرفا الصراع فى مصر فى ١٥ مايو ٧١ هذه الاتهامات الخطيرة التى تشين السمعة والشرف ، وأن تصل الخصومة بينهما إلى حد أن يتهم كل منهما الطرف الآخر بالعمالة والخيانة لدولة أجنبية .

إن السادات سواء فى خطبه بعد ١٥ مايو ٧١ أو فى كتابه البحث عن الذات الصادر عام ٧٧ وصف أفراد جماعة على صبرى المناوئين له بأنهم كانوا خونة وعملاء للاتحاد السوفيتى ، كما أن بعض أفراد هذه الجماعة عللوا فى مناسبات محتلفة أن سر مواجهتهم للسادات أنه قد انحرف عن الخط الناصرى وعن الاشتراكية وأنه « باع البلد للأمريكان » . والحقيقة أن الأمر بالنسبة للطرفين

وقتئذ لم تكن فيه شبهة خيانة أو عمالة ، وأن العملية لم تكن إلا اختلافا فى وجهات النظر بشأن الوسيلة التى يمكن بها حل مشكلة الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل فى حرب يونيو ٦٧ .

فقد كان أفراد جماعة على صبرى يعتقدون أنه لا فائدة ترجى من الحل السلمى ، وأنه لا مناص من الحرب مع إسرائيل ، وأنه لا يمكن الثقة بأمريكا بسبب انحيازها التام لإسرائيل ، ومن أجل ذلك كانوا يرون ضرورة استمرار السياسة التى رسمها عبد الناصر ، وهى الاعتماد التام على الاتحاد السوفيتى ، الذى هو المورد الوحيد لمصر فى السلاح حتى يتم للقوات المسلحة خوض غمار المعركة واسترداد الكرامة الضائعة والأرض السليبة . ولكن السادات كانت له سياسة أخرى ، فقد كان يرى أن من الخطأ الاستمرار فى معاداة أمريكا ، والاكتفاء بالسير فى الفلك السوفيتى ، فقد أثبت الاتحاد السوفيتى عجزه عن حل القضية سلمياً ، أو فرض تدخله لحلهاعسكرياً ، ولقد وضح بجلاء أن سياسته فى تسليح مصر منذ هزيمة يونيو ٦٧ قائمة على تحقيق قدرتها الدفاعية فقط ، مما يعنى عدم إمكان مصر بالقيام بهجوم ضد إسرائيل فى المستقبل ، وقد كان السادات مقتنعاً بأن الاتحاد السوفيتى يماطل فى إرسال الأسلحة والمعدات رغم الاتفاقيات المعقودة ، ويتذرع بمختلف الحجج والمبررات لتعطيلها .. ومن أجل تنفيذ سياسته الجديدة نحو أمريكا التى كان اعتقاده أنها تملك ٩٩ ٪ من أوراق اللعب ، أعلن السادات مبادرته للسلام فى ٤ فبراير ٧١ ، وبذل كافة جهوده لتحقيق اتصالات وثيقة بالدوائر المسئولة فى واشنطن عبر القنوات الدبلوماسية الظاهرة ، ومن خلال قنوات الاتصال السرية . إلا أن آماله ما لبثت فى أوائل عام ٧٣ أن انهارت من ناحية إمكان الوصول إلى تسوية سلمية عن طريق أمريكا ، فعاد تفكيره مرة أخرى صوب الحل العسكرى ، باعتباره الأمل الوحيد لتحريك الموقف وتحرير الأرض ، وعاد يحسن علاقاته من جديد مع الاتحاد السوفيتى بعد الجفوة التى حدثت بينهما نتيجة لقراره فى يوليو ٧٢ بطرد الخبراء والمستشارين السوفيت من مصر ، وقد أدت جهوده المثمرة إلى عقد صفقات ضخمة للسلاح ، بادر الاتحاد السوفيتى بإرسالها إلى مصر خلال عام ٧٣ ، مما أمكن معه قيام حرب أكتوبر المجيدة . من هذا

التحليل الموجز يمكن الحكم بسهولة أن كلا من الطرفين كان لديه من الأسباب المنطقية ما يبرر له المضى فى السياسة التى اعتنقها ، والتى كان يرى أن فيها الحل الأمثل للمشكلة ، وليس من الجائز عقلاً ولا منطقا اتهام أى مصرى كان يؤمن بأى واحدة من هاتين السياستين بأنه خائن أو عميل .

إن انهيار الاتحاد العربى الذى أقيم مع ليبيا وسوريا والذى كان السبب المباشر لانفجار الموقف بين السادات الذى كان مؤيداً للاتحاد وبين خصومه الذين كانوا يعارضونه ، لهو دليل واضح على أن القضايا التى أثارها السادات ضد الجماعة المناوئة له لم تكن قضايا عادلة . فلقد أثبتت الوقائع أنهم كانوا على حق فيها ، ولم تكن إثارتها بهذه الطريقة من جانب السادات إلا مجرد ذرائع لتصفيتهم والتخلص منهم تمهيداً للانفراد بالسلطة .

وكانت القضية الكبرى التى أثارت الأزمة وفجرت الصراع هى قضية الاتحاد العربى الثلاثى بين مصر وسوريا وليبيا . فعلى أثر توقيع اتفاقية بنغازى فى ١٧ أبريل ٧١ أعلن على صبرى للسادات أثناء وجودهما فى بنغازى معارضته لهذا الاتفاق ، فطلب منه تأجيل معارضته لحين العودة إلى مصر .

وعلى أثر وصول السادات إلى القاهرة تقرر عقد اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى يوم الأربعاء ٢١ أبريل . وقد أثبت على صبرى قبل الاجتماع براعته فى التدبير ، ففى حين ظل السادات عقب عودته جامدًا لا يتحرك استطاع على صبرى إقناع ثلاثة من زملائه من أعضاء اللجنة التنفيذية بوجهة نظره ، وتم للثلاثة عقد اجتماع مشترك يوم ٢٠ أبريل وهم عبد المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود بمكتب عبد المحسن بالاتحاد الاشتراكى ، واتفقوا على معارضة المشروع وتأييد على صبرى فى موقفه ، وبهذا التدبير دخل على صبرى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ، وهو واثق من أن الأغلبية ستكون فى صفه . وفى يوم ٢١ أبريل جرى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا باستراحة الرئيس بالقناطر الخيرية وحضره سبعة أعضاء من اللجنة وتغيب عن حضور الاجتماع الدكتور رمزى استينو العضو الثامن باللجنة لوجوده فى زيارة فى بلغاريا ، وحضره شعراوى جمعة بصفته أميناً للتنظيم . وخلال الاجتماع شن على صبرى هجوماً عنيفاً على السادات من حيث الأسلوب الذى يتبعه فى عدم استشارة

أحد ، ومن حيث الموضوع لعدم موافقته على اشتراك مصر في هذا الاتحاد . وإزاء انفعال على صبرى رأى السادات الاحتكام إلى الأعضاء ، وكانت نتيجة التصويت ٤ ضد ٣ لصالح على صبرى ، إذ انضم إليه عن المحسن أبو النور ولبيب شقير وضياء داود بينما لم يؤيد السادات سوى حسين الشافعى والدكتور محمود فوزى . وعدما طلب السادات من شعراوى إبداء رأيه أجابه بأن ليس له حق التصويت لأنه ليس عضواً في اللجنة ، وعدما أصر على الاستماع إلى رأيه رد شعراوى بأنه يؤيد رأى على صبرى ، وعدما أدرك السادات أنه قد خسر الجولة قرر إحالة الأمر إلى اللجنة المركزية وتحدد يوم ٢٥ أبريل ٧١ موعداً لانعقادها .

وخلال الأيام الثلاثة التى كانت تفصل بين اجتماع اللجنتين العليا والمركزية حدثت أمور على أبلغ جانب من الخطورة . فمن ناحية السادات كان عزمه قد استقر على ضرورة تنحية على صبرى ، وكما ذكر السادات في كتابه البحث عن الذات استدعى السفير السوفيتى فينو جرادوف لمقابلته وقال له: « أنا حريص على العلاقات معكم ولكننى أرجو أن تبلغ القيادة السوفيتية أننى قررت تصفية على صبرى من القيادة السياسة ، وقد أخبرتك بهذا الأمر رغم أنه من صميم شئوننا الداخلية ، ولكنى خشيت أن تتحدث صحف العرب عن تصفية رجل موسكو الأول في مصر وأرجو أن تعلموا أنكم تتعاملون مع الحكومة لا مع أفراد » .

أما من ناحية على صبرى فقد رسم مع أعضاء اللجنة التنفيذية العليا الذين شاركوه في المعارضة خطة منظمة لحمل اللجنة المركزية على عدم التصويت على القرار والموافقة على الاقتراح الذى سيقدم لتأجيل الاجتماع لدراسة وتكوين لجنة فرعية لإعداد اقتراحاتها بالتعديلات المطلوبة .

وخلال هذه الأيام الثلاثة نشطت اتصالات هؤلاء الأعضاء من اللجنة العليا لإقناع أكبر عدد ممكن من أعضاء اللجنة المركزية بتنفيذ الخطة المرسومة ، وصدرت تعليمات شعراوى جمعة إلى أمانة التنظيم الطليعى للاتصال بأعضاء التنظيم في اللجنة المركزية من أجل تأييد التأجيل — وحرصًا على أن تسير الأمور في هدوء في اللجنة المركزية وتجنباً من حدوث « فرقعة » كما ذكر في التحقيق تم الاتفاق على أن يلتزم على صبرى الصمت ولا يتدخل بتاتا

في المناقشات حتى يبدو أن التأجيل نابع من داخل اللجنة المركزية نفسها . ولكن الأمور لم تمض كما كان مقدراً لها ، فقبل اجتماع اللجنة المركزية مباشرة أبلغ عبد المحسن أبو النور علي صبري بأن السادات قد قرر إقالته وقال بالحرف وفقاً لما ورد في التحقيق « خش جامد من الأول بلا تأجيل بلا غيره » وكان نبأ اعتزام السادات إقالة علي صبري قد تسرب بوسيلة خاصة من السفارة السوفيتية إلى سامي شرف وشعراوي جمعة وأخطر سامي شرف بذلك عبد المحسن أبو النور الذي لم يتردد في نقل النبأ إلى علي صبري بالصورة التي ذكرناها من قبل ، مما أثار ثائرة علي صبري وغير خطته من التزام الصمت إلى المبادرة بالهجوم وإثارة اللجنة المركزية ضد السادات .

وعندما اجتمعت اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل مضى علي صبري ، بعد أن أعطيت له الكلمة ، يشرح لأعضاء اللجنة أسرار اجتماعات بنغازي ، ولما قاطعه السادات قائلا : إن هذا الكلام جرى بين رؤساء دول ولا يحور الكشف عنه طالبته أغلبية الأعضاء بالاستمرار في الكلام . وبعد فترة من الوقت اعترض أحمد درويش عضو اللجنة المركزية على أساس خروج علي صبري عن الموضوع وقدم اقتراحًا بمنعه عن الكلام ، ووافق السادات على رأى العضو وعرض اقتراحه للتصويت ، وكانت مفاجأة مذهلة للسادات إذ لم يؤيد الاقتراح بإيقاف علي صبري عن الكلام سوى أربعة فقط هم سيد مرعي وحسنين هيكل ومحمد الدكروري وأحمد درويش ، بيما وقف في صف استمراره في حديثه حوالي ١٤٦ عضواً .

وواصل علي صبري كلامه الذي كان يستمع إليه الأعضاء في شغف شديد ، ورفعت الجلسة للاستراحة لمدة نصف الساعة ، وتوجه السادات وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى مكتب عبد المحسن أبو النور ، وذهب معهم محمود رياض وسامي شرف وشعراوي جمعة وحسنين هيكل ، وحاول شعراوي إصلاح الأمر بين السادات وعلي صبري ، ولكن السادات كانت نيته مبيتة من قبل على إقالته بدليل حديثه مع السفير السوفيتي ، ولذا رفض محاولات شعراوي وقال له: « أنا بيني الآن وبين علي صبري موقف » واستؤنف الاجتماع في جو شديد التوتر ، ولكنه انتهى وفقاً للخطة المرسومة ، وهي الموافقة على تأجيل الاجتماع ، وتشكيل لجنة فرعية لبحث التعديلات المقترحة على الاتفاق . وفي أعقاب

الاجتماع تشكلت اللجنة برئاسة عبد المحسن أبو النور ، وبعضوية بعض رجال القانون ، وبعد أن استقر الرأى على التعديلات سافر سامى شرف والدكتور حافظ غانم إلى ليبيا وسوريا وعادا إلى مصر بعد موافقة الدولتين على التعديلات .

وتدل التعديلات البسيطة التى أدخلت على نصوص الاتفاق الأصلية على أن الزوبعة العاتية التى حدثت فى كل من اللجنتين التنفيذية والمركزية لم يكن لها ما يبررها ، وهذا يقودنا إلى التأكيد بأن معارضة اتفاقية الاتحاد بكل هذا العنف والعناد لم تكن إلا ذريعة تعلل بها على صبرى والجماعة الثلاثية من أجل إبراز عضلاتهم واستعراض قوتهم أمام السادات لإرهابه ومحاولة ترويعه ، أى أنها لم تكن إلا حلقة من ضمن حلقات الصراع على السلطة .

لم يرد فى أوراق التحقيق مع على صبرى وافراد الجماعة الثلاثية ذكر لموضوعات يمكن أن تثير ضدهم الشك فى أنهم كانوا يدبرون الأمر لانقلاب عسكرى سوى واقعتين أساسيتين :

الواقعة الأولى — « فوزى حيكون جاهز » ترددت فى الأحاديث التليفونية المسجلة لأفراد الجماعة قبل اجتماع اللجنة المركزية يوم ٢٥ أبريل وبعدها مباشرة هذه العبارة التى تتعلق بالفريق فوزى ، ففى حديث دار بين شعراوى جمعة وعلى صبرى يوم ٢٤ أبريل (اليوم السابق على اجتماع اللجنة) بشأن معارضة الاتفاقية وتأجيل نظرها أمام اللجنة المركزية ، قال شعراوى : « إيه رأى سيادتك نتحرك بامندم من بكره » ورد على صبرى « إحنا حناخد قرار التأجيل فى اللجنة المركزية لغاية فوزى ما يكون جاهز » واستطرد شعراوى قائلاً : « فوزى حيكون جاهز ، أنا مالى إيدى من النقطة دى ، احنا حنتحرك تنظيميا على هذا الأساس » .

وفى نفس اليوم ٢٤ أبريل قال على صبرى لمحمد فايق : « أنا اتكلمت مع شعراوى وعبد المحسن أبو النور على التأجيل والتأجيل البسيط ده يحتم موضوع فوزى ، ورد عليه فايق موافقا «المهم أن يتم موضوع فوزى قبل الاجتماع الثانى » . وفى حديث دار بين على صبرى وشعراوى جمعة يوم ٢٥ أبريل (بعد اجتماع اللجنة المركزية) قال شعراوى: « السادات لا يجرؤ أن

يمسك بشيء يبقى حرق الدنيا ، لذلك أنا عاوز سيادتك تنسى الموضوع اللى قاله لك عبد المحسن » وقال شعراوى معلقا على مسلك أعضاء اللجنة المركزية الموالى تماما لموقف على صبرى: « اللجنة المركزية مشيت تمام ، اللجنة فى الحقيقة بتاعتنا يعنى نقدر نعمل صحيح كما نشاء » .

ورغم أن الاتهام اعتبر عبارة فوزى « حيكون جاهز » عنصر اتهام وأدانه بالتآمر ، فإن شعراوى جمعه ذكر أنه فى حديثه مع على صبرى وهو يعلم أن تليفونه تحت الرقابة إنما كان يستهدف من ذلك معرفة حقيقة نواياه وخططه وأنها كانت وسيلة استخدمها لكى « يسرح به » لاستدراجه إلى الكلام ، وعلل شعراوى عبارة أن فوزى « حيكون جاهز » بأن المقصود بها أنه سيكون جاهزا للمعركة ، وكان فوزى فى هذا الوقت فى جولة مرور بالاسكندرية ، وكان هناك موعد ابتدائي للمعركة هو يوم ٢٦ إبريل ٧١ ، وكان شعراوى يرى أن المعركة بمجرد أن تبدأ سوف تغطى على كل خلافات داخلية .

الواقعة الثانية ـــ تشكيل مجلس رئاسة يتولى رئاسته الفريق محمد فوزى ، فى اجتماع لجنة العمل فى التاسعة مساء يوم ٢ مايو بعد إقالة على صبرى تحدث شعراوى جمعة للحاضرين عن لقائه بالسادات فى الصباح ، والحديث الذى دار بينهما والذى نصح فيه شعراوى الرئيس بعدم إقالة على صبرى فى تلك الآونة حتى لا يقول الناس إذا أقيل قبل زيارة روجرز بأنه عربون لهذه الزيارة ، وإذا أقيل بعدها سوف يقولون إن هذا هو دفع الثمن لروجرز ، ورغم وعد السادات له بالتفكير فى الأمر فقد أبلغ سامى شرف بعد انتهاء المقابلة بإعداد قرار إقالة على صبرى .

وكان أهم الموضوعات التى تحدث فيها شعراوى فى لجنة العمل موضوع حل الاتحاد الاشتراكى ، وإعادة انتخابه من القاعدة إلى القمة ، لإيجاد لجنة تنفيذية جديدة وتمهيدا لتشكيل وزارة جديدة ، وقد أيد الحاضرون شعراوى جمعة فى رفضه فكرة حل الاتحاد الاشتراكى ، وتكلم عبد المحسن فى الاجتماع فقال : إنه من الضرورى مواجهة الرئيس لكى يعدل عن قراره ، وأن أمامهم بعد ذلك حلين إما أن يقدموا له استقالاتهم وإما أن يقولوا له « قوم معانا » . وقد قرر أحمد كامل مدير المخابرات العامة وعضو لجنة العمل فى التحقيق أنه بعد انتهاء اللجنة واستمرارا للحديث الذى كان دائرا خلال الاجتماع

بشأن حل الاتحاد الاشتراكي ، وما ذكره عبد المحسن أبو النور ، تحدث مع شعراوى جمعة وسامى شرف قائلا : « إن ما قاله عبد المحسن يحتاج تنفيذه إلى قوة عسكرية وأنا من تنحى الرأى العام فى الجيش فإنه يكرهكم كراهة التحريم ، كما أن الفريق فوزى مكروه جدا فى الجيش » وذكر أحمد كامل أنه قال لهما بعد ذلك : « لازم تلاحظوا أن السادات حصل على شعبية كبيرة جدا ، وليس من البساطة القيام بعملية مثل التى يتصورها عبد المحسن » .

وذكر أحمد كامل فى التحقيق أنه بمجرد أن ذكر هذا الكلام رد شعراوى قائلا : « طيب نفكر فى الأسلوب ، ويمكن أن نخلى الجيش يعمل العملية ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، ويرأسه واحد من العسكريين وليكن محمد فوزى » . ورغم أن سامى شرف قد أيد أحمد كامل فى أقواله ، فإن شعراوى أنكر أن هذا الحديث قد صدر منه ، وصمم على أنه قد صدر من أحمد كامل ، وهكذا اتهم كل من شعراوى وأحمد كامل الآخر بأنه هو الذى عرض اقتراح تشكيل مجلس الرئاسة . ولكن شعراوى اعترف أنه على أثر هذا الحديث وأثناء عودته مع سامى شرف فى سيارته قال له : إن تشكيل مجلس رئاسة برئاسة محمد فوزى فكرة جديدة ، ولكن احنا متفقين كنا نبعد القوات المسلحة عن هذا . وعندما سئل شعراوى فى التحقيق عن مفهوم الكلام الذى نسبه إلى أحمد كامل اعترف بأنه لا يعنى سوى عمل انقلاب عسكرى .

ومما يثير الدهشة أن الفريق أول فوزى قرر فى التحقيق أن شعراوى جمعة سأله عن إمكانية استخدام القوات المسلحة فى عمل انقلاب عسكرى . ولعل أخطر ما أثير عن الموضوع ما رواه الفريق صادق ، فقد ذكر أن فوزى وجماعته كانوا يحاولون استمالته لصفهم ، وكلما طعنوا فى السادات لم يكن يعلق على كلامهم ، وكلما كشفوا أوراقهم وخططهم لاقتلاعه لم يكن يبدى أمامهم أية معارضة ، فاستنتجوا أنه راض وموافق على خططهم ، وساعدهم على الوصول إلى هذه النتيجة تجنب السادات لصادق وعدم اتصاله به .

وكان الفريق صادق وقتئذ يتولى منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، وفى مساء يوم ٢١ أبريل ٧١ حدثت للفريق صادق مفاجأة أذهلته ، فقد استدعاه الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات

المسلحة إلى مكتبه فى الدور العلوى من الوزارة فى كوبرى القبة ، وكان فاقدا لأعصابه ، وأخذ يسب السادات سبا مقذعا متهما إياه بكل التهم ، وخلص إلى أن الأمر لا يمكن أن يستمر هكذا ، وسحب ورقة وبدأ يكتب أمرا واضحا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة ، وإعدادها لاقتلاع رئيس الجمهورية — (يلاحظ أن هذا اللقاء تم بعد أن انتهى اجتماع اللجنة التنفيذية العليا فى القناطر الخيرية فى الصباح الذى اشتد فيه الخلاف بين السادات وعلى صبرى بشأن موضوع الاتحاد) وذكر الفريق صادق أنه وفقا للأمر الصادر فى هذه الورقة ، فإن القائد العام يأمره كرئيس للأركان أن يبدأ من اليوم التالى ٢٢ أبريل ٧١ فى وضع خطة لتمركز قوة ضخمة لإحكام السيطرة على القاهرة ، وكانت هذه القوة تتشكل من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية ، واللواء رقم ٢٥ المدرع المستقل ، وهى قوة تضم لواءى مشاة ميكانيكية ولواءى مدرعات (٢٠٠ دبابة) .

وذكر صدق أن الفريق فورى لم ينس النص على تجهيز المخابرات الحربية والشرطة العسكرية لتنفيذ كل أوامر الاعتقال المنتظر صدورها ، كما نص الأمر على عمل نظام سرى للاتصال والسيطرة وتحديد أماكن لتجمع ، وكان واضحا من صيغة الأمر أنه يسعى على الفريق صادق وضع خطة للاستيلاء على الإذاعة ومداخل القاهرة بهذه القوات ، كما تقوم إدرة الحرب الالكترونية بالتشويش على أجهزة اللاسلكى بالسفارات لمنعها من نقل أخبار التحركات العسكرية بالقاهرة إلى الخارج .

واعترف الفريق صادق بأن الفريق فورى بهذا الأمر الذى سلمه له قد أمره كرئيس للأركان بالتخطيط لانقلاب عسكرى للاستيلاء على السلطة لصالحه وصالح جماعته ، وكتب هذا الأمر بخط يده ، كما دون بخط يده أيضا أن مصدر هذه الأوامر والتعليمات ثلاثة هم فوزى وشعراوى وسامى شرف . وقد ذكر صادق أنه قرأ الورقة وبذل أقصى جهد للسيطرة على أعصابه ومشاعره فقد كان فى الورقة ما يكفى أية محكمة لتحكم بالاعدام على فوزى وزميليه شعراوى وسامى ، وكانت المرة الأولى التى يشرك فيها القائد العام أفرادا مدنيين فى إصدار أمر لرئيس الأركان ،لقد كان ما كتبه فوزى حسب ما قال صادق هو الاعداد لانقلاب عسكرى بكل ما تحويه هذه الكلمة من معان ، وكان

المقصود هو الإطاحة برئيس الجمهورية ، وقد ذكر محمد صادق أنه لم يقدم الوثيقة التى أعطاها له محمد فوزى بخط يده ، وبخاصة بعد أن تم القبض على فوزى وزملائه ، وتقرر تقديمهم للمحاكمة ، وآثر أن يحتفظ بها لإدراكه أنها وثيقة إدانة بالغة الخطورة ، قد تؤدى إلى إعدام بعضهم ، وتشديد العقوبة على البعض الآخر ، وكان صادق يكره كما ذكر أن يقوم السادات بتصفية دموية لأعدائه .

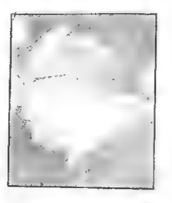
ولقد قام الفريق أول محمد فوزى بالرد على هذه الواقعة التى رواها الفريق صادق ، وكان رده الذى استخلصنا منه ما يتعلق بموضوع الورقة التى حررها بخط يده يرتكز على ثلاث نقاط رئيسية : أولا أن مثل هده الورقة تعتبر روتينا يبين واجب القوات المسلحة فى تأمين القاهرة وحمايتها فى مناسبات مختلفة بصفة دورية ، وبخاصة أن القوات المسلحة كانت مقدمة على تنفيذ الخطة جرانيت : وهى عبور قناة السويس والسيطرة على المضايق .

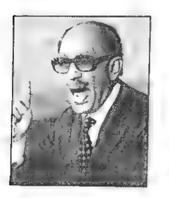
ثانيا : أن أسلوب عملية تأمين القاهرة يتم بالاشتراك مع أجهزة أخرى منها الداخلية ورئاسة الجمهورية ، وهو أسلوب متبع منذ قيام الثورة ، وأن دور القوات المسلحة مقصور على الاستعداد والتحضير للتدخل إذا اقتضى الأمر . ومن هنا جاء التنويه فى الورقة بذكر أسماء المسئولين باختصار (فوزى — شعراوى — سامى) بوصفهم المسئولين عن هذه الأجهزة .

ثالثا : نفى الفريق أول فوزى ما ذكره محمد صادق من أنه حجب الورقة المذكورة عن هيئة المحكمة ، فقد ثبت له على حسب قوله أنه قدمها فعلا للمحققين وهيئة المحكمة ، بدليل ما جاء فى الادعاء الثالث المقام عليه والذى لم تأخذ به المحكمة ، وتساءل الفريق فوزى متعجبا . هل من المعقول أن يدبر انقلابا عسكريا ، ويسلم الدليل المكتوب بخط يده إلى الفريق صادق ؟ وكيف يدبر مثل هذا الانقلاب ثم يترك قيادته ومنصبه ويقدم استقالته فى ١٣ مايو ٧١ ؟! انتهى رد الفريق فوزى .

ونظرا لأن الاتهام الذى وجهه الفريق صادق إلى الفريق فوزى يعتمد فى جوهره على الورقة التى أعطاها له فوزى والمحررة بخط يده والتى لم تكن تعنى من وجهة نظره سوى الاعداد الكامل لانقلاب عسكرى ، كما أن تبرير الفريق فوزى كتابته لهذه الورقة يقوم أساسا على أن الأوامر الواردة بها هى

مجرد تعليمات روتينية عادية لتأمين القاهرة وأسلوب متبع منذ بدء الثورة — لذلك رأينا أن من الأفضل قبل أن نقدم على إجراء أى بحث موضوعى لحسم هذه القضية الخطيرة التى فجرها علانية أكبر قائدين فى القوات المسلحة فى ذلك الوقت من ناحية الرتبة والمنصب ، وهما وزير الحربية والقائد العام من جانب ورئيس أركان حرب القوات المسلحة من جانب آخر — أن نتبع أسلوب البحث العلمى السليم والمنهاج التاريخى الصحيح ، وهو أن نعود أولا إلى إجراءات محاكمة الفريق أول محمد فوزى فى النصف الثانى من عام ٧١ كى يتم لنا الاطلاع على أهم ما ورد فى التحقيقات التى كان يتولاها وقتئذ المدعى العام الاشتراكى ، سواء فيما يختص به أو ببعض زملائه المشتركين معه فى بعض القضايا التى مثلوا من أجلها أمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة ، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تقديم الفريق فوزى للمحاكمة أمام الدائرة الثانية لمحكمة الثورة التى شكلت خصيصا لمحاكمته ، والتى بدأت جلساتها منذ ٢٥ أكتوبر ٧١ ، ليتسنى لنا دراسة الادعاءات الثلاثة المقامة عليه ، ولكى نتتبع أهم ما ورد فى مرافعة المدعى العام الاشتراكى أمام المحكمة فيما يتعلق بالوقائع والاتهامات المنسوبة إليه . وأخيرا منطوق الحكم الذى أصدرته المحكمة على الفريق فوزى فى ١٠ ديسمبر ٧١ لتتم لنا معرفة المواد القانونية التى استندت عليها المحكمة فى إصدار حكمها ، سواء التى فى قانون العقوبات أو فى قانون الأحكام العسكرية . وليتيسر لنا أن نطلع على الحيثيات التى دونتها المحكمة والخاصة بالحكم الذى أصدرته ، ونأمل أن نتمكن من إعطاء القراء فكرة موجزة وواضحة عن أهم مادار خلال هذه المحاكمة الفريدة من نوعها . إذ إنها أول مرة فى تاريخ القوات المسلحة المصرية يقدم فيها قائدها العام للمحاكمة بتهم ضد نظام الدولة . ومن خلال وقائع المحاكمة التى سنواصل نشرها تباعا ، وعلى ضوء الحقائق التى ستتكشف أمامنا يمكن لنا إجراء بحثنا الموضوعى بشأن الورقة التى قدمها الفريق صادق ، على أسس سليمة وبمعيار علمى صحيح ، بحيث يمكن لنا التوصل فى النهاية إلى نتيجة عادلة تتفق مع العقل والمنطق ، وتتمشى مع الوقائع والأحداث التى جرت ، ويستريح لها ضمير كل منصف وكل باحث عن الحقيقة ، هذا وسوف ننشر صورة الوثيقة التى حررها الفريق فوزى بخط يده فى المقال الذى سوف نخصصه للبحث الموضوعى المتعلق بها .


الدكتور مصطفى أبوزيد فهمى


الرئيس الراحل السادات

فى ١٥ أغسطس أصدر الرئيس الراحل السادات قرارا جمهوريا رقم ١٩٢٩ بتشكيل الدائرة الثانية لمحكمة الثورة من اللواء عبد القادر أحمد حسن نائب وزير الحربية رئيسا ، واللواء محمد عوض الأحول مدير القضاء العسكرى ، والعميد بحرى أحمد عبد الرءوف جمال الدين بالقضاء العسكرى البحرى عضوين ، على أن يمثل الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى سلطة التحقيق والادعاء ويعاونه فى ذلك عميد أمين الحدى ومقدم مختار حسين شعبان ، وعلى أن تسرى بالنسبة للدائرة الثانية الأحكام والقرارات الخاصة بالدائرة الأولى ، هذا وقد اصطبغ تشكيل الدائرة الثانية لمحكمة الثورة بهذه الصبغة العسكرية نظرا لأنها كانت مخصصة فقط لمحاكمة الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة السابق . أما الدائرة الأولى التى مثل أمامها جميع المتهمين الآخرين وعددهم ٩٠ متهما ، فقد كانت مشكلة وفقا للقرار الجمهورى من حافظ بدوى رئيس مجلس الشعب رئيسا وبدوى حمودة رئيس المحكمة العليا وحسن التهامى مستشار رئيس الجمهورية عضوين ، ومثل الادعاء أيضا الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى الاشتراكى .

وقد بدأت الدائرة الثانية لمحكمة الثورة فى إجراءات محاكمة الفريق أول محمد فوزى عقب انتهاء الدائرة الأولى من محاكمة المتهمين أمامها ، وكان ذلك يوم الاثنين ٢٥ أكتوبر ٧١ بمبنى الحكومة المركزية بمصر الجديدة . وقد أحضر المتهم من سجن القلعة ، وأدخل فى قفص الاتهام فى الساعة التاسعة وأربعين دقيقة وبدأت الجلسة الأولى من جلسات المحاكمة فى العاشرة والنصف صباحا ، وحضر للدفاع عن المتهم اللواء على منير مراد المحامى .

وبعد أن أقسم رئيس وعضوا المحكمة اليمين على نسخة من القرآن الكريم بأن يحكموا بالعدل وأن يحترموا القانون . وقف العميد أمين الجندى عضو هيئة الادعاء وقرأ نص قرار الاتهام الموجه إلى الفريق أول متقاعد محمد فوزى أمين فوزى ، وكان القرار يضم ثلاث تهم :

أولا — قام هو والمتهمون (شعراوى جمعة وعبد الرءوف سامى شرف وثمانية آخرون) بمحاولة لقلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهورى وشكل الحكومة بالقوة ، وبذلك يكون قد ارتكب الحناية المنصوص عليها فى المادة ٨٧ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية .

ثانيا — أتى أفعالا ترمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية ، وإلى مناهضة السياسة العامة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى ، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى المادة ٩٩ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية .. .

ثالثا — اشترك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان ، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق ، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية ، وبذلك يكون قد ارتكب الجناية المنصوص عليها فى المادة ٩٦ من قانون العقوبات والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية .

التهمة الأولى — استند المدعى العام الاشتراكى فى تكييف التهمة الأولى وهى محاولة قلب وتغيير نظام الحكم بالقوة إلى ثلاث وقائع أساسية :

● الواقعة الأولى : جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ أبريل ٧١ وعمد إلى إثارة موضوع اتفاقية الاتحاد الثلاثى للجمهوريات العربية الثلاث ، وهاجم هذه الاتفاقية بعد أن كان قد تم إبرامها بواسطة السادة رؤساء

الجمهوريات الثلاثة . وحرض قادة القوات المسلحة الحاضرين فى هذا الاجتماع على مناهضتها ، وعلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية ، وعلى مناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجال الخارجى ، وقد ورد فى مرافعة المدعى العام الاشتراكى شرح واف لهذه الواقعة ، فذكر أن الفريق فوزى حاول أن يثير خلال الاجتماع كبار القادة ضد رئيس الجمهورية ، وبدفعهم إلى الخروج عن طاعته . وقد أجمع الشهود فى التحقيق ، وكلهم من كبار القادة على أن أهداف المتهم كانت واضحة كل الوضوح . فقد شهد القادة بأن المتهم قد فاجأ المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى اجتماع ١٨ أبريل ، وعرض عليه موضوع اتحاد الجمهوريات العربية دون أن يكون مدرجا بجدول أعمال المجلس ، وبدأ فوزى يتكلم ويعرض لهذا الموضوع الذى أضيف فجأة ، وبدا كأنه يستطلع رأى المجلس فيه . ولكن القادة أحسوا على الفور أنه أمر غير مألوف أن يعرض موضوع سياسى على المجلس ، وأدركوا على الفور أن فوزى يتكلم بطريقة إيحائية ، وأنه يقصد تحريض الأعضاء ودفعهم إلى الوقوف ضد مشروع الاتفاقية ، فيأخذ من هذا الرفض حجة قوية تدعم المخطط المنحرف للمجموعة التى قبل أن يصبح أحد أعضائها البارزين ، ولم يقف فوزى عند حد التحريض ولكنه تعمد إثارة القادة ضد الرئيس بطريقة خبيثة فقال لهم: إنه قد علم بمشروع هذه الاتفاقية من الصحف « زى حضراتكم بالضبط » فكأنه كان يريد أن يدفع إلى صدورهم الحقد على الرئيس الذى جعله وجعلهم يعلمون بالأمور الهامة من الصحف ، ومن الغريب أن فوزى كان أحد ثلاثة يعلمون بمشروع الاتحاد منذ البدء فيه . وأدرك القادة ذلك ، فهذه هى المرة الأولى التى يعرض فيها موضوع سياسى على هذا النحو على المجلس الأعلى ، ولذلك فقد كان من السهل عليهم أن يدركوا أن فوزى يدفع بهم إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية والتآمر لقلب نظام الحكم بالقوة .

ومن ناحية أخرى وردت فى حيثيات الحكم التى دونتها المحكمة عن هذا الاجتماع ، أن فوزى على أثر توقيع الرئيس لاتفاق الاتحاد فى بنى غازى وفى اليوم التالى مباشرة ١٨ أبريل ٧١ جمع المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وكان اجتماعا طارئا وأخطر أعضاؤه به فى حينه ، وبدأ يعرض على المجلس موضوع الاتحاد ويناقشه مع القادة . وقدم لذلك بمقدمة خبيثة مضللة هادفا

من ذلك إلى الحصول على انتقادات ضد الاتحاد ، كما حاول التقليل من شأنه ثم قدم معلومات مضللة . فقد أخبر القادة أن هذا الاتفاق ليس هو الذى سبق الاتفاق عليه فى ليبيا ، وكانت طريقة كلامه لأعضاء المجلس الأعلى مقصودا بها الوقوف ضد الاتفاق . وكان من نتيجة هذا الأسلوب أن دارت بعض المناقشات ، وترجم فوزى هذه المناقشات البريئة ، وبأسلوب بيت فيه سوء النية .. إلى معارضة ، بل أكثر من ذلك أنه قال للقادة إنه يود أن يعرف آراءهم لأنه ذاهب لاجتماع سياسى هام ، وفهم من قوله : أنه ذاهب للسيد الرئيس . ولكن ثبت للمحكمة أنه ذهب بعد الاجتماع مباشرة للاجتماع بعلى صبرى وسامى شرف وشعراوى جمعة .

وقد اعترف فوزى فى المحاكمة بأنه لم يقل أى نبأ عن اجتماع المجلس الأعلى أو ما دار خلاله إلى الرئيس ، كما ثبت للمحكمة أن اجتماع فوزى مع زملائه الثلاثة كان مبيتا ، وأنهم كانوا يعدون لاجتماع اللجنة التنفيذية العليا ، حيث أعلن على صبرى فى هذا الاجتماع أن القوات المسلحة تعارض اتفاقية الاتحاد . وقد شهد جميع القادة العسكريين أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمام المحكمة بأن فوزى كان يعارض مشروع الاتحاد بصورة واضحة ويحاول استمالتهم لجانبه ، وثبت للمحكمة أن الصورة المشوهة التى نقلها فوزى إلى « شلته » كان لها تأثير فعال فيما حدث فى اجتماع اللجنة التنفيذية فى ٢١ أبريل ٧١ واللجنة المركزية فى ٢٥ أبريل ٧١ حيث كرر على صبرى فى الاجتماع الأخير الذى كان يحضره فوزى أن القوات المسلحة معارضة لمشروع الاتحاد ، ولم يبد فوزى أى تعليق أو معارضة لما قاله على صبرى ، علما بأنه فى التحقيق وأمام المحكمة قال فوزى إن القوات المسلحة موافقة تماما ، على عكس ما قرره على صبرى فى وجوده .

وقد ثبت للمحكمة أن معارضة مشروع الاتفاق فى ذلك الوقت لم تكن لعيب فيه ، وحسب ماجاء فى تخطيط المتآمرين ، فإن المعارضة كانت بسبب أن الرئيس أقدم عليه دون موافقة مسبقة منهم للتلويح بالقوة فى وجه الرئيس وإثبات أنهم يستطيعون التحرك ومواجهته إذا أصدر أمرا دون موافقة مسبقة منهم . وقد ثبت ذلك بالفعل ، فبعد أن حرضوا اللجنة المركزية على الموافقة

بعد تعديلات شكلية عاد فوزى. فعقد اجتماع الضباط بمناسبة المولد النبوى حيث دعاهم للموافقة على مشروع الاتحاد تمشيا مع نفس المخطط .

• الواقعة الثانية :ــ عقد فى ٣ مايو ٧١ اجتماعا ضم قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات فيها ، وهاجم السياسة التى أعلنها السيد رئيس الجمهورية إلى الأمة فى أول مايو ٧١ بالنسبة للمعركة مع العدو . وتقييم المؤسسات السياسية التى كانت قائمة ، وتصفية مراكز القوى ، وحرض الحاضرين فى هذا المؤتمر على مناهضة اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية الثلاث ، وطلب إليهم مناقشة هذه الأمور بين رجال القوات المسلحة الذين تحت قيادتهم للحصول على رأى عام من القوات المسلحة ، الأمر الذى لو حدث لأدى إلى إثارة البلبلة والانقسام فى صفوف القوات المسلحة ، مما يؤدى إلى الزج بها فى أمور تتنافى مع رسالتها . الأمر الذى يعد تحبيذا فى أوساط القوات المسلحة للخروج عن طاعة رئيس الجمهورية ، ومناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى . وقد ورد فى مرافعة المدعى العام الاشتراكى شرح طريف لهذه الواقعة ، فقد ذكر أن فوزى جمع فى ٣ مايو فى مكتبه قادة التشكيلات التى يمكن أن تساهم فى إحداث الانقلاب ، وكان ذلك بعد إقالة على صبرى ، وأخذ يتودد إليهم بشدة ، ويكثر من مجاملتهم وهو الذى عرف دائما بغلظة الطبع وحدة السلوك ، ووصل به التودد الشديد إلى حد أنه قال لهم: « كنت أود أن تتم هذه المقابلة بعيدا عن الرسميات وتكون حتى بالبيجاما والشبشب » وإنه لإسراف شديد فى الود من رجل عرف دائما بحدة الطباع ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل سألهم عما إذا كان لدى الضباط مشاكل شخصية ، وأبدى استعداده للوساطة لدى الوزراء الآخرين لحلها . كل ذلك كان على غير مألوف طبعه وعادته ، ولكن الهدف الحقيقى من ذلك كله سرعان ما تكشف بعد بدء الاجتماع ، فقد أخذ يثير القادة ضد رئيس الجمهورية ، وتناول بالنقد كل ما جاء بخطاب الرئيس فى أول مايو .

وفيما يتعلق بهذا الاجتماع الذى عقده فوزى لقادة المنطقة المركزية ورد فى حيثيات الحكم الخاصة بالمحكمة أنه قد ــ عقد اجتماعا يوم ٣ مايو بمقر القيادة العامة حضره اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية وقادة

التشكيلات بها ، وفي هذا الاجتماع كشف المتهم بصورة واضحة عن عصيانه لرئيس الجمهورية ، وحاول استقطاب القادة الموجودين بالمؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه من قبل ، وقد أدار معهم مناقشة طويلة حول مادار في خطاب الرئيس في عيد العمال ، تأكد فيها أنه يعارض وضع دستور للبلاد وتحقيق سيادة القانون ، كما ــ طرح سؤالا عن مصير المؤسسات السياسية القائمة ، ولما قال أحد القادة الحاضرين إنه يمكن حل الاتحاد الاشتراكي في حالة ثبوت انحرافه ثار عليه فوزى ثورة شديدة ، وقال: إنه لا يسمح بمثل هذا الكلام .

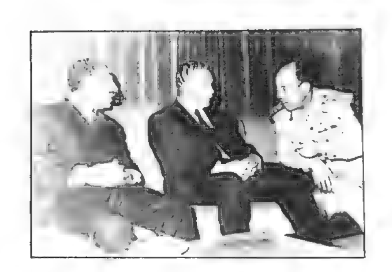
ثم تطرق الحديث إلى نقطة مراكز القوى ، فقال فوزى إن الرئيس ينوى إزاحة كل من يعارضه تحت بند إزاحة مراكز القوى ، ثم أظهر فوزى عدم رضاه عن إقالة على صبرى ، وتساءل في نهاية الاجتماع عن موقف درجات الاستعداد في التشكيلات ، وأمر القادة بعدم تخفيضها ، رغم أن ذلك لم يكن له داع في ذلك الوقت . وقد ثبت للمحكمة أن القادة في اجتماع ٣ مايو بمجرد أن غادروا مكتب فوزى اتفقوا على نسيان كل ما قاله لهم ، حيث لو كان كل منهم قد نفذ الأسلوب الصحيح لتلقين وحداتهم وأفرادها بما تم في هذا المؤتمر ، لكان من أثره أن يتسبب في إحداث بلبلة داخل القوات المسلحة .

● الواقعة الثالثة : أمر برفع درجة الاستعداد في بعض وحدات الجيش في الفترة من ٢٦ ابريل إلى ١٣ مايو ٧١ تأهبا لتنفيذ أهداف التآمر المتفق عليه بينه وبين المتهمين الآخرين . كما أمر باستمرار رفع درجة الاستعداد لبعض وحدات المنطقة العسكرية المركزية ، وتباحث معهم في تحميل الدبابات بالذخائر الثقيلة ليتيسر له تحريكها تنفيذا لمخطط التآمر .

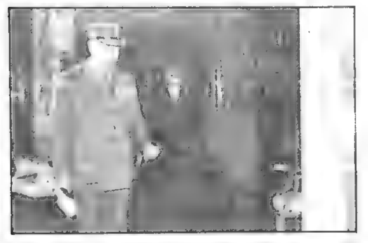
وقد شرح المدعي العام الاشتراكي هذه الواقعة في مرافعته فذكر أن فوزى أصدر في نهاية شهر أبريل ٧١ ، في ذات الفترة التي قيل إنه سيكون جاهزا فيها أمرا إلى الشرطة العسكرية برفع درجة استعداد السرايا الميكانيكية وبإعداد أطقم من ٨ إلى ١٠ دوريات كل بقيادة ضابط . وكان فوزى يسعى بكل الوسائل لا ستقطاب قوات تتعاطف معه . ووصل به التودد المشبوه إلى حد أنه أحل نفسه في القسم محل القائد الأعلى ، فذهب يوم ٨ مايو إلى بعض

القوات الخاصة « الصاعقة » وطلب منهم أن يرددوا نطقا غريبا « أنا ياافندم جاهز لتنفيذ أى مهمة تصدر إلى من وزير الحربية » . وقد أثار هذا القسم دهشة الكثيرين من القادة وكان محلا لتعليقاتهم ، وفيما يتعلق بهذه الواقعة أوردت المحكمة فى حيثيات حكمها أن الخطة العسكرية كما خطط لها فوزى كانت تهدف إلى استخدام بعض قوات من المنطقة المركزية مع إتباعها بعمليات اعتقال واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية ، ومن أجل ذلك أصدر فوزى أوامره برفع درجة الاستعداد فى سرايا الشرطة العسكرية المدرعة ، وأمر بتشكيل جماعات خاصة للقبض والاعتقال عددها ١٠ سرايا كل منها بقيادة ضابط ، وفى يوم ٢٦ ابريل ٧١ وبمناسبة مقابلة كانت تتم بين السيد الرئيس وكل من سامى شرف وشعراوى جمعة أجرى فوزى بنفسه المراجعة لدرجة الاستعداد فى هذه الوحدات ــ مرة أخرى ــ لتكون جاهزة للتحرك خلال ربع ساعة ، وفى نفس اللحظة أمر العميد نور عفيفى قائد الشرطة العسكرية بالتواجد فورا فى مكتبه ، وقد ثبت للمحكمة أن هذه الإجراءات قد اتخذت لحماية سامى شرف وشعراوى جمعة ضد أية إجراءات مضادة قد يتخذها الرئيس حيالهما ، وقد عاد فوزى يؤكد هذه الأوامر التى أصدرها وبقيت كذلك حتى يوم استقالته ، وقد ثبت للمحكمة أنه تقابل مع قائد الشرطة العسكرية يوم ١١ مايو وأعاد عليه التنبيه بشأن تنفيذ الأوامر التى سبق إصدارها إليه ، وكان الهدف من الوحدات والدوريات التى أمر بتجهيزها هو القيام بالاعتقالات لأنصار السيد الرئيس فى أية لحظة يتراءى ، فيها ذلك ، وقد أفصح فوزى عن ذلك صراحة فى مناقشة مع شعراوى جمعه حول الاعتقالات التى تجرى بعد الانقلاب . إذ قال له : إنه يود أن يعتقل محمد حسنين هيكل لأنه نفسه فيه .

ومن الطريف أنه ورد فى حيثيات المحكمة أن فوزى قد ادعى أثناء التحقيق وأمام المحكمة لتبرير التجهيزات لجماعة القبض والشرطة العسكرية أنه قال:« لما الوطنية تحبك مفيش غير وزير الحربية » . وذكر أن صلته بشعراوى جمعه وسامى شرف ليست أكبر من صلته بالمشير عبد الحكيم عامر الذى نفذ أمر القبض عليه ، مدعيا بقصده هذا أنه كان يجهز نفسه لاعتقال سامى وشعراوى إذا صدر إليه أمر من رئيس الجمهورية ، فى الوقت الذى ثبت للمحكمة فيه أنه كان ضالعا معهما من بدء التآمر حتى نهايتهما المظلمة .



الفريق أول محمد فوزى يتحدث مع حسين الشافعى والرئيس الراحل السادات ينصت فى اهتمام



الفريق أول محمد فوزى



الفريق محمد فوزى فى قفص الاتهام

التهمة الثانية : أتى أعمالا ترمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية وإلى مناهضة السياسة التى تنتهجها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى وذلك بأن :

ا ـ لجأ هو والمتهمون (شعراوى جمعة وسامى شرف وأربعة آخرون) إلى العنف والتهديد والوسائل الأخرى غير المشروعة المشار إليها فيما سلف

لحمل رئيس الجمهورية على الامتناع عن أداء عمل من خصائصه قانونا ، بأن ارتكبوا الجرائم سالفة الذكر لمنعه من ممارسة حقه الدستورى فى إبرام المعاهدات وإعفاء الوزراء وإجراء الاستفتاء الشعبى .

ب ــ عمد هو والمتهمون (سامى شرف ومحمد فائق وستة آخرون) إلى تقديم استقالاتهم من مناصبهم فى وقت واحد على أثر استعمال رئيس الجمهورية لحقه الدستورى فى إعفاء شعراوى جمعه من منصبه . كما اتفق هو والمتهمون سالفو الذكر مع المتهم محمد فائق بوصفه وزيرا للإعلام ومسئولا عن مرفق الإذاعة على إذاعة هذه الاستقالات الجماعية قبل عرضها على رئيس الجمهورية وقبوله لها ، وتمت إذاعتها بالفعل بعد التمهيد لها بتغيير البرامج المعتادة وإذاعة البرامج الوطنية والأناشيد الحماسية بدلا منها . كل ذلك بقصد إحداث البلبلة وإثارة الفتنة بين الجماهير ، والإيهام بانهيار نظام الحكم فى البلاد ، توطئة لقيام قيادات التنظيم السياسى بتحريك الجماهير على النحو المتقدم ولخلق ذريعة للزج بالقوات المسلحة فى الأحداث .

التهمة الثالثة : اشترك فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجرائم سالفة البيان ، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق ، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية واللجنة المركزية . وبعد أن انتهى العميد أمين الحندى عضو هيئة الادعاء من قراءة نص قرار الاتهام الموجه ضد محمد فوزى ، وقف الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى المدعى العام الاشتراكى وقتئذ وألقى خطبة الادعاء الافتتاحية التى تناول فيها جوانب الادعاءات المنسوبة إلى المتهم عارضا لبعض الأدلة وواضعا التهم فى ثوبها القانونى ، وكانت أهم النقاط التى تناولها فى خطبته ما يلى :

• فوزى فاعل أصلى : اعتبر الادعاء محمد فوزى فاعلا أصليا إذ كان لوجوده كوزير للحربية وقائد عام للقوات المسلحة ثقل كبير جعل المغامرين والمترددين يقبلون على مشروع الانقلاب العسكرى فى ترحيب شديد . وإذا كانت أشرطة التسجيل التى ضمت العديد من المحادثات التليفونية التى دارت بين المتهمين وبعضهم لم تكن بها محادثات خاصة بالفريق محمد فوزى فإن السر فى ذلك يرجع إلى أن سامى شرف الذى كان يتحكم وحده فى إصدار

الأوامر إلى المخابرات العامة بوضع تليفونات من يريد تحت الرقابة لم يحاصر محمد فوزى بالرقابة التليفونية كما فعل مع الآخرين من أمثال على صبرى وأمين هويدى ولبيب شقير وضياء داود ، وذلك نظرا لصلة القرابة التى تربطه بمحمد فوزى .

• تأييد أدلة الاتهام بأقوال متهمين آخرين : استعان المدعى العام الاشتراكى بأقوال ثلاثة من المتهمين الآخرين أدلوا بها فى التحقيق أمام هيئة الادعاء بالدائرة الأولى لمحكمة الثورة ، وهم محمد صبرى مبدى عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ، والدكتور مفيد شهاب أمين الشباب وعضو الأمانة العامة ، وعادل مصطفى الأشوح مدير مكتب شعراوى جمعة فى أمانة التنظيم الطليعى ، ومن أقوال هؤلاء الثلاثة جميعا يمكن استخلاص الحقائق الآتية :

١ ــ كان هناك مخطط واتفاق مرسوم رأسه المدبر هو على صبرى وعاونه فيه الباقون ، وكان الهدف منه تأليب الرأى العام ضد الرئيس لحمله على الخضوع لهم ، أو تنحيته عن منصبه مستغلين فى ذلك السلطات التى كانت فى أيديهم ، وهى الاتحاد الاشتراكى ممثلا فى عبد المحسن أبو النور وشعراوى جمعه وضياء داود .

والقوات المسلحة ممثلة فى محمد فوزى ، وقوات الشرطة والأمن ممثلة فى شعراوى جمعه ، والإعلام ممثلا فى محمد فائق ، وشئون الرئاسة ممثلة فى سامى شرف ، ومجلس الأمة ممثلا فى لبيب شقير . .

٢ ــ الخلاف الذى حدث فى اللجنة المركزية كان خلافا شخصيا وليس خلافا موضوعيا ، وإن المقصود بما حدث فى اللجنة المركزية والاعتراضات التى أثارها على صبرى وضياء داود هو إحراج الرئيس وإسقاطه ، وإن حركة الهمهمة وحك الأقدام التى حدثت باللجنة المركزية لابد أنها كانت صادرة من أعوان على صبرى من القيادات القديمة الباقية منذ كان أمينا للتنظيم بالاتحاد الاشتراكى .

٣ ــ كان التنظيم الطليعى حكومة غير الحكومة القائمة ، بدليل أن شعراوى جمعة أمين التنظيم كان لا يعرض على رئيس الجمهورية التوجيهات التنظيمية الصادرة من الأمانة العامة للتنظيم إلى التنظيمات الفرعية ، وكان شعراوى ومن

معه فى واد آخر مغاير لخطة وسياسة رئيس الجمهورية ، وكانوا يقصدون من ذلك إشعار السيد الرئيس بقوتهم اعتمادا على المراكز السياسية والقيادية التى كانوا يشغلونها ، وأنه يمكنهم أن يفرضوا عليه أى رأى أو سياسة يرونها .

مناقشة أدلة الاتهام قبل محمـــــد فـــــوزى

أولا ــ فوزى حيكون جاهز : اتخذ المدعى العام الاشتراكي من مكالمتين تليفونيتين مسجلتين دليلا كما ذكر على عمق الارتباط فى التآمر ، وكانت أولاهما بين على صبرى وشعراوى جمعة ، والثانية بين على صبرى وسامى شرف . وفى المكالمة الأولى التى جرت قبل انعقاد اللجنة المركزية فى ٢٥ أبريل ٧١ اقترح شعراوى على صديقه على صبرى تكتيكا معينا : أن يمثل بعض أعضاء اللجنة المركزية دور المعارض فى اتفاقية الاتحاد ، ويمثل البعض الآخر دور الموافق عليها ، ويتدخل اتجاه ثالث يضم العدد الأكبر من الأعضاء ليطلب التأجيل لبحث الاتفاقية على أن يكون لمدة أسبوع ، وهنا يقول على صبرى فى التيفون: « أصل أسبوع مش كافى » فيبادر شعراوى بالرد قائلا: « فوزى حيكون جاهز أنا مالى إيدى من النقطة دى » . وتستمر المحادثة بين المتهمين ويعود على صبرى متسائلا « طيب هل نقول أسبوع » ويرد شعراوى « مدة أقصاها أسبوع » ويتساءل على صبرى مرة ثانية كأنه يريد أن يستوثق مما سمع « ليه أقصاها أسبوع » فيقولها شعراوى جمعة بوضوح « ما هو متهيأ لى اللجنة مش حتجتمع تانى » .

وفى نفس الفترة ، أى فى الأيام القليلة التى سبقت اجتماع اللجنة المركزية فى ٢٥ أبريل ، تحدث على صبرى تليفونيا مع سامى شرف وكان حديثهما كما أوضح المدعى العام الاشتراكى لاستعراض الترتيبات والاستعدادات لكى يأتى أعضاء اللجنة المركزية ، وقد تحزبوا قبل النقاش وقبل الجدل ، وبعد أن استعرضا معا كل هذه الأمور قال سامى شرف: « إنما احنا نهدى برضه فى المرحلة دى ونخلى فوزى يشوف شغله » .

وذكر المدعى العام الاشتراكى أن معنى ما دار من أحاديث هو أن على

صبرى قد استوثق من شعراوى وسامى أن « فوزى حيكون جاهز » وأن « فوزى حيشوف شغله » وأن « اللجنة المركزية مش حتجتمع تانى » وعدما اتصل على صبرى برميله محمد فائق أخطره بهذا التكتيك وأكد له « الاقتراح بتاعنا ده أو التأجيل البسيط ده بدون تحديد يحتم موضوع فوزى » ويرد محمد فائق « آه طبعا والمهم أنه يتم قبل الاجتماع الثانى » . ورد المدعى العام الاشتراكى باستفاضة على ما دافع به المتهمون عن أنفسهم من أن المقصود بعبارة « فوزى حيكون جاهز » بأنه سيكون جاهزا للمعركة مع العدو بأن هذا الدفاع ساذج وضعيف وقول يتنافى مع عبارات الحديث وسياقه ، إذ إن المعركة مع العدو أمل كبير إذا ذكر عبر عنه الإنسان فى اعتزاز ووضوح ، وبإفاضة وتفصيل ، أو على الأقل فى لهجة واضحة لا تعمية فيها . أما الذى يعبر عنه الإنسان فى إيجاز وتعمية وعبارات مبهمة تكاد تكون شفرة سرية ، فهو الانقلاب وليس المعركة ، ولا يمكن لعاقل أن يقرأ تسلسل هذه المحادثات الثلاث ويؤمن بهذا الدفاع الضعيف الساذج ، فعبارة « فورى حيشوف شغله » واضح فيها التعمية والتجهيل المقصود ، وكلمة « شغله » فى سياق هذا الحديث لا يمكن أن تعنى عند العامة أو الخاصة أن فوزى سيدخل المعركة مع العدو .

وتساءل المدعى العام الاشتراكى عن السر الذى دفع شعراوى جمعه ليقول: « ماهو متهيأ لى اللجنة مش حتجتمع ثانى » إذا كان المقصود هو الدخول فى المعركة بالفعل . إن الذى يمنع اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى من الانعقاد ليس الحرب إنما هو الانقلاب العسكرى .

ثانيا : هل طلب من محمد فوزى أن يتدخل عسكريا للقيام بانقلاب مسلح ؟ . رد المدعى العام الاشتراكى على هذا السؤال بالإيجاب ذاكرا أن فوزى قد اعترف فى التحقيق أن شعراوى جمعة قد سأله قرب نهاية شهر أبريل عما إذا كان يمكن استخدام القوات المسلحة فى إحداث تغيير داخلى ، وشهد سامى شرف على صديقه وزميله شعراوى جمعه بأنه قد سأل الفريق فوزى عن إمكانية استخدام الجيش فى عمل انقلاب عسكرى ، وقد سجل سامى هذه الشهادة فى خطابين بخط يده بعث بهما إلى سلطات التحقيق ، وأودعا بملف

الدعوى ، وقد أقر سامى فى التحقيقات وأمام الدائرة الأولى لمحكمة الثورة أنهما محرران بخطه .

وشهد أحمد كامل مدير المخابرات العامة السابق بأنه حدث فى مساء ٢ مايو ٧١ بعد انتهاء جلسة لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع أن اجتمع شعراوى جمعه وسامى شرف وأحمد كامل وبحثوا إمكان القيام بانقلاب عسكرى للاستيلاء على الحكم ، ولما نبههم أحمد كامل بأن الجيش يكرههم ويكره محمد فوزى ، وأن السادات قد حصل على شعبية كبيرة ، مما يصعب معه القيام بالعملية تدخل شعراوى جمعه معلقا على ذلك بقوله « طيب نفكر فى الأسلوب ، ويمكن إننا نخلى الجيش يعمل العملية ، ونعمل مجلس رئاسة يضم بعض أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، ويرأسه واحد من الجيش وليكن الفريق فوزى » .

وتساءل المدعى العام الاشتراكى بعد ذلك هل حاول فوزى أن يتدخل ؟ . ورد على ذلك بأن أوراق التحقيق تفيض بالوقائع التى تجيب عن هذا التساؤل بالإيجاب . إن محمد فوزى أراد أن يتدخل ولكن كبار قادة الجيش حوله لم يكونوا مثله ولم يسايروه فيما أراد أن يذهب إليه وما أكثر الأدلة على ذلك ، إن شعراوى جمعة لا يمكن أن يخدع على صبرى وهو يؤكد له أن « فوزى حيكون جاهز .. وأنا مالى إيدى منه وأن اللجنة المركزية مش حتجتمع تانى » وسامى شرف يؤكد أيضا أن « فوزى حيشوف شغله » وهو تأكيد له قيمته بحكم ما بين الاثنين من قرابة وصلات وثيقة .

وعلى الرغم من عدم وجود تسجيلات للمتهم فقد أوضح المدعى الاشتراكى أن الأوراق تقدم الكثير من الأدلة ، وضرب أمثلة على ذلك بما حدث فى اجتماع المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى ١٨ أبريل الذى حاول فيه فوزى إثارة كبار القادة ضد رئيس الجمهورية ، ودفعهم إلى الخروج عن طاعته ، كما وصف ما دار فى الاجتماع الذى عقده محمد فوزى فى مكتبه بمقر القيادة العامة يوم ٣ مايو ٧١ ، والذى ضم قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات فيها ، والذى حاول فيه جاهدا أن يجمع القادة حوله فى تودد مشوبه سرعان ما تكشف الغرض منه بعد بدء الاجتماع ، فقد أخذ يثير القادة ضد رئيس

الجمهورية ، ويتناول بالنقد كل ما جاء بخطاب الرئيس في أول مايو . ثم طلب فوزى من كبار القادة إعداد تقارير رأى عام تتضمن رأى القواعد الكبيرة فى القوات المسلحة فى خطاب الرئيس ، وهو أمر غير مألوف فى القوات المسلحة .

ثالثا — محاولات محمد فوزى يوم ١٣ مايو ٧١ : ذكر المدعى العام الاشتراكى أن محمد فوزى ارتبط منذ البداية بالمجموعة المتآمرة ارتباطا تاما وتحرك دائما ليخدم أهداف المؤامرة التى جعل من نفسه فاعلا أصليا فيها . إن محمد فوزى منذ صباح ١٣ مايو حتى مسائه كان فى سعى دائم خرج فيه من التلميح إلى التصريح عله يجد من كبار القادة من يقبل أن يكون فى خدمة المتآمرين .

لقد طرح على كبار القادة الذين استدعاهم أو قابلوه بحكم العمل كل موضوعات السياسة الداخلية من وجهة نظر المتآمرين بطبيعة الحال . لقد كشف هو بنفسه عن اتفاقه العريق وارتباطه الكامل بالمجموعة المتآمرة وسيلة وأهدافا فى مساء يوم ١٣ مايو عندما استدعى بعض كبار القادة إلى مكتبه عله يجد بينهم من يناصره أو ينضم إليه ، فقد حدث فى ذلك اليوم أن عرض على المجتمعين أن رئيس الجمهورية قد أقال شعراوى جمعه ، وقد أقال من قبل على صبرى ، وأنه يفكر فى الاستقالة ، فلما عارضه المجتمعون وأفهموه خطأ هذا العمل الذى يريد أن يقدم عليه إذا به يكشف عن دخيلة نفسه وحقيقة مقاصده فيقول لهم : « إحنا متضامنين وحتى اللى يخطىء فينا الثانى يتضامن معاه » . ولكنه لم يجد على الإطلاق قائدا من القادة المصريين يقبل أن يزج بقواته فى العمل الطائش ، فذهب يقدم استقالته لتكون فى ركب الاستقالات الجماعية وسيلة لتنفيذ المخطط الذى قبل أن يكون أحد فاعليه الأصليين واستطرد المدعى العام الاشتراكى قائلا : وهكذا قدم وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة فى البر والبحر والجو استقالته من منصبه ، وهو يعلم تماما أن البلاد فى زمن الحرب ، وأنها استقالة ضمن استقالات جماعية ، وأنها سوف تذاع فى الساعة الحادية عشرة ليلا قبل قبولها من رئيس الجمهورية ، ولو لم يكن هناك غير هذه الاستقالة فى هذه الظروف لكفى ذلك كى يساق هذا المتهم

إلى قفص الاتهام بجريمة الخيانة العظمى .. استقالة يقدمها وزير الحربية القائد العام للقوات المسلحة ، والبلاد فى زمن الحرب ، فى ركب استقالات متعددة ، لتذاع على جماهير الشعب قبل أن يقبلها رئيس الدولة فيها انتهاك لعديد من الأصول العامة والقواعد الأساسية .

إن استقالة وزير الحربية بالذات فى مثل هذه الظروف من شأنها أن تدع البلبلة والحيرة والتساؤل تتسرب إلى صفوف القوات المسلحة، وتضاعف الإحساس بالحطر لدى جماهير الشعب ، بحكم ما تحمله من أن كوادر السلطة العامة فى الدولة من جيش وشرطة قد انهارت لأسباب مجهولة وخافية .

تطبيق المواد القانونية على الإتهامات :

ذكر المدعى العام الاشتراكى أنه إزاء الوقائع الثابتة فى التهم الثلاث فإنه يقدم إلى المحكمة الفريق أول متقاعد محمد فوزى أمين فوزى كفاعل أصلى فى جناية الخيانة العظمى المعاقب عليها فى المادة الخامسة من القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨ الخاص بمحاكمة الوزراء: فهذه المادة تعتبر خيانة عظمى كل جريمة يرتكبها أحد الوزراء وتمس سلامة الدولة أو أمنها الخارجى أو نظام الحكم الجمهورى ويكون منصوصا عليها فى القوانين المصرية ومحددا لها فى أى من هذه القوانين عقوبة الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

والوقائع المنسوبة إلى محمد فوزى تقع تحت طائلة العقاب طبقا لنصوص أربعة : نص المادة ٨٧ ، ٩٦ ، ٩٩ ، من قانون العقوبات ، والمادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية .

المادة ٨٧ عقوبات تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من حاول بالقوة قلب أو تغيير دستور الدولة أو نظامها الجمهورى أو شكل الحكومة فهى تعاقب على مجرد المحاولة ، والمحاولة مرحلة سابقة على البدء فى التنفيذ . فالشخص الذى يأتى فى هذا المجال أعمالا هى بطبيعتها من قبيل الأعمال التحضيرية تمكن إدانته إذا ما توافر لديه القصد الجنائى .

والمتهم قد حاول بالقوة تغيير دستور الدولة ونظامها الجمهورى ، واستهدف بالمحاولة مؤسستين هامتين : مؤسسة دستورية تتمثل فى رئيس الجمهورية ومؤسسة سياسية تتمثل فى اللجنة المركزية .

المادة ٩٦ عقوبات: تعاقب بالعقوبات المتقدم ذكرها كل من اشتراك فى اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٨٧ أو اتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود ، وواضح أن المتهم قد أصبح بنفسه عن وجود هذا الاتفاق الجنائى الذى عبر عنه هو بوجود تضامن بشأنه بينه وبين شركائه بحيث لو أخطأ واحد يجب على الثانى أن يغطى عليه .

المادة ٩٩ عقوبات: تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من لجأ إلى العنف أو التهديد أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة لحمل رئيس الجمهورية على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الامتناع عنه ، والوقائع المنسوبة إلى المتهم تقع تحت طائلة العقاب طبقا لهذه المادة أيضا فهو بكل ما فعل وبتقديمه استقالته الفجائية والبلاد فى زمن الحرب لتأتى فى ركب الاستقالات الجماعية مدعمة لها ومقوية يعتبر أنه قد لجأ إلى الوسائل غير المشروعة لحمل رئيس الجمهورية على عدم مزاولة اختصاصاته الدستورية . وقد ثبت من التحقيق أنه قد طلب صراحة من الرئيس يوم ١٢ مايو تجميد الخطوات الدستورية التى كان يريد الرئيس القيام بها ، فضلا عن أنه قد كشف صراحة لكل القادة أنه يستقيل كتضامن واحتجاج على الرئيس لإقالة شعراوى جمعه وعلى صبرى .

المادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية: يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه كل شخص خاضع للأحكام العسكرية يرتكب فعلا يرمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية أومناهضة السياسة العامة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى أو الخارجى أو اتفاقه مع غيره على ذلك .

وواضح أن هذه المادة تعاقب على مجرد المحاولة والمحاولة هى كما مر بنا دون البدء فى التنفيذ فكل عمل حتى إن كان من قبيل الأعمال التحضيرية يرمى به صاحبه إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية يعد إذا توافر القصد

الجنائي مكونا لجريمة المحاولة ، واستطرد المدعى العام قائلا: إنه إذا كان الادعاء يرى أن الوقائع المنسوبة إلى المتهم تقع تحت طائلة العقاب فى هذه النصوص الأربعة . فإن ذلك لا يعنى أنه يلزم لقيام جريمة الخيانة العظمى أن تنطبق النصوص الأربعة معا . فإن انطباق نص واحد فحسب يكفى لتقوم جناية الخيانة العظمى مستندة عليه .

واختتم المدعى العام الاشتراكى خطبته الافتتاحية قائلا: « إذا كان قانون محاكمة الوزراء يعاقب على الخيانة العظمى فى المادة الخامسة بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فإن الادعاء يرى أن المتهم الماثل أمامكم وقد أنزلته الأمة فى جيشها مكانا عليا فخان الأمانة ولم يكن بها حفيا . إن هذا المتهم يستحق ضعفين من العذاب وإنى لأطالب بتوقيع أقصى العقوبة بالنسبة له إنى أطلب الحكم بإعدامه » .

وقد استأذن المدعى العام هيئة المحكمة فى الاستماع إلى شريط تسجيل مسجل عليه مكالمة تليفونية بين على صبرى وشعراوى جمعة ، وكذلك شريط آخر لمكالمة تليفونية بين على صبرى ومحمد فائق ، وفى المكالمتين تحدث الثلاثة عن دور محمد فوزى فى الخطة المرسومة ، وقد استجابت المحكمة للطلب الذى تقدم به المدعى العام الاشتراكى بأن تكون جلسات المحاكمة سرية نظراً لما كانت تتضمنه القضية من أسرار عسكرية ، وقد استغرق نظر المحكمة للقضية ست جلسات ، وكان عدد شهود الإثبات الذين استمعت المحكمة إلى شهادتهم ١١ شهدا هم اللواءات : أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية ، ومحمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى ، وأحمد ركى عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم والإدارة ، ومحرر مصطفى مدير المخابرات الحربية ، وسعد مأمون رئيس هيئة العمليات ، والعميد نبيل شكرى قائد قوات الصاعقة ، والعميد نور عفيفى قائد الشرطة العسكرية ، وأربعة آخرون من قادة تشكيلات ، المنطقة المركزية هم العمداء : الحسينى الديب ، وصلاح موسى ونجاتى فرحات ، وأحمد حلمى بدوى ، وقد طلب محامى المتهم اللواء على منير مراد ثلاثة من شهود النفى ، وقد مثلوا أمام المحكمة ولكن شهاداتهم لم تكن من صالح محمد فوزى .

الحكم الذى أصدرته المحكمة وحيثياته :



محكمة الثورة - الدائرة الثانية يتوسطها رئيسها الفريق عبد القادر حسن وإلى يمينه اللواء دكتور محمد عوض الأحول وإلى يساره العميد بحرى أحمد عبد الرءوف جمال الدين

كان اليوم العاشر من ديسمبر ١٩٧١ هو الموعد الذى حددته محكمة الثورة بدائرتيها الأولى والثانية لإصدار أحكامها فى قضية الحماية رقم (١) لسنة ٧١ المقدمة من المدعى العام الاشتراكى والمتهم فيها شعراوى جمعة وآخرون ، وكذا فى القضية المتهم فيها محمد فورى ، وبعد أن انتهى حافظ بدوى رئيس الدائرة الأولى من إعلان أحكام المحكمة على ٩٠ متهماً تمت محاكمتهم أمام دائرته ، رفع الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والنصف ، وبعد ساعة كاملة دخلت الدائرة الثانية قاعة المحكمة واتخذت مكانها فوق المنصة ، وكانت برئاسة اللواء عبد القادر أحمد حسن نائب وزير الحربية وعضوية اللواء دكتور

محمد عوض الأحول مدير القضاء العسكرى والعميد بحرى عبد الرءوف جمال الدين بالقضاء العسكرى للقوات البحرية ، وفى منصة الادعاء جلس الدكتور مصطفى أبو زيد فهمى ومعاونه المستشار إبراهيم صالح والعميد أمين الجندى مساعد المدعى العام العسكرى والمقدم مختار شعبان رئيس النيابة العسكرية ، وبعد أن ساد القاعة سكون عميق بدأ اللواء عبد القادر حسن رئيس المحكمة فى تلاوة منطوق الحكم الذى أصدرته الدائرة الثانية لمحكمة الثورة وكان نصه كما يلى :

باسم الشعب بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٧ وعلى المادتين الثالثة والرابعة من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٢٩ لسنة ١٩٧١ وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠٩ لسنة ١٩٧١ وبعد الاطلاع على مواد الاتهام وبعد المداولة قانوناً تعلن المحكمة حكمها الآتى :

حكمت المحكمة حضوريا بمعاقبة المتهم فريق أول متقاعد محمد فوزى أمين فوزى بالأشغال الشاقة المؤبدة وذلك نظير التهم المنسوبة إليه . والمحكمة حرصاً منها على بحث كافة جوانب القضية استعرضت طلب الرحمة والاستعطاف المقدم من المحكوم عليه ، وعرضته على السيد رئيس الجمهورية عند التصديق على الحكم ، والسيد الرئيس وقد تملكه الأسى لتردى المحكوم عليه فى هاوية التآمر وأحس سيادته بالأسى لانزلاق المحكوم عليه مع بقية المتآمرين . فإن سيادته قد فتح صدره الرحيم ، وأبان عن سماحته واضعاً فى اعتباره ما بذله المحكوم عليه من مجهود سابق بعد نكسة ١٩٦٧ وما ساهم به مع غيره فى إعادة بناء القوات المسلحة ، لذلك صدق السيد الرئيس على حكم المحكمة بعد تخفيف العقوبة لتكون الأشغال الشاقة ١٥ سنة . والمحكمة من جانبها ما كانت تود أن يكون أمامها فى قفص الاتهام وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة السابق ، لكنها كانت تود أن يشارك فى تحرير الأرض المحتلة من العدو ، والنصر آت بإذن الله ، والله ولى التوفيق .

وقد نشرت جريدة الأهرام بعددها الصادر يوم ١١ ديسمبر ، وهو اليوم الثانى لإعلان الحكم نبأ عن الالتماسات التى قدمها الفريق محمد فوزى إلى رئيس

الجمهورية كان نصه كما يلي : « فوزى لم يكف عن الالتماسات : خلال فترة الحبس الماضية لم يكف الفريق أول متقاعد محمد فوزى عن تقديم الالتماسات إلى السيد رئيس الجمهورية ، وذلك منذ بداية التحقيق في القضية حتى صدور الحكم فيها . ويعترف فيها كل مرة بخطئه ويطلب العفو ، وقد استجاب السيد الرئيس إلى هذه الالتماسات على النحو الذى أشارت إليه الدائرة الثانية فى حكمها » ونظراً لأنه قد سبق لنا نشر أهم ماورد فى حيثيات حكم المحكمة بالنسبة للتهمة الأولى وهى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة ، لذلك فسوف

نكتفى هنا بنشر أهم ما ورد فى حيثيات المحكمة بالنسبة للتهمة الثانية وهى أنه أتى أفعالاً ترمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية ، وإلى مناهضة السياسة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى والخارجى ، وكذا بالنسبة للتهمة الثالثة وهى اشتراكه فى اتفاق جنائى الغرض منه ارتكاب الجرائم السالفة البيان ، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الغرض المقصود من الاتفاق ، وهو الإطاحة برئيس الجمهورية والحكومة المركزية ، وفيما يلى أهم ما ورد بحيثيات الحكم بالنسبة لهاتين التهمتين ، وكذا بالنسبة لحيثيات التهمة الأولى التى لم يسبق نشرها .

أولا ـــ انضمام فوزى إلى تكتل منحرف : انضم محمد فوزى إلى تكتل منحرف يقع على قمة مركز من مراكز القوى ، يضم سامى شرف وشعراوى جمعة يعمل فى مواجهة رئيس الجمهورية الشرعى ، حيث تكتلوا ضده وتعصبوا فى مواجهته مع آخرين من أنصارهم وأتباعهم ليحولوا بين الرئيس وبين ممارسة اختصاصاته وسلطاته الدستورية .

ولقد كان فوزى فى المخطط يتحمل مسئولية الجانب العسكرى ، وكان الباقون يتحملون الجانب السياسى ، وكانت خطة فوزى مبنية على استغلال بدء القتال مع العدو ، إذ بمجرد بدء العمليات فلن تكون هناك فرصة أمام الرئيس لاستكمال إجراءات الاتحاد العربى بين مصر وسوريا وليبيا ، واستمر هذا التخطيط قائما حتى بعد الموافقة على الاتحاد . إذ إن هذا فى حد ذاته ـــ بدء العمليات ـــ كفيل بتجميد الموقف حيث يجبرون رئيس الجمهورية على عدم

القيام بالاجراءات التى أشار إليها فى خطاب أول مايو ، ومنها إعادة انتخابات الاتحاد الاشتراكى ووضع الدستور الدائم .

ثانيا : الاتفاق على قلب نظام الحكم : لقد كشفت الدعوى أن اتفاقا على قلب نظام الحكم وتنحية الرئيس قد تم بين محمد فوزى وكل من سامى شرف وشعراوى جمعة كرءوس لهذا الاتفاق الذى يشتمل على أعضاء آخرين من مرتبة أدنى من هذا الثالوث . وقد تم هذا الاتفاق بعد أن استشعر الثلاثة أن الرئيس ينوى مساءلتهم عن الموقف الذى اتخذ بتدبيرهم ، وهو تحريضهم فى اللجنتين التنفيذية والمركزية ضد الاتحاد ، وعندما استشعروا ذلك اجتمعوا فى سلسلة من الاجتماعات تحت ستار لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع الوطنى والتى كانت تنعقد كل يوم فى مكتب سامى شرف ، وفى هذه الاجتماعات التى كشفت عنها التسجيلات ، وشهادة أحمد كامل رئيس المخابرات العامة السابق تم توثيق الاتفاق على قلب نظام الحكم بثلاثة أساليب تسير متوازية مع بعضها البعض وهى :

١ ـ عمل انقلاب عسكرى .

٢ ـ عمل انقلاب سياسى .

٣ ـ استخدام سلطات واختصاصات فوزى بشأن بدء العمليات لتكون المبادأة فى أيديهم وليست فى يد الرئيس .

وقد قامت المحكمة بالتحقيق والفصل فى الأسلوبين الأول والثالث ، واطمأنت الدائرة العسكرية إلى أن المتهم اتفق مع سامى شرف وشعراوى جمعة على استخدام القوات المسلحة فى عمل انقلاب عسكرى لتنحية الرئيس ، ولكن لم يكونوا قد اتفقوا بعد على ساعة الصفر لتنفيذ هذا الانقلاب ، وكانوا يظنون أن المبادأة فى أيديهم ، بسبب الضغط المستمر الذى كان يمارسه فوزى لتجميد الأوضاع الداخلية ، مدعيا أن ذلك من لوازم الاستعداد للمعركة . وكان آخر هذه الاجتماعات التى عقدها فوزى يوم ٢ مايو بمكتب سامى شرف بقصر القبة وحضرها سامى شرف وشعراوى جمعة مع فوزى ، وكذلك عبد المحسن أبو النور وأحمد كامل .

وقد ثبت من شهادة أحمد كامل ومن خطابين أرسلهما سامى شرف للسيد الرئيس عن طريق النائب العام وباعتراف المحكوم عليه (فوزى) فى التحقيق بأن شعراوى جمعة فاتحه فى آخر إبريل بشأن استخدام الجيش فى عمل انقلاب عسكرى ، كما ذكر أحمد كامل فى شهادته أمام المحكمة أنه فى نهاية اجتماع يوم ٢ مايو على أثر إقالة صبرى وخطاب السيد الرئيس فى أول مايو الذى أوضح فيه تصفية مراكز القوى أن شعراوى أفضى إليه (أحمد كامل) بما استقر عليه الرأى من تشكيل مجلس رئاسة يرأسه فوزى بعد القيام بالانقلاب العسكرى . وقد ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه وقد كان قائدا عاما للقوات المسلحة اشترك فى كل مادار من أحاديث وتخطيط وتآمر فى هذه الاجتماعات التى انتهت يوم ٢ مايو ولم يقم بإبلاغ السيد الرئيس عن هذه الانحرافات حيث إنه قد ثبت فعلا أنه مشترك فيها ولذا لم يبلغ عنها لأنه عضو أساسى فى نفس المخطط .

واستكمالا لتنفيذ مخطط الزج بالقوات المسلحة فى عمل انقلاب فقد عقد المحكوم عليه يوم ٣ مايو اجتماعا بمقر القيادة العامة حضره قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات فيها ، وفى هذا الاجتماع كشف المتهم بصورة واضحة عن عصيانه للقائد الأعلى ورئيس الجمهورية ، وحاول استقطاب القادة الموجودين بالمؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه من قبل .

وكان فوزى دائما أثناء المحاكمة يدافع عن كل هذه الأفعال والأقوال التى صدرت منه محاولا أن يكسبها صفة أنها تدخل ضمن أعماله العادية كقائد عام للقوات المسلحة ، ولكن أثبتت الوقائع وأقوال الشهود أن هذه التصرفات كانت بقصد تدعيم المخطط . وقد ثبت للمحكمة أن اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية اتفق مع قادة التشكيلات المرءوسين الذين حضروا اجتماعا يوم ٣ مايو بعدم إنزال ماتلقوه من تعليمات إلى القوات ونسيان كل ما سمعوه فى مكتب محمد فوزى منعا من إحداث بلبلة داخل القوات المسلحة .

وكان من أثر هذا الاجتماع وما دار فيه وزيارة محمد فوزى بعدذلك لبعض وحدات المنطقة المركزية التى كانت تتم حسب المخطط الموضوع أثر بالغ

فى تدعيم مركز القوة المنشق على السيد الرئيس ، فنجد أن ضياء داود توجه لمدينة دمياط يوم ١١ مايو ٧١ واجتمع بقادة الاتحاد الاشتراكى فيها وقال لهم: إن الجماعة المتصارعة مع الرئيس هى الجانب الأقوى وأنه إذا لم تفلح إمكانات وزارة الداخلية والمخابرات العامة والتنظيم السياسى فى إنهاء الصراع لصالح هذه الجماعة فسوف تتدخل القوات المسلحة، وستتحرك قوات من المنطقة المركزية اتفق قادتها مع فوزى اتفاقا تاما لإقصاء رئيس الجمهورية،وإقرار الوضع لصالح الفئة الأقوى .

وقد ذكر فوزى أمام المحكمة أربع مرات أنه طلب من الرئيس عدم إحداث أية تغييرات داخلية حتى لا يتأثر الوضع فى العمليات .

تصرفات الفريق فوزى يوم ١٣ مايو

ورد فى حيثيات حكم المحكمة أنه على أثر إقالة شعراوى جمعة فى ١٣ مايو هرع المحكوم عليه (فوزى) إلى مكتبه لم يغادره ، وتناول فيه طعام الغداء وجاءه شعراوى جمعة وسعد زايد ثم انضم إليهم سامى شرف ، وجلسوا فى مكتبه يبحثون ما يمكنهم أن يفعلوه . وكان سعد زايد يذرع الغرفة جيئة وذهابا وهو يقول مفيش كتيبة دبابات معايا اشتغل بها .

وفى هذا الجو المشحون بالثورة والانفعال كان فوزى قد أمر تلقائيا سكرتيره باستدعاء قائد المنطقة المركزية اللواء أحمد عبد السلام توفيق ، ورئيس هيئة العمليات اللواء سعد مأمون ، وقائد الشرطة العسكرية العميد نور عفيفى من منازلهم وقت الظهيرة للتواجد فورا فى مكاتبهم على التليفون ، وهؤلاء الثلاثة لابد من تواجدهم فى حالة تحريك أية قوات ، هنا يقول فوزى فى المحكمة ردا على سؤاله حول سبب استدعائه لهؤلاء القادة إنه بالنسبة لقائد الشرطة العسكرية ادعى أنه طلبه للاستفسار منه عن سبب تواجد إحدى دوريات الشرطة العسكرية فى ميدان التحرير ، ولكن ثبت من شهادة العميد نور عفيفى قائد الشرطة العسكرية أنه طلب بواسطة سكرتير المحكوم عليه (أثناء وجود شعراوى جمعة فى مكتبه وفى توقيت مختلف تماما عن موعد تواجد هذه

الدورية التى لم تكن سوى دورية عادية) وقد ثبت أن أول استفسار بشأن هذه الدورية قد جرى بواسطة محمد السعيد سكرتير سامى شرف فى حوالى السادسة مساء أى بعد استدعاء قائد الشرطة العسكرية بأكثر من ساعتين ، وبالنسبة للواء سعد مأمون رئيس هيئة العمليات فقد كذب ما ادعاه محمد فوزى بالنسبة للسبب الذى استدعاه بخصوصه ، أما اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة المركزية فقد ذكر أمام المحكمة أنه دعى إلى مكتبه ، ولم تحدد له أسباب الاستدعاء ، فى الوقت الذى ادعى فيه فوزى أنه استدعاه ليستفسر منه عن سبب وجود دورية الشرطة العسكرية فى ميدان التحرير ، وقد اقتنعت المحكمة بأن هذا السبب على فرض صحته لا يستدعى تواجد كل هؤلاء القادة فى مكاتبهم وعلى التليفون .

وفى نفس اليوم وبعد وصول شعراوى جمعة إلى وزارة الحربية استدعى فوزى عن طريق سكرتيره المقدم جلال عبد الحميد ثلاثة من كبار قادة القوات المسلحة هم اللواء محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى ، واللواء أحمد زكى عبد الحميد رئيس هيئة التنظيم والإدارة ، واللواء محرز مصطفى مدير المخابرات الحربية . وكان المتهم يظن أن ولاء هؤلاء القادة له مضمون وأنهم سيساندونه فى موقفه ، فطرح عليهم ما حدث « إقالة على صبرى ثم شعراوى جمعة ، وأن الرئيس ينوى تصفية الشلة ، وأن الدور سيأتى عليه ، ولذا فقد قرر أن يستقيل تضامنا مع شعراوى جمعه » إلا أن القادة الثلاثة نصحوه بعدم الاستقالة إذ إن موقفه يختلف عن موقف أى وزير آخر ، فهو بالإضافة إلى منصبه السياسى كوزير للحربية يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة ، وأنه من الواجب عليه بالنسبة لظروف البلاد أن يبقى فى مركزه ، ولكنه رد عليهم قائلا . « إحنا شلة متضامنة ، وحتى لو واحد فينا غلط لازم التانى يغطى عليه » وفى نفس هذا الوقت كان فوزى قد استدعى الفريق محمد أحمد صادق رئيس أركان حرب الجيش لهذا الغرض ، وذكر له نفس القصة فى حضور القادة الثلاثة ، وأضاف أنه يشعر أن الرئيس لا يثق فيه ، وأنه يجب عليه أن يستقيل قبل أن يأتى عليه الدور فى الإقالة . فرد عليه الفريق صادق أنه يجب أن يتذكر أنه قائد عام القوات المسلحة ، وعليه أن يبقى فى مركزه ، وأنه إذا كان الرئيس لا يثق فيه فسوف يحيله إلى المعاش .

وكان المتهم كما ورد فى حيثيات المحكمة يتردد فى هذه الأثناء ما بين مكتبه ، الذى كان يوجد به سامى شرف وشعراوى جمعة وسعد زايد ، وغرفة المؤتمرات المجاورة التى كان القادة الثلاثة الذين استدعاهم قد تجمعوا بها . وقد سئل القادة الثلاثة اللواءات : محمد على فهمى وأحمد زكى عبد الحميد ومحرز مصطفى فى التحقيق ، وفى جلسات المحكمة فأجابوا: بأنهم لو كانوا قد أبدوا تأييدهم للمتهم لوسع دائرة اتصالاته وإجراءاته التى ثبت للمحكمة أنها كانت فى الاتجاه الانقلابى ، لما سبق أن أصدره المحكوم عليه فى نفس الوقت من أوامر بتواجد قائد المنطقة العسكرية المركزية وقائد الشرطة العسكرية ورئيس هيئة العمليات فى مكاتبهم وعلى التليفون .

وهكذا أسقط فى يد المحكوم عليه واتضح له أن إقحام القوات المسلحة فى عمل انقلابى أمر غير مضمون العواقب فغير مساره ، وانحاز إلى المخطط السياسى الانقلابى ، وقدم استقالته تضامنا مع شعراوى وباقى الشلة واتفق معهم على إذاعتها قبل موافقة القائد الأعلى ، خلافا لما يقضى به القانون العسكرى من ضرورة بقاء الضابط المستقيل فى مركزه حتى يصدر القرار بقبول الاستقالة . وقد أكدت أقوال القادة والشهود هذه النية الخبيثة حيث ثبت للمحكمة أنه أبلغهم وطلب منهم الاستماع إلى نبأ الاستقالة فى نشرة أخبار الساعة الحادية عشرة مساء ثم تحدث مع بعضهم فى التليفون ليبلغهم أنه استقال .

وقد ثبت للمحكمة أن الخطة العسكرية كما خطط لها فوزى كانت تقضى باستخدام بعض قوات من وحدات المنطقة المركزية مع اتباعها بعمليات اعتقالات واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية ، وثبت بعد اجتماعه بالقادة أنه كان يجهز لمخطط ، وكانت خطواته على الطريق إيجابية ، ولكن أمله خاب وأوضحت المحكمة فى حيثيات حكمها أن محاكمة محمد فوزى كقائد عام للقوات المسلحة تختلف عن محاكمة أى ضابط آخر وبالذات بالنسبة لعملية التآمر . فقد رتب كل شىء بحيث لم يبق إلا إصدار الأوامر ، وكل فعل قام به المتهم يرمى به إلى الانقلاب يعتبر فى حد ذاته محاولة للانقلاب بصرف النظر عن الوصول لأغراضه . لأن هذه الجريمة تعتبر من الجرائم الخطرة

وأى فعل فيها وإن كان يصلح ليكون عملا تحضيريا يعتبر جريمة تامة هى جريمة المحاولة ، وقد ذكرت المحكمة فى نهاية حيثياتها أن المتهم قد أتيحت له كافة الضمانات فى المحاكمة ، واستمعت المحكمة له فى أكثر من جلسة ، أذن له باستدعاء ثلاثة شهود نفى ثبت أن شهاداتهم كلها كانت فى غير صالحه ولما أنكر ما قاله فى مؤتمر يوم ١٨ أبريل فى اجتماع المجلس الأعلى ووجه بالتسجيلات الخاصة بهذه الجلسة اتضح له عدم صحة ادعائه .

كيف شرب فوزى من الكأس التى أعدها لغيره ؟

تنص المادة ١٣٨ ا من قانون الأحكام العسكرية على مايلى : يعاقب بالإعدام أو بجزاء أقل منه منصوص عليه فى هذا القانون كل شخص خاضع للأحكام العسكرية ارتكب إحدى الجرائم الآتية :

١ ــ ارتكابه فعلا يرمى إلى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية ، أو قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية أو الاجتماعية ، أو مناهضة السياسة العامة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى أو الخارجى ، أو اتفاقه مع غيره فى ذلك .

ترويجه أو تحبيذه بأية طريقة من الطرق في أوساط القوات المسلحة فعلا من الأفعال المشار إليها فى الفقرة السابقة أو تقصيره فى الإبلاغ عن ذلك الترويج أو التحبيذ .

وقد ورد فى حيثيات الحكم أن المحكوم عليه (محمد فوزى) أيام كان وزيرا للحربية ، وفى التوجيه الموقع منه والصادر برقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ وضع تفسيرا جديدا للمادة ١٣٨ ا إذ إن أصل هذه المادة عدل بناء على طلبه يوم كان وزيرا للحربية باصدار القرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ والذى أعقبه بتوجيهاته لتفسير هذه المادة التى ذكر فيها بالحرف الواحد « تكفى أول خطوة على الطريق » وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية لهذا القانون أن معيار الشروع لا يؤخذ به ، وأنه يكفى تحقق القصد مع إتيان المتهم عملا يهدف إلى الخروج عن الطاعة ، أى مجرد البدء بأية أعمال تحضيرية .

وهكذا شرب فوزى من نفس الكأس التى أعدها لغيره ، بإصداره التفسير السابق للمادة التى أضحت بموجبه أول خطوة على الطريق تكفى للإدانة وللوقوع تحت طائلة العقوبة ، وقد أثبتت المحكمة فى حيثيات الحكم أن جميع مواقف فوزى السابقة واضحة فى الكشف عن القصد الجنائى له . وهى خطوات إيجابية على طريق العصيان وبذا انطبقت عليها أحكام المادة ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية وفقا للتفسير الذى وضعه بنفسه . وعلاوة على تطبيق أحكام هذه المادة الواردة فى قانون الأحكام العسكرية أوضحت المحكمة أن الأفعال السابقة للمحكوم عليه (فوزى) تدخل أيضا تحت طائلة أحكام المواد ٨٧ / ٩٦ / ٩٩ من قانون العقوبات .

المادة ٨٧ عقوبات – اتفاقه مع شعراوى جمعة وسامى شرف على عمل انقلاب عسكرى لقلب نظام الحكم بالقوة .

المادة ٩٦ عقوبات ـــ الاتفاق الجنائى بينه وبين سامى شرف وشعراوى جمعة ، وهذا الاتفاق ثابت من خطابى سامى شرف للسيد الرئيس عن طريق النائب العام ، ومن قول محمد فوزى « أنا نفسى فى هيكل » واعترافه بأن شعراوى فاتحه فى عمل انقلاب عسكرى ، ثم عدم تبليغه رئيس الجمهورية عن ذلك ، وتضامنه مع شعراوى وشلته فى الاستقالة .

المادة ٩٩ عقوبات ـــ حمل رئيس الجمهورية بالالتجاء إلى وسائل غير مشروعة على الامتناع عن عمل من خصائصه (وهو إقالة المحكوم عليه وشلته) .

هذا ولم يمض الفريق من مدة العقوبة الموقعة عليه من المحكمة وهى ١٥ عاما سوى حوالى عامين أمضاهما ما بين مستشفى الحلمية العسكرى ومستشفى المعادى ولم يدخل السجن مطلقا مثل زملائه الذين صدرت عليهم الأحكام بالأشغال الشاقة من الدائرة الأولى لمحكمة الثورة ، وقد ذكر الفريق محمد صادق وزير الحربية وقتئذ أنه لم يسمح بوضع محمد فوزى فى السجن كباقى رفاقه ، ولما أغضب ذلك التصرف السادات واتهمه بأنه يجامل أعداءه كان رده عليه بأن القائد العام للقوات المسلحة لا يوضع فى السجن أبدا لأنه أصبح رمزا للقوات المسلحة ، وحتى لو أخطأ فيجب ألا يكون جزاؤه ما يمس كرامته أو كبرياءه .

وفى ۲۷ يناير ٧٤ أصدر الرئيس الراحل السادات قرارا بالإفراج صحيا عن ستة من المحكوم عليهم بالسجن فى قضايا مختلفة كان من بينهم الفريق محمد فوزى ، أما الخمسة الآخرون فقد كانوا الفريق متقاعد : محمد صدقى محمود واللواء متقاعد اسماعيل لبيب والعقيد متقاعد تحسين زكى والأستاذين عباس رضوان ومصطفى أمين .

الحقيقة الحائرة بين الفريق فوزى والفريق صادق





الفريق أول محمد فوزى



الفريق أول محمد أحمد صادق

لقد سبق أن أوردنا الواقعة الخطيرة التى رواها الفريق محمد صادق الذى كان يتولى منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة فى ذلك الحين ، فقد ذكر : أنه فى مساء يوم ١٢ إبريل ٧١ ، وهو نفس اليوم الذى احتدم فيه الخلاف بين السادات وعلى صبرى اثناء اجتماع اللجنة التنفيذية العليا فى الصباح استدعاه الفريق أول محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة وقتئذ إلى مكتبه فى الوزارة ، وكان فاقدا لأعصابه وأخذ يسب السادات سبا مقذعا متهما إياه بكل التهم وخلص إلى أن الأمر لا يمكن أن يستمر هكذا وسحب ورقة وبدأ يكتب أمرا واضحا باتخاذ مجموعة من الإجراءات للسيطرة على القوات المسلحة وإعدادها لاقتلاع رئيس الجمهورية (صورة الأمر منشورة فى الصفحة ١٩٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة الحربية

رقم القيد ــــــــ
التاريخ / / ١٩٧

ف/ الفريق صادق

تأمر ترتبط وتنظم وتخطط مع

١- مخ حربية
٢- فر ٦ مشاة
٣- ل ص ص ٣
٤- [illegible]

لأغراض تأمين القاهرة - أى احتمالات

نظام الكود - أماكن التجمع - أرقام تل الخ

مصدر الأوامر (فوزى + صادق + سامى)

واجبات (١) الإذاعة
(٢) مداخل القاهرة
(٣) [illegible]

[illegible] ٢١/٤

الوثيقة

وذكر الفريق صادق أنه وفقا للأمر الصادر فى هذه الورقة فإن القائد العام يأمره كرئيس للأركان أن يبدأ من اليوم التالى ٢٢ أبريل ٧١ فى وضع خطة لتمركز قوة عسكرية ضخمة لإحكام السيطرة على القاهرة . وكانت هذه القوة

تتشكل من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية واللواء ٢٥ المدرع المستقل ، وهي قوة تضم لواءى مشاة ميكانيكي ولواءى مدرعات (٢٠٠ دبابة) ، وذكر صادق أن الفريق فوزى لم ينس النص على تجهيز المخابرات الحربية والشرطة العسكرية لتنفيذ كل أوامر الاعتقال المنتظر صدورها ، كما نص الأمر على عمل نظام سرى للاتصال والسيطرة وتحديد أماكن للتجمع .

وكان واضحا من صيغة الأمر أن الفريق صادق قد كلف بوضع خطة للاستيلاء على الإذاعة ومداخل القاهرة بهذه القوات ، كما تقوم إدارة الحرب الألكترونية بالتشويش على أجهزة اللاسلكى بالسفارات لمنعها من نقل أخبار التحركات العسكرية إلى الخارج ، واعترف الفريق صادق بأن الفريق فوزى بهذا الأمر الذى سلمه له قد أمره كرئيس للأركان بالتخطيط لانقلاب عسكرى للاستيلاء على السلطة لصالحه وصالح جماعته ، وكتب هذا الأمر بخط يده ، كما دون بخط يده أيضا أن مصدر هذه الأوامر والتعليمات ثلاثة هم فوزى وشعراوى وسامى شرف ، وقد ذكر صادق أنه قرأ الورقة وبذل أقصى جهد للسيطرة على أعصابه ومشاعره ، فقد كان فى الورقة ما يكفى أية محكمة لتحكم بالإعدام على فوزى وزميليه شعراوى وسامى ، وكانت المرة الأولى التى يشرك فيها القائد العام أفرادا مدنيين فى إصدار أمر لرئيس الأركان .

لقد أكد صادق أن ما كتبه فوزى كان إعدادا لانقلاب عسكرى بكل ما تحويه هذه الكلمة من معان ، وكان المقصود منه الإطاحة برئيس الجمهورية ، ولكنه لم يقدم الوثيقة التى أعطاها له محمد فوزى بخط يده . وبخاصة بعد أن تم القبض على فوزى وزملائه وتقرر تقديمهم للمحاكمة ، وآثر أن يحتفظ بها لإدراكه أنها وثيقة إدانة بالغة الخطورة قد تؤدى إلى إعدام بعضهم وتشديد العقوبة على البعض الآخر ، وكان يكره أن يقوم السادات بتصفية دموية لأعدائه ..

وقد رد الفريق فوزى على الاتهام الخطير الذى وجهه إليه الفريق صادق بأن التعليمات التى حررها فى الورقة المذكورة لم تكن إلا تعليمات عادية لتأمين

القاهرة ، وأنها لا يمكن أن تحمل معنى الانقلاب العسكرى ، وفيما يلى النص الحرفى لرد الفريق فوزى :

١ ــ صور الفريق صادق ورقة تحوى فى رأيه معنى الانقلاب العسكرى ، وأظهرها على أنها وثيقة تاريخية بخط الوزير وأسماها مرة أخرى (أمر قتال من الوزير) وحقيقة الأمر أن مثل هذه الورقة تعتبر روتينيا يبين واجب القوات المسلحة فى تأمين القاهرة وحمايتها فى مناسبات مختلفة وبصفة دورية ، وبخاصة أننا كنا مقدمين على تنفيذ الخطة جرانيت ، وهى عبور قناة السويس والسيطرة على المضايق فى وقت لاحق قريب .

٢ ــ إن أسلوب عملية تأمين القاهرة يتم بالاشتراك مع أجهزة أخرى منها الداخلية ورئاسة الجمهورية ، وهو أسلوب متبع منذ قيام الثورة . وإن اشتراك القوات المسلحة مقصور على الاستعداد والتجهيز للتدخل إذا اقتضى الأمر ، ولم يحدث أنها تدخلت ، ومن هنا جاء التنويه فى الورقة بذكر أسماء المسئولين باختصار (فوزى ــ شعراوى ــ سامى) بوصفهم المسئولين عن هذه الأجهزة .

٣ ــ حاول الفريق صادق أن يتظاهر بالشهامة الآن ويدعى أنه حجب الورقة عن هيئة المحكمة ، علما بأنه ثبت أن قدمها فعلا للمحققين وهيئة المحكمة بدليل ما جاء فى الادعاء الثالث المقام على فى محاكمتى فلم تأخذ به المحكمة ، ومما يثير الضحك والدهشة أنه كيف يعقل أن أدبر انقلابا عسكريا وأسلم دليله مكتوبا بخط يدى إلى الفريق صادق أو لغيره .

وكيف يتسنى لوزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة أن يدبر انقلابا ثم يترك قيادته ومنصبه ويستقيل فى نفس الوقت ؟ وأكثر من ذلك تحديا للواقع أن يتصل بى الفريق صادق تليفونيا فى منتصف الليل وفى منزلى وبعد تقديم استقالتى يوم ١٣ مايو ٧١ ويقول « إحنا مش اتفقنا إن سيادتك تؤجل استقالتك إلى باكر » حيث إننى كنت أبديت عزمى على الاستقالة عند مقابلتى للفريق صادق وبعض القادة الآخرين فى مكتبى بعد ظهر نفس اليوم بسبب رفض الرئيس توقيع قرار بدء المعركة ، وأبدى الفريق صادق وقتئذ رجاء بتأجيل موضوع

الاستقالة لليوم التالى ، وبالرغم من ذلك قام الفريق صادق بإجراءات حركية ذكرها هو بنفسه لأجهزة الأمن والقوات المسلحة فى المنطقة المركزية ، وأبلغ رئيس الجمهورية بنجاحه فى إحباط انقلاب عسكرى مزعوم .

وقبل أن نبدأ دراستنا ينبغى علينا أن نشرح للقراء ما هو المقصود بعملية تأمين القاهرة ، وفى سبيل إيضاح ذلك فإن الأمر يستدعى أن نستبعد أولا من نطاق بحثنا موضوعين لا صلة لهما بتاتا بعملية التأمين ، وذلك منعا من حدوث أى التباس أو اختلاط بينهما وبين هذه العملية .

والموضوع الأول : هو عملية الدفاع عن القاهرة ضد أى هجوم أو تسلل من ناحية العدو ، وهى عملية عسكرية بحتة تخطط لها هيئة العمليات بالقوات المسلحة بالاشتراك مع قيادة المنطقة المركزية ، وتخصص لها تشكيلات عسكرية معينة بالتعاون مع قوات الدفاع الشعبى .

والموضوع الثانى : هو عملية المحافظة على الأمن والنظام داخل القاهرة ، أى مقاومة أية عمليات تظاهر أو إضراب أو اعتصام أو شغب ، إذ إنها كلها من اختصاص وزارة الداخلية ، ولا علاقة للقوات المسلحة بها إلا فى حالات معينة .

أما عملية التأمين المقصودة فى دراستنا هذه فهى حماية القاهرة من دخول أية قوات عسكرية مصرية لتنفيذ أية مخططات انقلابية ضد النظام ، أو لأغراض أخرى غير مشروعة ، وطريقة التأمين المتبعة منذ بدء ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ هى إحكام الرقابة على مداخل القاهرة الرئيسية للتأكد من أن جميع المركبات العسكرية (عربات أو مدرعات أو دبابات) المتجهة إلى العاصمة لديها تصاريح معتمدة بالدخول من السلطات العسكرية المختصة .

والوسيلة الأساسية للتحكم فى مداخل القاهرة هى نقاط التفتيش التابعة للشرطة العسكرية ، والكائنة على مداخل الطرق الرئيسية والتى تلتزم جميع المركبات العسكرية وفقا للتعليمات المستديمة بالتوقف أمام بواباتها الثابتة لمراجعة تصاريح المرور التى تحملها ، والتأكد من صحة بياناتها وترتبط نقاط التفتيش بقيادة الشرطة العسكرية عن طريق الأجهزة الهاتفية واللاسلكية لإحكام

الرقابة على جميع التحركات العسكرية داخل القاهرة والقادمة إليها ، وفضلا عن بوابات الشرطة العسكرية الثابتة عند المداخل الرئيسية ، فإن بعض أجهزة الدولة والقوات المسلحة المختصة بالأمن تتولى عملية الرقابة على هذه المداخل وبخاصة خلال ساعات الليل عن طريق إرسال دوريات متحركة فى عربات خاصة يرأس كل منها ضابط ، متصلة لاسلكيا بقيادتها . وبينما تقوم بعض هذه السيارات بالمرور المستمر على مداخل القاهرة يتمركز البعض الآخر منها فى نقاط محددة على مقربة من هذه المداخل لإبلاغ رئاساتها فى حالة دخول أية وحدات عسكرية لم يسبق الإخطار عنها ومتابعة خط سيرها ريثما يتم الاتصال بالفرع المختص بالمنطقة المركزية للتأكد من سلامة موقفها ولاتخاذ الاجراءات اللازمة لإيقاف تقدمها فى حالة حدوث أى شك أو اشتباه إلى حين استطلاع هويتها .

ولم يحدث منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ أن دخلت أية قوات عسكرية إلى القاهرة بدون إذن رسمى سوى حادث واحد فريد فى نوعه جرى يوم ١٢ أكتوبر ٧٢ (خلال شهر رمضان) إذ قام نقيب من الجيش على رأس جماعة من السيارات المدرعة قبل الإفطار مخترقا شوارع القاهرة إلى ميدان سيدنا الحسين ، وبعد أن أدى مع بعض جنوده الصلاة فى المسجد أخذ يخاطب الناس الذين تجمهروا حوله معلنا أن الوقت قد حان لدخول المعركة مع إسرائيل ، وعندما تم حصار وحدته الصغيرة وإلقاء القبض عليه اتضح أنه كان فاقدا لتوازنه العقلى .

لقد دون الفريق فوزى تعليماته التى ذكر انها لتأمين القاهرة بصيغة غير مألوفة بالنسبة للتعليمات العسكرية وبأسلوب غير معهود بالنسبة لعمليات التأمين ، ولكى يمكن التوصل إلى حقيقة ما كان يستهدفه الفريق فوزى من إصداره لهذه التعليمات ، فإن الأمر يقتضى منا دراسة البنود الواردة بها ومناقشتها بدقة لمعرفة أسرارها وخباياها .

١ ــ إذا كانت عملية تأمين القاهرة عملية روتينية وتجرى بصفة دورية وأنها أسلوب متبع منذ قيام الثورة ، فما الذى دعا الفريق فوزى إلى إصدار تعليمات جديدة بشأن التأمين ؟ ثم أليس فى النص فى ديباجة الأمر على أن الفريق صادق (يرتبط وينظم ويخطط) ما يقتضى أنه مطلوب منه إعداد خطة جديدة لم

يسبق اتباعها من قبل ؟ وبالإضافة إلى ذلك كله ، فإننا نسأل الفريق فوزى هل سبق أن تلقى هو شخصيا تعليمات لتأمين القاهرة على غرار التعليمات التى أصدرها مساء ٢١ أبريل ٧١ للفريق صادق ، وذلك خلال السنوات التى أمضاها رئيسا لأركان حرب القوات المسلحة قبل أن يتولى منصب الوزير والقائد العام ؟ .

٢ ــ حاول الفريق فوزى أملا فى تبرير موقفه فى إصدار هذه التعليمات أن يربط بين عملية داخلية روتينية تجرى بصفة دورية منذ بداية الثورة على حسب ماروى ، وهى عملية تأمين القاهرة ، وبين عمليات حربية على جبهة القناة من المزمع القيام بها ضد اسرائيل فى المستقبل حينما قال: « خاصة اننا كنا مقدمين على تنفيذ الخطة جرانيت وهى عبور القناة والسيطرة على المضايق » علما بأنه لا يوجد أدنى ارتباط بين الموضوعين .

٣ ــ سبق أن أوضحنا عند شرح عملية تأمين القاهرة أنه لايجرى بشأنها أى اشتراك أو تنسيق بين الأجهزة التى تتولاها حتى لا يضيع الغرض المنشود من تعدد جهات الرقابة على مداخل القاهرة ، ولذا فإن ذكر عبارة أن مصدر الأوامر (فوزى + شعراوى + سامى) يعتبر أمرا مستغربا فى مثل هذا المجال ، هذا بالاضافة إلى ماتحمله تلك الصيغة وهى اشتراك ووراء مدنيين فى إصدار أوامر عسكرية من مخالفة تامة للتعليمات والأوامر العسكرية المعهودة فى القوات المسلحة ، وإذا كان الفريق فوزى فى ريب من ذلك فإننا نرجو منه أن يظهر لنا أويدلنا على الوسيلة التى يمكن بها العثور على أمر واحد فقط كتب بهذه الصيغة العجيبة منذ إنشاء الجيش المصرى الحديث عام ١٨٨٣ حتى اليوم (أى خلال مائة عام) .

٤ ــ السؤال الذى يسبب لنا الحيرة ونود أن نوجهه للفريق فوزى هو ضد من كان رئيس الأركان مكلفا تجهيز وإعداد كل هذه القوة الضخمة من تشكيلات المنطقة المركزية التى كانت تتكون من الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية واللواء ٢٥ المدرع المستقل .

المعروف أن تشكيلات الجيش الثانى والثالث كانت بأكملها وقتئذ داخل الدشم والخنادق وفى مواقعها الدفاعية على خط المواجهة مع العدو على

الشاطىء الغربي لقناة السويس ، ولا يمكن من ناحية العقل والمنطق أن نتخيل أن تشكيلا منها كان فى قدرته أو فى تفكيره أن يترك مواقعة الدفاعيه ويستدير للعدو ليحاول القيام بمغامرة انقلابية فى القاهرة والقوات الوحيدة التى كان يمكن استغلالها فى القيام بهذا الدور هى قوات المنطقة المركزية المرابطة فى معسكراتها حول القاهرة .

وعلى ذلك يكون الأمر الذى يثير الدهشة والتساؤل هو أن يطلب الفريق فوزى من الفريق صادق اعداد هذه القوات بالذات عن طريق (الربط والتخطيط والتنظيم) لتأمين القاهرة ضد عدو مازال مجهولا حتى يوما هذا ، ألا تدل هذه الملابسات كلها على أن عمليات التأمين هذه لم تكن إلا ستارا لإخفاء الهدف الحقيقى ، وهو إعداد هذه القوة الكبيرة لتكون رهن الإشارة وجاهزة لتنفيذ أية مهام يكلفها بها القائد العام وبخاصة إذا عدنا بذاكرتنا إلى وقائع محاكمة الفريق فوزى لنتوقف قليلا عند المؤتمر الذى عقده فى مكتبه بمقر القيادة العامة يوم ٣ مايو ٧١ وحضره قائد المنطقة العسكرية المركزية وقادة التشكيلات بها ، وكان من بينهم بالطبع قائد الفرقة السادسة المشاة الميكانيكية وقائد اللواء ٢٥ المدرع المستقل ، وقد كشفت وقائع المحاكمة عن محاولة فوزى استقطاب القادة الذين حضروا المؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن ألفوه منه من قبل ، ولم تقتصر محاولاته على استقطاب قادة تشكيلات المنطقة المركزية فحسب ، فقد ورد فى إجراءات المحاكمة أنه حاول أيضا استمالة قوات الصاعقة إلى صفه خلال زيارته لها يوم ٨ مايو حينما طلب منهم أن يرددوا قسما يتعهدون فيه بتنفيذ أية مهمة تصدر إليهم من وزير الحربية .

٥ ــ أوضح اللواء أحمد عبد السلام توفيق قائد المنطقة العسكرية المركزية فى ذلك الوقت أن الفرقة السادسة الميكانيكية واللواء ٢٥ مدرع مستقل (اللذين خصصهما الفريق فوزى فى عملية التأمين) كانا ضمن تشكيلات المنطقة المركزية التى يتشكل منها احتياطى القيادة العامة ، وهو الاحتياطى الذى كانت وحداته منذرة بالتحرك فى أى وقت إلى منطقة القناة لتنفيذ الواجبات الموكولة إليها فى خطة العمليات الحربية الموضوعة ضد إسرائيل ، ولذا فإن تخصيص هذه القوات فى أية عملية أخرى خارج واجبها الرئيسى فى خطة العمليات كما

فعل الفريق فوزى يعد مخالفة صريحة للمبادىء العسكرية الأساسية ، ولا يعنى تحصيص كل هذه القوة الضاربة فى خطة داخلية لتأمين مداخل القاهرة سوى محاولة لاستغلالها فى تنفيذ أهداف خاصة خطط لها الفريق فوزى ، ولا علاقة لها بخطة العمليات الحربية الموضوعة بمعرفة هيئة العمليات .

٦ ـــ لو أجرينا مقارنة بين الوحدات المعروفة المدونة بالورقة التى أعطاها الفريق فوزى للفريق صادق وبين الخطة الموضوعة للانقلاب العسكرى التى وردت فى حيثيات الحكم الذى أصدرته المحكمة ـــ لاكتشفنا على الفور الهدف الخفى الذى كان يرمى إليه الفريق فوزى من إعداد وتجهيز الوحدات التى ذكرها فى الورقة ، وهى الفرقة السادسة الميكانيكية واللواء ٢٥ مدرع والمخابرات الحربية والشرطة العسكرية ، فقد جاء فى حيثيات المحكمة أن الخطة العسكرية كما خطط لها فوزى كانت تهدف إلى استخدام بعض قوات من المنطقة المركزية مع إتباعها بعمليات اعتقال واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية ، ومن أجل ذلك أمر فوزى بتشكيل جماعات خاصة للقبض والاعتقال عددها ١٠ سرايا كل منها بقيادة ضابط .

٧ ـــ السؤال الذى نود أن نوجهه للفريق فوزى هو ما دخل عملية تأمين القاهرة بعملية التشويش على أجهزة لاسلكى السفارات باستخدام أجهزة ومعدات إدارة الحرب الألكترونيه ؟ وما دخل عملية تأمين مداخل القاهرة بمبنى الإذاعة والتليفزيون الكائن فى قلب العاصمة ، والذى تتولى حراسته بصفة دائمة قوات كبيرة من الأمن المركزى التابعة لوزارة الداخلية ؟

٨ ـــ أكد الفريق فوزى أن الورقة التى أعطاها للفريق صادق قد ثبت له أنه قد قدمها للمحققين وهيئة المحكمة ، بدليل ماجاء فى الادعاء الثالث المقام عليه فى محاكمته والذى لم تأخذ به المحكمة ، وهذا القول مردود عليه بما سبق أن نشرناه من وقائع المحاكمة التى يتضح منها أن هذه الورقة لم يرد لها ذكر لا فى تحقيقات المدعى العام الاشتراكى أو فى مرافعته ولا فى حيثيات الحكم التى دونتها المحكمة ، أما قوله بأن الادعاء الثالث الذى كان موجها ضده وهو الاشتراك فى اتفاق جنائى لم تأخذ به المحكمة فهو قول مخالف للحقيقة بدليل أن الحكم الذى صدر عليه من الدائرة الثانية لمحكمة الثورة فى

١٠ ديسمبر ٧١ بالأشغال الشاقة المؤبدة (قبل تخفيفه إلى ١٥ سنة بناء على استعطافه للرئيس) قد صدر نتيجة لإدانة المحكمة له فى جميع التهم المنسوبة إليه ومن حيثيات الحكم يتضح أن الادعاء الثالث المقام عليه قد دخل تحت طائلة المادتين ٩٦ من قانو العقوبات و ١٣٨ أ من قانون الأحكام العسكرية .

٩ — الرواية الطويلة التى ذكرها الفريق فوزى بشأن اتصال الفريق صادق به تليفونيا عند منتصف الليل بعد تقديم استقالته يوم ١٣ مايو لم يستهدف من ذكرها سوى محاولة إثبات أنه قد قدم استقالته بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة ، أى أنه لم يقدمها تضامنا مع باقى أفراد المجموعة ، ولكن وقائع التحقيق وأقوال الشهود وحيثيات الحكم تنفى كلها هذا الادعاء ، فإن القادة الذين كانوا فى مكتبه عند مقابلته للفريق صادق بعد ظهر يوم ١٣ مايو ٧١ ، واستشهد بهم الفريق فوزى لإثبات أنه أبدى أمامهم جميعا عزمه على الاستقالة بسبب رفض الرئيس التوقيع على قرار بدء المعركة ، هؤلاء القادة وهم اللواءات : محمد على فهمى ، وأحمد زكى عبد الحميد ، ومحرز مصطفى ، قد شهدوا فى التحقيق وأمام المحكمة أن الموضوع الوحيد الذى حدثهم فيه الفريق فوزى بعد أن استدعاهم إلى مكتبه كان بشأن الاستقالة التى اعتزم تقديمها تضامنا مع شعراوى جمعة على أثر إقالته بواسطة الرئيس ، وعندما حاولوا إسداء النصح له هم والفريق صادق بالعدول عن هذا التفكير بالنسبة لظروف الحرجة التى كانت تمر بها البلاد وقتئذ ، أجابهم ، قائلا : إحنا شلة متضامنة وحتى لو واحد غلط لازم الثانى يغطى عليه ، ولم يذكر هؤلاء القادة فى شهاداتهم أن أى موضوع يتعلق بالمعركة قد أثير خلال هذا اللقاء ، أو أن الفريق صادق قد رجا فوزى أن يؤجل استقالته إلى اليوم التالى ، وقد نفى الفريق صادق واقعة اتصاله تليفونيا بالفريق فوزى فى منزله عند منتصف الليل يوم ١٣ مايو ٧١ وذكر أنه فى ذلك التوقيت كان فى طريقه إلى منزل الرئيس بالجيزة لحلف اليمين كوزير للحربية .

١٠ — تساءل الفريق فوزى متعجبا كيف يدبر انقلابا عسكريا ويسلم دليله مكتوبا بخط يده إلى الفريق صادق ، ولكن هذا التساؤل الذى يبدو وجيها لأول وهلة تمكن الإجابة عنه بسهولة إذا وضعنا فى اعتبارنا حقيقتين .

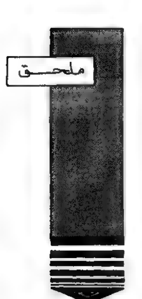
الحقيقة الأولى : أن الصياغة التى كتب بها الفريق فوزى التعليمات تشهد له بالبراعة ، فعلى الرغم من أن مغزاها الحقيقى كان لايعنى سوى الإعداد لانقلاب عسكرى فإن أسلوبها الظاهر لايمكن أن ينم صراحة عن معناه الباطن ، وكان فى تدبير الفريق فوزى فى حالة انكشاف أمر الورقة ومساءلته بشأنها أن يجيب ببراعة بنفس الأسلوب الحالى الذى استخدمه فى رده على الفريق صادق ، وهو أن هذه الورقة لم يكن بها سوى مجرد تعليمات روتينية معتادة لتأمين القاهرة ، وهذا الأسلوب سبق أن اتبعه رفاقه خلال أحاديثهم التليفونية المسجلة فى الفترة التى سبقت أحداث مايو ٧١ ، فلقد كانت العبارة التى كثر تداولها فيها بينهم هى " « فوزى حيكون جاهز » وهى عبارة وصفها المدعى العام الاشتراكى فى خطبته أمام المحكمة بأنها عبارة مبهمة تكاد تكون شفرة سرية ، بينما أكدوا هم جميعا فى أقوالهم خلال المحاكمة أن المقصود بها هو أن فوزى « حيكون جاهز » للمعركة مع العدو ، وقد علق المدعى العام الاشتراكى على هذا التبرير بأنه دفاع ساذج وضعيف .

الحقيقة الثانية : كان الفريق فوزى على أتم ثقة من جهة ولاء الفريق صادق له ولجماعته ، وقد كانت علاقته معهم ومع سامى شرف قوية ووثيقة منذ عهد عبد الناصر ، ويبدو أن الفريق صادق قد سايرهم وتمشى معهم إلى الحد الذى اعتقد معه فوزى أنه يمكن الاعتماد عليه ، وأنه أصبح ضالعا معه فى كل خططه وتدبيراته ، وقد اعترف صادق بنفسه بأنهم قد قربوه إليهم ولوحوا له بالمناصب ، وكان لايعلق كلما طعنوا فى السادات أمامه ، ولايعارض كلما كشفوا أوراقهم ومخططاتهم لاقتلاعه ، مما أقنعهم فى النهاية بأنه قد غدا واحدا من جماعتهم ، وليس أدل على ذلك من دليلين قاطعين .

أولهما أن فوزى وجماعته فى إحدى جلساتهم بمكتب الفريق فوزى ، وفى لحظة من لحظات التجلى والانسجام كشفوا أمام صادق بلا أى تحفظ أو حذر عن نيتهم المبيته فى التخلص من محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وقتئذ ، وكان ذلك هو السبب الذى دعا صادق إلى أن يرسل سرا إلى هيكل تحذيرا قويا بأن يلتزم الحيطة والحذر ، وقد حمل التحذير إليه الصحفى المعروف عبده مباشر الذى كان اتصاله بالفريق صادق لايثير الشبهات بحكم تردده المعتاد على القيادة العامة باعتباره محررا عسكريا لجريدة الأهرام ، وفكرة

التخلص من هيكل واعتقاله بحكم صلاته الوثيقة بالسادات وقتئذ لم يبتكرها خيال الفريق صادق ، بل كانت حقيقة واقعة سجلتها المحكمة فى حيثياتها ، ففى خلال الحديث الذى دار بين فوزى وشعراوى جمعة بشأن الاعتقالات التى من المنتظر القيام بها عقب نجاح الانقلاب العسكرى ذكر فورى فى تلهف وتشوق بأن نفسه فى هيكل . أما الدليل الثانى الذى يثبت مدى قوة الصلات التى كانت ظاهرة للعيان وقتئذ بين الفريق صادق وجماعة فوزى ، فإن ذلك يمكن إدراكه مما كتبه هيكل فى كتابه خريف الغضب ، والذى يتضح منه أن السادات نفسه كان لديه الانطباع بأن الفريق صادق كان أقرب إلى مجموعة فوزى التى تناوئه منه إلى السادات ، وكان هيكل أدرى الناس بالطبع بمشاعر السادات ووجهات نظره بحكم صلته الوثيقة به وقتئذ ، وقد ذكر هيكل فى كتابه أن السادات ظل تحت تأثير ذلك الانطباع حتى أكد له هيكل فى اللحظات الحرجة مساء يوم ١٣ مايو بأن فى إمكانه الاعتماد على الفريق صادق ، وعند ذلك فقط أجرى السادات أول اتصال تليفونى به وهو الاتصال الذى عزز الثقة فى نفس السادات من ناحية صادق ، ودفعه إلى أن يطلب منه الحضور إلى منزله بالجيزة لأداء اليمين كوزير للحربية ، وأعقب ذلك ترقيته إلى رتبة الفريق أول ، وهذا الانطباع الذى ظل السادات تحت تأثيره تجاه الفريق صادق حتى اللحظة الأخيرة يوم ١٣ مايو ٧١ يفسر لنا بوضوح السر فى تغير معاملة الرئيس لصادق عقب أن تولى رئاسة الجمهورية ، فقد ذكر صادق أن السادات كان يتجنب الاتصال به ، رغم أنه كان يتصل به يوميا فى عهد عبد الناصر ليسأله عن أحواله وصحته وأحوال أسرته ، ولقد تساءل فوزى فى نهاية رده عن كيف يتسنى لوزير الحربية والقائد العام أن يدبر انقلابا مسلحا ثم يترك قيادته ومنصبه ويستقيل .

ولايوجد رد على هذا التساؤل أشد إقناعا من ذلك التفسير الذى ورد فى حيثيات المحكمة من أن فوزى عقب أن استدعى إلى مكتبه بعض كبار القادة الذين كان يظن أن ولاءهم له مضمون ، وبعد أن فوجىء بعدم تجاوبهم معه فى اتجاهه الانقلابى ، أسقط فى يده واتضح له أن إقحام القوات المسلحة فى عمل انقلابى أمر غير مضمون العواقب ، فغير مساره وانحاز إلى المخطط السياسى الانقلابى وقدم استقالته تضامنا مع شعراوى وباقى الشلة .



دراسات تاريخية حول
حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

لماذا لم يشترك الجيش فى الكفاح المسلح ضد الإنجليز ؟



الملك السابق فاروق يشهد عرضا عسكريا وقد وقف خلفه الفرقاء محمد حيدر وعثمان المهدى وعمر فتحى وجلس إلى يمينه الأمير السابق محمد على ولى العهد

فى ليلة الجمعة ٢٥ يناير ٥٢ تحركت قوات بريطانية ضخمة من معسكراتها وحاصرت مبنى محافظة الاسماعيلية وثكنات بلوكات النظام المجاورة لها . وقبيل السادسة صباحا استدعى المقدم شرطة شريف العبد ضابط الاتصال المصرى لمقابلة الجنرال إكسهام قائد القوات البريطانية بمنطقة الإسماعيلية الذى سلمه انذارا طلب فيه أن تقوم جميع قوات الشرطة بالإسماعيلية بتسليم أسلحتها إلى القوات البريطانية وأن يتم جلاء أفراد تلك القوات عن دار المحافظة وعن

الثكنات وهم مجردون من السلاح ليستقلوا القطارات إلى خارج منطقة القناة ، وأبلغ ضابط الاتصال هذا الانذار إلى قائد بلوكات النظام اللواء أحمد رائف وإلى وكيل المحافظة على حلمى (نظرا لأن مقر المحافظ كان فى بورسعيد) وقابل الرجلان الانذار البريطانى بالرفض، واتصلا تليفونيا بوزير الداخلية فؤاد سراج الدين حوالى الساعة السادسة والربع صباحا فأكد عليهما ضرورة عدم التسليم ودفع القوة بالقوة والصمود حتى آخر طلقة .

ووقف القائد البريطانى فى عجرفة واعتداد ينذر قائد الشرطة بأنه فى حالة عدم التسليم بعد خمس دقائق فسوف تهدم قواته دار المحافظة والثكنات على من فيها ، ولكن قائد الشرطة ورجاله رفضوا الإنذار وصاح النقيب مصطفى رفعت صيحته المشهورة مخاطبا القائد البريطانى « لن يستلم البريطانيون منا إلا جثثا هامدة » .

وبعد دقائق قليلة نفذ البريطانيون وعيدهم وأمطروا دار المحافظة والثكنات بوابل من قذائف مدافعهم ورشاشاتهم ورد رجال الشرطة على النار بالمثل . ونشبت بين الطرفين معركة دموية رهيبة أبدى فيها رجال الشرطة من ضباط وجنود شجاعة جعلتهم مضرب الأمثال فى البطولة والفداء، ولم يتوقفوا عن إطلاق النار حتى نفدت ذخيرتهم بعد أن استمرت المعركة نحو ساعتين وسقط منهم ٥٠ شهيدا وجرح ٨٠ ضابطا وجنديا وأحنى الجنرال أكسهام رأسه احتراما لبطولة قوات الشرطة . وقال لضابط الاتصال إن رجال الشرطة قد قاتلوا بشرف واستسلموا بشرف . ولكن هذه المجزرة البشرية لطخت شرف بريطانيا بالخزى والعار وسجلها التاريخ فى صفحاته كأبشع جرائم الاستعمار ، وكانت لهذا الحادث عواقب سياسية خطيرة .

ففى اليوم التالى مباشرة وهو السبت ٢٦ من يناير ٥٢ شب حريق القاهرة المدمر الذى كان ختاما مأساويا للكفاح الشعبى المجيد فى القناة وجاء نذيرا لانتكاسة الانتفاضه الشعبية الجارفة التى كانت جدوتها قد اشتعلت منذ أكثر من ثلاثة أشهر . ففى يوم ٨ أكتوبر ٥١ كان

مصطفى النحاس رئيس الحكومة الوفدية قد ألقى بيانه التاريخى أمام البرلمان (مجلسى النواب والشيوخ) الذى أعلن فيه إلغاء معاهدة ٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو ١٨٩٩ بشأن إدارة السودان وقال عبارته المأثورة «من أجل مصر أبرمت معاهدة ٣٦ ومن أجل مصر أطالبكم اليوم بإلغائها» وفى ١٣ أكتوبر ٥١ تقدمت حكومات الدول الأربع بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا إلى الحكومة المصرية بمشروع للدفاع المشترك يتضمن أن تتولى حماية قناة السويس قوات دولية تشترك فيها القوات المصرية وقوات الدول الأربع بالإضافة إلى قوات من استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ورفضت الحكومة المصرية فى اليوم التالى مباشرة هذا المشروع وأعلن فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية وقتئذ فى مجلس النواب يوم ١٥ أكتوبر قرار الحكومة برفض مشروع الدفاع المشترك . ولم تمض أيام على إلغاء المعاهدة حتى بدأت الحركات الشعبية فى التصاعد فامتنع عمال الشحن والتفريغ فى موانىء القناة عن تفريغ حمولة السفن البريطانية وترك سائقو القطارات ومعاونوهم القطارات التى يستقلها جنود بريطانيون ورفضوا تزويدها بالماء والوقود مما أدى إلى تعطيلها .

وجاءت الضربة التالية متمثلة فى انسحاب أكثر من أربعين ألف عامل مصرى من معسكرات الانجليز ، وبين يوم وليلة أصبحت القاعدة الضخمة بغير عمال مما أدى إلى تعطيل المرافق وشل الحياة بداخلها . وقابلت الحكومة هذا العمل الوطنى بالتأييد والتشجيع واعتمدت ستة ملايين من الجنيهات لتشغيل هؤلاء العمال فى أعمال مؤقتة وامتنع المتعهدون والموردون عن إمداد القوات البريطانية بالسلع التموينية الأمر الذى اضطر الإنجليز إلى استيراد مأكولاتهم من الخارج مما كبدهم خسائر مالية فادحة .

ولم تلبث حركة المقاطعة الشاملة أن تحولت بعد بضعة أيام إلى حركة مقاومة شعبية عيفة شملت جميع أرجاء منطقة القناة وبدأت كتائب التحرير والفدائيين المكونة من العمال وطلاب الجامعات فى شن حرب عصابات ضد المعسكرات والمنشآت البريطانية . ووقعت مصادمات دموية بين القوات البريطانية والجماهير فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس سقط فيها مئات من الشهداء والجرحى .

ولمقاومة حركة الكفاح الشعبى المسلح قام الانجليز بعزل منطقة القناة عن مصر عزلا تاما وأقاموا فيها حكما عسكريا غاشما متجاهلين تماما السلطات الإدارية المصرية . وعلى الرغم مما اتصف به ضباط وجنود الجيش المصرى من نخوة ووطنية وماتميزوا به من شجاعة وإقدام عبر سجل تاريخهم الحافل بالأمجاد والتضحية والفداء فإن الظروف لم تكن مواتية عقب إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ٥١ كى تشترك وحدات نظامية مصرية فى معارك سافرة ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة وكان قرار الحكومة المصرية بتجنيب الجيش المصرى الاشتباك مع الجيش البريطانى قرارا يتسم بالحكمة وبعد النظر ، إذ أن التفوق العسكرى البريطانى الساحق على القوات المصرية كان حقيقة واقعة لايمكن الجدل بشأنها ، إذ كيف يمكن تصور أن بريطانيا التى كانت المورد الوحيد للسلاح لمصر يمكن أن تزود الجيش المصرى بالأسلحة والمعدات الحديثة التى تكفل له الوقوف فى وجه القوات البريطانية فى منطقة القناة . لقد كان القتال الوحيد الذى فى الامكان نجاحه ضد قوات عسكرية على هذه الدرجة من القوة والضخامة وعلى هذا المستوى العالى من التدريب والتسليح هو حرب العصابات طويلة المدى وقد ثبت بالفعل أن قتال الفدائيين وكتائب التحرير رغم ضعف تدريبها وتسليحها وحداثة عهدها بالقتال قد أدى إلى نتائج باهرة خلال الفترة القصيرة التى لم تتجاوز المائة يوم من (١٨ أكتوبر ٥١ حتى ٢٥ يناير ٥٢) التى كانت تشن خلالها هجماتها على القوات البريطانية ومعسكراتها ومنشآتها . فلقد أزعجت هذه الهجمات القيادة البريطانية إلى الحد الذى جعلها تسارع بترحيل العائلات البريطانية من مدن القناة لتعود إلى بلادها وإرغامها على توزيع قواتها وتشتيت شمل وحداتها فى كل أرجاء منطقة القناة ووصل الأمر إلى اضطرارها لاحتلال بعض مدن وقرى محافظة الشرقية ووضع حراسة دائمة على جميع الطرق المؤدية إلى منطقة القناة وعلى جميع المرافق الحيوية والمنشآت الهامة . مما أرهق القوات البريطانية وكلف قيادتها ثمنا غاليا . ولو كانت القوات النظامية المصرية قد صدرت لها الأوامر بالاشتباك مع القوات البريطانية أو تم للقيادة البريطانية استدراجها إلى ذلك الشرك الخبيث . لكان ذلك فى صالح بريطانيا على طول

الخط إذ ان نشوب معارك بين الجيشين المصرى والبريطانى كان سينتهى حتما وفقا لمقياس مقارنة القوات ببعضها إلى هزيمة ساحقة للجيش المصرى مما كان سيكسب بريطانيا مركزا حربيا جديدا بحكم انتصار قواتها فى ساحة القتال . وكان الأمر المحتمل بعد ذلك هو تقدم قواتها إلى القاهرة واحتلالها من جديد وهو نفس ماجرى عقب هزيمة الجيش المصرى فى التل الكبير خلال وقائع الثورة العرابية عام ١٨٨٢ مما كان كفيلا بانتكاس قضية المطالبة بجلاء قوات الاحتلال وفقد المكاسب الثمينة التى ظفرت بها الحركة الوطنية عقب إلغاء معاهدة ٣٦ وبدء حركة الكفاح المسلح ضد الانجليز فى منطقة القناة ، وعلاوة على ذلك العامل السياسى الهام الذى ذكرناه كانت الأوضاع الاستراتيجية للجيش المصرى لاتسمح له بتاتا بالاشتراك فى القتال ضد القوات البريطانية نظرا للعوامل الآتية :

☐ أولا – تحكم البريطانيين فى مصير معظم تشكيلات الجيش المصرى وكان ذلك يبدو بوضوح بالنسبة لتشكيلات الفرقة الأولى المشاة المرابطة فى سيناء والقوة المصرية المرابطة فى السودان . وكانت وحدات الفرقة الأولى التى كانت تعد وقتئذ أكبر تشكيل مقاتل بالجيش المصرى والموزعة فى رفح والعريش والقنطرة شرق لاترتبط بقواعدها الإدارية فى الدلتا والقاهرة إلا عبر كوبرى الفردان فوق قناة السويس الذى يمر عليه الخط الحديدى الذى يصل بين القاهرة وغزة . وكانت قطارات السكة الحديد هى الوسيلة الأساسية لتزويد وحدات الفرقة بما تتطلبه من إمدادات ومؤن ، وفى ليلة ١٧ أكتوبر ٥١ تمكنت قوة بريطانية كبيرة من الاستيلاء على هذا الكوبرى الهام فى عملية ليلية مفاجئة بعد أن تم لها القضاء على مقاومة فصيلة المشاة المصرية الضعيفة التسليح التى كانت تتولى حراسته منذ زمن بعيد دون أن تفكر القيادة المصرية فى تدعيمها وزيادة تسليحها للمحافظة على شريان الحياة الوحيد الذى يمد وحدات الفرقة الأولى بمقومات بقائها ، وأعقب البريطانيون هذه العملية بالاستيلاء على جميع معديات عبور القناة من بورسعيد شمالا إلى السويس جنوبا والتى كانت تعمل فى نقل العربات والأفراد بين شطى قناة السويس .

وبهذا العمل تم عزل وحدات الفرقة الأولى فى سيناء عن قواعدها الإدارية فى مصر وأصبح مصيرها معلقا فى يد البريطانيين الذين أصبحوا يتحكمون فى جميع خطوط مواصلاتها البرية مع مرابطة قواتهم على مؤخرتها في الوقت الذى تواجه فيه وحداتها القوات الإسرائيلية فى الشمال مما جعلها فى مأزق استراتيجى خطير . وكانت القوة المصرية فى السودان المرابطة فى الخرطوم وجبل الأولياء والمكونة من كتيبة من المشاة ورئاسة القوات فى موقف لاتحسد عليه . فلم تكن لديها أية مقدرة على مواجهة قوات الاحتلال البريطانى الضخمة فى السودان التى كانت لها السيطرة الكاملة على جميع أراضى السودان ولديها كل السلطات الإدارية والعسكرية وكانت أية حركة عدائية من ناحية هذه القوة معناها إعادة مأساة نوفمبر ١٩٢٤ التى تم خلالها طرد الجيش المصرى من السودان عقب حادث اغتيال السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم عام السودان بالقاهرة .

وكانت أوامر الحكومة المصرية إلى القيادة العامة تقضى بمقاومة القوات البريطانية فى حالة إجتيازها منطقة القناة ومنعها بالقوة من التقدم إلى القاهرة ، ونظرا لأنه لم يكن متوفرا من التشكيلات المقاتلة بالقاهرة سوى لواءين من المشاة . لذا صدرت الأوامر بأن يحتل أحدهما موقعا دفاعيا على جانبى طريق السويس القاهرة ، والثانى على جانبى طريق الاسماعيلية القاهرة على بعد عدة كيلو مترات من العاصمة بعد أن عززت قوتهما ببعض الوحدات المعاونة من سلاحى المدفعية والفرسان .

وكانت هذه الدفاعات التى أقيمت على عجل فى الرمال على مشارف القاهرة لاتعدو أن تكون دفاعا مظهريا شكليا لاجدوى منه من الناحية الواقعية فقد كان فى مقدرة القوات البريطانية المزودة بأعداد وفيرة من الدبابات السنتوريان والتى تحميها قوات جوية لها السيادة الكاملة على الأجواء المصرية إما اكتساح الدفاعات المصرية الضعيفة التحصين والمكشوفة الأجناب وإما تطويقها بالالتفاف حولها وعزلها تماما عن القاهرة .

☐ ثانيا : سوء حالة الجيش المصرى .. من النواحى المادية والمعنوية إذ كانت قيادة الجيش وقتئذ خاضعة تماما لسيطرة الملك السابق فاروق الذى لم يكن مؤيدا لسياسة الحكومة الوفدية فى إلغاء المعاهدة وقتال الإنجليز ولم يقدم على توقيع مراسيم إلغاء المعاهدة إلا خشية انتفاضة الشعب ضده ، وعندما شرع مصطفى النحاس زعيم الوفد عقب فوز حزبه الساحق فى الانتخابات فى تشكيل حكومته فى ١٢ يناير ٥٠ حاول الملك إقناع النحاس بتعيين الفريق محمد حيدر وزيرا للحربية وهو المنصب الذى ظل يشغله حيدر فى جميع الحكومات المصرية التى تشكلت مذ ١٩ نوفمبر ٤٧ لضمان سيطرة الملك على الجيش . وعندما رفض النحاس محاولاته وأصر على تعيين مصطفى نصرت وزيرا للحربية أصدر الملك مرسوما بإنشاء منصب جديد لم يكن للجيش عهد به من قبل وعين فيه الفريق محمد حيدر وهو منصب القائد العام للقوات المسلحة وجعل حق تعيينه وعزله من سلطة الملك وحده كي يتمكن من الاستمرار فى فرض سيطرته على الجيش – وكانت هذه السيطرة الملكية على قيادات الجيش المتهاوية والتى كانت تتبارى فى إظهار ولائها للقائد الأعلى بوسائل ممجوجة أمرا أثار سخط الضباط الوطنيين خاصة بعد أن أصيب الجيش بالهزيمة فى حرب فلسطين عام ٤٨ نتيجة لسوء قيادته وساعد على اهتزاز ثقة الضباط فى قياداتهم ماأثارته قضية الأسلحة الفاسدة من ضجة شديدة وتأثير على الرأى العام مما أرغم الفريق محمد حيدر على تقديم استقالته فى نوفمبر ٥٠ وإحالة الفريق عثمان المهدى رئيس الأركان إلى الاستيداع ضمانا لحيدة التحقيق الذى شمل عددا كبيرا من كبار الضباط .

ولكن لم يمض أقل من ستة أشهر حتى أصدر الملك أوامره فى مايو ٥١ بعودة حيدر وعثمان المهدى إلى منصبيهما وكانت هذه التصرفات المعادية لمشاعر الضباط بالإضافة إلى إبعاد اللواء محمد نجيب المعروف بوطنيته وشجاعته عن منصب مدير سلاح الحدود ليتولاه اللواء حسين سرى عامر أحد أذناب السراى وأحد المتهمين فى قضية الأسلحة الفاسدة من العوامل التى أثارت ثائرة الضباط ضد الملك وسهلت الفرصة أمام تنظيم الضباط الأحرار لتجنيد

عدد كبير منهم فى هذه الآونة ولهذا السبب اشتعلت معركة انتخابات نادى الضباط التى كانت بمثابة صراع علنى وتحد سافر بين الملك والعناصر الوطنية فى الجش فى شهر ديسمبر ٥١ ، واستطاع الضباط أن يكيلوا لطمة شديدة للملك بفوز اللواء محمد نجيب وقائمة مرشحى الضباط الأحرار فوزا ساحقا فى الانتخابات وإبعاد ممثل سلاح الحدود عن مجلس الإدارة وتوالت الأحداث التى اظهرت مدى مايكنه الضباط نحو الملك من عداء مما اضطره إلى الضغط على الفريق حيدر لإصدار القرار بحل مجلس إدارة النادى فى ١٦ يوليو الذى لم يمض سوى أسبوع واحد على صدوره حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ وعلاوة على الروح المعنوية السيئة التى كان عليها الجيش فقد كانت حالته أشد سوءاً من ناحيتى التدريب والتسليح بعد الخسائر الجسيمة فى الأسلحة والمعدات التى منى بها خلال حرب عام ٤٨ . وقد تعمدت

السلطات البريطانية عدم استعواض النقص الشديد الذى كان يعانيه الجيش فى أسلحته ومعداته أو تزويده بأية أسلحة حديثة تجعل منه قوة مقاتلة حقيقية بعد أن أزعجها المد الثورى المتزايد فى مصر واشتعال الروح الوطنية ومطالبة الشعب المصرى الملحة لها بجلاء قواتها عن منطقة القناة . ورغم عدم اشتراك الوحدات النظامية المصرية فى القتال ، فقد اشترك عدد كبير من ضباط الجيش وخاصة الضباط الأحرار بالإسهام سرا فى المقاومة الشعبية بتدريب الفدائيين على حرب العصابات وإمدادهم بالسلاح والذخائر والمفرقعات والاشتراك معهم شخصيا فى بعض عملياتهم وهجماتهم ضد المنشآت البريطانية .

من المسئول عن حادث ٤ فبراير ٤٢ ؟



مصطفى النحاس



على ماهر

أحمد ماهر



السير مايلز لامبسون

لم يشهد تاريخ مصر حدثا تضاربت حوله الآراء وتناقضت فيه الأحكام وتباينت بشأنه وجهات نظر الكتاب والمؤرخين ، مثل ذلك الحدث السياسى الخطير الذى عرف فى تاريخنا الحديث باسم حادث ٤ فبراير عام ٤٢ . ويرجع السر فى ذلك إلى أن القوى المعادية للوفد التى كانت تتمثل فى السراى وأحزاب الأقلية وجدت فى ذلك الحادث الفرصة التى كانت تتحينها منذ زمن بعيد لمحاولة هدم حزب الوفد والقضاء على مايتمتع به من شعبية كوسيلة للانفراد بالسلطة والاستئثار بالحكم . وتركزت محاولاتهم من جهة لتصوير الحادث للشعب بأنه قد تم بناء على تواطؤ بين مصطفى النحاس والسفير البريطانى ، وأن الوزارة التى تألفت عقب الحادث إنما تشكلت على أسنة الحراب البريطانية . ومن جهة أخرى حاولوا أن يخلقوا من الملك السابق فاروق بطلا شعبيا ، فزعموا أنه رفض الإنذار البريطانى فى إباء وشمم ، ووقف صامدا فى وجه تهديد الدبابات البريطانية التى كانت تحاصر قصر عابدين ، وكان على أتم استعداد للتخلى عن عرشه فى سبيل الحفاظ على كرامة مصر .

وصادفت هذه الدعايات صدى واسعا لدى قطاعات عريضة من الشعب المصرى ، خاصة بين أفراد الطبقة المثقفة وبين ضباط الجيش الذين استثاروا حميتهم بأنباء ذلك العدوان على القصر الذى اعتبروه اعتداء على كرامة الجيش والوطن ، هذا ويعود السبب فى نجاح هذه الحملات الدعائية إلى أمرين : أولهما غموض المعلومات التى توافرت وقتئذ لدى الرأى العام عن الحادث ، إذ أنه وفقا لتعليمات الرقابة امتنعت جميع الصحف عن ذكر تفاصيل الحادث أو مجرد الاشارة إليه .

كما أن الزعماء والقادة السياسيين الذين حضروا الحادث واشتركوا فى وقائعه وتفاصيله كانوا كلهم ماعدا مصطفى النحاس من خصوم الوفد ، لذا لم يتطوع واحد منهم ليلقى بكلمة الحق التى تميط اللثام عن خفاياه وخبايا أسراره ،

وعندما استدعى هؤلاء الزعماء أمام محكمة الجنايات عام ٤٦ للإدلاء بشهاداتهم في قضية اغتيال أمين عثمان ، لم يكن في الإمكان التعويل على شهاداتهم إلا بقدر محدود ، فقد كانوا وقتئذ في موقف الدفاع عن أنفسهم لا أمام محكمة الجنايات إنما أمام محكمة التاريخ ، ولذا تركز جهد كل منهم في تبرئة نفسه وإضفاء هالات البطولة على موقفه .

أما الأمر الثانى فهو نجاح السراى في استغلال الحادث إعلاميا على أوسع نطاق بفضل نفوذها على بعض دور الصحف الكبرى وعدد من كبار الكتاب ، ولهذا السبب استمرت الحملة الدعائية المضادة للوفد والتى أدانت موقفه في حادث ٤ فبراير تواصل هجماتها الضارية ضده لسنوات طويلة وخاصة خلال عهد فاروق .

واليوم وبعد أن انقضت ثلاثة وأربعون عاما على الحادث رحل خلالها أبطاله وشهوده إلى العالم الآخر سواء من المصريين أو الإنجليز ، وعقب أن سمحت السلطات البريطانية بنشر مذكرات اللورد كلرن السفير البريطانى في مصر وقت وقوع الحادث ، وكان اسمه الأصلى السير مايلز لامبسون ، وبعد أن تم رفع الحظر القانونى عن نص جميع الوثائق والبرقيات التى تم تبادلها خلال تلك الآونة بين السفير البريطانى بالقاهرة ووزير الخارجية بلندن السير أنطونى إيدن ، لاشك أن الوقت قد حان لتناول وتحليل ماجرى في ذلك اليوم العصيب من وقائع وأحداث بتجرد وحياد دقيقين بعيدا عن العواطف الشخصية أو الأهواء الحزبية ، فمن حق الشعب المصرى بل الأمة العربية بأجمعها أن يطلعا على الحقائق الصحيحة المدعمة بالوثائق والمستندات ، وكفى مالقيه هذا الحادث من محاولات التزوير وأساليب التزييف والخداع ، ووفقا للحكمة المأثورة : إذا كان في الامكان خداع الناس بعض الوقت فإن من المستحيل خداعهم طول الوقت .

ولكى يمكن لنا إصدار حكم صحيح لتحديد من الذى تقع عليه مسئولية ماوقع في ٤ فبراير عام ٤٢ ، ينبغى أن نوضح أن حادثا مماثلا قد جرى قبله بحوالى عام وسبعة أشهر ، وكان ذلك بالتحديد في ١٧ يونيو عام ٤٠ في عهد حكومة على ماهر وبعد إعلان إيطاليا الحرب على الحلفاء بأسبوع واحد ، وعلى

الرغم من أن الموقف البريطاني في الحادثين يكاد يكون واحدا ، فإن رد الفعل الذى اتبعه فاروق فى مواجهة كل منهما كان مختلفا ، فبينما نراه فى حادث ١٧ يونيو عام ٤٠ قد خضع للانذار البريطاني دون اعتراض ، وقام بتنفيذ الطلبات البريطانية دون احتجاج ، نجد أنه في حادث ٤ فبراير قد نحا مسلكا مختلفا رغم أن الوضع السياسى كان أشد تحرجا ، فقد كان روميل يطرق أبواب مصر من الغرب ، والمظاهرات تطوف بأنحاء القاهرة تهتف « إلى الأمام ياروميل » ، وأزمة الخبز مستحكمة إلى الحد الذى دعا الناس إلى تخاطف الخبز من حامليه فى الشوارع .

ولم يكن السر فى اختلاف موقف فاروق فى الحادثين يعود إلى أية دوافع وطنية ، فلقد كان الإنذار فى المرتين متشابها ، والطلبات البريطانية فى كلتيهما قاطعة الدلالة على تدخل الإنجليز في الشئون الداخلية لمصر ، كان الإنجليز يطالبون الملك فى حادث ١٧ يونيو ٤٠ بمطلبين ، أولهما تنحية رئيس ورراثه على ماهر عن الحكم لشكهم فى ميوله مع ألمانيا وإيطاليا ، وثانيهما تشكيل حكومة صديقة لبريطانيا تتولى تنفيذ المعاهدة نصا وروحا . واستجاب فاروق للإنذار البريطانى فقدم على ماهر استقالة حكومته ، وبادر الملك بتكليف أحد كبار المستقلين من أصدقاء الانجليز وهو حسن صبرى بتشكيل حكومة جديدة فى ٢٧ يونيو عام ٤٠ ، كانت تضم ستة من الورراء المستقلين وعشرة وزراء يمثلون أحزاب الأقلية (٤ من السعديين و ٤ من الدستوريين وممثل واحد لكل من الحزب الوطنى وحزب الاتحاد)وكان الأمر الذى أدى إلى وقوع الحادث الثانى ٤ فبراير ٤٢ هو تقديم حسين سرى رئيس الوزراء استقالته فى ٢ فبراير بعد أن عجزت وزارته الضعيفة عن مواجهة أزمتها مع القصر ، وعن السيطرة على الموقف السياسى المضطرب فى البلاد ، ونظرا للوضع العسكرى السيىء الذى كانت عليه بريطانيا وقتئذ .

فقد بدأ روميل هجومه الكبير يوم ٢١ يناير ٤٢ الذى تمكن خلاله من هزيمة القوات البريطانية التى كانت قد احتلت برقة من قبل ، واستطاع بعد أسبوع واحد فقط احتلال بنغازى يوم ٢٩ يناير ومواصلة تقدمه شرقا فى اتجاه الحدود المصرية ، لذلك تقدم السفير البريطانى إلى الملك بمطلب واحد أبدى إصراره

الشديد على تنفيذه ، وهو تكليف مصطفى النحاس زعيم حزب الأغلبية بتشكيل حكومة قوية يمكن عن طريقها مواجهة الموقف المتدهور في مصر . في هذه المرة لم يبد فاروق استجابة كالمرة الأولى ، وحاول التسويف والمراوغة اكتسابا للوقت . وعندما أدرك السفير البريطاني أن الملك يراوغه وأنه لم يستجب للإنذار مثل المرة السابقة ساق الدبابات والعربات المدرعة البريطانية لتضرب الحصار حول قصر عابدين في الساعة التاسعة مساء يوم ٤ فبراير ٤٢ ، وبعد أن ألقى السفير على فاروق بيانا حمله فيه مسئولية انتهاك المادة الخامسة من المعاهدة ، قدم إليه وثيقة تنازله عن العرش كي يوقعها ، وعندئذ انهار فاروق ، وطلب من السفير في ذلة واستجداء أن يمنحه فرصة أخرى ، وأقسم له بشرفه أنه سيستدعي النحاس فورا لتشكيل الوزارة .

والأمر الذي يدعو إلى التساؤل هو : لماذا أوصل فاروق الأمور إلى هذا المنزلق الخطير ؟ ولماذا لم يعالج الموقف في أزمة ٤ فبراير ٤٢ بنفس الأسلوب الذي انتهجه في علاج أزمة ١٧ يونيو ٤٠ مادام الموقف كان في الحالتين واحدا ؟ لقد كان فاروق أدرى الناس بالطبع بطبيعة اللعبة السياسية التي كانت تدور على المسرح السياسي المصري وقتئذ ، وأن السلطات العسكرية والسياسية البريطانية هم أصحاب القوة الحقيقية في البلاد خاصة خلال فترة الحرب ، وأن السفارة البريطانية في جاردن سيتي هي التي ترسم وتنظم عملية تشكيل الوزارات وتغييرها ، وأنه هو شخصيا ضالع مع البريطانيين في ممارسة اللعبة السياسية وفقا للقواعد والأصول التي وضعوها منذ احتلالهم مصر عام ١٨٨٢ والتي اتبعوها مع جميع الجالسين على عرش مصر منذ عهد الخديو توفيق ، والتي تقضي بأن يكون التخطيط والتدبير من اختصاصهم ، وأن يقتصر دور الملك على مجرد تنفيذ المخططات والاستجابة للطلبات ، إن السبب الرئيسي في محاولة فاروق الخروج على قواعد اللعبة السياسية وعدم الالتزام بالأسلوب الذي جرى عليه العرف والذي مضى على اتباعه ٦٠ عاما كاملة منذ بدء الاحتلال البريطاني لمصر ، يرجع في اعتقادي إلى عاملين : أولهما إيمان فاروق المطلق بانتصار المحور على الحلفاء ، وأنه لن يمضي سوى وقت قصير حتى يكون روميل على رأس قواته في القاهرة مما يدعم مركزه لدى الألمان ويحفظ له عرشه ،

هذا وتؤكد الوثائق الألمانية التى وضع الحلفاء يدهم عليها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وجود صلة بين فاروق والمحور نشأت منذ أبريل ٤١ عن طريق اتصالات قام بها يوسف ذو الفقار السفير المصرى فى طهران ووالد الملكة فريدة مع السفير الألمانى فى طهران لإبلاغ وجهة نظر فاروق لهتلر .

أما العامل الثانى فهو عبارة عن نوازع شخصية وعقد نفسية تراكمت فى نفس فاروق واستقرت فى أعماق وحدانه ، فعلاوة على العداء التقليدى الدائم بين السراى والوفد كان فاروق يكن كراهية شخصية شديدة لمصطفى النحاس ، وكانت هذه الكراهية ترجع فى واقع الأمر إلى خمس سنوات سابقة على وقوع حادث ٤ فبراير ٤٢ .

لقد كان النحاس رئيسا للوزراء عندما تولى فاروق سلطاته الدستورية فى ٢٩ يوليو عام ٣٧ ، وكان وقتئذ غلاما يافعا فى السابعة عشرة من عمره . وفى ٢٠ أكتوبر أصدر أمرا ملكيا بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى دون استشارة الحكومة وفقا للدستور . وتمكن على ماهر وأعوانه من رجال القصر فى فترة قصيرة أن يحولوا الغلام الصغير إلى طاغية كبير ، وأن يشجعوه على الاستئثار لنفسه بكل نفوذ وسلطان دون اعتبار لحكومة أو دستور أو برلمان . وأحدث الأزمات الدستورية تتوالى بين الملك والحكومة بسبب دسائس على ماهر وحاشية القصر .

ونتيجة لموقف النحاس المتصلب إزاء المخالفات الملكية للدستور لم يطق فاروق صبرا على بقاء النحاس ، وعندما أدرك أن التخلص منه لن يسبب له مشكلة لدى الجانب البريطانى بادر فى ٣٠ ديسمبر عام ٣٧ (ولم يكن قد أتم الثامنة عشرة من عمره بعد) إلى إرسال كتاب إقالة إلى النحاس بلغ من عنفه وشدة لهجته أن أرسل السفير البريطانى إلى حكومته قائلا « لم أقرأ فى حياتى إقالة أكثر عنفا وأشد بذاءة مما فى هذا الخطاب » .

ورغم ابتعاد النحاس عن الحكم فإن كراهية فاروق له لم تنقطع ، وليس أدل على ذلك من أن السفير البريطانى حينما تقدم إلى الملك فى ١٧ يونيو عام ٤٠ مطالبا بعزل على ماهر وتشكيل حكومة صديقة لبريطانيا ، نصح الملك

باستدعاء كل من محمد محمود باعتباره زعيم المعارضة فى مجلس النواب ومصطفى النحاس باعتباره زعيم حزب الأغلبية الشعبية للتشاور معهما من أجل تشكيل الوزارة الجديدة ، وأجاب فاروق على الفور « من الصواب لتغيير الحكومة أن أستشير زعيم المعارضة ، أما النحاس فقد أهانني » وهكذا كشف فاروق عن خبيئة نفسه ، فقد اعتبر أن الأزمات الدستورية التى وقعت بينه وبين النحاس خلال مدة رئاسته للوزارة هى إهانات شخصية وجهت إليه .

نعود بعد أن أوضحنا الحقائق السابقة إلى استكمال المقارنة التى عقدناها بين حادثى ١٧ يونيو ٤٠ و ٤ فبراير ٤٢ فنجد أن هناك سؤالين هامين مازالا ينتظران الاجابة عنهما ، السؤال الأول : لماذا لم يعتبر فاروق أن الإنذار البريطانى والمطالب التى تقدم بها السفير مايلز لامبسون إليه فى ١٧ يونيو ٤٠ هو تدخل فى شئون مصر الداخلية بينما فى ٤ فبراير ٤٢ اعتبر ذلك تدخلا خطيرا فى تلك الشئون ؟ والسؤال الثانى : لماذا لم تعتبر أحزاب الأقلية أن الوزارة التى شكلها حسن صبرى فى ٢٧ يونيو ٤٠ نتيجة للإنذار البريطانى قد شكلت على أسنة الحراب البريطانية كما اتهموا وزارة النحاس بعد ذلك فى ٤ فبراير ٤٢ ؟ إن السر فى ذلك يرجع إلى أن وزارة النحاس فى فبراير ٤٢ كانت وزارة وفدية صرفة ، بينما كانت وزارة حسن صبرى تضم عشرة وزراء من أحزاب الأقلية ، لقد واجه النحاس بنفسه زعماء أحزاب الأقلية بهذه الحقيقة الجارحة حينما كانوا يتداولون معه خلال الاجتماع الذى دعا إليه الملك رؤساء الأحزاب والزعماء السياسيين فى قصر عابدين بعد ظهر يوم ٤ فبراير عام ٤٢ عقب تلقيه الإنذار البريطانى ، فعندما أخذوا يلحون عليه فى قبوله تشكيل وزارة قومية برئاسته تضم ممثلين عن الأحزاب . قال لهم النحاس بصراحته المعروفة : كيف تعتبرون دخول الأحزاب الأخرى معى فى الوزارة رفضا للإنذار البريطانى وعدم استسلام منى بينما تأليف وزارة وفدية يعتبر استسلاما ؟ .

نسرد بعد ذلك بإيجاز الأحداث التى جرت يوم ٤ فبراير عام ٤٢ على ضوء الوثائق البريطانية ، فى العاشرة من صباح ٤ فبراير عقد مجلس الحرب فى مصر اجتماعا بالسفارة البريطانية حضره أوليفر ليتلون وزير الدولة المقيم بالشرق

الأوسط والجنرال أوكنلك القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط والسفير البريطانى ، وقرر المجلس أن يوجه السفير البريطانى إنذارا أخيرا إلى الملك فاروق ، وفى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا قابل السفير البريطانى رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين فى قصر عابدين وسلمه الإنذار البريطانى المتفق عليه ، وكان نصه كما يلى « إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة من مساء اليوم أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة فإن جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل مايترتب على ذلك من نتائج » ، وعلى أثر تلقى فاروق الإنذار استدعى للحضور إلى قصر عابدين ١٧ من رؤساء الأحزاب والزعماء السياسيين ، وتم الاجتماع فى الرابعة مساء واستمر قرابة ساعتين ، ورأس الملك الاجتماع ، وتلا أحمد حسنين بيانا باسم الملك أخطر الحاضرين فيه بالإنذار البريطانى الذى تسلمه .

وختم البيان بدعوة المجتمعين إلى تبادل الرأى فى هذا الموقف ، وانصرف فاروق تاركا لهم حرية التشاور فى الأمر ، وحاول الزعماء إقناع النحاس بالموافقة على تأليف وزارة انتقالية تمهد لقدوم وزارة وفدية ، وعندما رفض عرضوا عليه أن يشكل وزارة ائتلافية برئاسته تضم ممثلين عن الأحزاب الأخرى ، وعندما أصر النحاس على ألا يشكل إلا وزارة وفدية عدلوا عن فكرة تشكيل الوزارة واتفقوا جميعا على تقديم احتجاج على الإنذار البريطانى باعتباره اعتداء على استقلال البلاد وإخلالا بأحكام المعاهدة ووقعوا عليه جميعا ، وعندما عاد الملك إلى الاجتماع أقر صيغة الاحتجاج ، واتصل احمد حسنين بالسفير البريطانى وأبلغه أنه سيحمل إليه رد الملك فى السادسة والربع مساء ، وقبل وصول أحمد حسنين بالرد كان السفير البريطانى قد أرسل إلى حكومته برقية تفصح بجلاء عن حقيقة نواياه تجاه فاروق ، وأن مظاهرته العسكرية التى اعتزم القيام بها ليس الغرض منها هو إرغام الملك على تكليف النحاس بتشكيل الحكومة كما ورد فى الإنذار الذى سلمه إلى رئيس الديوان عد ظهر اليوم ، بل تغير الغرض وأصبح الآن هو إرغام الملك على التنازل عن العرش أو عزله على أساس عدم صلاحيته للحكم وفشله فى تنفيذ المعاهدة ، ويبدو هذا بوضوح من البرقية المرسلة من السفير إلى وزارة الخارجية . والتى كان نصها مايلى :

« تم الاتفاق في مجلس الحرب على أنه إذا لم يصلني رد مرض في السادسة مساء فسأطلب مقابلة الملك فاروق . سيصحبني الجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر وستتخذ الإجراءات العسكرية الضرورية في نفس الوقت وعند الوصول إلى القصر سأطلب من الملك فاروق أن يعتزل العرش مادام لم يبعث إلى بالرد المرضي وسأقول للملك إنه يجب أن يوقع وثيقة بذلك في حضوري.

ولن يكون طلبي على أساس رفضه تكليف النحاس بتشكيل الوزارة ، بل سيكون الطلب ابتداء على أساس عدم مسئوليته ، وأنه ثبت عدم صلاحيته للحكم وفشله في تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة ، وإذا رفض فاروق الاستجابة فسوف أبلغه أنه خلع ، وفي الحالين فإن الملك يجب أن يصحبني أنا والجنرال ستون خارج القصر ، وقد اتخذت الاجراءات لنقله على سفينة بريطانية ، وقد تلقيت مكالمة تليفونية من أحمد حسنين أنه سيحضر إلى برسالة في السادسة والربع ، وعلى ذلك اتفقت مع الجنرال ستون على أن نؤخر اجتماعنا بالملك إلى التاسعة مساء بدلا من الثامنة » .

وعندما حضر أحمد حسنين إلى السفارة وسلم نص الاحتجاج الذى وقعه الزعماء إلى السفير لم يلبث بعد قراءته أن قال لحسنين إن هذا ليس ردا وإنه سيحضر لمقابلة الملك في التاسعة مساء ، ولايعني ماقرره السفير في برقيته لحكومته أنه قد تخلى عن فكرة تأليف النحاس لوزارة وفدية ، ولكن الخطة الجديدة تعدلت لكي يتولى النحاس الوزارة ، ولكن بعد خلع فاروق أولا .

ومما يؤكد ذلك أنه حين قرر السفير خلع فاروق سأل أمين عثمان (الموالي للانجليز) عما إذا كان النحاس سوف يقبل تأليف الوزارة بعد خلع الملك ، وعلى الرغم من أن أمين عثمان قد أعطى السفير التأكيد بذلك فإن الثابت أنه لم يكن قد أجرى بعد أية اتصالات مع النحاس بشأن هذا الوضع الجديد ، لأن النحاس كان حتى هذه اللحظة مايزال مجتمعا مع الزعماء في القصر .

نستخلص من ذلك أن الدبابات البريطانية عندما قامت بحصار قصر عابدين مساء ٤ فبراير ٤٢ لم يكن هدف السفير من ذلك الإجراء العسكرى هو فرض النحاس على فاروق ، وإنما كان هدفه هو اسقاط فاروق ذاته عن العرش .



السفير البريطانى السير مايلز لامبسون والسيدة قرينته على درج فندق ونتر بالاس وحوله لفيف من الأعيان وأعضاء السفارة البريطانية

أوضحنا فى مقالنا السابق الأحداث التى جرت يوم ٤ فبراير ٤٢ ابتداء من الإنذار البريطانى الذى سلمه السفير السير مايلز لامبسون إلى رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين فى قصر عابدين فى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا والذى طالب فيه الملك السابق فاروق بضرورة استدعاء النحاس زعيم حزب الأغلبية الشعبية لتأليف الوزارة قبل الساعة السادسة مساء ، وإلا فسوف يتحمل الملك ماسوف يترتب على ذلك من نتائج ، وأشرنا بعد ذلك إلى الدعوة التى وجهها الملك لعقد اجتماع فى قصر عابدين فى الساعة الرابعة مساء حضره ١٧ من رؤساء الأحزاب والزعماء السياسيين . وقد انتهى بعد ساعتين بتقديم احتجاج على الإنذار البريطانى وقعه جميع الحاضرين باعتباره اعتداء على استقلال البلاد وإخلالا بأحكام المعاهدة .

وأضحا في النهاية الوسيلة الخطيرة التي اعتزم السفير البريطاني اللجوء إليها والتي أخطر بها وزارة الخارجية البريطانية عندما أدرك أن الملك يهدف إلى مراوغته لاكتساب الوقت وعدم الاستجابة لمطالبه ، وكانت تقضي باستخدام القوة العسكرية لإرغام الملك على اعتزال العرش أو خلعه وإخراجه من القصر بصحبة السفير البريطاني والجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر ونقله على ظهر سفينة حربية بريطانية إلى المنفى .

وضمانا لحسن تنفيذ العملية تلقى الجنرال ستون قائد القوات البريطانية في مصر أمرا من مجلس الحرب في القاهرة بالإجراءات العسكرية المطلوبة منه تجهيزها . ولم يكن الجنرال ستون قد تولى قيادته الجديدة إلا منذ أيام قلائل فقط . فقد كان يشغل من قبل منصب رئيس البعثة العسكرية البريطانية في الجيش المصري ، وبادر الجنرال أوكنلك قائد عام القوات البريطانية في الشرق الأوسط وعضو مجلس الحرب باخطار زميله الأدميرال جون كننجهام قائد أسطول البحر المتوسط ومارشال الجو تيدر قائد القوات الجوية بالشرق الأوسط بالموقف المتأزم استعدادا للطوارىء ، وقبيل الساعة التاسعة مساء بقليل تحركت قوات بريطانية كانت تتكون من مجموعات من الدبابات والعربات المدرعة والمشاة المنقولة في لوريات النقل تحت قيادة البريجادير جون كريستال قائد القوات البريطانية بالقاهرة من ثكنات قصر النيل التي كانت تقع في المنطقة الواسعة التي يشغلها حاليا مقر الجامعة العربية وفندق هيلتون النيل والمبنى الضخم الذى شغله الحزب الوطني الديمقراطي والبنوك ، وقد تمت عملية تحرك القوات البريطانية بطريقة سريعة ومباغتة وعلى أعلى درجة من السرية خشية حدوث أي صدام مع الشعب أو وقوع أي اشتباك مع وحدات من الجيش المصري ، وقد ساعد على نجاح العملية وعدم انكشافها حاله الإظلام التام التي كانت تسود القاهرة وقتئذ بسبب الغارات الجوية ، وبمجرد وصول القوات البريطانية إلى ميدان عابدين قامت مجموعات من الدبابات بضرب حصار محكم حول القصر الملكي من جميع الجهات ، بينما توزعت مجموعات مشتركة من العربات المدرعة والمشاة لسد جميع الطرق

والمنافذ المؤدية إلى ميدان عابدين ، وقامت قوة خاصة بتطويق ثكنات الحرس الملكى المجاورة لقصر عابدين (مبنى محافظة القاهرة حاليا) لمنع خروج أى جماعات من أفراده للتعرض للقوات البريطانية .

وفى الوقت الذى كانت القوات البريطانية مازال مستمرة فى إجراءات الحصار والتأمين وصلت فى الساعة التاسعة تماما إلى ميدان عابدين سيارة رولزرويس سوداء يخفق عليها العلم البريطانى ، كان يستقلها السفير البريطانى وبجوراه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر ، وكان يتبع السيارة لحراستها فوج من سيارات الجيب امتلأت بعدد من الضباط البريطانيين المسلحين بالمسدسات ، وكان هؤلاء قد تم اختيارهم بعناية لهذه المهمة ودخلت سيارة السفير تتبعها السيارات الجيب من البوابة الرئيسية لقصر عابدين التى كانت مفتوحة على مصراعيها بعد أن اقتحمتها من قبل ثلاث دبابات دخلت إلى الفناء الرئيسى للقصر وكانت جميع أبواب قصر عابدين قد أخليت من حراسها من جنود الحرس الملكى الذين تم أسرهم وتجريدهم من سلاحهم وتولى حراسة الأبواب جنود من المشاة البريطانيين المرتدين ملابس الميدان والمسلحين بالبنادق والرشاشات ، وعندما عبرت سيارة السفير البريطانى الفناء ووصلت إلى باب القصر الداخلى استقبله اسماعيل تيمور كبير الأمناء ليقوده إلى الطريق ، ولكن السفير أزاحه جانبا بعجرفته المعهودة قائلا له : « أنا أعرف طريقى » ، وصعد السفير والجنرال ستون السلم الداخلى للقصر ، وكان يتبعهما ثمانية من الضباط البريطانيين المدججين بالسلاح ، وقف بعضهم بفواصل منتظمة على السلم للحراسة الخارجية ، بينما تولى الباقون حراسة السفير والقائد البريطانى اللذين أدخلا بمجرد وصولهما الطابق الثانى إلى غرفة الانتظار ، وكاد السفير يقتحم غرفة مكتب الملك دون استئذان عندما مرت خمس دقائق دون دعوته للدخول لولا وصول كبير الأمناء الذى دعاه فى الوقت المناسب .

وحاول اسماعيل تيمور كبير الأمناء أن يعترض طريق الجنرال ستون .

ولكن السفير البريطانى نحاه جانبا ودخل وبرفقته الجنرال ستون إلى حجرة المكتب التى كان يقف فى منتصفها الملك وبجواره أحمد حسنين رئيس

الديوان الملكي ، بينما وقف على باب الحجرة من الخارج أربعة من الضباط البريطانيين لمنع أى فرد من الدخول ، وطلب الملك من السفير بقاء أحمد حسنين أثناء المقابلة فوافق على الفور ، وجلس الجميع بعد ذلك السفير والجنرال ستون فى مواجهة الملك وأحمد حسنين ، ولم تبدأ المقابلة بالمجاملات التقليدية كما جرت العادة بل دخل السفير البريطانى فى الموضوع مباشرة . فقال للملك فى تجهم « لقد كنت أتوقع ردا بنعم أو لا قبل الساعة السادسة مساء على رسالتى التى بعثت بها هذا الصباح وبدلا من ذلك أحضر لى حسنين باشا فى السادسة والربع رسالة لاأستطيع إلا أن أعتبرها رفضا ، ويجب أن أعرف الآن هنا ودون أى مواربة ماإذا كان معنى هذه الرسالة هو لا ؟ » .

وحاول فاروق أن يشرح وجهة نظره فى الموقف ، ولكن السفير قاطعه وقال له باستنكار إن الأمور خطيرة للغاية وأنا أعتبر أنك قد أجبت بالنفى ، وبناء على ذلك فسوف أشرع فى مهمتى وأخرج السفير من جيبه بيانا كان قد سبق إعداده بعناية فى السفارة ، وأخذ فى قراءته على فاروق بلهجة غاضبة ، وكان نص البيان كما يلى :

(كان واضحا منذ زمن طويل أن جلالتكم تخضعون لتأثير مستشارين ليسوا غير مخلصين فحسب للتحالف مع بريطانيا العظمى بل يعملون بالفعل ضد هذا التحالف ويساعدون بذلك العدو ، إن موقفكم وموقف معاونى جلالتكم يمثل انتهاكا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف التى يتعهد فيها كل طرف من الطرفين الساميين المتعاقدين على ألا يتبع بالنسبة للدول الأجنبية موقفا لايتمشى مع التحالف ، وبالإضافة إلى ذلك فقد تسببتم جلالتكم بطريقة حائرة لامبرر لها فى إثارة أزمة بشأن قرار اتخذته الحكومة المصرية « المقصود حكومة حسين سرى التى قدمت استقالتها » تسية لطلب قدم إليها وتبرره المادة الخامسة من المعاهدة « المقصود القرار الذى اتخذته حكومة حسين سرى بناء على طلب بريطانيا بقطع العلاقات بين مصر وحكومة فيشى الفرنسية الموالية للألمان ، وكان القرار قد أثار أزمة بين الملك والحكومة بسبب عدم الحصول على موافقة الملك قبل إصدار القرار » .

وأخيرا فإنه بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية فقد رفضتم جلالتكم أن تعهدوا بتشكيل الوزارة إلى الحزب السياسى الرئيسى الذى يتمتع بتأييد عام من البلاد ، ويعد نتيجة لذلك الحزب الوحيد الذى يتيح له مركزه ضمان استمرار تنفيذ المعاهدة بروح الصداقة التى وضعت المعاهدة فى ظلها ، إن هذا التهور وعدم المسئولية من جانب الملك يعرضان أمن مصر والقوات المتحالفة لخطر ، وهما يوضحان أن جلالتكم لم تعودوا أهلا للبقاء على العرش).

ولم يكد السفير ينتهى من تلاوة البيان حتى قدم إلى فاروق إقرارا يقضى بتنازله عن العرش وقد أعد هذا الإقرار المستشار القانونى للسفارة وساعده فى صياغته السير مونكتون مدير الدعاية البريطانية فى الشرق الأوسط والمستشار القانونى لمجلس الوزراء البريطانى ، وكان قد سبق له صياغة إقرار تنازل الملك إدوارد الثامن (دوق وندسور) عن العرش ، وكان نص الإقرار كما يلى :

« نحن فاروق ملك مصر - حرصا منا على مصالح بلادنا فإننا نتخلى ونتنازل - بالنسبة لنا ولورثتنا - عن عرش مملكة مصر وعن جميع حقوق السيادة والامتيازات والسلطات على مصر ورعاياها ونعفى بالتالى هؤلاء الرعايا من ولائهم لنا - صدر بقصر عابدين فى الرابع من فبراير عام ١٩٤٢ » وإذا ماعقدنا مقارنة بين الإقرار البريطانى لتنازل فاروق عن العرش الذى أعده المستشار القانونى للسفارة البريطانية فى مصر يوم ٤ فبراير ٤٢ بناء على تعليمات مجلس الحرب البريطانى بالقاهرة والذى لم يوقعه فاروق فى اللحظة الأخيرة ، وبين الأمر الملكى رقم ٦٥ بالتنازل عن العرش والصادر فى يوم ٢٦ يوليو ٥٢ (بعد حوالى عشر سنوات) والذى أعده سليمان حافظ المستشار القانونى لرئاسة مجلس الوزراء بالاشتراك مع الدكتور عبد الرازق السهورى رئيس مجلس الدولة وقتئذ بناء على تعليمات قادة ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ والذى أجبر فاروق على توقيعه وتم على أثره طرده من البلاد فى السادسة مساء يوم ٢٦ يوليو فإنه تتضح لنا الاختلافات التالية بين الوثيقتين :

١ - فى وثيقة التنازل البريطانية نعت فاروق بلقب ملك مصر ، بينما فى وثيقة التنازل المصرية نعت باللقب الذى كان يطلق عليه رسميا فى مصر عقب معاهدة ٣٦ وهو : ملك مصر والسودان .

٢ – فى وثيقة التنازل البريطانية كان التنازل عن عرش مصر يشمل فاروقا وورثته من بعده ، وبالتالى كان الملك سينتقل إلى الأمير محمد على ولى العهد وقتئذ وابن الخديو الخائن توفيق الذى استعان بالإنجليز للقضاء على الثورة العرابية واحتلال مصر منذ عام ١٨٨٢ ، بينما كانت وثيقة التنازل المصرية تقضى بنزول فاروق عن العرش لابنه وولى عهده الطفل أحمد فؤاد وبذا يكون العرش قد ظل محصورا فى ورثته .

٣ – تضمنت وثيقة التنازل المصرية عبارة وطنية هامة وهى أن النزول عن العرش كان نزولا على إرادة الشعب ، ولم يكن فى الإمكان بالطبع أن تتضمن الوثيقة البريطانية هذه العبارة لأن تنازل فاروق عن العرش فى ٤ فبراير كان وقتئذ نزولا على إرادة بريطانية .

نمضى بعد أن عقدنا هذه المقارنة فى استئناف سردنا للأحداث التى جرت عقب أن تسلم فاروق من السفير البريطانى إقرار تنازله عن العرش ، فقد طالبه السفير بالتوقيع فورا على الإقرار وإلا فإن لديه المزيد من الأشياء التى سيواجهه بها . وأوشك فاروق بعد فترة من التردد أن يوقع الإقرار لولا تدخل أحمد حسنين الذى تحدث إليه باللغة العربية طالبا منه التريث وبذل محاولة أخيرة مع السفير لاسترضائه وفى البرقية رقم ٤٩١ التى حررها السفير البريطانى مساء ٤ فبراير على أثر عودته من قصر عابدين إلى السفارة ، وبعث بها إلى وزارة الخارجية صباح ٥ فبراير وصف السفير بالتفصيل وقائع مقابلته مع الملك فى قصر عابدين ، وسوف نكتفى بأن ننقل عنها الفقرة التى تصور الأحداث التى جرت بعد نصيحة أحمد حسنين لفاروق بعدم توقيع إقرار التنازل عن العرش ومحاولة إنقاذ الموقف بالخضوع التام للسفير . وفيما يلى نص الفقرة المشار إليها :

« وبعد فترة توتر تطلع الملك الذى كان التهديد قد روعه تماما وطلب بشكل يثير الشفقة ودون أى مظهر من مظاهر الشجاعة التى كان يبدو بها من قبل أن أعطيه فرصة أخرى . أجبته بأنى ينبغى أن أعرف على وجه التحديد اقتراحه وكررت سؤالى بشكل قاطع فأجاب أن اقتراحه هو أن يستدعى النحاس – وفى حضورى إذا رغبت – لأبلغه بتشكيل حكومة جديدة وبعد أن تأكدت أنه يعنى حكومة يختارها النحاس ترددت ثم قلت أخيرا :

– رغبة منى فى تجنب أية تعقيدات يحتمل حدوثها فى البلاد فإنى مستعد لإعطائه فرصة واحدة أخيرة ولكنه يحب أن يتصرف بسرعة . قال الملك فاروق بانفعال واضح : إنه يشرفه ومن أجل خير بلاده ، فإنه سيستدعى النحاس فورا ، قلت موافق ، جاهد الملك فاروق كى يبدو رقيقا ومتفاهما بل شكرنى شخصيا لأنى أحاول مساعدته دائما .

تركناه عندئذ واجتزنا ردهات القصر التى كانت تعص بالضباط البريطانيين وأمناء القصر الذين كانوا أشبه بمجموعة من الدجاج المذعور . وكان نفس الشيء عند مدخل القصر فى الطابق الأسفل ولم يكن فى مشهد الجنود البريطانيين المتجهمين فى خوذاتهم الحديدية وبنادقهم ومدافعهم الرشاشة مايبدد انزعاج هؤلاء الأمناء . وعندما انطلقنا بالسيارات خارجين من فناء القصر مررنا بالأشباح الرهيبة للدبابات والسيارات المدرعة التى كانت تصطف على استعداد للعمل وكان المشهد مثيرا » .

ولم يكد يختفى موكب السفير من ميدان عابدين عن الأنظار بعد أن سدد إلى استقلال مصر هذه الضربة الأليمة حتى بدأ البريجادير جون كريستال القائد البريطانى لمنطقة القاهرة فى سحب قواته بالتدرج من ميدان عابدين للعودة إلى ثكناتها بقصر النيل . وقبل أن تحل الساعة العاشرة مساء كان الميدان قد خلا تماما من القوات البريطانية وعادت الأمور إلى مجاريها ، وقد تمت العملية العسكرية البريطانية فى سرعة خاطفة وإحكام بالغ إلى الحد الذى لم يجعل أحدا من سكان القاهرة سوى بعض القاطنين فى ميدان عابدين يحس بأن ثمة أمور غير عادية قد جرت ، وساعد على ذلك عدم حدوث أى صدام بين القوات البريطانية وبين أحد من الشعب أو مع أية جماعات من الجيش المصرى . فلم تطلق خلال العملية رصاصة واحدة ولم ترق نقطة من الدماء . وعلى أثر انتهاء مقابلة السفير لملك استدعى رئيس الديوان رؤساء الأحزاب والزعماء والسياسيين للاجتماع ثانية بقصر عابدين ، فتكامل عددهم فى نحو العاشرة مساء وحضر الملك فاروق الاجتماع . ووفقا لشهادة مصطفى النحاس أمام محكمة الجنايات عام ٤٦ فى قضية اغتيال أمين عثمان والتى لم يتعرض لها أحد بعد ذلك بالنفى قال النحاس « دخلت فوجدتهم مجتمعين (يقصد الزعماء السياسيين) سألت ماذا جرى ؟ قالوا جاءت دبابات وانصرفت ،الحالة خطيرة .

قلت للحاضرين هذا نتيجة عملكم لأنه كان اندفاعا بغير حكمة ، ثم شرف جلالة الملك فقال لي : اعتبر إنه لم يحصل شيء في هذا اليوم وإن كل ماحصل كأن لم يكن وأنا أعهد إليك يانحاس بتأليف الوزارة ووطنيتك تقضى أن تستعمل الحكمة فيها » .

ووفقا لشهادة النحاس جرى جدال شديد بين الملك والنحاس بشأن تأليف الوزارة ، إذ بينما أصر النحاس على رفض تأليفها متذرعا بالتعهد الذى اتفق عليه الزعماء بعد الظهر بعدم قبول أحدهم الوزارة إذا دعى لتأليفها كان الملك في المقابل يلح عليه إلحاحا شديدا مستخدما صيغة الأمر لحمله على القبول . وحدث أن قال أحمد ماهر زعيم الحزب السعدى « إن قبل النحاس يكون ذلك على أسنة رماح الإنجليز » ورد عليه النحاس في انفعال صائحا « اخرس .. أنتم الذين جئتم على أسنة الإنجليز ووصلتم البلد إلى هذه الحالة والنحاس أشرف منكم كلكم » .

وكرر الملك في إصرار أمره للنحاس بقبول تأليف الوزارة فرجاه أن يمهله لغد ، ولكن الملك قال له « انزل من هنا على السفير » وفهم النحاس كما ذكر في شهادته أن حديثا دار بين الملك والسفير لأنه مطلوب منه أن يطمئن السفير ، وعلى الرغم من أن إصرار الملك على تكليف النحاس أمام الزعماء السياسيين بالذهاب للسفير في نفس الليلة كان يعد تنفيذا لتعهده للسفير البريطاني خلال المقابلة بينهما . إلا أن الملك كان يستهدف من وراء ذلك تحقيق غرض آخر خبيث بيته في قرارة نفسه وهو أن يظهر النحاس أمام الزعماء السياسيين بصورة المتواطىء في حادث ٤ فبراير مع السفير البريطاني . ووفقا لشهادة النحاس فإنه ذهب إلى السفير البريطاني لاليطمئنه ولكن لكي يحتج على ماجرى ، وعندما التقى به في السفارة وكان معه وزير الدولة المقيم بالشرق الأوسط أوليفر ليتلتون أراد أن يقابله بالسلام فقال له النحاس « لا أسلم عليك لأنك أسأت إلى في غيابي » وأخذ السفير في استرضائه وسأله عن السبيل لترضيته فأجابه إن ذلك لن يتم إلا بعد سحب الإنذار البريطاني ، وأنه لم يقبل الوزارة إلا إذا سحب الإنذار ووافق السفير على سحب الإنذار وتم الاتفاق بينه وبين النحاس على تبادل خطابين بينهما بهذا المعنى . وعلى أثر ذلك صدر المرسوم الملكي يوم الجمعة ٦ فبراير ٤٢ بتأليف وزارة النحاس الخامسة .



الملك السابق فاروق يتوسط مأدبة ملكية بقصر عابدين وإلى يساره مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد

عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦ استعاد الجيش المصرى طابعه لأول مرة بعد أكثر من نصف قرن من السيطرة البريطانية عليه ، إذا تخلصت مصر وفقا لأحكام المعاهدة من كل الضباط البريطانيين فى الجيش المصرى . وكان عددهم ٢٧ ضابطا من كبار الرتب وعلى رأسهم الفريق سبنكس باشا المفتش العام الذى كان يتولى قيادة الجيش ونائبه اللواء فورس باشا ، وعادت قيادة الجيش مرة أخرى منذ هزيمة أحمد عرابى وتسريح جيشه عام ١٨٨٢ إلى قائد مصرى هو اللواء محمود شكرى الذى عين رئيسا لأركان حرب الجيش ، وتولى الضباط المصريون لأول مرة منذ الثورة العرابية القيادات والمناصب الرئيسية .

ولكن الجيش التى تسلمته مصر بعد أكثر من نصف قرن من تقلد البريطانيين زمام أموره لم يكن جيشا من ناحية مفاهيم الجيوش الحديثة إلا بالاسم فقط ، فلقد حرص البريطانيون على أن يحولوا بينه وبين التطور الحديث .وقاوموا جميع

المحاولات المصرية لتدعيمه وتسليحه ، وعندما أرادت الحكومة المصرية والبرلمان تنفيذ سياسة تستهدف زيادة حجمه وتسليحه وتقليص سلطات المفتش العام الإنجليزى سبنكس تفجرت بين مصر وبريطانيا أزمة حادة عرفت بأزمة الجيش عام ١٩٢٧ ، تقدم خلالها اللورد لويد المندوب السامى البريطانى بمذكرة سياسية خطيرة إلى رئيس الحكومة المصرية كان يستهدف منها استبقاء الإشراف البريطانى على الجيش المصرى واقترنت طلبات المندوب السامى بمظاهرة عسكرية ، فلقد توجهت بعض الطرادات البريطانية إلى الإسكندرية مما أدى إلى إذعان الحكومة المصرية لكل المطالب البريطانية ، ولهذه الظروف كان الجيش المصرى عند إبرام معاهدة ٣٦ من حيث التنظيم لايتعدى عشرة آلاف من كل الرتب موزعين فى إحدى عشرة أورطة مشاة وأربع بطاريات من المدفعية المجرورة بالبغال وآلاى خياله وبعض الوحدات الإدارية أما من ناحيتى التدريب والتسليح فقد وصفه الجنرال جيمس كورنوول رئيس أول بعثة عسكرية بريطانية فى مصر عند تقييمه لكفاءته وقدراته بأنه عبارة عن جيش من القرون الوسطى . .

ومع توقيع المعاهدة واقتراب نذر الحرب العالمية الثانية بدأت سياسة تطوير وتحديث الجيش تأخذ مجراها ، وحدثت تغييرات رئيسية فى كيان الجيش ، كان أخطرها شأنا بلا شك هو أن المدرسة الحربية التى تحولت إلى كلية فتحت أبوابها لدفع كبيرة متتالية من الطلاب من أبناء الشعب خاصة من الطبقة الوسطى ، ممن أسهموا من قبل فى حركات التحرر الوطنى ، خاصة مظاهرات الطلاب عام ٣٥ ، وممن تشربت نفوسهم بالمبادىء الوطنية ، مما كان له تأثير كبير فى تحويل مسار الجيش إلى الاتجاه الوطنى السليم . ولكن الجيش المصرى رغم تخلصه من قادته البريطانيين لم يتسن له الخلاص من الوجود البريطانى ، فقد نصت المعاهدة على أن تنتفع مصر بمشورة بعثة عسكرية بريطانية أنيطت بها مهمة الإشراف على إعداد وتدريب وتوجيه الجيش للمدة التى تراها مصر ضرورية لتحقيق ذلك الغرض . وقد وصل أول رئيس لها وهو الجنرال جيمس كورنوول إلى مصر فى ١٣ يناير ٣٧ ، وأخذ عدد أفرادها يتزايد تدريجيا حتى وصل خلال الحرب العالمية الثانية إلى ٥١ ضابطا و ٩٨ ضابط صف واستمرت البعثة العسكرية البريطانية فى ممارسة عملها طيلة عشرة أعوام كاملة ، لم ينقطع

خلالها الصدام بين أعضائها وبين الضباط المصريين الوطنيين خاصة الشبان منهم حتى انتهى عملها فى ٣١ ديسمبر ٤٧ بناء على قرار من جانب واحد اتخذه رئيس وزراء مصر وقتئذ محمود فهمى النقراشى استنادا لنصوص المعاهدة وبذا طويت نهائيا صفحة الوجود البريطانى فى الجيش المصرى التى بدأت عام ١٨٨٢ واستمرت ٦٥ عاما كاملة ، ومما يستفت النظر أن قيام الجيش بثورة ٢٣ يوليو ٥٢ قد تم عقب أربعة أعوام ونصف عام فقط من انتهاء الوجود البريطانى ، كما أن قادة الثورة وضباطها الأحرار كانوا جميعا من أبناء الشعب الذين تسنى لهم دخول الكلية الحربية عقب إبرام معاهدة ٣٦ وبعد أن تخلصت الكلية الحربية من نزعتها الأرستقراطية القديمة فى انتقاء الطلاب .

وكانت السياسة البريطانية إزاء الجيش التى عهد إلى البعثة العسكرية البريطانية الإشراف على تنفيذها عقب إبرام المعاهدة وزوال السيطرة البريطانية عن الجيش تهدف إلى تحقيق عرضين : أولهما إعاقة توصل الجيش المصرى إلى مستوى حقيقى من المقدرة والقوة والكفاءة ، حتى لايكون فى يوم من الأيام خطرا على جيش الاحتلال البريطانى أو عائقا يحول دون استخدام بريطانيا لقوتها أو التهديد بها لفرض إرادتها على مصر ، والعرض الثانى هو عدم إتاحة الفرصة لمصر للشكوى من أن بريطانيا تتعمد حرمان الجيش المصرى من أسباب القوة حفاظا على علاقتها الطيبة مع مصر ومنعها من اللجوء إلى مكان آخر بحثا عن المساعدة وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية بين الحلفاء وألمانيا فى ٣ سبتمبر ٣٩ حدث تعديل واضح فى مهمة البعثة العسكرية البريطانية إذ أصبح من واجبها إعداد وتسليح وحدات مصرية معينة للقيام بحماية وتأمين المصالح البريطانية بالتعاون مع الجيش البريطانى خلال الحرب ، ولذا تم تزويد هذه الوحدات بالأسلحة والمعدات الحديثة المطلوبة على وجه السرعة ، بعضها من المصانع الحربية البريطانية رأسا ، والبعض الآخر من المخازن والوحدات البريطانية الموجودة فى مصر على سبيل الإعارة ، أما الوحدات المصرية الأخرى التى لم يكن لها دور فى المجهود الحربى البريطانى ، فقد ظلت طوال فترة الحرب تعانى من نقص مرتباتها فى الأفراد والتسليح مما أدى إلى انخفاض روح أفرادها المعنوية ، وبمجرد نشوب الحرب العالمية الثانية ألقيت على عاتق وحدات الجيش المصرى مسئوليات وواجبات كبرى ضمن خطة الدفاع البريطانية عن

مصر ، فقد تولت المدفعية الساحلية والمدفعية المضادة للطائرات حماية قطع الأسطول البريطاني فى الاسكندرية واشتركت قوات مصرية من كتائب مدافع الماكينة ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات والمضادة للدبابات فى الدفاع عن مرسى مطروح ، وحرصا على وقاية الجنب الأيسر للجيش البريطانى فى الصحراء الغربية من خطر التطويق من الجنوب تشكلت القوة الميكانيكية التى عرفت باسم القوة الجنوبية الغربية من وحدات من الدبابات والسيارات المدرعة الخفيفة ومدفعية الميدان والمدفعية المضادة للطائرات والمضادة للدبابات وعناصر من مدافع الماكينة والمهندسين بخلاف الوحدات الإدارية ، وتولى قيادة هذه القوة أحد أمراء البيت المالك وهو المقدم الأمير إسماعيل داود ، وتم تمركزها فى منطقة الواحات البحرية ، وقام الجيش المصرى بدور فعال فى حماية حركة الملاحة فى قناة السويس فى وجه الغارات الجوية الألمانية والإيطالية بفضل الوحدات المضادة للطائرات وكتائب المشاة التى انتشرت سراياها على ضفتى القناة ، لرصد وتسجيل الألغام التى تسقطها الطائرات المعادية لكى يتسنى لجماعات إزالة الألغام تفجيرها إو إزالتها . وأسهم سلاح الطيران المصرى فى الدفاع الجوى عن القاهرة ومنطقة قناة السويس ، وقامت الطائرات المصرية بدوريات جوية فوق البحر الأحمر لحماية القوافل البحرية البريطانية واسكتشاف الغواصات . وقد أشاد رئيس وزراء بريطانيا وقتئذ ونستون تشرشل بجهود الجيش المصرى فى معاونة قوات الحلفاء أثناء الحرب ، فقال : « إن مصر قامت بدور مشرف مهم له قيمته لا فى دفاعها عن نفسها فحسب ، ولكن فى الصراع العالمى » .

وعندما أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا فى ٣ سبتمبر ٣٩ على أثر الغزو الألمانى لبولندا لم يكن قد مضى على تشكيل على ماهر لحكومته سوى أسبوعين فقط ، وقد بادرت الحكومة المصرية بإعلان الأحكام العرفية وقطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع ألمانيا ، وكانت رغبة بريطانيا أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا تنفيذا لأحكام المعاهدة ، ولكن على ماهر أعلن أمام البرلمان سياسة حكومته التى كانت تقضى بتجنيب مصر ويلات الحرب ، وقد أيده فى تلك السياسة أعضاء البرلمان بالإجماع .

ولقد ثارت مخاوف السلطات البريطانية السياسية والعسكرية فى مصر منذ بدء عهد حكومة على ماهر ، خشية القضاء على نفوذ البعثة العسكرية البريطانية فى الجيش المصرى وتهديد المصالح البريطانية فى مصر ، بسبب وقوع الآلة الحربية المصرية فى قبضة ماكانوا يسمونه بالثلاثى الحربى Military Trio وكان يتكون من اللواء صالح حرب وزير الدفاع والفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش وعبد الرحمن عزام وزير الأوقاف الذى وضعت تحت قيادته قوات الجيش المرابط الذى بلغ تعداده ٢٥ ألف رجل . فلقد عرف عن الثلاثة ميولهم الواضحة للألمان وعداؤهم الشديد للإنجليز . وقد سبق لهم جميعا التطوع للقتال فى صفوف الأتراك ضد الغزو الإيطالى لليبيا عام ١٩١١ . وكان صالح حرب وعبد الرحمن عزام عضوين فى البرلمان ، عندما نشبت أزمة الجيش بين بريطانيا ومصر عام ١٩٢٧ ، وكان لهما دور بارز فى التنديد بسياسة الإنجليز فى إضعاف الجيش المصرى والسيطرة على قياداته ، أما الفريق عزيز المصرى الذى أمضى خدمته العسكرية فى صفوف الجيش التركى ، فقد اعتبره الإنجليز خطرا داهما يهدد نفوذهم داخل الجيش المصرى ، إذ لم يكن يكف عن إبداء إعجابه علنا بالعسكرية الألمانية ونظرياتها الحربية المتطورة فى الوقت الذى يبدى فيه انتقاده للبعثة العسكرية البريطانية التى توالت الأزمات الحادة بينه وبين رئيسها ، وكان نجاح عزيز المصرى فى الاستحواذ على إعجاب ضباط الجيش الشبان الذين آمنوا بكفاءته ووطنيته والتفوا حوله سببا فى ضغط الإنجليز الشديد على رئيس الوزراء على ماهر ، حتى تمت تنحية عزيز المصرى عن منصبه بمنحه إجازة طويلة ثم إحالته إلى التقاعد .

وفى ١٠ يونيو ٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب على بريطانيا وفرنسا ، وبعد مضى ٤٨ ساعة أعلن على ماهر سياسة حكومته أمام البرلمان ، وهى الاستمرار فى سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب مع وفاء مصر بتعهداتها وتقديم أكبر عون لبريطانيا الحليفة فى حدود معاهدة ٣٦ ، وبادر على ماهر بقطع العلاقات السياسية مع إيطاليا واعتقال رعاياها عدا رجال القصر الملكى من الإيطاليين . ولكن مع قصف الطائرات الإيطالية السلوم وسيدى برانى ومرسى مطروح فى ١٨ يونيو ازداد تعقد الموقف بين الإنجليز وحكومة على ماهر التى اتهمها البريطانيون بانتهاج خطة العداء نحو الوجود البريطانى والسعى للاتصال بدولتى

المحور بتشجيع من الملك وفى ١٧ يونيو ٤٠ التقى السفير البريطانى مايلز لامبسون بالملك فاروق فى قصر المنتزه بالإسكندرية وقدم إنذارا بوجوب تنحية على ماهر ، وأن يجرى تشكيل وزارة جديدة صديقة للإنجليز تتولى تنفيذ المعاهدة نصا وروحا ، واستجاب فاروق للمطالب البريطانية ، وقدم على ماهر استقالة وزارته التى أشار فيها صراحة إلى تدخل الإنجليز لإرغامه عليها ، فقد كتب فى خطاب استقالته إلى فاروق « أصبح الاستمرار فى الحكم متعذرا لأسباب قاهرة خارجة عن إرادتنا وإرادة الشعب المصرى » – والتقى فاروق بالسفير البريطانى وأبلغه تعيين حسن صبرى (أحد المستقلين المعروفين بصداقتهم للإنجليز) رئيسا للوزراء ، وذكر له أن الحكومة الجديدة ستنفذ معاهدة ٣٦ نصا وروحا وبالذات المادة الخامسة ، ووعده بأن القصر سوف يساند هذه الوزارة بإخلاص ، وطلب الملك من السفير أن يؤكد لفخامة اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانى أن الاتهامات الموجهة إليه بأنه ضد بريطانيا كاذبة ، وأن اختياره قد وقع على الرجل الوحيد الذى يعرف أنه يتمتع بثقة الإنجليز الكاملة ، وكلفه بتشكيل الوزارة من أعضاء يؤيدون الإنجليز .

وهكذا شكل حسن صبرى وزارته يوم ٢٧ يونيو ٤٠ من ستة من المستقلين ، والبقية من المنتمين لأحزاب الأقلية ، منهم ٤ من السعديين (النقراشى وغالب وإبراهيم عبد الهادى وعلى أيوب) ، و ٤ من الدستوريين (هيكل ومصطفى عبد الرازق وأحمد عبد الغفار وعبد المجيد صالح) وممثل لحزب الاتحاد (حلمى عيسى) ، وممثل للحزب الوطنى (حافظ رمضان) .. وبالرغم من أن حسن صبرى قد انتهج حيال الحرب نفس الموقف الذى انتهجه على ماهر بتجنيب مصر ويلاتها ، فإن خطة التعاون التى التزم بها حيال الحليفة قد أدت إلى تحسن الأمور بين الطرفين بشكل واضح ، ولكنه أدى إلى توتر العلاقات بينه وبين السعديين الذين كانوا يشكلون أهم المجموعات الحزبية فى وزارته ، فبعد أسابيع قليلة من تشكيل الوزارة بدأ الدكتور أحمد ماهر زعيم الحزب السعدى ورئيس مجلس النواب فى شن حملة سياسية تستهدف دخول مصر الحرب ، وقد انتهى الأمر بانسحاب الوزراء السعديين الأربعة من الوزارة يوم ٢١ سبتمبر بعد دخول القوات الإيطالية الأراضى المصرية . وقد اتضح من الوثائق الرسمية المحفوظة فى مجلس الوزراء أن الجنرال مكريدى رئيس البعثة

العسكرية البريطانية أجرى اتفاقا مع حسن صبرى رئيس الوزراء فى ١٠ يوليو ٤٠ بمناسبة قرار مصر بعدم الاشتراك فى الحرب يقضى بانسحاب القوات المصرية من مرسى مطروح إلى القاهرة والإسكندرية ، على أن تسلم إلى السلطات العسكرية البريطانية هناك مدافع الميدان والمدافع المضادة للطائرات والمضادة للدبابات ومدافع الماكينة التى كان يرتكز عليها النظام الدفاعى عن مرسى مطروح ، وأن تعاد إلى الجيش البريطانى كذلك من مختلف الوحدات المصرية جميع الأسلحة والمهمات التى سلمت إلى الجيش المصرى على سبيل الإعارة ، كذلك الأسلحة التى اشترتها مصر ولم يتم تسديد ثمنها بعد ، وعندما صدرت الأوامر إلى الوحدات المصرية بتسليم الأسلحة المذكورة إلى السلطات

البريطانية رفض الضباط المصريون وهددوا بأن هذه الأسلحة لن تسلم إلا على جثثهم ، وعقد الضباط اجتماعات خطيرة فى نواديهم وميساتهم خاصة فى مرسى مطروح ، وعندما أبلغ رئيس الوزراء ورئيس البعثة العسكرية البريطانية بحقيقة الموقف الذى قد يؤدى إلى اشتباكات دامية بين الجيش المصرى والبريطانى فى الوقت الذى حذرت فيه مصادر الاستطلاع وتقارير المخابرات البريطانية من قرب وقوع الهجوم الإيطالى على مصر ، لذلك تم عقد اجتماع ثان بين حسن صبرى والجنرال مكريدى ، وقد ورد فى الوثائق المحفوظة فى مجلس الوزراء أن المباحثات المصرية البريطانية بشأن المطالب البريطانية قد انتهت فى ١٥ يوليو ٤٠ إلى الاتفاق على احتفاظ جميع وحدات الجيش المصرى بكافة أسلحتها وكذا الأسلحة المعارة إليها من الجيش البريطانى ، وأن تعود قوات مطروح بجميع أسلحتها ومعداتها وعدم إجراء أى تعديل على الخطط والواجبات التى كانت مخصصة للقوات المصرية فى عهد وزارة على ماهر قبل دخول إيطاليا الحرب . وفى ١٠ سبتمبر ٤٠ بدأ الجيش الايطالى العاشر تقدمه ، ووصلت طلائعه إلى الحدود المصرية فى ١٧ سبتمبر ، وفى أواخر سبتمبر وصلت القوات الإيطالية إلى منطقة سيدى برانى وأخذت تستقر فى خطوط دفاعية حصينة .. وفى أكتوبر ٤٠ وصل انطونى إيدن وزير الحربية البريطانى وقتئذ إلى القاهرة واستقبله الملك فاروق بحضور السفير البريطانى الذى لم يلبث أن أقام حفلا كبيرا للحفاوة بوزير الحربية بالسفارة البريطانية ،

دعا إليه كل زعماء مصر السياسيين ، وتمكن إيدن من الانفراد بكل منهم ومعرفة وجهة نظرهم جميعا ، وخلال الفترة التى أقام فيها أنطونى إيدن فى مصر والتى تسنى له خلالها معرفة آراء الزعماء والمسئولين المصريين والبريطانيين أمكنه أن يتوصل فى النهاية إلى قرار خطير ، وهو أن الموقف السياسى العسكرى المضطرب فى مصر ليس فى الإمكان علاجه إلا بخلع فاروق عن العرش . وكان السير مايلز لامبسون قد ذكر له فى أول لقاء بينهما وفقا لما ورد فى مذكراته مايلى : « فى رأيى أنه مادام هذا الغلام جالسا على العرش فإننا لن نلقى تعاونا حقيقيا ، وسيبقى لدينا الإحساس بأنه متى ساءت الأحوال فإنه سوف نطعن فى الخلف » ، وقد اتضح من نص البرقيات المرسلة من السفير البريطانى بالقاهرة إلى اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية وقتئذ التى نشرت بعد رفع الحظر القانونى عنها أمرين خطيرين يبعثان على التساؤل والدهشة : أولهما أن جميع الزعماء السياسيين المصريين الذين قابلوا انطونى إيدن على انفراد أجمعوا على أن الملك فاروق هو سبب كل المشاكل فى مصر ، أما الأمر الثانى فهو أن رئيس الوزراء حسن صبرى صديق الإنجليز وموضع ثقتهم أبدى استعداده لاستخدام الحيلة مع الملك ليتيح للإنجليز العرصة لوضع يدهم عليه ونفيه خارج البلاد . وقد كشف السفير البريطانى عن السر الأول والثانى فى برقيتين أرسلهما إلى اللورد هاليفاكس فى لندن ، وفيما يلى نصهما :

البرقية الأولى « أبلغ كل زعماء مصر واحدا بعد الآخر وبغير استثناء على الإطلاق أنطونى إيدن وزير الحربية أن الملك فاروق هو سبب كل المشاكل فى مصر ، مما جعل إيدن يصل إلى نتيجة واحدة ، وهى أن الحل هو طرد فاروق » .

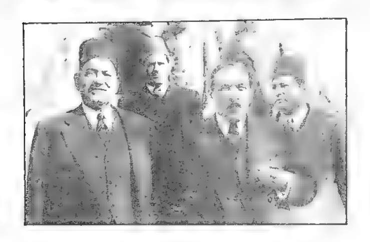
– البرقية الثانية رقم ٤٠٧ بتاريخ ٢٥ أكتوبر ٤٠ « أكد رئيس الوزراء حسن صبرى أنه إذا تعقدت الأمور فإنه على استعداد لدعوة جلالة الملك للقيام برحلة بحرية ، بينما يترك الباقى لنا أى « للبريطانيين » ، ولكن المناقشات التى دارت بين قادة القوات البريطانية فى الاجتماع الذى دعاهم إليه السفير البريطانى لإخطارهم بقرار أنطونى إيدن لم تسفر عن نتيجة عاجلة ، فقد كان الموقف العسكرى متحرجا والظروف غير ملائمة للقيام وقتئذ بعملية خلع الملك ، ولم

يكن فى الإمكان تنفيذ الفكرة بعد ذلك ، فلقد تلبد الموقف الحربى فى الشرق الأوسط بالغيوم ، إذ شنت إيطاليا فى نهاية أكتوبر ٤٠ هجومها على اليونان واضطر الجنرال ويفل قائد القوات البريطانية فى الشرق الأوسط إلى إرسال قسم من قواته لاحتلال جزيرة كريت ، كما أن رئيس الوزراء حسن صبرى وافته منيته أثر نوبة قلبية ، وهو يلقى خطاب العرش أمام البرلمان فى ١٤ نوفمبر ٤٠

نستخلص من ذلك أن فكرة خلع فاروق عن العرش لم تنشأ فى أوائل فبراير ٤٢ ، إنما نشأت فى أواخر أكتوبر ٤٠ ، وكان أنطونى إيدن وزير الحربية وقتئذ على استعداد تام لتنفيذها بالتعاون مع حسن صبرى رئيس الوزراء ومايلز لامبسون السفير البريطانى ، وفى ٤ فبراير ٤٢ كان إيدن قد أصبح وزيرا للخارجية ، وكان هو أيضاً الذى ساند وأيد فكرة خلع فاروق التى اقترحها السفير البريطانى . .



حسن صبرى



مصطفى النحاس زعيم حزب الوفد وعلى ماهر

عند نشوب الحرب العالمية الثانية فى ٣ سبتمبر ٣٩ كان الجيش المصرى يتكون من حوالى ١٠٠٠ ضابط و ٢٥ ألفا من الرتب الأخرى . وكان الشعور الوطنى قد بدأ ينمو فى الجيش ويشتد عوده ، إذ أن نصف عدد ضباط الجيش وقتئذ كان من الملازمين الشبان من أبناء الطبقة الوسطى الذين تم التحاقهم بأعداد كبيرة بالكلية الحربية عقب إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، بعد أن زالت الحواجز القديمة التى كانت تقصر الالتحاق بالكلية على أبناء الضباط وأبناء الأسر الثرية المعروفة بولائها للإنجليز ، وقد تخرج معظم هؤلاء الطلاب ضباطا خلال عامى ٣٨ و ٣٩ ، إذ أن مشروعات تطوير الجيش وتحديثه عقب إبرام المعاهدة أدت إلى مضاعفة حجم الجيش فى أقل من ثلاث سنوات ، ما أدى إلى تخرج دفع متلاحقة فى الكلية الحربية لسد النقص الشديد فى صفوف الضباط ، وقد صادف نشوب الحرب العالمية الثانية تعيين على ماهر رئيس الوزراء للفريق عزيز المصرى رئيسا لأركان حرب الجيش .

وكان لهذا التعيين أثر كبير فى رفع الروح المعنوية للضباط ، فلقد أحسوا أن على رأس الجيش قائدا من طراز يختلف كلية عن طراز القادة الآخرين من باشوات الجيش الذين تربوا على أيدى المفتش العام البريطانى سفنكس باشا ، فاعتادوا التزلف والانحناء للملك وتقبيل يده عند لقاءاته بهم ، وتعودوا على الطاعة والخنوع لقادتهم الإنجليز ، وخلت عقولهم من أية ثقافة عامة أو فكر عسكرى متقدم إلى الحد الذى جعل الجنرال كورنوول رئيس أول بعثة عسكرية بريطانية يصف معلوماتهم العسكرية بأنها من أنتيكات القرون الوسطى .

وقد اشترك العديد من العوامل فى تكوين شخصية عزيز المصرى وإبرازها بهذه الصورة القيادية الفذة التى اجتذبت إليه مشاعر الضباط خاصة الشبان منهم ، فلقد كان للرجل تاريخ مشرف فى الكفاح ضد الاستعمار الإيطالى فى ليبيا عام ١٩١١ ، وعلاوة على ثقافته العسكرية كضابط سابق فى الجيش التركى ودراسته فى كلية أركان الحرب التركية على أيدى العسكريين الألمان ، فقد كانت له قراءاته العديدة فى كتب الإستراتيجية وفن الحرب التى جعلت منه مفكرا عسكريا قديرا ، وكان أمرا محتوما أن يحدث الصدام بين عزيز المصرى الشديد العداء للاحتلال البريطانى والشديد الإعجاب بالعسكرية الألمانية ، وبين رئيس البعثة العسكرية البريطانية وأعضائها الذين كانت سياستهم المرسومة هى عرقلة التطور الحقيقى للجيش تأمينا للاحتلال البريطانى ، وعندما أدركت السلطات البريطانية فى مصر مدى خطورة عزيز المصرى على نفوذهم بالجيش المصرى وعلى مصالحهم الاستعمارية ركزوا ضغطهم على رئيس الوزراء على ماهر حتى أرغموه أخيرا على تنحيته عن منصبه ليخلفه الفريق إبراهيم عطا الله أحد ياوران الملك فاروق ، وكان البون شاسعا بين الرجلين ، فبينما كان عزيز المصرى لا يهتم إلا بإرضاء ضميره والعمل على ما فيه النهوض الحقيقى بالجيش دون التفات للمظاهر ، كان عطا الله لا يهتم إلا بإظهار الولاء للملك والعمل على مرضاة الإنجليز والاهتمام بالمظاهر والشكليات ، وفقا لما تعلمه خلال خدمته الطويلة تحت سيطرة قادته البريطانيين ، وكانت مشاعر معظم ضباط الجيش فى تلك الآونة خاصة الشبان منهم تميل فى واقع الأمر نحو الألمان لا حبا فيهم ولكن كراهية للإنجليز الذين يحتلون بلادهم منذ حوالى ٦٠ عاما ، والذين أدت ظروف الحرب العالمية إلى أن يحشدوا فى مصر عشرات الألوف من قوات الامبراطورية من شتى أجناس الأرض ليقاسموا شعب

مصر رزقه ، وليعيثوا فسادا فى شوراع العاصمة والمدن الرئيسية ، حتى كانت الشوارع تكاد تخلو من المارة عند الغروب خشية تعرض الأهالى لاعتداءات جنودهم السكارى ونزواتهم الطائشة ، ووفقا للقول المأثور بأن عدو عدوى هو صديقى كان الكثيرون يرحبون بدخول الألمان مصر لطرد الإنجليز تحت تأثير وهم ساذج بأن دخول الألمان سوف يحرر مصر من نير الاستعمار دون أن يدركوا الحقيقة المرة ، وهى أن دخول القوات الألمانية النازية مصر لم يكن يعنى سوى استبدال احتلال باحتلال آخر ربما كان أثقل وطأة وأشد وبالا وأكثر إذلالا .

وعندما وقع حادث ٤ فبراير ٤٢ كانت وحدات الجيش المصرى موزعة ومشتتة فى أرجاء شتى من البلاد وفقا للواجبات الملقاة على عاتقها حسب الخطة البريطانية الموضوعة للدفاع عن مصر ، والتى كانت تجعل من مسئولية الجيش المصرى الدفاع المضاد للطائرات وتأمين الملاحة فى قناة السويس وحراسة المنشآت والمرافق الحيوية ومعاونة القوات البريطانية فى الصحراء العربية ، وكانت معسكرات الجيش المصرى الرئيسية تقع فى أربع مناطق بالقاهرة هى : ألماظة ومنشية البكرى وكوبرى القبة والمعادى ، وكانت أهم هذه المناطق من جهة كثافة القوات التى ترابط بها هى ألماظة وكوبرى القبة ، أما جيش الاحتلال البريطانى فقد كانت واحداته ترابط فى ثلاثة معسكرات كبرى بالعاصمة كانت أصلا معسكرات مصرية ، ولكن الجيش البريطانى استولى عليها بعد دخوله القاهرة فى سبتمبر ١٨٨٢ عقب هزيمة أحمد عرابى فى موقعة التل الكبير ، وأصبحت منذ ذلك الحين مأوى لقواته وهى : معسكرات العباسية وقصر النيل والقلعة ، وعقب الزيادة الكبيرة التى طرأت على حجم القوات البريطانية فى مصر عند نشوب الحرب العالمية الثانية أنشأت القيادة البريطانية عدة معسكرات ضخمة فى منطقتى المعادى وحلوان .

ولم يكن الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر الذى عهد إليه مجلس الحرب بالقاهرة إعداد التجهيزات العسكرية لعملية حصار قصر عابدين فى حاجة إلى من يرشده إلى حقيقة أوضاع الجيش المصرى ، فقد كان منذ أيام قلائل فقط يتولى رئاسة البعثة العسكرية البريطانية ، وبالتالى فلديه أدق المعلومات والتفاصيل ، وعندما رسم الجنرال ستون خطته فى ٤ فبراير ٤٢ كان أهم الأسس التى حرص

على مراعاتها هو أن تتم عملية حصار قصر عابدين بطريقة مباغتة دون سابق إنذار والالتزام أثناء التجهيز لها بأعلى قدر من السرية والحيطة ، كما وضع فى تخطيطه ألا يستغرق تنفيذ العملية بأكملها أكثر من ساعة واحدة ، وكان الجنرال ستون يهدف من وراء ذلك إلى تجنب وقوع اشتباكات مسلحة بين القوات البريطانية التى عهد إليها بأمر تنفيذ العملية وبين أية وحدات مصرية حتى لايتفاقم الموقف وينقلب الحال إلى مواجهة سافرة بين الجيشين تضطر إزاءها القيادة البريطانية إلى ضرب القوات المصرية ومعسكراتها برا وجوا ، وبذا تتحول مصر من دولة حليفة طبقا لمعاهدة ٣٦ يشترك جيشها فى خطة الدفاع البريطانية لتصبح أرضا محتلة من جديد ، مما سوف يؤدى بطبيعة الحال إلى تغيير جذرى فى الوضع الاستراتيجى للقوات البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد ساعد على نجاح العملية طبقا للخطة المرسومة عاملان : أولهما حالة الإظلام التام التى كانت تسود القاهرة وقتئذ بسبب الغارات الجوية ، وثانيهما بعد معسكرات الجيش المصرى عن ميدان عابدين وتوزيع قواته فى وحدات فرعية صغيرة مبعثرة ، وفقا للواجبات المنوطة بها ،

وضمانا لعدم تدخل أية قوات مصرية أثناء عملية حصار قصر عابدين ، تم وضع دوريات بريطانية خفيفة الحركة مزودة بالأجهزة اللاسلكية لسد الطرق ما بين مناطق معسكرات الجيش المصرى ومنطقة وسط القاهرة طوال الفترة التى استغرقتها العملية ، ولكن أنباء حصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين فى مساء ٤ فبراير لم تلبث أن ذاعت وانتشرت بسرعة فى كل وحدات الجيش المصرى ، وأدى ذلك إلى ازدياد سخط الضباط ومضاعفة نقمتهم على الإنجليز ، واعتبروا الحادث عدوانا صارخا على استقلال البلاد وعلى كرامة الجيش ، ونتيجة للاتصالات التى جرت بين الوحدات تم عقد اجتماع كبير فى نادى الضباط بالزمالك بعد ظهر ٧ فبراير حضره مايقرب من ٥٠٠ ضابط من مختلف الرتب والأسلحة ، وأخذ الضباط يتدارسون خلال الاجتماع الذى اتسم بالصخب والانفعال فى الوسيلة التى ينبغى عليهم اتخاذها للثأر من الإنجليز ورد الإهانة التى جرحت كرامة الوطن وسمعة الجيش ، ولم يلبث بعض المتحمسين من الضباط الشبان أن عرضوا اقتراحات متطرفة كانت تدعو إلى استخدام القوة والاصطدام بالإنجليز ، رغم التفاوت الكبير فى القوة والتسليح بين الجيشين المصرى والبريطانى مما كان سيؤدى إلى مجازر رهيبة وعواقب

وخيمة . وأخيرا تغلب صوت العقل والحكمة على أساليب التهور والاندفاع ، واستقر رأى الأغلبية على التوجه إلى قصر عابدين للتعبير بأنفسهم عن ولائهم لقائدهم الأعلى ، واستقل الجميع عربات الجيش إلى قصر عابدين ، واصطفوا بنظام فى الفناء الداخلى للقصر ، وردد الضباط خلف الفريق عطا الله رئيس الأركان هتاف الجيش التقليدى بحياة الملك ثلاث مرات ، وفى أعقاب الهتاف أطل الملك على الضباط من شرفة القصر بالدور الثانى حيث حياهم وشكرهم ، وطلب منهم العودة إلى عملهم فى هدوء ، وتوجه وفد من الضباط يمثل مختلف الرتب والأسلحة إلى دفتر التشريفات حيث قيدوا أسماءهم إعلانا عن ولاء الجيش ضباطا وجنودا للملك ، واستغل رجال القصر وعلى رأسهم أحمد حسنين رئيس الديوان حادث ٤ فبراير ، وماأحيط به من عوامل الإثارة ومانسج حوله من شائعات لاكتساب الرأى العام فى مصر إلى صف الملك ، وخاصة ضباط الجيش بتصوير فاروق بطلا شعبيا لم يأبه للانذار البريطانى ، ولم يكترث بتهديد الدبابات البريطانية فى سبيل الحفاظ على كرامة مصر ، وساعد على تجسيم هذه الصورة الأسطورية للملك حملات الدعاية التى أطلقتها أحزاب الأقلية وبعض دور الصحف المعروفة بانتمائها للسراى بعرض التزلف للملك من جهة ، ولمحاولة القضاء على شعبية الوفد من جهة أخرى بترديد الشائعات عن تواطؤ النحاس مع السفير البريطانى وإطلاق الاتهامات بأن الوزارة الوفدية قد شكلت على أسنة الحراب البريطانية .

حاولوا تضليل الشعب

وكانت الخدعة الكبرى التى وقع الكثيرون فى حبائلها عندما نجحت حملات الخداع والتضليل فى إيهام فئات عريضة من الشعب ، خاصة من بين ضباط الجيش والفئات المثقفة أن القصر قد تخلى عن مكانه الطبيعى فى المواجهة المضادة للحركة الوطنية ، وأنه قد فسخ تحالفه التاريخى مع الاحتلال البريطانى الذى يحمى عرشه بأسنة حرابه وفوهات مدافعه منذ عهد الخديو توفيق ، لكى يتبوأ مكان الريادة ويتولى - لسخرية القدر - مركز القيادة لحركة الكفاح الشعبى ضد الاستعمار ، وكانت هذه الخدعة التى انطلت على الكثيرين

سببا في تزعزع ثقة الضباط الشبان بالوفد ، وكان أمراً طبيعياً بعد ماأصابهم من إحباط أن بدأت ميولهم تتجه إلى الجماعات الجديدة التى أخذت وقتئذ تبرز على مسرح السياسة المصرية وهي : جماعة الإخوان المسلمين والجماعات اليسارية ومصر الفتاة .وفى دهاليز القصر الخفية رسمت الخطط وأحكم التدبير لإخراج بضعة مشاهد مسرحية متقنة فى نادى الضباط بالزمالك لإظهار مدى مايحظى به الملك من حب وتأييد بين ضباطه الأوفياء كنوع من استعراض القوة أمام الوزارة الوفدية الجديدة ، وقد أتيحت لى الفرصة لأحضر بنفسى مشهدين منها ، اشترك فى إخراجها أحمد حسنين رئيس الديوان وإبراهيم عطا الله رئيس الأركان ،وكانت الفرصة لتنفيذ الخطة المرسومة قد سنحت بسرعة إذ لم يمر سوى أسبوع واحد على حادث ٤ فبراير حتى حل عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير الذى اعتادت إدارة نادى الضباط بالزمالك الاحتفال به فى كل عام بإقامة حفل ساهر يحضره عدد كبير من ضباط الجيش ، وتدعى إليه صفوة المجتمع من الوزراء وكبار رجال الدولة ، وكان يقام لهذا الغرض سرادق كبير تنصب فى مقدمته خشبة للمسرح ليتولى نجوم الحفل من المطربين والمطربات والمنلوجست المتفق معهم أداء أدوارهم فوقه ، وحرصت إدارة النادى فى حفل ١١ فبراير ٤٢ أن يكون السرادق متسعا وأن يزداد عدد الحاضرين من المدعويين والضباط بنسبة كبيرة تفوق كل الأعوام السابقة ، وأن يكون العشاء فاخرا ، وأن تشترك أم كلثوم فى إحيائه ، ولبى دعوة النادى لحضور الحفل رئيس الوزراء وقتئذ مصطفى النحاس ومعظم أعضاء وزارته ، وعدد كبير من رجالات الدولة ، ولم يكد المندوب الذى أنابه الملك لحضور الحفل وهو ياوره اللواء عبد الله الحومى يصل إلى النادى حتى عزفت الموسيقى السلام الملكى وأطفئت الأنوار وبدأ الحاضرون يتابعون فى اهتمام برنامج الحفل على خشبة المسرح . وبعد مرور حوالى نصف ساعة على بداية الحفل أحس المشاهدون بحركة غير عادية تنبعث من الممر الأوسط للسرادق أعقبها تصفيق من بعض الأفراد الجالسين بجوار الممر وفجأة أضيئت جميع أنوار السرادق ، ولمح الضباط رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين الذى كان معروفا أنه رجل الملك ومستشاره الأول وهو يسير فى الممر الأوسط قاصدا مكانه فى الصف الأمامى ، ووقف جميع الضباط فى السرادق يصفقون   فى حماسة لرئيس الديوان أكثر من خمس دقائق ،

كان يبادلهم خلالها التحية بيده ، وتوقف البرنامج بالطبع طوال تلك الفترة التى استغرقتها المظاهرة المسرحية الصاخبة التى دخل بها رئيس الديوان الملكى إلى السرادق حتى جلس فى المقعد المخصص له . وفى حفل آخر مشابه أقيم بعد ذلك فى حديقة النادى بمناسبة عيد الجلوس الملكى فوجىء المدعوون والضباط فى منتصف الحفل بلافتة ضخمة يزاح عنها الستارة فجأة ليظهر شعار الجيش فى هالة من الأنوار الساطعة وكانت صدمة للحاضرين حينما اكتشفوا التغيير الغريب الذى جد على الشعار ، فإن الفريق ابراهيم عطا الله فى سبيل التزلف لمولاه قد جعل الملك يسبق الوطن فى الشعار الجديد الذى غدا منذ تلك اللحظة الشعار الرسمى للجيش وهو « الله الملك الوطن » ودعوا الله أن يهدى الفريق عطا الله فلا يقوم بتقديم الملك أكثر من ذلك .

وقد اعتاد فاروق عقب حادث ٤ فبراير ٤٢ مفاجأة نادى الضباط بالزمالك بزيارة شخصية مساء ٤ فبراير من كل عام ، ونظرا لأن هذه الزيارة كانت متوقعة لذا كان دائما فى استقباله رئيس الأركان وكبار قادة الجيش ، وكان الملك يتوجه إلى الصالون الخاص به فى الطابق الأول من النادى ، حيث يدعى كل الضباط الموجودين بالنادى للمثول بين يديه والجلوس حوله على المقاعد وعلى الأرض ، وكان يتعمد التبسط معهم فى الحديث ، وأن يتبادل النكات والقفشات معهم ، وهو لايكف عن إطلاق ضحكاته المدوية حتى تنتهى الزيارة فى ساعة متأخرة من الليل .

ولكن الزعامة الزائفة التى أراد فاروق أن يحتلها فى قيادة الحركة الوطنية بفضل دعايات المضللين لم تكن غير انعطاف حاد فى خط المسيرة الوطنية ونتوء شاذ كان يتناقض تماما مع منطق الأمور وطبيعة الحركة الثورية المصرية ، لذا سرعان ماتكشفت الحقيقة الأليمة للواهمين والمخدوعين من الشعب بعد سنوات قلائل ، فعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت حركة المد الثورى تتخذ طريقها بقوة منذ أوائل عام ٤٦ فى عهد حكومة إسماعيل صدقى لمطالبة الإنجليز بالجلاء عن مصر ، وفى ٢١ فبراير ٤٦ وهو اليوم الذى عرف بيوم الجلاء وقعت اشتباكات دامية بين المتظاهرين من أبناء الشعب وبعض الجنود البريطانيين فى القاهرة والإسكندرية ، وعندما اشتد التوتر وأصبح الموقف السياسى ينذر بالأخطار ، هرع فاروق ليتخذ مكانه الطبيعى والتاريخى كحليف

للاحتلال الذى يدعم عرشه ويحميه من نقمة الشعب ، وانتهز فاروق فرصة نقل السفير البريطانى اللورد كليرن وضعف حكومة إسماعيل صدقى التى لاتستند إلى أى تأييد شعبى ليسفر القناع عن حقيقته كطاغية مستبد انفرد تماما بالحكم دون اكتراث لدستور أو حكومة أو برلمان ، وتحت وطأة جموع الشعب الثائرة سقطت اتفاقية صدقى بيفن التى وقعها رئيس وزراء مصر مع وزير خارجية بريطانيا بالأحرف الأولى ، واضطر إسماعيل صدقى إزاء السخط الشعبى الذى واجهه إلى تقديم استقالته فى ديسمبر ٤٦ .

وأدت هزيمة الجيش فى حرب فلسطين عام ٤٨ وانكشاف مايحيط بالجيش والمجتمع من فساد ورشوة وانحلال إلى حلق رابطة فكرية مشتركة بين عدد من الضباط الوطنيين من اتجاهات سياسية مختلفة ، وكانت هذه الرابطة الوطنية هى الأساس الذى بنى عليه جمال عبد الناصر تنظيم الضباط الأحرار الذى كونه فى سبتمبر ٤٩ ، والذى ضم الطليعة الوطنية الواعية من ضباط الجيش .

وتركزت بين الضباط النقمة الشديدة على الملك عقب أن انكشفت أمامهم فضائحه ومحازيه ، فلقد رأوه لايتورع عن القتل وسفك الدماء بواسطة ضباط حرسه الحديدى الذى أرسلهم مرتين لمحاولة اغتيال مصطفى النحاس ، وبعد أن اكتشفوا أن الملك ينتهك الأعراض والحرمات ويسلب أموال الشعب ، ويدير أهم شئون الدولة وهو على مائدة القمار وأن السلطة الحقيقية فى الدولة قد انتقلت إلى أيدى الخدم والشماشرجية والقوادين ، وعندما أعلن رئيس الحكومة الوفدية مصطفى النحاس إلغاء معاهدة ٣٦ أمام البرلمان فى ٨ أكتوبر ٥١ ، وبدأت حركة الكفاح الشعبى المسلح ضد الإنجليز فى القناة ، لم يلبث فاروق أن تآمر مع الإنجليز فى تدبير حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ٥٢ ، الذى أتاح له تحقيق الغرض الذى استهدفه من تدبيره وهو التخلص من حكومة الوفد والقضاء على حركة التحرر الشعبى التى كانت على وشك أن تجنى ثمارها بإرغام الإنجليز على الجلاء عن منطقة قناة السويس .

ولم تمر على حادث ٤ فبراير ٤٢ سوى عشر سنوات حتى تعرض فاروق لأحداث تكاد تماثل الحادث الشهير غير أن الأبطال كانوا فى هذه المرة من أبناء الشعب المصرى المخلصين. ففى صباح السبت ٢٦ يوليو ٥٢ ضربت قوات الجيش المصرى الحصار حول قصر رأس التين بالإسكندرية، ولم يجد فاروق حوله فى تلك اللحظات الحرجة سوى حاشيته العفنة انطوان بوللى سكرتيره الخاص وقواده وكافاتسى مدرب الكلاب وجارو الحلاق وحلمى حسين السائق ومحمد حسن الشماشرجى، ولم يكد يسمع فاروق بعض الطلقات النارية تطلق على القصر حتى انهار من فرط الخوف، وأسرع إلى التليفون ليطلب من المستر جيفرسون كافرى السفير الأمريكى التدخل لحمايته وإنقاذ حياته.

ومن مقر الحكومة فى بولكلى بالإسكندرية حمل على ماهر رئيس الوزراء فى الصباح إلى الملك فى قصر رأس التين الإنذار الموجه إليه من محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله، وقد دمغ الملك فى هذا الإنذار بالعبث بالدستور وامتهان إرادة الشعب والإساءة إلى سمعة مصر وإضفاء الحماية على الخونة والمرتشين الذين أثروا على حساب الشعب الجائع الفقير والتدخل السافر فى قضية الأسلحة الفاسدة، مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة، وفى نهاية الإنذار طلب محمد نجيب باعتباره مفوضا من الجيش الممثل لقوة الشعب أن يتنازل الملك عن العرش لولى عهده أحمد فؤاد فى موعد غايته الثانية عشرة من ظهر السبت ٢٦ يوليو، وأن يغادر البلاد قبل السادسة من مساء اليوم نفسه، وإلا فإن الجيش يحمل الملك كل مايترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج، وقبل الساعة الثانية عشرة توجه سليمان حافظ المستشار القانونى لرئيس الوزراء وهو يحمل وثيقة تنازل الملك عن العرش التى أعدها بالاشتراك مع عبد الرازق السنهورى رئيس مجلس الدولة إلى قصر رأس التين، ووقع الملك الوثيقة وهو فى حالة انفعال شديد، وفى تمام الساعة السادسة أنزل العلم الملكى من على سارية قصر رأس التين وأدى حرس الشرف التحية العسكرية

وعزف السلام الملكي لآخر مرة فى حياة فاروق ، وبعد أن صافح مودعيه استقل اللنش البخارى الذى أوصله إلى المحروسة ، ولحق به محمد نجيب بعد أن أخرته الجموع الحاشدة فى طريقه ، وصعد إلى المحروسة ، ومعه عدد من زملائه وأدى التحية العسكرية للملك المعزول ، وتصافحا باليد . وبعد فترة سكون انطلق صوت محمد نجيب قائلا للملك : عندما اقتحمت الدبابات البريطانية قصرك فى ٤ فبراير ٤٢ كنت أنا الضابط الوحيد الذىقدم استقالته احتجاجا على هذا الاعتداء الشنيع على استقلال البلاد ، فعلت هذا باسم الجيش كله وعبرت به عن شعور هؤلاء الضباط الذين قاموا بالحركة اليوم وفى هذا مايدل على مبلغ ماكان من ولائنا نحن رجال الحركة لك ، أما الآن فقد تطورت الأحوال وانقلبنا نحن حماتك إلى ثوار عليك نتيجة أعمالك وتصرفات من حولك ! .

حيثيات الحكم

الصادر من محكمة جنايات القاهرة « الدائرة الثانية عشر » يوم السبت الموافق ٢٨ يناير ١٩٨٩ .

في قضية الجنحة الصحفية المباشرة رقم ٣١١٣ لعام ١٩٨٤ المرفوعة أمام محكمة جنايات القاهرة من عبد الرؤوف سامي شرف الشهير (بسامي شرف) ضد محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير (بجمال حماد) .

باســم الشعــب

محكمة جنايات القاهرة
« الدائرة الثانية عشر »

المشكلة علنا برئاسة السيد الأستاد المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة وعضوية السيدين الأستاذين / جميل أحمد ندا ، رشدي راعب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة .

وحضور السيد الأستاذ /	طارق المصري	وكيل النيابة
والسيد الأستاذ /	فاروق أبو الحاج	أمين السر

« أصدرت الحكم الآتي »

في قضية الجنحة الصحمية رقم ٣١١٣ لسنة ١٩٨٤ جنح مباشره بولاق .

« المرفوعة من »

١ ــ عبد الرءوف سامي شرف الشهير « بسامي شرف » ــ المقيم برقم ٦ شارع محمد جلال بمصر الجديدة « مدعي مدني قبل المتهمين بتعويض نهائي قدره مليون جنيه مصري بالتضامن » .

« ضــــد »

١ ــ محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » المقيم برقم ٣ شارع أسوان المتفرع من شارع جامعة الدول العربية قسم العجورة .

٢ ــ أنيس منصور رئيس تحرير مجلة أكتوبر .

٣ ــ أنيس مصور بصفته رئيس مجلس إدارة مؤسسة دار أكتوبر .

٤ ـ السيد الأستاذ / المحامي العام لنيابة وسط القاهرة « بصفته » .

وحضر المدعي بالحق المدني الأستاذ / عصمت سيف الدولة المحامي الموكل بتوكيل خاص رقم ٥٥٦٥ لسنة ١٩٨٤ توثيق مصر الجديدة .

وحضر للدفاع عن المتهم الأول الأستاذ الدكتور / عبد المنعم الشرقاوي المحامي الموكل بتوكيل رقم ٢٠ أ لسنة ١٩٨٥ مكتب توثيق جنوب القاهرة .

وقد أحالت النيابة العامة المتهمين « المدعي عليهما » إلى هذه المحكمة لمحاكمتهما طبقا لما جاء بعريضة الدعوى .

وبجلسة اليوم سمعت هذه الدعوى على الوجه المبين مفصلا بمحضر الجلسة .

أمين السر   **رئيس المحكمة**

« المحكمـــة »

بعد الإطلاع على الأوراق والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث أن الوقائع تخلص في أن المدعي بالحق المدني أقام دعواه قبل المدعي عليهم بصحيفة أعلنت قانونا طلب في ختامها الحكم بإلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغا قدره مليون جنيه مصري تعويضا عن الأضرار التي لحقته من جراء ما نشره المدعي عليه الأول بموافقة المدعي عليه الثاني والمسئول عنهما مدنيا المدعي عليه الثالث والحكم بتعويض تكميلي هو نشر الحكم الذي يصدر كاملا في مجلة أكتوبر وفي إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة بمصروفات على عاتقهم ـــ وإلزامهم بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة بالإضافة إلى الحكم على المدعي عليه الأول والثاني بالعقوبات المقررة بنصوص المواد ١٧١ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات وقال شرحا لدعواه أنه خريج الكلية الحربية وأنه شغل مناصب سكرتير رئيس الجمهورية ومستشاراً لرئيس الجمهورية ثم وزيرا للدولة ثم وزيراً لشئون رئاسة الجمهورية إلى أن تقدم باستقالته في ١٥ / ٥ / ١٩٧١ وأن المدعي عليه الأول محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » خريج الكلية الحربية وإن عمل ملحقا عسكريا بسفارة مصر في الأردن ثم عيّن محافظا لكفر الشيخ ثم محافظا للمنوفية ثم استغنى عن خدماته سنة 1968 وأنه يرأس حاليا جمعية الصداقة المصرية الأمريكية وأنه في غضون شهر أغسطس سنة 1984 ارتكب المدعي عليه الأول عدّة جرائم ضد المدعي حالة كونه موظفا عاما وبسبب أداء وظيفته ذلك أنه أنشأ مقالات توفرت لها العلانية بنشره بالاتفاق مع المدعي عليه الثاني في العدد ٤٠٦ من مجلة أكتوبر الصادر في ٥ / ٨ / ١٩٨٤ أسند إليه فيه ما يخدش شرفه واعتباره سابّا له بأنه مجرد كومبارس قد غدا بطلا

كبيرا وعندئذ برزت مؤهلاته وتألقت مواهبه وكانت مؤهلاته عبارة عن خليط من مبادئ ميكيافيللي التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة امتزجت في كيانه بمواهب شخصية كانت كامنة في أعماقه وعندما حانت الفرصة انطلقت إلى السطح كبركان متدفق . عناصر متباينة كانت تجمع بين المكر والدهاء والطموح والرياء والخداع والولاء والعمل المتواصل في المكاتب على حساب أية حياة اجتماعية خاصة بأن الغرض كان إرضاء الرئيس بأي ثمن كانت مشاعره مزيجا من هيام لاهب بالقوة وشغف عات بالنفوذ أما عشقه الوحيد فهو الوصول إلى مواقع السلطة والسيطرة .

ثم أنشأ المدعي عليه الأول مقالا توافرت له ذات العلانية في العدد رقم ٤٠٧ من مجلة أكتوبر الصادرة في ١٢ / ٨ / ١٩٨٤ أسند فيه للمدعي أمرا مكذوبا هو تزوير قرارات جمهورية قائلاً أنه نظراً لوجود ختم عبد الناصر لدى سامي شرف لذا أصبح أمرًا عاديا صدور قرارات جمهورية بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبد الناصر عن معظمها شيئا ــ ثم أنشأ المدعي عليه الأول مقالاً آخر بذات الظروف سالفة الذكر في مقال آخر قال فيه أنه كان عميلاً وجاسوساً عند الخدمة دولة أجنبية وأنه كان عميلاً من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله واستطرد المدعي قائلاً في صحيفة دعواه أنه لما كان ما أسنده المدعي عليه الأول إليه على النحو سالف البيان يكون جريمتي القذف والسب العلني بطريق النشر في حق موظف عام وأنه لما كان المدعي عليه الثاني رئيس تحرير مجلة أكتوبر التي نشرت تلك الجرائم فإنه يعتبر بدوره فاعلاً أصليا وأنه لما كان المدعي عليه الثالث مسئولا عن الحقوق المدنية المترتبة على ما نشره المدعي عليهما الأول والثاني في المجلة التابعة له فقد أقام دعواه طالبا الحكم له بالطلبات سالفة الذكر .

وحيث أن المدعي بالحق المدني قدم تأييداً لدعواه حافظتي مستندات طويت الأولى على خمسة مستندات هي :

١ ــ المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٦ الصادر في ٥ / ٨ / ١٩٨٤ .

٢ ــ المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٧ الصادر في

١٢ / ٨ / ١٩٨٤ .

٣ ــ المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٨ الصادر في ١٩ / ٨ / ١٩٨٤ .

٤ ــ المقال المنشور في مجلة أكتوبر العدد رقم ٤٠٩ الصادر في ٢٦ / ٨ / ١٩٨٤ .

٥ ــ صورة القرار الجمهوري الصادر في ٢٦ / ٤ / ١٩٧٠ بتعيين المدعي بالحق المدني وزيراً للدولة .

وطويت الحافظة الثاني على ثلاث مستندات هي :

١ ــ صورة مذكرة معنونه إلى الأستاذ ضياء الدين داود وزير الدولة لشئون مجلس الأمة وموقع عليها بتوقيع دكتور سالم محمد شحاتة عضو مجلس الأمة بكفر الشيخ ومؤرخه ٢٠ / ٣ / ١٩٦٨ يطلب فيها مراجعة حسابات لجنة الخدمات بمحافظة كفر الشيخ خلال الفترة التي مكثها السيد جمال حماد محافظا لها .

٢ ــ مستند من ورقتين غير موقع عليه من أحد متضمنا أنه قد تشكل وفد من عدة أشخاص وأضيف إليهم المدعي بالحق المدني لحضور احتفالات انعقاء دورة الحزب الشيوعي السوفيتي في موسكو وأنه قام بتسليم رسالة من رئيس الجمهورية في ذلك الوقت إلى ليونيد بريجنيف .

٣ ــ العدد رقم ٤٨٧ من مجلة أكتوبر الصادر في ٢٣ / ٢ / ١٩٨٦ متضمن مقالة كتبها الكاتب صلاح منتصر وفيها عودة إلى ما سبق أن كتبه المدعي عليه الأول .

وحيث إنه بجلسة ٦ / ٢ / ١٩٨٦ قرر الحاضر عن المدعي بالحق المدني ترك دعواه قبل المدعي عليه الثاني ويتمسك بها قبل الأول فأصدرت المحكمة بهيئة أخرى حكمها في الدعوى بجلسة ١٢ / ١٠ / ١٩٨٧ حضوريا بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل المدعي عليه الثاني استنادا إلى رفعها قبل رفع الحصانة عنه باعتباره عضوا بمجلس الشورى .

وحيث إن الحاضر عن المتهم شرح ظروف الدعوى وملابساتها وقال أن ما نشره المدعي عليه الأول هو تاريخ لفترة من حكم مصر وأن له الحق في ذلك باعتباره كاتبا ومؤرخا وطلب الحكم ببراءته وقدم ست حوافظ مستندات طويت الأولى منها على تسع مستندات هي :

١ ــ قصاصات من صفحات لجريدة الأخبار والأهرام في ٢١ / ١١ / ١٩٧٦ ، ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ عن سؤال تقدم به أحد أعضاء مجلس الشعب إلى رئيس الورراء يطلب تحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتثبت من صحة أن سامي شرف « المدعي » كان عميلا للمخابرات السوفيتية .

٢ ــ ثلاثة قصاصات أخرى لصفحات جريدتي أخبار اليوم والجمهورية تدور كلها حول مدى علاقة سامي شرف (المدعي المدني) ــ بالمخابرات السوفيتية .

٣ ــ صورة برقية وارده من مراسل الأهرام في الأمم المتحدة بنيويورك تدور حول ذات الموضوع سالف الذكر .

٤ ــ صورة من خطاب رئيس الجمهورية السابق متضمنا حديثه حول نفس الموضوع .

٥ ــ صورة لقصاصنس من صفحات مجلة المصور تتضمن حديثا لكمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة .

٦ ــ صورة لصفحة من كتاب حوار وراء الأسوار للكاتب الصحفي جلال الدين الحمامصي تدور حول ذات الموضوع .

وطويت الحافظة الثانية عن مستند واحد عبارة عن قصاصات من صفحات لجريدة الأهرام تتناول وثائق سرقة خزينة جمال عبد الناصر . واتهام سامي شرف بسرقتها ــ وطويت الحافظة الثالثة على أربعة مستندات هي :

١ ــ صورة لقصاصة من إحدى صفحات جريدة الأهرام كتب بها أن

سامي شرف (المدعي المدني) دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية الذي كان يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع .

٢ ــ صورة لقصاصة من جريدة الأخبار ثابت بها أن التحقيقات قد كشفت عن تزوير في قرارات جمهورية بمعرفة سامي شرف (المدعي المدني)

٣ ــ صورة لقرار الاتهام في القضية التي كان المدعي المدني متهما فيها وثابت به أنه قد خالف عمدا القوانين واللوائح مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية للدولة بأن دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية وهو يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع .

٤ ــ صورة من حكم من محكمة الثورة في ١١ / ١٢ / ١٩٧١ جاء به أن المحكمة حكمت على سامي شرف بالإعدام وخفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وطويت الحافظة الرابعة على مستند واحد هو صورة من مقال للدكتور لويس عوض عن ميكيافيللي وأنه من أهمّ فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة .

وطويت الحافظة الخامسة على ست مستندات هي :

١ ــ دعوة من السيد محافظ السويس للمدعي عليه الأول لحضور ندوة تنظمها لجنة الثقافة والإعلام بالمجلس الشعبي لمحافظة السويس ولإلقاء محاضرة عن حرب أكتوبر وإسرائيل .

٢ ــ خطاب موجه من الهيئة العامة للاستعلامات إلى المدعي عليه الأول تفيده باختياره ضمن شخصيات ساهمت بدور بارز في شتى مجالات الحياة المصرية وهي بصدد إعداد موسوعة بذلك .

٣ ــ خطاب شكر موجه من هيئة قناة السويس للمدعي عليه الأول لمقالة في جريدة أكتوبر الخاص بإبراز الدور الوطني الذي أسهمت به قناة السويس

في خدمة المجهود الحربي .

٤ ـــ خطاب موجه من أكاديمية ناصر العسكرية العليا للمدعي عليه الأول بتوجيه الدعوة له لحضور مناقشة كتاب من سيناء إلى الجولان من تأليفه .

٥ ـــ خطاب موجه من قيادة القوات البحرية للمدعي عليه الأول بدعوته لإلقاء محاضرات عن العسكرية المصرية .

٦ ـــ خطاب موجه من نادي أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية للمدعي عليه الأول لإلقاء ندوة حول التحليل الفني لأهم العمليات الحربية في حرب أكتوبر لسنة ١٩٧٣ .

كما طويت الحافظة السادسة على سبع مستندات هي :

١ ـــ السجل الخاص بالمدعي عليه الأول .

٢ ـــ صورة من جناح الثورة في المتحف الحربي .

٣ ـــ صورة من الجريدة الرسمية التي تضمنت القرار الجمهوري رقم ١٩٨٦ لسنة ١٩٧٢ بمنح معاشات استثنائية للضباط الأحرار وعلى رأسهم المدعي عليه الأول .

٤ ـــ خطاب من مساعد وزير الحربية ورئيس اللجنة العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة ٢٣ يوليو للمتهم متضمنا شكره على اهتمامه في كشف حقائق تاريخ مصر .

٥ ـــ صورة من جريدة المصري بتاريخ ٢٤ / ٧ / ١٩٥٢ ويظهر فيها المدعي عليه الأول مع باقي أعضاء مجلس قيادة الثورة .

٦ ـــ كشف بأسماء رؤساء مجلس إدارة جمعية الصداقة المصرية الأمريكية من سنة ١٩٧٥ حتى سنة ١٩٨٨ .

٨ ـــ كشف بأسماء أعضاء مجلس إدارة الجمعية حاليا .

كما قدم محامي المتهم بعض صور من صفحات لبعض الصحف والمجلات عن مقالات كتبت بمعرفة بعض الكتاب وعدد من الكتب التي كتبها بعض الكتاب وتدور كلها حول تلك الفترة التي مضت على مصر وشارك فيها المدعي بالحكم وتولى المناصب الكبيرة في رئاسة الجمهورية والوزارة وما حدث خلال تلك الحقبة من تصرفات من جانبه .

وحيث إن المدافع عن المتهم قدم مذكرتين بدفاعه تناول فيها شرح وقائع الدعوى كما تناول تاريخ كل من المدعي بالحق المدني والمدعي عليه الأول ودور كل منهما منذ قيام ثورة ٢٣ يوليه حتى الآن ومدى تأثير كل منهما في الحياة السياسية التي مرت على مصر بعد ذلك وانتهى فيها إلى طلب الحكم ببراءة المدعي عليه الأول وبرفض الدعوى المدنية قبله لأن ما تناوله كان هو الحقيقة وأن كثيرا من كتاب مصر تناوله من قبله .

وحيث إنه من المقرر أن حق النقد يبيح للمؤرخ أو الناقد أن يتناول الحوادث المتصلة بالتاريخ سواء ما تعلق منها بموظفين أو أفراد لأنها تصبح بمجرد وقوعها من حق المؤرخ ولا يعتبر عمله فيها وحكمه عليها قذفا إذا رواها غير مدفوع بدافع ممقوت لأن هذا الحق صورة من صور المناقشة الحرة المقررة في النظام الديمقراطي لكل فرد .

ومن المقرر أن الوقائع التي لا يعاقب الكاتب على نشرها هي الوقائع التي يثبت المتهم اعتقاده بصحتها ولو كانت كاذبة — والوقائع التي يثبت المتهم اعتقاده بصحتها ولم يثبت كذبها ولا صحتها وفي هاتين الحالتين يبرأ المتهم على أساس من حسن النية .

ومن المقرر أنه إذا اعتقد الجاني أن الواقعة محل النقد ثابتة أو مسلمة فلا تتوافر جريمة القذف على أساس انتفاء القصد الجنائي وذلك إذا كان اعتقاده يستند إلى أسباب معقولة .

ومن المقرر أن المناسبة قد تسمح بأن يستعمل في معرض النقد العبارات المرّة

أو القاسية أو العنيفة في وصف المجني عليه دون أن يعتبر استعمالها سبًا له ما دام مستعملها يتوخى المصلحة العامة ولا يريد التشهير .

ومن المقرر أنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبًا في حق الموظفين أن يكون صادرًا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة .

ومن المقرر أنه عند اشتمال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير فإن لمحكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

وحيث إنه لما كان ذلك وكان المتهم ، مؤرخ وكاتب صحفي ومن واجب مهمته أن يطلع الجمهور على ما رأى وجوب إطلاعه عليه غير مدفوع بعوامل شخصية ولا ريب أن الموضوع الذي نقله لقرائه هو من الموضوعات التي يهم الكافّة في طول البلاد وعرضها أن يعلموا حقيقتها والتيارات الظاهرة والخفية فيها وكان ما سطره المدعي عليه في كتاباته عن المدعي المدني قد تناولته أقلام أخرى كثيرة في مقالات ومؤلفات عديدة وكان مما أخذه المدعي على المدعي عليه من أنه ميكيافيللي يتبع السياسة الميكيافيليه فأنه لما كان الثابت أن ميكيافيللي أحد فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة لأنه من رواد الكتابة في علم السياسة ومن ثم فإن كلمة الميكيافيلية لا تمثل سوى أسلوب من أساليب النقد شائع الاستعمال مما يخرجه عن دائرة القذف أو السب .

وحيث أنه عما أخذه المدعي المدني على المتهم مما نشره عنه بسبب استعماله لخاتم عبد الناصر فأنه لما كان الثابت أن ما ذكره المدعي عليه الأول في مقالاته لم يرد به نسبة تهمة تزوير أو استعمال نفوذ وإنما أورد ذكر هذه الواقعة مجردة وكان قصده من ذلك إثبات ما كان يتمتع به المدعي المدني من نفوذ وسيطرة وأن ما رواه المتهم في هذا الشأن لم يخرج عن كثير من المقالات لكتاب آخرين تناولوا ذات الواقعة في صحفهم ومؤلفاتهم التي تناولوا فيها تلك الفترة التي مضت

من تاريخ مصر بالدراسة والتحليل ولم ينكر المدعي ذلك في حينه بل اعترف به مقرراً أن ذلك لم يكن استغلالاً للنفوذ أو خروجا على قاعدة وبالتالي فلا تشكل مقالات المدعي عليه الأول في هذا الشأن أي قذف في حق المدعي .

وحيث إنه عما أثاره المدعي المدني من أن المتهم وصفه ، في كتاباته بالجاسوسية والعمالة لاتصاله بالمخابرات السوفيتية فإن الثابت من كل ما نشر عن تلك الواقعة في الصحف والكتب المصرية والأجنبية من غير المتهم بل وما قرره وأكده رئيس الجمهورية السابق أنور السادات في إحدى خطبه في مجلس الشعب أن واقعة اتصال المدعي بالمخابرات السوفيتية هي واقعة قد أصبحت بالفعل في حوزة الجمهور لما استقرت به على أنها واقعة سليمة ومعروفة ومن ثم فأنه من واجب المؤرخ — أي مؤرخ — أن يتناول هذه الواقعة بالنقد والدراسة والبحث الأمر الذي يخرجها عن دائرة القذف والسب المعاقب عليه .

ومن حيث إنه لكل ما تقدم ولما كانت المحكمة على يقين من أن ما كتبه المتهم في كتاباته عن المدعي إنما كان القصد منه كشف ما كان يدور على الساحة المصرية من أمور خلال تلك الحقبة التي شارك المدعي فيها في حكم مصر وهي كتابات مكنه منها موقع المدعي عليه من أنه كاتب ومؤرخ وأن من واجبه تبصير شعب مصر بما كان يدور فيها خلال تلك الحقبة من تاريخه وتعريفه بالدور الذي كان يقوم به المدعي ومن كانوا شركاء له في الحكم مبتغيا في ذلك مصلحة هذا الشعب فقط لكي يعي ويتعظ ويتعلم الدرس وليأخذ العبرة المستقبلة مما مرّ عليه من تجارب في ماضيه ومن ثم خرج كل ما نشره عن دائرة القذف والسب مما يتعين معه إعمالا لحكم المادة ٣٠٤ / ١ إجراءات جنائية الحكم ببراءته مما أسند إليه .

وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإنه لما كانت مرتبطة بالدعوى الجنائية ثبوتا وعدما وكانت المحكمة قد انتهت إلى براءة المتهم « المدعي عليه الأول » مما أسند إليه ومن ثم فإنه يتعين رفض الدعوى المدنية قبله والمدعي عليه الثالث مع إلزام رافعها بالمصروفات .

« فلهذه الأسباب »

وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر .

حكمت المحكمة حضوريا ببراءة محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير « بجمال حماد » مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها مصروفاتها ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب محاماة صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة يوم السبت الموافق ٢٨ يناير لسنة ١٩٨٩ .

أمين السر	رئيس المحكمة
توقيع	توقيع
فاروق أبو الحاج	رشيـد كيلانـي

* * *

بلاغ إلى النائب العام ..

الرجل الذي عرف كل أسرار الرئيس

كان عميل موسكو الأول في مصر .. !

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر : مجلة أكتوبر

التاريخ : الأحد ١٦ فبراير ١٩٨٦

أي مواطن مصري هده الأيام أحد اثنين : مصري سمع أو عرف عن سامي شرف ، وآخر لم يعرف أو يسمع عنه .

لقد مضى نحو ١٥ سنة ظهرت فيها أجيال جديدة ونمت فيها عقول كانت صغيرة مند حكم عليه يوم ١٠ ديسمبر ١٩٧١ بالأشغال الشاقة المؤبدة في القضية التي اشتهرت باسم مراكز القوي ، وهي « الجماعة » التي أرادت أن تسقط حكم أنور السادات بعد سبعة أشهر من حكمه ، فأطاح بها السادات وأحال أفرادها جميعا — وعلى رأسهم علي صبري — إلى المحاكمة .

وفيما بعد — وفي حياة أنور السادات — وبعد التماسات ملحة منهم تم الإفراج عن جميع أفراد هده الجماعة إفراجا صحيّا . ومع أن تاريخهم — عندما كانت لهم السيطرة والسطة — ارتبط بأبشع صور التسلط والقمع والديكتاتورية ، إلى درجة وصل فيها الدين يدافعون عن عبد الناصر إلى اعتبارهم هم ومن سبقهم من الأعوان السابقين لعبد الناصر (المشير عامر وبطانته) المسئولين وحدهم عن أي خطأ ارتكب في عصر عبد الناصر ، بينما كل عمل جليل أو إيجابي هو بفضل عبد الناصر وحده .

أقول أنه رغم هذا التاريخ القبيح لكثير منهم فإنهم — ومنذ رحيل السادات — راحوا جميعا يتسابقون في الاشتراك في الحملات التكريبة الصاخبة التي أقاموها على صفحات بعض الصحف العربية والتي راحوا فيها يرتدون أقنعة غير وجوههم ، وثيابا للبطولة لم تكن لهم ، ومواقف للدفاع عن الحريات والديمقراطية لم يعرفها تاريخهم ، وقرارات لم نسمع بها إلا منهم . ومنها — كما قال الفريق أول محمد فوزي الذي عهد إليه عبد الناصر قيادة القوات المسلحة بعد يونيو ٦٧ — أن قرار العبور كان قد اتخذ قبل وفاة عبد الناصر ، ولكن القدر لم يمهله ، ومن مصادفات القدر أيضاً — كما قال — أن يكون يوم الأربعين على وفاته هو نفس اليوم الذي كان محددا لبدء المعركة ! .

وعلينا بالطبع أن نصدق هذا الكلام الذي يقوله القائد السابق للقوات المسلحة ، ونلغي من عقولنا أن أية معركة — مثل العبور — لم تكن مقصورة فقط على الجيش ، وإنما كانت تعوزها استعدادات واسعة في الجبهة الداخلية .. استعدادات تشمل توفير مواد التموين والوقود وترتيبات خاصة بحقول بترول خليج السويس وعمليات الخداع والتمويه .. وغير ذلك مما حدث بالفعل قبل أكتوبر ٧٣ .

ولكن — كما هو واضح — كانت المعرفة في نظرهم مجرد نقل قوات من شاطئ لآخر .. ولعله من رحمة الله بمصر — وقد كان هذا تفكيرهم — أن اختار بعنايته تأجيل هذه المعركة إلى أن تمت في وقتها المناسب .

أحاديث ومذكرات وذكريات وسير مصبوب لحفلات تنكرية واسعة على صفحات الصحف .. ومنها مذكرات المرحوم صلاح نصر أول وأشهر وأخطر شخصية تولت رئاسة المخابرات العامة منذ إنشائها في أول يناير ٥٧ إلى يوم القبض عليه في يوليو ٦٧ .

ورغم أنه في مذكراته التي بدأ ورثته في نشرها منذ عدة أسابيع ، قد تحدث بالتفصيل الممل الطويل عن حوادث كثيرة من أحداث الثورة أصبحت معروفة للملايين ، ورغم تفاصيل التفاصيل التي خاض فيها فإنه عندما وصل إلى حادث إطلاق النار على جمال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية يوم ٢٦ أكتوبر ٥٤ فإن كل الذي ذكره عن هذا الحادث الذي لا يزال لغزا حتى اليوم هو بالنص كما يلي :

« وفي ميدان المنشية وبينما كان عبد الناصر يلقي خطابه المشهور أطلق عليه الرصاص عضو من جماعة الإخوان المسلمين يدعي محمود عبد اللطيف ، ولكن عبد الناصر نجا من الاعتداء . ونقل الأثير صوت عبد الناصر وهو يصيح بانفعال وبصوت متهدج ، ويطلب من الأكداس المتراصة من الشعب في ميدان المنشية أن تثبت في مكانها ، ويعلن للناس أنهم جميعا جمال عبد الناصر ، وأنه لو مات فلن تقف الثورة . وأصبح عبد الناصر بطل حادث المنشية ، وعاد إلى القاهرة

في اليوم التالي بالقطار ، واستقبله الشعب على طول الطريق بالحفاوة والتهليل . وفي القاهرة استقبل استقبالاً تاريخيا حارا ، وواتت الفرصة للتخلص من نجيب ، فقد قيل إنه كان متعاونا مع جماعة الإخوان المسلمين في تدبيرها ، فاجتمع مجلس الثورة وقرر في الرابع عشر من نوفمبر سنة ٥٤ إعفاء نجيب من منصبه ، ورأس عبد الناصر الوزارة إلى أن تم الاستفتاء عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء على الدستور الدائم » .

هكذا في مثل هذه السطور الضحلة كتب الرجل الذي أصبح بحكم عمله رئيسا لجهاز المخابرات ، ويعرف دبيب النملة في أرجاء مصر ، عن الحادث اللغز الذي أحيط ولا يزال بالأسئلة الكثيرة .

ولكنها كما قلت هوجة الحفلات التنكرية التي حفلت بالكثير من الأقنعة والأصباغ والماكياج .

رجل واحد لم يشترك في هذه الهوجة منذ دخل السجن وخرج منه — لم أقرأ له حديثا ولا مقالا موقعا باسمه ، ولا مذكرات أو ذكريات أو .. أو .. إلى آخر المسلسلات التي يتبارى كل الذين حكموا مصر بالحديد والنار في كتابتها .. رجل واحد شذ عن هذه المجموعة ، مع أنه إذا كان هناك من يستطيع أن يتكلم ويحكي ويكشف عن أسرار حكم عبد الناصر ، بل أسرار كل مصر خلال هذا الحكم ، كان وحده أرشيف هذه المعلومات .

ترى هل كانت مهمته — عندما كان يحكي — أن يحكي فقط لموسكو وقادة الكرملين الذين يتهم بأنه كان عميلهم الأول في مصر ؟!

اسمه عبد الرءوف سامي شرف ..

كان مجرد نقيب في سلاح المدفعية لا علاقة له بالضباط الأحرار ولا بثورة يوليو .

وفي بداية الثورة فقد انتدب للعمل في المخابرات الحربية في مكتب كان يسمى المكتب الخاص ، وهو كما يشير إليه اسمه مهمته القيام بالمأموريات السرية .

ولأسباب غير معروفة فقد التقى به عبد الناصر وأعجب به واختاره سكرتير الرئيس للمعلومات .

كان ذلك في أول أبريل عام ٥٥ .

ومنذ ذلك الوقت ، من ٥٥ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ ـــ تاريخ وفاة عبد الناصر ـــ فإنه أصبح واحدا من ألصق الناس بجمال عبد الناصر .

في التحقيقات التي جرت معه بعد القبض عليه في مايو ٧١ ضمن جماعة مراكز القوى ، وفي التعريف بعمله قال عبد الرءوف سامي شرف الشهير بسامي شرف :

●●● كنت أعايش الرئيس عبد الناصر حوالي ١٨ ساعة يوميا ، وكانت حياتي كلها في مكتبي بجواره ، وكان دخولي إلى منزلي ورؤية أسرتي نادرا . وقد نتج عن ذلك ارتباط خاص بيني وبين عبد الناصر يصعب وصفه أو تقييمه .

●●● كان نظام العمل أن يكون الاتصال بالرئيس عبد الناصر عن طريقي . بمعنى أن توجيهات الرئيس تبلغ لي فأبلغها بدوري لوزير الدولة لإبلاغ رئيس الوزراء والوزراء بها . وبالعكس إذا رئي إبلاغ أمر للرئيس يتصل بي وزير الدولة وأنا أقوم بعرض الأمر على الرئيس .

●●● كنت مفوضا من الرئيس لختم القرارات الروتينية ما عدا القرارات الخاصة بالقوات المسلحة أو التي لها طابع الأهمية . وكان تقدير مدى أهمية هذه القرارات أو عدم أهميتها متروكا لي !

وإلى جانب هذه الاختصاصات التي تعكس احتواء كاملا لجمال عبد الناصر وعدم وصول ورقة إلى الرئيس الراحل من أي مكان ـــ سواء من المخابرات أو الوزراء أو المعاونين أو العيون السريين ـــ إلا عن طريق سامي شرف ، فقد كانت إحدى هواياته المحببة إلى نفسه هي تسجيل اللقاءات والأحاديث التليفونية لكبار المسئولين في الدولة وجمع أشرطتها عنده .. ولأنه كما يقول الحق تبارك وتعالى **﴿ فلما نسوا ما ذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء ، حتى إذا فرحوا بما**

أوتوا أخذناهم بغتة ﴾ فقد كانت هذه الهواية التي مارسها مع المئات ، وربما الآلاف هي نفس السبب في سقوطه هو وكل أفراد الجماعة التي كانت تخطط للقضاء على أنور السادات في أحداث ١٥ مايو . ففي جهاز المخابرات العامة تم في ذلك الوقت ضبط تسعة أشرطة لأحاديث تليفونية لسامي شرف وعلي صبري وشعراوي جمعة ومحمد فائق وعبد المحسن أبو النور وأمين هويدي وفتحي الديب وليب شقير وضياء الدين داود تسجل تآمرهم على رئيس الدولة . وباعتراف أحمد كامل رئيس المخابرات العامة في ذلك الوقت ، فقد ذكر أنه كان هو الذي أمر بتسجيل هذه الأحاديث التليفونية ، تنفيذا لأوامر سامي شرف !!

ما الذي يجعلني أفتح اليوم أبواب هذا الماضي الكئيب ؟

يدفعني إلى ذلك أنه في سوق الكتاب المصري ظهر أخيرا كتاب للمؤرخ العسكري اللواء جمال حماد عنوانه « الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر » . وجمال حماد ــ وهو أحد نجوم الكتابة في مجلة أكتوبر ــ من المؤرخين الذين اشتهروا بمحاولة التدقيق والتوثيق فيما ولما يكتب .

وفي كتابه الجديد « الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر » وهي التي تشكلت (هذه الحكومة الخفية) من سامي شرف وشعراوي جمعة ومحمد فوزي ، فإن هذه الحكومة أصبحت صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة في كل مصر خصوصا بعد نكسة ٦٧ وتفرغ عبد الناصر لإعادة البناء الذي تهدم ، ثم إصابته بأزمة قلبية في ١٠ سبتمبر ٦٩ بسبب الصدمة العنيفة التي انتابته على أثر غارة إسرائيلية برمائية قامت بها القوات الإسرائيلية فجر يوم ٩ سبتمبر على منطقة الزعفرانة على خليج السويس على مسافة ١٠٠ كيلو متر جنوب السويس ، وهي الغارة التي كان من نتيجتها إحالة اللواء أحمد إسماعيل رئيس أركان حرب القوات المسلحة إلى التقاعد ، وقد ظل أحمد إسماعيل متقاعدا منذ ذلك التاريخ إلى يوم ١٥ مايو ٧١ عندما استدعاه أنور السادات لرئاسة المخابرات العامة ، ثم قيادة القوات المسلحة بعد ذلك قبل العبور .

في خلال هذه الفترة السابقة كانت الحكومة الخفية هي صاحبة الأمر والنهي ..

لكن المثير وهو الذي يؤكده اللواء جمال حماد أن سامي شرف كان — ومنذ فترة طويلة — قد أصبح العميل الأول لموسكو في مصر .. وتصوروا إلى أي حد يمكن أن تكون المعلومات التي تصل من القاهرة إلى موسكو ، والصورة التي كان يجري تمريرها من موسكو إلى حاكم مصر ؟!

من أشهر مؤسسات النشر الأمريكية مؤسسة اسمها ريدرز دايجست وهي التي تصدر المجلة الشهيرة بهذا الاسم في عدة لغات تطبع منها شهريا عشرات الملايين من النسخ ، وهذه المجلة معروفة في العالم العربي باسم « المختار » .

وإلى جانب هذه المجلة الشهيرة تقوم ريدرز دايجست بنشر العديد من الكتب .

وفي عام ١٩٧٤ أصدرت هذه المؤسسة كتابا في ٤٦٢ صفحة بعنوان K . G . B وهي حروف الإشارة إلى جهاز المخابرات السوفيتي ، كتبه مؤلف أمريكي اسمه جون بارون .

وكما هو مفهوم من قراءة هذا الكتاب فقد كانت أهم المصادر التي اعتمد عليها المؤلف عدة لقاءات عقدها مع واحد من أشهر العملاء المزدوجين الذين عملوا لحساب المخابرات السوفيتية في الوقت الذي كانوا يعملون فيه لحساب المخابرات الأمريكية C . I . A .

وهذا العميل المزدوج اسمه فلاديمير سخاروف ، وفي منتصف ليلة ١٠ يوليو عام ٧١ — وكان بالكويت — فإنه تلقى إشارة تحذير عاجلة من الأمريكيين بأن المخابرات السوفيتية اكتشفت أمره ، فقام في نفس الليلة بتسليم نفسه إلى مندوب المخابرات المركزية الأمريكية بالكويت ، وانتهت علاقته منذ ذلك الوقت بموسكو .

وقد عمل سخاروف في ثلاث دول عربية هي اليمن ومصر والكويت . والذي يهمنا بالطبع هو عمله في مصر .. والذي يهم أكثر أنه لم تكن له علاقة من أي نوع كان بسامي شرف . فقد عمل في مصر في الإسكندرية بعيدا عن القاهرة ، لكنه من موقع عمله استطاع أن يعرف ويسمع عن عملاء موسكو في مصر وأهمهم شخصية سامي شرف ، وقد جاء في كتاب جون بارون ما يلي :

« كان سامي شرف في ذلك الوقت عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله . فهو يمثل حالة رجل صغير لا شأن له تحول إلى صاحب شأن ونفوذ . لقد كان مظهره يكذب حدة ذهنه وميله الغريزي للدسائس وشخصيته الطموح القوية وطاقته غير العادية على العمل . وفيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية .

وقد بدأت محاولة المخابرات السوفيتية في التودد إلى سامي شرف سنة ١٩٥٥ عندما سافر إلى موسكو مع وفد من أوائل الوفود العسكرية المصرية التي ذهبت تطلب المعونة السوفيتية ، وبعد ذلك بفترة وجيزة عينه علي صبري مساعدا له . وليس من المعروف ما إذا كان قد اختاره بناء على تحريض من السوفيت أم لا .

وهناك دلائل تحملنا على الاعتقاد بأن سامي شرف أصبح عميلا يتحكم فيه جهاز المخابرات السوفيتية منذ عام 58 . وبعد هذا العام لم يكن سامي شرف يذكر باسمه الحقيقي سواء في مركز المخابرات السوفيتية في موسكو ، أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها . وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء . وكان الاسم الرمزي لسامي شرف هو « الأسد » .

وبعلم ناصر أو بدون علمه أبرم سامي شرف اتفاقا سريا ينص على القيام بعمليات مشتركة بين مصر وجهاز المخابرات السوفيتية وعلى أن يتولى السوفيت تدريب ضباط المخابرات المصرية . وبفضل هذا الاتفاق تمكن الروس من زيادة تغلغلهم في الحكومة المصرية عن طريق الضباط الذي يلقنونهم أفكارهم . وقد أعطى هذا الاتفاق ذريعة لسامي شرف كي يلتقي علانية مع فاديم كربتشنكو أكبر ضابط لمخابرات السوفيتية بالقاهرة . وفي أوائل الستينيات كان سامي شرف هو الذي يصدق على جميع تعيينات المصريين في الخارج . وكان يشرف على تحريات الأمن عن موظفي الحكومة ، كما كان هو شخصيا يتولى إدارة عمليات المخابرات الخارجية التي كان عبد الناصر يهتم بها اهتماما خاصا ، ولهذا السبب أنشأ في داخل جهاز المخابرات شبكة خاصة من الضباط وظيفتها تقديم التقارير إليه شخصيا .

والأهم من ذلك أنه كان هو الذي يحدد أي التقارير يمكن أن تصل إلى عبد الناصر ، كما كان هو الذي يحدد مضمون التقارير اليومية التي كانت ترفع إليه . وهكذا استطاع جهاز المخابرات السوفيتية عن طريق سامي شرف أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري يعتمد عليها كل الاعتماد في تكوين أحكامه وفي رسم سياسة البلاد .

لقد كان سامي هو الرجل الوحيد الذي كان ناصر يشعر بأنه يستطيع أن يلتمس لديه الرأي السديد . وفي خلال ربيع سنة 67 الحرج عندما كان ناصر يستطيع أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام قدم له سامي شرف صورة العالم بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه » .

وهذا الذي نشره جون بارون في كتابه عام ٧٤ يعترف جمال حماد بأنه سبق أن أشير إليه هنا في مصر ، وفي الدول العربية التي تولت ترجمة بعض فصول هذا الكتاب .

لكن الذي يذهل جمال حماد وأشاركه فيه أن سامي شرف رغم أن الاتهام يمسه في شرفه بوضوح ما بعده وضوح وبصفات صريحة عن العمالة والتجسس والخيانة فإنه لم يحاول أن يقول كلمة واحدة تنفي هذا الاتهام عنه لا عن طريقه المباشر ولا حتى عن طريق أي واحد من جماعته الذين نشطوا فيما بعد في الكتابة والتصريحات وإقامة حفلات التنكر السياسية التي أقاموها .

وفي محاولة البحث عما ينفي الاتهام عن سامي شرف ، فإن الكاتب جمال حماد في كتابه لم يجد إلا كل ما يؤكد الاتهام ضد سامي شرف .

- فالمصدر السوفيتي سحاروف لم تكن له علاقة بسامي شرف من قريب أو بعيد حتى يقال إن اتهامه له كان وراءه أي عنصر شخصي .
- ثم أن الكتاب صدر في عام ٧٤ وكانت علاقات القاهرة وموسكو شبه مجمدة ، وبالتالي ينتفي عرض محاولة دق إسفين بين البلدين كما قد يقال .
- ثم أنه في نفس العام الذي صدر فيه الكتاب كانت العلاقات المصرية

الأمريكية قد بدأت تقوى مما يسقط أيضا مظنة أن الكتاب صدر لصالح أمريكا .

على أن الأهم من ذلك كله في تقديري أن المؤسسة الأمريكية التي نشرت الكتاب لا يمكن لها أن تجازف باتهام صريح لشخص كان هذا مكانه ، وكان هذا موقعه ، إلا إذا كانت قد حصنت نفسها مسبقا ضد التعرض لدعوى تعويض كان يمكن لو أنها غير صحيحة أن يحصل فيها سامي شرف على مائة مليون جنيه لو أراد ، فإذا لم يكن يريدها لنفسه فلا أقل من أن يحاول الحصول عليها والتبرع بها من أجل سداد ديون مصر !!

وكما هو معروف فإن معظم القضايا في الحياة الأمريكية تتركز في قضايا التعويض ضد أخطاء الأطباء (في المتوسط يتم حاليا مقاضاة طبيب من بين كل خمسة أطباء بسبب ارتكاب أخطاء في العلاج) وقضايا التعويض بسبب اتهامات القذف .

وفي جميع هذه القضايا فإن أقل تعويض يحكم به يتجاوز مبلغ مليون دولار ! ولنا أن نتصور ماذا لو أقام سامي شرف الدعوى ضد المؤسسة الأمريكية العملاقة التي أصدرت هذا الكتاب ، الذي يتهم بالعمالة والتجسس وبكل الوضوح الرجل الذي كان لصيقا إلى جانب عبد الناصر طوال مدة حكمه !

ومرة أخرى أكرر .. لماذا نعود إلى فتح أبواب هذا الماضي الكئيب ؟ السبب الأول كما قلت هو ظهور كتاب جمال حماد الجديد بأسراره الواسعة عن جماعة الحكومة الخفية ومحاولات التوثيق التي يحرص عليها جمال حماد في كل كتاباته .

السبب الثاني هو أن سامي شرف لا يزال حتى اليوم حياً يرزق .. كما أنه لا يزال حرا .. وإذا كان من الممكن التعلل بأن الكتاب الأمريكي قد صدر عام ٧٤ وسامي شرف موجود في السجن ، فما التعلل اليوم وقد صدر هذه الأيام كتاب جديد ــ سنة ٨٦ ــ يعيد هذه الاتهامات ويلح عليها بينما سامي شرف حر طليق يملك حق الكلام والدفاع عن نفسه والرد ؟

ومع أنني أقدر صمته التام منذ أطفئت الأضواء التي كانت عليه فإنني لا أحمل

هذا التقدير تجاه صمته في مواجهة الاتهامات الكبيرة التي توجه إليه .

إن سامي شرف لم يكن شخصا عاديا في الدولة حتى يمكن التجاوز عن اتهامه بالعمالة لإحدى القوتين .. لقد كان أهم رجل في مصر — ومن خلاله كانت صورة الأحداث تبدو أمام عبد الناصر ليتخذ فيها قراراته .. ومن خلاله أيضا كانت تقارير الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية في مايو ٦٧ .. تلك الحشود التي تبين أنها لم تكن صحيحة ومع ذلك فإنها هي التي جعلت عبد الناصر يأمر قوات الأمم المتحدة بالخروج من شرم الشيخ ويغلق خليج العقبة ، وتتطور الأحداث فيما بعد إلى حد الكارثة المروعة التي جرت وما زالت حتى اليوم رغم معركة العبور في ٧٣ ورغم رحلة القدس في ٧٧ ورغم ورغم ورغم . فإننا ما زلنا حتى اليوم ندفع ثمنها هنا في مصر ، وهناك في الدول العربية بل أقول في جميع الدول العربية .

كيف يمكن أن تمر وببساطة على اتهام بالعمالة والتجسس لرجل كان في موقع تسمح فيه سلطاته بتغيير وجه التاريخ العربي كما تغير بعد ٦٧ ؟ إن هذا الذي نعيشه اليوم هو بعض ثمار الماضي ..

وليس من مصلحة مصر أن تظل كل أبواب هذا الماضي مغلقة .. صحيح إن هناك محكمة للتاريخ سوف يقف أمامها جميع الذين شاركوا في صنع الأحداث باختلاف مواقعهم ، لكن السؤال الذي أشارك فيه المؤلف جمال حماد : هو هل نكتفي فقط بتقديم بلاغ ضد سامي شرف إلى محكمة التاريخ أو أن الأوفق ولصالح الوطن أن يكون البلاغ إلى النائب العام ؟! إنها قضية لا تمس شخصا فقط بل تمس حكما بأكمله .. وهو أمام أحد احتمالين : أن يكون بريئا من هذا الاتهام الذي أصابه أو أن يكون مدانا ، ومن حقنا أن نطالب إذن بفتح ملفاته وتقديمه للمحاكمة عما جرى لنا ، وندفع ثمنه اليوم .

عن الفساد والرشوة ..
وخطاب من سامي شرف ..
إلى العنوان الخطأ !

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر

جهة النشر : مجلة أكتوبر

التاريخ : الأحد ٢٣ فبراير ١٩٨٦

الفساد إذن له جذور .. ومن يتكلم بغير هذا يظلم الحاضر ظلما كبيرا .. وفي مختلف فصول الرواية المصرية فقد كان للفساد أبطال كثيرون ، لكن الفرق أنه لسنين غير قليلة لم يكن ممكنا أن يشير أحد إلى هؤلاء الأبطال ، وكيف وهم الذين يجلسون في كراسي الحكم والمسئولية ؟!

اليوم .. هناك فساد .. ولكن ليس هناك حكم يحميه .. ولا مسئولون يتسترون عليه ، ولا حراس يمنعون الناس من الحديث عنه .

ثم إن مكان الفساد بحجم العالم كله .. شرقه وغربه ، وشماله وجنوبه .. ولقد عرفت مصر القديمة والحديثة صورا عديدة للفساد .

لكن أخطر ما تعرضت له مصر من فساد هو ذلك الذي كان يتم بحماية الدولة ورقابتها .. وهو ما يجعلنا نفرق بين نوعين من الفساد :

فساد الأفراد ..

وفساد الحكم ..

وفي كل العالم وفي أي وقت فإن فساد الأفراد موجود ، ولكن عندما يصل الفساد إلى الحكم تكون الكارثة والخطر .. وتكون الثمار والنتائج التي تتحمل الأجيال فيما بعد نتائجها .. وتكون دوما نظرة المحللين إلى الماضي عندما يدرسون فساد الحاضر .

إن هدم القيم لا يتم في أسابيع وشهور .

والتخريب عندما يصل إلى الجذور فإن الماضي يكون مسئولا عنه ، لأنه في باطنه نمت هذه الجذور واستشرت .

إن الملف كبير وأوراقه كثيرة اعتبارا من لجان الجرد ـــ ولعلها من كلمة جراد ـــ إلى لجان التأميم والمصادرة والحراسات وأخيرا البت !

إن التاريخ حافل بعشرات بل بمئات الحكايات وقصص الذين كانوا من كبار المسئولين في الدولة وأثروا على حساب الشعب بالنهب والاستيلاء والسرقة ، وفي حماية الدولة وبحماية أجهزتها !

إن الفساد ليس فساد المال وحده ، ولكنه أيضا فساد السلوك .. وأسوأ أنواع الفساد التي يمكن أن توجه إلى أي مسئول هو اتهامه بالعمالة والتجسس لحساب قوة خارجية .

ولقد كانت صدمة حقيقية أن يجد المصري كتابا يصدر في الخارج يتهم الرجل الذي لازم جمال عبد الناصر طوال فترة حكمه بالتجسس لحساب موسكو .

وفي الأسبوع الماضي فإنني كتبت عن كتاب ظهر أخيرا في الشارع المصري يحمل عنوان « الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر » جمع فيه مؤلفه اللواء جمال حماد عدة فصول من فصول الحكم الذي عاشته مصر .. لكن أهم هذه الفصول ما نقله عن كتاب كتبه مؤلف أمريكي اسمه جون بارون ، أصدره عام ٧٤ ، وفيه يقول عن سامي شرف ما هو أكثر من اتهام ، يقول عنه بوضوح ليس بعده وضوح إن سامي شرف كان عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله .

ويقول في وصف سامي شرف « إنه فيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية » .

ويقول جون بارون عن علاقة سامي شرف بموسكو : إنه بعد عام ٥٨ لم يكن سامي شرف يذكر باسمه الحقيقي سواء في جهاز المخابرات السوفيتية في موسكو ، أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها . وكان الجهاز يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من العملاء ، وكان الاسم الرمزي لسامي شرف هو « الأسد » .

ويقول جون بارون بصورة أوضح « إنه عن طريق سامي شرف استطاع جهاز المخابرات السوفيتية أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري عبد الناصر

يعتمد عليها في تكوين أحكامه وفي رسم سياسته » .

ويقول جون بارون .. إنه في ربيع ٦٧ عندما كان على عبد الناصر أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام ، قدم له سامي شرف صورة العالم بالشكل الذي تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه .

كل هذا قاله جون بارون ، وهو كاتب أمريكي في كتاب صدر عن دار نشر أمريكية لها شهرتها العالمية اسمها « ريدرز دايجست » ومن مطبوعاتها — على سبيل المثال — الدورية الشهرية التي تحمل ذلك الاسم وتوزع منها الملايين بمختلف لغات العالم ، ومنها اللغة العربية ، وتحمل اسم « المختار » .

لم يكن جمال حماد هو الذي قال هذا الذي نقله من كتاب جون بارون ولم أكن أنا الذي قلته .

ولهذا كان غريبا جدا هذه الرسالة التي تلقيتها — تعليقا على ما نشرته في الأسبوع الماضي — من الدكتور عصمت سيف الدولة المحامي باسم موكله السيد سامي شرف .

يقول نص الرسالة :

بناء على طلب موكلي السيد سامي شرف ، وبالإشارة إلى ما نشرتموه بعددكم في العدد رقم ٤٨٦ الصادر يوم ١٦ فبراير ١٩٨٦ ترديدا لما سبق أن نشرته مجلتكم بتوقيع السيد جمال حماد من قذف وسب في حق موكلي ، وإلى ما أضفتموه في مقالكم من زعم أن موكلي لم يحاول أن يقول كلمة واحدة تنفي ما أسند إليه ، نطلب إليكم أن تنشروا في أول عدد يصدر بعد استلامكم هذه الرسالة ، وفي الصفحة ذاتها ، وبحروف ذات الحجم ، وذلك طبقا للقانون ، ما يأتي حرفيا :

.. جاءنا من السيد سامي شرف أنه لا أساس من الصحة لما نشر في العدد ٤٨٦ من مجلة أكتوبر الصادر يوم ١٦ فبراير ١٩٨٦ بتوقيع صلاح منتصر ، بأنه لم يقل كلمة واحدة تنفي ما أسنده إليه جمال حماد من أنه كان عميلا لمخابرات دولة أجنبية في الوقت الذي كان يعمل فيه مديرا لمكتب الرئيس جمال عبد الناصر .

فالواقع هو أنه بمجرد أن نشرت مجلة أكتوبر مقالات لجمال حماد ورد فيها هذا الاتهام في شهر أغسطس ١٩٨٤ رفع السيد سامي شرف ضد جمال حماد ورئيس تحرير مجلة أكتوبر الدعوى المباشرة رقم ٣١١٣ لسنة ١٩٨٤ التي نظرت لأول مرة يوم ١٢ / ١١ / ١٩٨٤ أمام محكمة جنايات القاهرة وما تزال منظورة أمام الدائرة الثالثة منها .

مع حفظ حق موكلي في اتخاذ الإجراءات القضائية ضدكم لترديد أكاذيب هي موضوع المحاكمة ، ولمحاولتكم التأثير في سير الدعوى مع ثبوت علمكم بالحقيقة إذ إن مجلتكم مدعي عليها في الدعوى المذكورة . والسلام عليكم ورحمة الله .
إمضاء عصمت سيف الدولة .

هذا هو نص الرسالة نشرتها حرفيا وفي نفس المكان وبنفس الحروف من ذات الحجم الذي قال عنه .. مع أن صاحبها أرسلها إلى العنوان الخطأ .. لأنه أرسلها إليّ في الوقت الذي كان يجب أن يرسلها فيه إلى جون بارون مؤلف كتاب K . G . B أو إلى مؤسسة ريدرز دايجست التي نشرت الكتاب الذي نقل عنه حمال حماد ونقلت أنا بدوري عنه ما ذكره خاصا بعلاقة سامي شرف بموسكو .

لم يقل جمال حماد ولا قلت أنا إن سامي شرف كان عميلا لموسكو ، لكن قائله مؤلف أمريكي له كتاب ضخم موجود في الأسواق منذ عام ٧٤ ، وقد تم توزيعه في مختلف أنحاء العالم وأصدرته دولة تقدس الحريات وتحمي الأشخاص من أي تعريض بهم .

والذي ذكره جون بارون في حق سامي شرف تعريض ما بعده تعريض كان ، بل نطالب سامي شرف بأن يطالب بالتعويض عنه .. وأنا واثق أنه إذا ثبت كذب جون بارون فلا أقل من مائة مليون دولار سوف يستطيع سامي شرف أن يطالب بها مؤسسة ريدز دايجست المسئولة عن نشر الكتاب .. وإذا كان هو شخصيا لا يريد هذا المبلغ فمصر في حاجة إليه ، ولعله يستطيع أن يقدم لها دورا عصريا في المشاركة في سداد ديونها .. لقد وصلتني رسالة الأستاذ سامي شرف ، ولكنها

أخطأت العنوان .. العنوان الصحيح هناك .. في نيويورك حيث الدار الأمريكية التي أصدرت الكتاب ، وحيث المؤلف الذي يحمل الكتاب اسمه وتوقيعه ، وهذا العنوان تسهيلا لمهمة السيد سامي شرف في رفع دعواه هو : - Pleasant Ville . New York 10570

وإلى أن نسمع عن رسالة ذهبت إلى العنوان الصحيح سيبقى السيد سامي شرف محاصرا باتهام جون بارون وكل من يقرأ كتابه وينقل عنه اتهامه .

وسوف أكون شخصيا ممتنا وسعيدا لسامي شرف إذا قام بتوجيه الرسالة إلى عنوانها الصحيح .. فليس يسعدني أن يكون حاكم من أبرز الحكام الذين حكموا مصر قد وقع فريسة دولة كبرى عن طريق مدير مكتبه .

سوف يسعدني أكثر أن يثبت كذب ما قاله جون بارون .. وكذب المصدر السوفيتي الذي نقل عنه ما قاله .

ولكن .. إلى أن يتحقق هذا ، هل يملك السيد سامي شرف بكل الصدق والحق أن يمنع أي واحد من ترديد ما قاله جون بارون ، وتصديق هذا الذي قاله ؟!

قضيـــة خاصــــة

بين سامي شرف وأكتوبر

ترسي مبادئ عامة في مهنة الرأي والفكر

الكاتب : الأستاذ صلاح منتصر
جهة النشر : مجلة أكتوبر
التاريخ : الأحد ١٢ مارس ١٩٨٩

لابد أن أعترف بداية بأنني أصبحت أكره الحديث عن الماضي .. إن جيلي الذي ولد في النصف الأول من حقبة الثلاثينات ، وكل الأحياء الذين ولدوا قبل هذه الحقبة ، قد تجرعوا الماضي بحلاوته ومرارته .. بسمه وعسله .. ولكننا عند الحساب فإننا بين أحياء اليوم أصبحنا أقلية .. الأغلبية لأجيال ولدت منذ سنوات غير طويلة ، وهمومها في البحث عن المستقبل وليس عن الماضي .. صحيح أن ثمار هذا المستقبل سوف تعاني المرارة بسبب بذور كثيرة ألقيت في الماضي ، ولكن الحل لن يكون بالوقوف على أطلال هذا الماضي ، وإنما محاولة بناء ولو طوبة جديدة للمستقبل .

المستقبل هو الأمل وليس الماضي ..

الأفق المفتوح أمامنا هو الذي ستشرق منه الشمس وليس ما وراء ظهورنا .

الاتجاه إلى الأمام هو الذي يجعلنا نبني وليس العودة إلى الخلف .. مع ذلك فإنني أستأذن قارئ أكتوبر في حديث عن الماضي ولكن من أجل الحاضر والمستقبل .. وعذري أنني لم أطلب الحديث عنه ، ولكن هذا الماضي هو الذي جاء يطلب هذا الحديث ، وكان أكثر من ذلك يطلب منا مليون جنيه تعويضا غير أحكام أخرى بالسجن .

وقبل أيام أصدر القضاء المصري حكمه في الدعوى المرفوعة من السيد عبد الرءوف سامي شرف الشهير بسامي شرف ، ضد محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير بجمال حماد ، والأستاذ أنيس منصور رئيس تحرير مجلة أكتوبر السابق .

وقد طالب السيد سامي شرف الأستاذ جمال حماد بتعويض مليون جنيه ، وأن تقوم مجلة أكتوبر — في حالة صدور الحكم لصالحه — بنشر نص الحكم كاملا في صفحات المجلة ، وأكثر من ذلك تقوم بنشره كاملا في إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة ، على أساس أن النشر في هذه الجريدة اليومية سوف يكون

بمصروفات تتحملها مجلة أكتوبر ! .

وإذا كان القضاء قد قال كلمته ، وأنصف مجلة أكتوبر والأستاذ جمال حماد من الاتهامات التي وجهها إليهما الأستاذ سامي شرف ، فإننا نحمد الله على هذا الإنصاف الذي كنا نتوقعه من قضاء اشتهر بعدالته ، ونشكر الدكتور عبد المنعم الشرقاوي الذي تولى الدفاع عن المتهمين أمام الدائرة ١٢ محكمة جنايات القاهرة المشكلة علنا برياسة السيد الأستاذ المستشار رشيد الكيلاني رئيس المحكمة ، وعضوية السيدين الأستاذ جميل أحمد ندا ورشدي راغب عمار المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة ، وحضور السيد الأستاذ طارق المصري وكيل النيابة والسيد الأستاذ فاروق أبو الحاج أمين السر ، والتي أصدرت حكمها في قضية الجنحة الصحفية رقم ٣١١٣ لعام ٨٤ جنح مباشرة بولاق .

إنها حكاية قديمة ..

وكان أوضح فصولها عندما أصدرت مؤسسة النشر الأمريكية الشهيرة ريدرر دايجست كتابا للمؤلف الأمريكي جون بارون تحت عنوان K . G . B وهو اختصار الاسم المعروف للمخابرات السوفيتية .

في هذا الكتاب للمؤلف الأمريكي كانت هناك عدة صفحات عن سامي شرف « باعتباره عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله » .

ومن الغريب أن المؤلف الأمريكي امتدح في كتابه الأستاذ سامي شرف بأكبر نقيصة يمكن أن تلصق بشخص عندما قال عنه « وفيما عدا وصمة الخيانة فليست له نقائص شخصية » (!!) .

وفي هذه الصفحات عن سامي شرف قال جون بارون إنه بعد عام ١٩٥٨ لم يكن سامي شرف يذكر باسمه الحقيقي سواء في المخابرات السوفيتية في موسكو أو في الرسائل الشفرية التي كان الجهاز يبعث بها . فبدلا من الإشارة إليه بالاسم كان جهاز المخابرات السوفيتية يشير إليه بالاسم الرمزي المخصص لأمثاله من

العملاء . وكان هذا الاسم الرمزي الذي تم اختياره لسامي شرف هو اسم « الأسد » ! .

ثم يمضي المؤلف الأمريكي خطوة أبعد من ذلك ويقول : إنه عن طريق سامي شرف استطاع جهاز المخابرات السوفيتية أن يسيطر على المعلومات التي كان الرئيس المصري عبد الناصر يعتمد عليها في تكوين أحكامه وفي رسم سياسته . وفي ربيع عام ٦٧ عندما كان على عبد الناصر أن يتخذ قراراته التي ستؤدي إلى الحرب أو السلام ، فإن سامي شرف قدم إليه صورة العالم بالشكل الذي كانت تريد منه المخابرات السوفيتية أن يراه به ! .

وكما هو معروف فإن هذه الصورة هي التي قادت إلى كارثة يونيو ٦٧ ، وهي التي حاول عبدة عبد الناصر تبرئته منها بإلصاقها بالظروف الدولية التي أحاطت به ، والتي دفعته إلى اتخاذ قراره بإغلاق المضايق ، التي تداعت بعده الأحداث بالصورة التي أدت إلى ما أدت إليه .

ومن باب الإقرار بالحقيقة أن نقول إن عبد الناصر كان مطلوبا عالميا .. وإنه كان فريسة تطاردها ذئاب العالم .

ولكن السؤال : من الذي أوقع عبد الناصر في كمين إغلاق العقبة ؟

هل كان القرار رد فعل أو كان مبادرة من عبد الناصر ؟

وهل جاء القرار في توقيت سليم أو جاء في أسوأ الأوقات بالنسبة للظروف المحيطة بعبد الناصر ، والتي كانت فيها القوات المسلحة المصرية تعاني آثار خسائرها في اليمن وبلا تدريب أو مناورات ؟ .

إن الظروف الدولية موجودة في كل وقت ، ولكن الحكمة الشهيرة تقول إن الغزال الذكي هو الذي يختار الوقت المناسب لكي يباهي كثيرا بلحمه الطري أمام الصيادين .. وإذا كان لابد من تقديم المبررات لعبد الناصر فالأصح أن نقول إن التقارير التي كانت تصله قد ضللته .. ضللته عندما قالوا إن قرار إغلاق العقبة لن يؤدي إلى الحرب ، وضللته عندما وضع مقاييس هذه الحرب على أساس أنها

ستكون بنفس مقاييس ما جرى عام ٥٦ ، غير واضع في الحساب تغير موقف الولايات المتحدة ، وضللته عندما صوروا له أن الاتحاد السوفيتي على استعداد أن يدخل في حرب نووية من أجل عيون القاهرة !

أيا كان فقد دفعنا نحن الثمن .. جيلنا والذي جاء بعدنا والذي سوف يجيء .. كلنا دفعنا الثمن .

لكن نكبة ٦٧ ليست موضوع هذا الحديث .

وإشارتي إليها لم تكن في بالي ، إنما جاءت بطريق الصدفة عندما استثارتني عبارة المؤلف الأمريكي عن سامي شرف بعد اتهامه بالعمالة لموسكو ، وكيف إنه وضع التقارير التي قدمها إلى عبد الناصر بالشكل الذي كانت تريد المخابرات السوفيتية أن يراها به عبد الناصر .

ومن الغريب أن الأستاذ سامي شرف لم يلاحق ويطارد مؤلف الكتاب جون بارون بأي دعوى قضائية ، وهو يعرف أن ملايين طبعت من هذا الكتاب ووزعت في كل أنحاء العالم ، وهو يعرف أن من حق أي شخص يرى فيما ينشره أي كاتب في أي مكان في العالم ما يمسه بالكذب ، أن يقيم عليه الدعوى .

لم يفعل الأستاذ سامي شرف شيئا من ذلك ، وإنما أقام الدعوى على الأستاذ جمال حماد الذي كان من أوائل الكتاب المصريين في إشارته إلى الكتاب في سلسلة من المقالات نشرها في مجلة أكتوبر عام ١٩٨٤ ، وأذهله ما جاء فيه من اتهامات ، وأحزنه كثيرا موقع الرجل الذي ائتمنه حاكم مصر على أسراره ، فكان أن عبر عن مشاعره بما جاء في عريضة الاتهام التي أقامها سامي شرف والتي جاءت في الحكم على الوجه التالي :

قال السيد سامي شرف شرحا لدعواه إنه خريج الكلية الحربية ، وإنه شغل مناصب سكرتير رئيس الجمهورية ومستشار رئيس الجمهورية ثم وزير دولة ثم وزير شئون رئاسة الجمهورية ، إلى أن تقدم باستقالته في ١٥ / ٥ / ٧١ . وإن المدعي عليه (جمال حماد) أنشأ مقالا توافرت له العلانية ، بنشره في العدد ٤٠٦

من مجلة أكتوبر الصادر في ٥ / ٨ / ٨٤ ، أسند إليه فيه ما يخدش شرفه ، واعتباره سابا له بأنه مجرد كومبارس قد غدا بطلا كبيرا ، وعندئذ برزت مؤهلاته وتألقت مواهبه . وكانت مؤهلاته عبارة عن خليط من مبادئ ميكيافيللي التي تعتبر أن الغاية تبرر الوسيلة ، وقد امتزج كل ذلك في كيانه بمواهب شخصية كانت كامنة في أعماقه . وعندما حانت الفرصة انطلقت إلى السطح كبركان متدفق ، عناصر متباينة كانت تجمع بين المكر والدهاء والطموح والرياء والخداع والولاء والعمل المتواصل في المكاتب على حساب أية حياة اجتماعية ، خاصة أن الغرض كان إرضاء الرئيس بأي ثمن . وكانت مشاعره مزيجا من هيام لاهب بالقوة ، وشغف عات بالنفوذ أما عشقه الوحيد فهو الوصول إلى مواقع السلطة والسيطرة . ثم أنشأ المدعي عليه الأول (جمال حماد) مقالا توافرت له ذات العلانية في العدد رقم ٤٠٧ من مجلة أكتوبر الصادرة في ١٢ / ٨ / ٨٤ ، أسند فيه للمدعي أمرا مكذوبا هو تزوير قرارات جمهورية ، قائلا إنه نظرا لوجود ختم عبد الناصر لدى سامي شرف فقد أصبح أمرا عاديا صدور قرارات جمهورية ممهورة بتوقيع الرئيس دون أن يدري عبد الناصر عن معظمها شيئا . ثم أنشأ المدعي عليه الأول (جمال حماد) مقالا آخر بذات الظروف سالفة الذكر قال فيه إنه كان عميلا وجاسوسا عند الخدمة لدولة أجنبية ، وإنه كان عميلا من أهم عملاء المخابرات السوفيتية في العالم كله .

واستطرد المدعي (سامي شرف) قائلا في صحيفة دعواه : إنه لما كان ما أسنده المدعي عليه الأول على النحو سالف البيان يكون جريمتي القذف والسب العلني بطريق النشر في حق موظف عام ، وإنه لما كان المدعي عليه الثاني (الأستاذ أنيس منصور رئيس تحرير أكتوبر في ذلك الوقت ، التي نشرت تلك الجرائم) فإنه يعتبر بدوره فاعلا أصليا . وإنه لما كان المدعي عليه الثالث (السيد الأستاذ المحامي العام لنيابة وسط القاهرة) بصفته مسئولا عن الحقوق المترتبة على ما نشره المدعي عليهما الأول والثاني في المجلة التابعة له ، فقد أقام دعواه طالبا الحكم له بإلزام المدعي عليهما الأول والثاني أن يدفعا له مبلغا وقدره مليون جنيه تعويضا عن الأضرار التي لحقته ، والحكم بتعويض تكميلي هو نشر الحكم الذي يصدر

كاملا في مجلة أكتوبر وفي إحدى الجرائد اليومية التي تعينها المحكمة بمصروفات على عاتقهم وإلزامهم بمصروفات الدعوى ومقابل أتعاب المحاماة وشمول الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ، بالإضافة إلى الحكم على المدعي عليه الأول (جمال حماد) والمدعي عليه الثاني (أنيس منصور) بالعقوبات المقررة بنصوص المواد ١٧١ ، ١٨٥ ، ١٩٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ من قانون العقوبات .

وتمضي وقائع الحكم قائلة :

وحيث إن الحاضر عن المتهم شرح ظروف الدعوى وملابساتها وقال إن ما نشره المدعي عليه الأول هو تاريخ لفترة من حكم مصر وأن له الحق في ذلك باعتباره كاتبا ومؤرخا ، وطلب الحكم ببراءته وقدم ست حوافظ مستندات طويت الأولى منها على تسعة مستندات هي :

١ ــ قصاصات من صفحات لجريدتي الأخبار والأهرام في ٢١ / ١ / ١٩٧٦ ، و ٥ / ٢ / ١٩٧٦ عن سؤال تقدم به أحد أعضاء مجلس الشعب إلى رئيس الوزراء يطلب تحديد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للتثبت من صحة أن سامي شرف « المدعي » كان عميلا للمخابرات السوفيتية .

٢ ــ ثلاث قصاصات أخرى لصفحات جريدتي أخبار اليوم والجمهورية تدور كلها حول مدى علاقة سامي شرف (المدعي المدني) بالمخابرات السوفيتية .

٣ ــ صورة برقية واردة من مراسل الأهرام في الأمم المتحدة بنيويورك . تدور حول ذات الموضوع سالف الذكر .

٤ ــ صورة من خطاب رئيس الجمهورية السابق متضمنا حديثه حول نفس الموضوع .

٥ ــ صورة لقصاصتين من صفحات مجلة المصور تتضمن حديثا لكمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة .

٦ ــ صورة لصفحة من كتاب حوار وراء الأسوار للكاتب الصحفي جلال

الدين الحمامصي تدول حول ذات الموضوع .

وطويت الحافظة الثانية على مستند واحد عبارة عن قصاصات من صفحات لجريدة الأهرام تتناول وقائع سرقة خزانة جمال عبد الناصر واتهام سامي شرف بسرقتها . وطويت الحافظة على أربعة مستندات هي :

١ ــ صورة لقصاصة من إحدى صفحات جريدة الأهرام ثابت بها أن سامي شرف (المدعي المدني) دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية الذي كان يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع .

٢ ــ صورة لقصاصة من جريدة الأخبار ثابت بها أن التحقيقات قد كشفت عن تزوير في قرارات جمهورية بمعرفة سامي شرف (المدعي المدني) .

٣ ــ صورة لقرار الاتهام في القضية التي كان المدعي المدني متهما فيها ، وثابت بها أنه قد حالف عمدا القوانين واللوائح مما ترتب عليه ضياع حقوق مالية لدولة ، بأن دأب على استعمال خاتم رئيس الجمهورية وهو يحمله بحكم وظيفته استعمالا غير مشروع .

٤ ــ صورة من حكم من محكمة الثورة في ١١ / ١٢ / ١٩٧١ جاء به أن المحكمة حكمت على سامي شرف بالإعدام وخفف الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . وطويت الحافظة الرابعة على مستند واحد هو صورة من مقال للدكتور لويس عوض عن ميكيافيللي ، وأنه من أهم فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة .

أما الحافظة فقد طويت على أوراق تثبت وتؤكد شخصية المدعي عليه (جمال حماد) كمؤرخ عسكري .

كما قدم محامي المتهم بعض صور من صفحات لبعض الصحف والمجلات عن مقالات كتبت بمعرفة بعض الكتاب ، وعدد من الكتب التي كتبها بعض الكتاب ، وتدور كلها حول تلك الفترة التي مضت على مصر وشارك فيها المدعي بالحكم وتولى المناصب الكبيرة في رئاسة الجمهورية والوزارة ، وما حدث خلال تلك الحقبة من تصرفات من جانبه .

الحيثيات : يرجع إلى النص الأصلي المنشور في الصفحات من(٢٥٧ إلى ٢٧٠) .

وبعد ..

فلعلي لا أكون قد تجاوزت إذا تصورت أن المبدأ الهام الذي وضعته هذه القضية ليس متعلقا بفرد أو قضية خاصة ، وإنما هو مبدأ هام وعام يخص كل الذين يتعاملون في مهنة الكتابة وإبداء الرأي والتحليل .

ولا أتجاوز إذا قلت إن هذا الحكم لا يتعلق بقصية كانت في الماضي وإنما هو يضع بالتأكيد علامات لها دلالاتها بالنسبة للحاضر والمستقبل .

ومع أن كل الحيثيات يجب أن توضع في مكانها الهام فإنني أبرز منها على سبيل التأكيد :

إن حق النقد يبيح للمؤرخ أو الناقد أن يتناول الحوادث المتصلة بالتاريخ إذا رواها غير مدفوع بدافع ممقوت .

إن الوقائع التي لا يعاقب الكاتب على نشرها هي الوقائع التي يثبت الكاتب اعتقاده بصحتها ولو كانت كاذبة ، والوقائع التي يثبت الكاتب اعتقاده بصحتها و لم يثبت كذبها أو صحتها ، ففي هاتين الحالتين يبرأ الكاتب على أساس من حسن النية .

إن المناسبة قد تسمح بأن يستعمل الكاتب في معرض النقد العبارات المرة أو القاسية أو العنيفة في وصف المجني عليه دون أن يعتبر استعمالها سبًّا له ما دام مستعملها يتوخى المصلحة العامة ولا يريد التشهير .

إنه يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا وسبا في حق الموظفين أن يكون صادرا عن حسن نية .. أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة .

إنه من المقرر عند اشتمال المقال على عبارات غرضها المصلحة العامة وأخرى القصد منها التشهير ، فإن لمحكمة الموضوع الموازنة بين القصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر .

هذه هي المبادئ الهامة التي أرساها ذلك الحكم ، ولعل تكرارها يؤكد أهمية هذه المبادئ لكل حملة الأقلام والفكر والرأي .

ونكرر ما قالته المحكمة من حكمة كتابة التاريخ وتحليل وإبداء الرأي فيه : إنها مصلحة الشعب لكي يعي ويتعظ ويتعلم الدرس ، وليأخذ العبرة المستقبلية مما مر عليه من تجارب في ماضيه .

إدانة كاملة لعهد جمال عبد الناصر

في حيثيات براءة جمال حماد

من تهمة سب وقذف سامي شرف

الكاتب : الأستاذ مجدي حلمي
جهة النشر : جريدة الوفد
التاريخ : أول فبراير ١٩٨٩

أصدرت محكمة جنايات القاهرة ، برئاسة المستشار رشيد الكيلاني ، حكمها ببراءة اللواء جمال حماد ــ المؤرخ العسكري ــ من تهمة السب والقذف في حق سامي شرف وزير شئون رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس عبد الناصر ، وكان جمال حماد قد تناول في كتاباته بالدراسة والتحليل الصلة بين سامي شرف والمخابرات السوفيتية . وقد استند حكم البراءة في حيثياته إلى أن واقعة اتصال سامي شرف بالمخابرات السوفيتية وتجنيدها له ، واقعة شهيرة ومتداولة ، ومن حق الذين يكتبون في التاريخ أن يتناولوها بالنقد والدراسة ، خاصة وأن الواقعة مسوبة إلى رجل كان قريبا جدا من الرئيس عبد الناصر .

وقد فجر هذا الحكم ، من جديد ، المناقشات حول تغلغل المخابرات السوفيتية في مؤسسة الرئاسة في ذلك الوقت ، وتجنيدها لعدد من الشخصيات الهامة في دوائر الحكم .

وكان الدكتور عبد المنعم الشرقاوي المحامي وعضو الهيئة العليا لحزب الوفد ، قد دفع في المذكرة التي قدمها لهيئة المحكمة ببطلان الاتهام ، لأن اللواء جمال حماد استند في تحليله لهده الواقعة إلى أكثر من مصدر رسمي وأجنبي يؤكد عمالة سامي شرف للمخابرات السوفيتية ومنها كتاب صدر في عام ١٩٨٤ بعنوان (K . G . B) لمؤلفه « جون بارون » . تناول علاقة سامي شرف بالمخابرات الروسية . كما استند إلى ما ذكره الرئيس الراحل أنور السادات أمام مجلس الشعب في جلسة ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ حول هذه العلاقة . كما استند الدفاع إلى عدة مقالات نشرت في المجلات والصحف الحكومية في فترة السبعينيات . وبذلك أصبحت واقعة تعامل سامي شرف مع المخابرات السوفيتية أمرا شائعا . يملكه الجمهور والشعب .

وكشفت الدعوى عن قضية هامة وهي كيف كانت تحكم مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وذلك من خلال الأسانيد التي عرضها الدفاع

في القضية وأخذت المحكمة بها .

ويقول جون بارون في كتابه (K . G . B) إن سحاروف كشف للمؤلف « أنه أثناء عمله بالسفارة السوفيتية في مصر قام بإنشاء مؤسسة سرية في مصر ، وكانت العملية الكبرى التي تمكنت المخابرات السوفيتية من تحقيقها في مصر .. هي عملية تجنيد سامي شرف مستشار عبد الناصر » .. وتناول الدفاع ما ورد في إحدى حلقات المسلسل الذي كان يكتبه كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة تحت عنوان « قصة ثورة يوليو » حيث قال .. « اجتمعنا في القناطر وأثناء المناقشة قال عبد الناصر .. « البلد دي يحكمها سامي شرف » !! ويقول كمال الدين حسين « وكانت صدمة وصحت مستنكرا : لا .. ويستطرد في حديثه إلى أن نقف أمام عبارة يقول فيها و « الغريب أن سامي شرف قد تمكن من حكم مصر بعد ذلك والأغرب أن نسمع أنه عميل للاتحاد السوفيتي .

كما تناولت جريدة الجمهورية في ١٨ مارس ٧٦ مقالا عن عمالة سامي شرف للمخابرات السوفييتية تحت عناوين : « اعترافات خطيرة لمدير التدريب بالمخابرات السوفيتية الذي هرب إلى الغرب سامي شرف كان أهم عميل للسوفييت » .

« كيف رسمت المخابرات السوفيتية الشخصية التي خدع بها جمال عبد الناصر ؟ ! » .

وفي عام ١٩٧٦ صدر كتاب « الروس قادمون » من تأليف الصحفي المعروف إبراهيم سعده رئيس تحرير أخبار اليوم حاليا . وقد حوى هذا الكتاب فصلا كاملا عن عملاء السوفيت ، وتضمن قصة عمالة سامي شرف لحساب المخابرات السوفيتية ، وأشارت دار النشر التي طبعت الكتاب إلى هذه الفقرة الخطيرة على الغلاف الخلفي للكتاب ، بعبارات جاء فيها : إن سامي شرف كان أخطر وأهم عملاء السوفييت في مصر . وتستطرد إلى القول بأن « المخابرات السوفيتية كانت تتعامل مع سامي شرف باعتباره أهم شخصية في مصر ، فقد كان يشغل منصب المستشار الخاص للرئيس الراحل جمال عبد الناصر لشئون المعلومات ، وكان يقرأ كل كلمة يكتبها عبد الناصر ، وكان يستمع إلى كل حديث يجريه عبد الناصر ،

وكان الرئيس السابق يثق في سامي شرف بلا حدود ، ويأخذ رأيه في كل مشكلة كبيرة أو صغيرة تتعلق بأمر من أمور الدولة . ولهذا السبب كانت المخابرات السوفيتية تعتمد اعتمادا كاملا على سامي شرف ولسنوات طويلة .

وليس سامي شرف وحده هو الذي أشار إليه إبراهيم سعده في كتابه . بل ذكر العديد من الأسماء الأخرى التي حرص المؤلف على الإشارة إليها ليسلط الأضواء أمام القارئ على النشاط السري الخطير ، الذي مارسته المخابرات السوفيتية ضد مصر وشعبها .

وفي ٢٥ يونيو ١٩٧٧ نشرت جريدة الأخبار تحت عنوان بارز « ملف التنظيم السري وأسماء أفراده » .

وقف الدفاع فيها أمام فقرة جاء فيها « تم العثور على وثائق وأوراق بالغة الأهمية تملأ أربع حجرات في مبنى الاتحاد الاشتراكي بكورنيش النيل كانت تخص سامي شرف وأخفاها في مبنى الاتحاد الاشتراكي بعيدا عن عمله في رئاسة الجمهورية ، وقد وصفت الجهات المسئولة هذه الوثائق والأوراق بأنها تحوي معلومات خطيرة تبين كيف كانت تحكم مصر أيام مراكز القوى وأسرار تشكيل التنظيم السري وأسماء أفراده .

وفي ٢٨ فبراير ١٩٧٨ نشرت جريدة الجمهورية نصاً تحت عنوان « مجلة بريطانية تؤكد : سامي شرف جاسوس سوفيتي » .

ذكرت فيه : « أكدت مجلة « كونفليكت صداي » البريطانية أن سامي شرف كان جاسوسا للسوفيت وأنه العميل السوفيتي رقم (١) في الشرق الأوسط في الستينيات وأنه في عام ١٩٥٩ كان يستطيع أن يحدد المعلومات التي تصل إلى عبد الناصر والمعلومات التي يمنعها عنه ، وكان ينقل التعليمات التي يريدها إلى مجلس الوزراء ، وأنه كان يتحكم في تخطيط سياسة عبد الناصر القومية » ، وقالت المجلة أن سامي شرف لم يكن الأول أو الأخير في سلسلة العملاء السوفيت .

كما أنهت مقالها بأن عبد الناصر ليس أول ضحية للمخابرات السوفيتية فقد

كانت دائما تخون أصدقاءها ؟

هذه الأسانيد التي أوردها الدفاع في القضية تكشف بجلاء أن المخابرات السوفيتية هي التي حكمت مصر وليس جمال عبد الناصر .

القضية الثانية التي كشفت عنها الدعوى هي تغلغل المخابرات السوفيتية في مصر وجاء ذلك في البرقية التي أرسلها « ليفون كششيان » مندوب جريدة الأهرام في الأمم المتحدة ، تحوي معلومات خطيرة على الدور السوفيتي للزج بمصر في حرب جديدة ، وجاء ضمن البرقية « إن سامي شرف وجماعته كانوا يعتقدون أنه إذا شنت إسرائيل هجومها على مصر فإن « ناصر » سوف تتم إراحته بصفة مؤكدة وكان لدى شرف ثقة كاملة بالنسبة لوضعه الخاص » .

واختتم مندوب الأهرام برقيته قائلا « إن خطة الانقلاب العسكري أصيبت بالفشل إذ إن الشعب المصري رفض قبول استقالة عبد الناصر عقب الهزيمة فقد كانت جاذبيته الشخصية أقوى مما قدره المراقبون السياسيون الروس والأمريكيون ، وفي سبتمبر عام ٧٠ خلف السادات « ناصر » وفي مايو ٧١ تم اعتقال شرف وشركائه علي صبري ، وشعراوي جمعة ، ومحمد فوزي ، بواسطة السلطات المصرية عقب محاولة انقلاب عسكري ضد السادات وقد حكم عليهم بالسجن المؤبد وحكم على شرف بالإعدام ولكن السادات خفف الحكم .

ويصف الكاتب ماهر عبد الحميد تغلغل المخابرات السوفييتية في مصر بقوله : « لم يكن سامي شرف ببدنه الممتلىء ، وقامته القصيرة وثيابه المهدلة مديرا لمكتب الرئيس فقط ولكنه كان يرأس منظمة حقيقية للمخابرات ، وكان عملاؤها منتشرين في كل شبر من أرض مصر .

وكانت لديه ميزانية خاصة ، وأخطر من ذلك أنه كان يطلع على تقارير المخابرات المفرطة في السرية وكان مكتبه على بعد أمتار قليلة من غرفة نوم عبد الناصر ، وكانت لديه أجهزة تمكنه من التنصت على كل كلمة ينطق بها الرئيس في غرفة مكتبه ، سواء في قصر الطاهرة أو مبنى الاتحاد الاشتراكي أو رئاسة

مجلس الوزراء ، وكان بمقدوره أن يقتحم الباب على الرئيس لكي يذكره بشيء ما ، كما كان يحتفظ بمفتاح خزينته الخاصة .

*　　*　　*

واقعة جاسوسية سامي شرف صحيحة وملك الشعب

واجب المؤرخ كشف النقاب عن عهد الرئيس جمال عبد الناصر

الكاتب : الأستاذ حمدي شفيق
الأستاذ مجدي حلمي

جهة النشر : جريدة الوفد

التاريخ : ٢ مارس ١٩٨٩

أصدرت محكمة جنايات القاهرة حيثيات حكمها في قضية سامي شرف وزير شئون الرئاسة في عهد جمال عبد الناصر ضد جمال حماد المؤرخ العسكري قضت المحكمة ببراءة جمال حماد من تهمة سب وقذف والتشهير بسامي شرف .

أكدت المحكمة أنه من حق المؤرخ والكاتب تبصير الشعب المصري بما كان يدور في تلك الحقبة من تاريخ مصر . وتعريف الشعب بالدور الذي كان يقوم به سامي شرف ومن كانوا معه شركاء في الحكم . أكدت المحكمة أن ما كتبه جمال حماد عن تاريخ سامي شرف ، هو في مصلحة شعب مصر كي يعي ويتعظ ويتعلم من تجارب الماضي ، وأضافت المحكمة في حيثيات حكمها ، أن كل ما كتبه جمال حماد عن سامي شرف ، كان القصد منه كشف ما كان يدور على الساحة المصرية في عهد جمال عبد الناصر من أمور خلال تلك الحقبة ، التي شارك فيها سامي شرف في الحكم ، وأرست المحكمة مبدأ قانونيا هاما في حكمها ، يقضي بأن حق النقد يبيح للمؤرخ أو الناقد أن يتناول الحوادث المتصلة بالتاريخ سواء ما تعلق منها بموظفين أو أفراد ، لأنها بمجرد وقوعها من حق المؤرخ أن يتناولها بالنقد والتحليل ولا يعتبر عمله فيها وحكمه قذفا إذا رواها . كما أكدت المحكمة أن الوقائع لا يعاقب الكاتب على نشرها إذا أثبت اعتقاده بصحتها ولو كانت كاذبة طالما توافر حسن النية . أما إذا أثبت الناقد أو المؤرخ أن الوقائع ثابتة أو مسلم بها فلا تتوافر جريمة القذف على أساس انتفاء القصد الجنائي ، وذلك إن كان المؤرخ يستند إلى أسباب معقولة . وأكدت المحكمة في هذه المناسبة أن من حق المؤرخ أن يستعمل في معرض النقد العبارات المرة أو القاسية والعنيفة في وصف سامي شرف دون أن يعتبر استعمالها سبا له ما دام مستعملها يتوخى المصلحة العامة ، ولا يريد التشهير . وأعلنت المحكمة إن جمال حماد مؤرخ وكاتب صحفي فمن واجبه أن يطلع الجمهور على ما رأى وجوب إطلاعه غير مدفوع بعوامل شخصية . وإن الموضوع محل القضية هو من الموضوعات التي تهم كافة

الناس في طول البلاد وعرضها أن يعلموا حقيقتها ، والتيارات الظاهرة ، والخفية فيها ، وإن ما تناوله المؤرخ جمال حماد في كتاباته عن سامي شرف قد تناولته أقلام أخرى كثيرة في مؤلفات ومقالات عديدة ، وأضافت المحكمة أن ما أخذه سامي شرف على جمال حماد من أنه — أي سامي شرف — يتبع السياسة « الميكيافيلية » فإنه لما كان من الثابت أن ميكيافيلي أحد فلاسفة السياسة الذين وضعوا أساس الدولة القوية الحديثة لأنه من رواد الكتابة في علم السياسة ، ومن ثم فهذا اللفظ لا يمثل سوى أسلوب من أساليب النقد شائع الاستعمال يخرجه عن دائرة القذف أو السب . وبالنسبة لما أخذه سامي شرف على جمال حماد فيما نشره عن استعماله لخاتم عبد الناصر فإنه لما كان من الثابت أن ما ذكره جمال حماد في مقالاته لم يرد به نسبة تهمة تزوير أو استعمال نموذ وإنما ذكر هذه الواقعة ليوضح نفوذ سامي شرف .

وإن ما رواه جمال حماد لم يخرج عن كثير من المقالات لكتاب آخرين تناولوا الواقعة نفسها .

وإن ما أخذه سامي شرف على جمال حماد بما وصفه بأنه جاسوس لصالح السوفيت فأكدت المحكمة أن كل ما نشر عن تلك الواقعة في الصحف والمجلات والكتب المصرية والأجنبية وما قرره رئيس الجمهورية السابق أنور السادات في إحدى خطبه أمام مجلس الشعب فإن واقعة جاسوسية سامي شرف أصبحت في حوزة الجمهور مما استقرت به على أنها واقعة سليمة ومعروفة ومن واجب المؤرخ أن يتناول هذه الواقعة بالنقد والدراسة والبحث ، الأمر الذي يخرجها عن دائرة القذف والسب المعاقب عليه . وفي نهاية الحيثيات قضت المحكمة برئاسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل بدا ورشدي عمار وبحضور طارق المصري وكيل النيابة وأمانة سر فاروق أبو الحاج ، ببراءة محمود جمال الدين إبراهيم حماد الشهير بجمال حماد مما أسند إليه وبرفض الدعوى المدنية وألزمت سامي شرف بمصروفات الدعوى ومبلغ خمسين جنيها مقابل أتعاب المحاماة . ترافع عن جمال حماد الدكتور عبد المنعم الشرقاوي المحامي وعضو الهيئة العليا بالوفد .

الحكم التاريخي في قضية سامي شرف

الكاتب : الدكتور عبد العظيم رمضان

جهة النشر : جريدة الوفد

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٨٩

عندما كتبت منذ بضع سنوات أصف القضاء المصري بأنه جزء من الحركة الوطنية ، وأنه الحصن الحصين للوطنية المصرية ، كان في ذهني سلسلة الأحكام العظيمة التي أصدرها — ويصدرها — في صالح حرية الرأي وصالح العدل ضد الاستبداد والظلم والتلفيق والافتراء .

وقد تذكرت هذا الكلام وأنا أقرأ في صحيفة الوفد يوم الخميس ٢ أغسطس الحالي عن الحكم العظيم الذي أصدرته محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمار ، ببراءة المؤرخ العسكري جمال حماد من تهمة سب وقذف والتشهير بالسيد سامي شرف في الدراسة التاريخية التي نشرتها له مجلة « أكتوبر » منذ بعض الوقت .

ويمكن تبين أهمية هذا الحكم التاريخي إذا عرفنا النتائج التي كان من الممكن أن تترتب عليه لو كان صدر بإدانة المؤرخ جمال حماد — أي لو كان قد صدر بالعكس — ويكفي أن أبرز هنا نتيجتين حتميتين :

الأولى : حماية عهد عبد الناصر حماية كاملة مما وقع فيه من أخطاء وتجاوزات واعتداءات على الحريات وجرائم عسكرية ومدنية في حق هذا الشعب وحق هذا البلد من تناول المؤرخين ، لأنه يمكن لأي مسئول عن واقعة معينة تناولها المؤرخ أن يرفع قضية عليه أمام محكمة الجنايات يتهمه فيها بالسب والقذف والتشهير !

أما النتيجة **الثانية** : فهي إرهاب المؤرخين وتخويفهم بالقضاء ، فلا يقتربون من عهد عبد الناصر أبدا ، ويؤثرون السلامة والعافية ، وتقتصر جهودهم العلمية على عهد علي بك الكبير ومحمد أبي الذهب ونابليون ومحمد علي وعرابي والوفد ! ويتركون عبد الناصر وعهده للمؤرخين الأجانب يتناولونه كما يشاءون تحت مظلة حرية الرأي والعلم التي يتمتعون بها في بلادهم .

وعندئذ يتحول القضاء المصري إلى أداة في يد الناصريين وفي خدمتهم ، بدلا

من أن يمارس مهمته السامية في خدمة حرية الرأي والبحث العلمي ، وتعود الدراسة التاريخية في مصر إلى الوراء عدة خطوات ، إلى مرحلة سابقة لم تكن أقسام التاريخ فيها تسجل رسالة علمية عن فترة تاريخية إلا إذا كان قد مضى على الأحداث التاريخية فيها خمسون عاما على الأقل ! وفي هذه الحالة لا يتسنى للجيل المعاصر أن يعرف تاريخه إلا بعد أن تكون قد تأخرت الاستفادة من هذا التاريخ نصف قرن .

فمن المعروف إننا ــ نحن المؤرخين ــ لا ندرس التاريخ اهتماما بالماضي ، وإنما اهتمام بالحاضر وتوضيحا له لكي يمكن بناء المستقبل . فإذا كان هذا التاريخ ملفوفا في الغموض ، وغارقا في التزييف الذي أراد صانعو العهد الذي وقع فيه أن يبدو في عين الشعب ــ فكيف يمكن بناء الحاضر على أساس سليم ، وكيف يمكن بناء المستقبل ؟

وعلى سبيل المثال كيف يمكن فهم حاضرنا قبل أن يكتب مؤرخ متواضع مثلي كتابه : « عبد الناصر وأزمة مارس » أو قصة حرب يونيو ١٩٦٧ في كتاب : « تحطيم الآلهة » أو « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » وكيف كان يمكن للجيل الحالي أن يعرف تاريخ الوفد الحقيقي بعيدا عن افتراءات وتزييفات ثورة يوليو ــ إذا لم يكن قد كتب كتاب : « تطور الحركة الوطنية » في ثلاثة مجلدات ؟ وكيف كان يمكن فهم صراعات ضباط ثورة يوليو بدون كتاب أحمد حمروش : « قصة الثورة 23 يوليو » في خمسة مجلدات ؟ أو فهم التاريخ العسكري لحروب الثورة بدون كتابات جمال حماد ؟ إلى آخره ؟

فإذا عن لكل من تناولهم هؤلاء المؤرخون أن يرفع قضية على المؤرخ الذي تناوله بتهمة القذف والسب والتشهير ، فإنه يكون قد اكتسب حماية لم تتوافر لنابليون أو بسمارك أو ميكيافيللي نزولا إلى عبد الظاهر السمالوطي ومحمود عبد اللطيف ويوسف طلعت وجمال سالم وغيرهم .

وكان لي ــ بعد ذلك ــ شرف تحطيم النظرية التي تشترط مرور فترة زمنية

على الحدث التاريخي قبل أن تتيسر كتابته ، وذلك حين قمت بدراسة تاريخ حرب أكتوبر ، ففي مقدمة الدراسة التي أصدرت تحت عنوان : « حرب أكتوبر في محكمة التاريخ » طرحت هذا السؤال ، وأجبت عليه بقولي : « إن الحدث التاريخي أشبه بلوحة فنية ، تتمزق وتذروها الرياح ، ومهمة المؤرخ أن يستعيد أجزاء هذه اللوحة من كل ركن ، وإعادة تركيبها من جديد ، لتعود كما كانت ، أو قريبا مما كانت ، فالاستعانة بمهج البحث العلمي التاريخي ، وبالتالي فإن النظرية التي تقول بعدم إمكان كتابة الحدث التاريخي قبل مرور خمسين عاما على وقوعه — أو أية فترة زمنية محددة أخرى — هي نظرية بالية ، لأنه إذا أمكن استعادة أجزاء الحدث التاريخي ، حتى ولو بعد عام واحد من وقوعه ، فإنه يمكن إعادة تركيبه وإذا تعذر ذلك ، استحال استرداده من الماضي حتى ولو بعد ألف عام ! فالعبرة هنا ليست بالمدة الزمنية التي تمر على الحدث التاريخي ، وإنما بإمكانية تجميع أجزائه ، التي تعرف عادة في الأعمال العلمية باسم « الوثائق » .

وهنا قد يسأل سائل : هل معنى ذلك أن المؤرخ لا يخطئ ؟ وأقول أن المؤرخ يخطئ في الحكم أحيانا على نحو ما يخطئ القاضي أحيانا فيحكم بإدانة بريء أو براءة مذنب ، إذا قصرت الأدلة التي يحكم في ضوئها عن إثبات البراءة أو الإدانة .

وعندئذ فإن تصحيح الإدانة أو البراءة يكون بتقديم المزيد من الأدلة ولا يكون بتقديم القاضي الذي أصدر حكم البراءة أو الإدانة أو المؤرخ الذي أخطأ في الحكم إلى المحاكمة بتهمة السب والقذف والتشهير ! فكلاهما غير متورط في الأحداث ، وكلاهما يسعى إلى الحقيقة والعدل ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

ومن هنا فإن الطريقة الوحيدة لتصحيح خطأ مؤرخ هي في إرسال بيان له بصحة الواقعة لكي ينشره في أقرب فرصة ، مع إعطائه الحق في التعليق عليه بما يثبت لديه من القرائن ، فإذا امتنع عن ذلك يكون قد اتخذ موقفا غير علمي ، ويكون قد أصر على الخطأ ، ويخضع في هذه الحالة لمحاسبة جهاته العلمية أو يكتب صاحب الواقعة إلى الصحف بتفنيد ما كتبه المؤرخ ، إذا كان قد صدر في كتاب

أو صدر في مقالات ويكون أمام المؤرخ أن يرد بالإثبات أو النفي .

ولعل صاحب هذا القلم أول من استن سنة الحاق كتبه بالمقالات التي كتبها بعض من لعبوا دورا في الأحداث ردا أو اعتراضا على ما ورد بشأنهم أو بشاطهم ونشاط جماعتهم أو حزبهم في دراسته التاريخية ، مع نشر ردوده .

والمهم أن حرية البحث العلمي التاريخي التي تهددت تهديدا خطيرا بالقضية التي رفعها السيد سامي شرف على المؤرخ جمال حماد ، قد ثبتها ودعمها قضاؤنا العادل ، بعد أن أسبغ حمايته على هذه الحرية الثمينة ، بالحكم الذي أصدرته محكمة الجنايات برياسة المستشار رشيد الكيلاني وعضوية المستشارين جميل ندا ورشدي عمار ، ومن هنا فهذا الحكم يدخل في تاريخ بلدنا كحكم تاريخي سوف يذكره المؤرخون بالتقدير والعرفان .

* * *

سجل خاص بالمؤرخ العسكري اللواء أ. ح جمال حماد

أولا : الشهادات العليا الحاصل عليها :

١ ــ ماجستير في العلوم العسكرية ــ كلية أركان الحرب بالقاهرة عام ١٩٥٠ .

٢ ــ ماجستير في العلوم العسكرية ــ كلية الحرب ــ بالاتحاد السوفييتي عام ١٩٥٩ .

ثانيا : الأوسمة الحاصل عليها :

١ ــ نوط الجدارة الذهبي .
٢ ــ وسام الخدمة الطويلة والقدوة الحسنة .
٣ ــ وسام الاستحقاق السوري .
٤ ــ وسام الإخلاص السوري .
٥ ــ وسام الأرز اللبناني .
٦ ــ وسام الاستقلال الأردني .
٧ ــ وسام الرافدين العراقي .

ثالثا : المؤلفات التاريخية :

١ ــ معارك الإسلام الكبرى .
٢ ــ غزوة بدر الكبرى .
٣ ــ ٢٢ يوليو أطول يوم في تاريخ مصر .
٤ ــ الحكومة الخفيّة .
٥ ــ من سيناء إلى الجولان .
٦ ــ المعارك الحربية على الجبهة المصرية (حرب أكتوبر ١٩٧٣ ــ العاشر من رمضان) .

٧ ــ أسرار ثورة 23 يوليو .
٨ ــ أعلام الصحابة .

رابعا : المؤلفات الروائية :

١ ــ غروب وشروق ــ تم إخراجها كفيلم سينمائي .
٢ ــ وثالثهم الشيطان ــ تم إخراجها كفيلم سينمائي .

خامسا : المناصب العسكرية والمدنية الكبرى التي تولاها :

١ ــ أركان حرب سلاح المشاة (قبل ثورة ٢٣ يوليو ٥٢) .
٢ ــ الملحق العسكري بالدول العربية (سوريا ــ لبنان ــ الأردن ــ العراق) .
٣ ــ مدير القيادة المصرية السورية المشتركة بدمشق (قبل الوحدة) .
٤ ــ كبير معلمي الكلية الحربية .
٥ ــ قائد منطقة شمال سيناء (قبل حرب ١٩٦٧) .
٦ ــ رئيس هيئة الاتصال بقوات الأمم المتحدة (سيناء وقطاع غزة) .
٧ ــ قائد معهد المشاة .
٨ ــ رئيس هيئة الخبراء باليمن .
٩ ــ محافظ كفر الشيخ .
١٠ ــ محافظ المنوفية .

سادسا : الحروب التي اشترك فيها :

١ ــ حرب فلسطين عام ١٩٤٨ (أركان حرب الكتيبة السابعة مشاة) .
٢ ــ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ (مدير القيادة المشتركة بدمشق) .
٣ ــ حرب اليمن (رئيس هيئة الخبراء) .

سابعا : دوره في ثورة ٢٣ يوليو ٥٢ :

١ ــ انتخبته الجمعية العمومية للضباط في ٣١ ديسمبر عضوا بمجلس إدارة نادي الضباط عن سلاح المشاة وهو المجلس الذي كان يرأسه اللواء محمد نجيب

والذي تحدّى الملك حتى أصدر القرار بحله في ١٦ يوليو ١٩٥٢ وقامت الثورة بعد حل مجلس الإدارة بأسبوع واحد فقط .

٢ ــ عُهد إليه بأحد الأدوار الرئيسية ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

٣ ــ قام بصياغة البيان الأول للثورة الذي أذاعه الرئيس الراحل أنور السادات (صورة البيان الأصلي بخطه معروضة حاليا في المتحف الحربي) .

٤ ــ دُوّن اسمه على رأس قائمة الضباط الأحرار في قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ الصادر في ٢٠ نوفمبر ١٩٧٢ .

ملاحظة : رغم دوره وجهوده في نجاح الثورة أصر على البقاء في الخدمة العسكرية كضابط عادي ولم يطالب بتعيينه في أي منصب مدني ولذا كان الوحيد من ضباط الثورة الذي حصل على رتبة اللواء وفوجئ بتعيينه محافظا لكفر الشيخ منشورا بالصحف دون استشارته وكان وقتئذ أحد الدارسين للدراسات العليا في أكاديمية ناصر واضطر إلى الانقطاع عن الدراسة بعد أن أمضى عاما بأكمله في الأكاديمية ضمن أول فرقة دراسية بها قام بالتدريس فيها الخبراء والمستشارين السوفيت .

ثامنا : مؤهلاته الأدبية :

ــ مؤرخ وكاتب اشتهر بحياده وصدقه ونشرت له عشرات المقالات في الصحف المصرية (عضو اتحاد الكتاب) .

ــ أحد كتاب مجلة أكتوبر البارزين ويكتب مقالا أسبوعيا في المجلة بصفة منتظمة منذ تسع سنوات كما أنه أحد كتاب مجلة الدفاع وكذا مجلة الشباب .

ــ شاعر وقد نشرت له قصائد عديدة وأذيعت له أناشيد وطنية عن دار الإذاعة اشترك في تلحينها كبار الملحنين كالأستاذ محمد عبد الوهاب ومحمود الشريف وعبد الحميد عبد الرحمن .

الفهـــرس

الموضـوع	الصفحـــة

الموضـوع | الصفحـــة

الفصل الرابع :

الملحق (١)

الملحق (٢)

الملحق (٣)

أضف إلى السلة

الحكومة الخفية

خلا الجو للجماعة التي قرر عبد الناصر أن يوكل إليها مسئولية حكم البلاد ، واعتبر عبد الناصر أفراد هذه الجماعة ، وهم شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فوزى وأمين هويدى ، مسئولين أمامه عن سلامة النظام واستقرار الأمن وعن كافة الشئون الداخلية والخارجية في البلاد .

وكان سامى شرف هو حلقة الاتصال الوحيدة بين عبد الناصر وبين الوزراء وكبار مسئولى الدولة .

وعندما لاقى عبد الناصر ربه في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ كان لهذا النبأ وقع الصاعقة على أفراد الجماعة الحاكمة ولكنهم أسرعوا بالالتفاف حول أنور السادات نائب رئيس الجمهورية وقتئذ .

ولكن السادات بمجرد أن تولى رسميا رئاسة الجمهورية يوم ١٥ أكتوبر عام ١٩٧٠ ، بعد ظهور نتيجة الاستفتاء ، أسفر عن شخصية اختلفت في جوهرها تماما عن كل ما كان يتوقعه الذين عاونوه في الوصول إلى مقعد الحكم والذين بنوا آمالهم على أوهام خدعوا بها أنفسهم وهو أن السادات سوف يقنع بأن يكون الواجهة التي يحكمون البلاد من خلالها . ونتيجة لذلك وقع الصراع العنيف على السلطة بين السادات وأفراد هذه الجماعة وأعوانهم والذى انتهى بتصفيتهم في أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ .

وكم كان القدر ساخرا حينما التقى أفراد هذه الجماعة التي أطاح بها السادات بأفراد جماعة المشير عامر الذين كانوا يمضون مدة العقوبة في سجن (أبوزعبل) بعد الأحكام التي أوقعتها عليهم المحكمة العسكرية ، وأقبل النزلاء القدامى يحيون النزلاء الجدد باللعنات والشتائم ويشفون فيهم بعبارات السخرية والاستهزاء ثم تنبه الفريقان فجأة إلى الحقيقة المفجعة التي غابت عن أذهانهم طويلا وهى أنهم قد اشتركوا جميعا بتصرفاتهم النكراء وأعمالهم الطائشة وصراعهم المستميت على السلطة ، في سبيل الاحتفاظ بمراكزهم ونفوذهم ، في الإساءة إلى وطنهم الذى منحهم كل أسباب الجاه والعز والسلطان فكافأوه بجزاء سنمار وألبسوه ثوب الذل والعار .

الزهراء للإعلام العربي